

الدّيموقراطيّة الثوريّة

كيف بُنيت أميركا
جمهوريّة الحريّة ...

دار الساقي

الدّيموقراطيّة الثوريّة

توماس جيفرسن

الدّيموقراطيّة الثوريّة

كيف بُنيَت اميركا
جمهوريَّة الحرّيَّة ...

ترجمة
منيرة سليمان - وليد الحمامصي



دار الساقي
بيروت - لندن

الطبعة الأولى ٢٠١١

ISBN 978-185516-677-6

This publication has been underwritten in part by the Thomas Jefferson Foundation and in part by SNL Financial LC; their offices around the globe include Islamabad (PK) and Ahmedabad (IN)

بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب. ١١٣ / ٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي ٢٠٣٣-٦١١٤
هاتف: ١٨٦٦٤٤٢ ٩٦١ ١ – فاكس: ١٨٦٦٤٤٣ ٩٦١ ١
e-mail: info@daralsaqi.com

المحتويات

الراهنية العربية لتوماس جيفرسن

بقلم حازم صاغيّة

لم تهتمَّ الثقافة السياسية العربية بالتجربة الليبرالية في الغرب، لا سيما في الولايات المتحدة الأميركية. فالماضي الاستعماري الذي حكم العلاقة بأوروبا، ثم الخصومة مع الولايات المتحدة، خصوصاً منذ حرب ١٩٦٧، حالا دون أن يتطوَّر اهتمام كهذا. وفي الاتجاه نفسه صبَّ الولع العربي بالنظريات التوتاليتارية وشبه التوتاليتارية التي هبَّت علينا من الغرب، ووجدت لدينا أحزاباً قومية واشتراكية ودينية تنقلها وتعبِّر عنها.

لكن الولايات المتحدة، بدورها، لم تبذل جهوداً ملحوظة للتعريف بهذا الوجه المضيء في تجربتها. فإبَّان الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي والشيوعية، التي امتدَّت من أواخر الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات، طغت النزعة الدعائية الفجَّة والسطحية. ولئن كانت أفغانستان، إبَّان مقاومة الغزو الروسي، مسرح التعاون الأعرض بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، فإن صواريخ ستينغر كانت مادة التبادل شبه الوحيدة بين الطرفين. أما الكتب، وهي أحوج ما كان يحتاج إليه «المجاهدون»، فلم يظهر لها أثر.

والآن، وبعد تجريب عدد من المخاطبات السياسية، خصوصاً تحت وطأة جريمة ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها، يمكن التساؤل: هل يملك الفكر الليبرالي الأميركي راهنية عربية؟ هل يخاطب حاجات عربية، وهل يجيب عن أسئلة عربية؟

أغلب الظن أن توماس جيفرسن هو المثل الأصلح للقياس في هذا المجال. فهو، إلى جانب آخرين كجورج واشنطن وجون آدامز وتوماس باين، واحد من «الآباء المؤسِّسين» لأميركا. وأهمُّ من ذلك أنه المؤلِّف الأساسي لـ «إعلان الاستقلال»، ما يرفعه إلى مصاف المثقَّف الأول للثورة والجمهورية الأميركيتين، لا سيما لجهة توكيد «الإعلان» أن «كل الناس يولدون بحقوق معيَّنة غير قابلة للتبديل، بما في ذلك الحياة والحرية والسعي إلى السعادة، كما لجهة إيمانه بأن الحكومة ترتكز على إرادة المحكومين. وهذا فضلاً عن نشاط جيفرسن العملي كثائر، إبَّان حاكميته ولاية فرجينيا، ثم كموظف، إبَّان تولِّيه منصب سفير في فرنسا، وأخيراً كسياسي شغل وزارة الخارجية فكان أول وزير خارجية لأميركا، قبل أن يشغل لدورتين رئاسة الجمهورية (١٨٠١-١٨٠٩) فيكون بذلك الرئيس الثالث لبلاده.

لقد تأثر جيفرسن بثقافة التنوير الأوروبية، فأخذ عنها، في ما أخذه، ربط النزعة الاستقلالية بالنزعة الدستورية وبالحريات المدنية والتشريع، وهو نفسه كان مشرِّعاً. وفي السجل التاريخي للرئاسة الأميركية، كان جيفرسن الرئيس الوحيد الذي لم يمارس، على مدى ولايتين، حق الفيتو على نتائج تصويت أدلى به الكونغرس.

لقد اشتُهر صاحب «إعلان الاستقلال» بدفاعه عن الحريات الفردية وعن الخيار الجمهوري وعن فصل الدين عن الدولة، كما بالطموح إلى جعل بلده «إمبراطورية الحرية». فإذا أضفنا أنه جسَّد في حياته نفسها تلك العلاقة الوثيقة بين السياسي والمثقف، فهمنا بعض أوجه الراهنية العربية لتوماس جيفرسن. فالقيم المذكورة تَشي بالحقيقة البارزة التي تفيد بأن الثورة الأميركية لم تقتصر على نيل استقلال أو تغيير سلطة، بل أرادت تغيير حياة. وهذا أحد أكثر ما يحتاج إليه الفهم السائد للسياسة العربية حيث الانفصال الكامل بين الجهد المحصور بطلب السلطة وبين الرؤية والقيم التي تتعدى السلطة والصراع عليها إلى الحياة عموماً. ذاك أنَّ التجارب المتكررة علَّمتنا كيف أنَّ

الاستقلال أو التحرر، في فهمنا السائد، لا يحتاجان إلى قيم وإنجازات تسوِّغهما، بل هما نهاية بذاتها، نهاية ينبع تسويغها من نفسها. كذلك علَّمتنا كيف أنَّ السياسي لدينا، أو بالأحرى السياسوي الضيق، يسوِّغ إطاحة الدساتير والتجاوز على حريات الأفراد وحقوقهم، واستخدام الدين ديماغوجياً وشعبوياً لمصلحة السلطة، والإساءة إلى الجمهورية نفسها وإلى مصالحها، فضلاً عن طرد الثقافة والمثقفين من جنة السياسة التي تنفتح أبوابها العريضة لجهلة ليسوا مطالَبين إلا بالولاء وتقديم الخدمات.

وكم هي راهنة عربياً، في ظل توسع رقعة التعصُّب ورفض الآخر، مسوَّدة القانون التي كتبها، في ١٧٧٧، جيفرسن وجيمس ماديسون لولاية فرجينيا، والتي تدعو إلى التسامح الديني ضداً على الموقع الذي كانت تحتله الكنيسة الأنغليكانية بوصفها «دين الدولة» الرسمي. لكنْ هل يعني هذا أن توماس جيفرسن كان خالياً من الشوائب، وهل يجوز تقديمه كما تقدِّم الأنظمة والحركات التوتاليتارية آباءها المؤسِّسين؟

بالقطع لا. فالرجل كان ابن زمنه وتاريخه، الشيء الذي وجد تعبيره في أكثر من شكل ونحو. فهو، في شبابه، اعتنق آراءً زراعية ورجعية لا تبعد كثيراً عن تلك التي اعتنقها، في القرن العشرين، المهاتما غاندي. لقد مقت المدن الكبرى والصناعة والمصارف، ساعياً إلى جمهورية شبه بيوريتانية تقوم على مزارعين بسطاء ومدبِّرين فضلاء! إلا أن هذا التصور الأبرشي ما لبثت تجربته السياسية وتعقيدات العالم الذي يتعاطى معه أن أسقطته.

كذلك أيَّد جيفرسن استخدام الجيش لفرض القانون الفدرالي في أيام السلم، وكان أحياناً يبالغ في التعويل على الرقابة لخوفه من تصرُّف الإعلام تصرُّفاً غير مسؤول. وهو، مع أنه آمن دائماً بأهمية قيام حكومة جمهورية تستند إلى جمهور انتخابي عارف ومطَّلع، وبأنَّ الصحافة الحرة ضرورة في بلوغ هذا الهدف، رأى أن عدم المسؤولية

من طرف الإعلام يعطِّل مؤسسة الحكومة الجمهورية، وهي، عنده، الشكل الأكثر تأهيلاً لضمان الحريات المدنية.

كذلك أُخذت عليه المحاباة السياسية في التعيينات الجامعية، والتحايل على الدستور لما يراه مصلحة أميركا أو لما يراه تجنُّباً لانخراطها في حروب ومشاحنات.

وأسوأ ما كان في جيفرسن موقفه من مسألة العنصرية، متأثراً في ذلك بخرافات عصره التي تستند إلى الدين في أحد تأويلاته، قبل أن تستند إلى العلموية العرقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فالرجل، وهو نفسه كان ملَّاك عبيد، لم ينأَ عن «نظريات» الزعم بـ «تفوُّق» عرقي للبيض على السود، فعبَّر عنها بوضوح وجلافة، كما دافع عن ترحيل أبناء العبيد، بعد إعتاقهم، إلى خارج الولايات المتحدة. إلا أنه كان متناقضاً في هذا، فلم يوفِّر لسلوكه العنصري أي تغطية شرعية مزعومة. والأصح القول إن سلوكه ورأيه المذكورين كانا يخونان مُثلاً أخرى تمسَّك بها وأعلنها، لأنه كتب، عن العبودية، في «حقوق أميركا البريطانية» (١٧٧٤) أن «حقوق الطبيعة الإنسانية تعاني جرحاً عميقاً من جراء هذه الممارسة السيئة السمعة»[1]. وتناقضات كهذه، ناجمة عن اندماج مراحل تاريخية متفاوتة، نقع عليها في سيرة عظيم آخر كفولتير الذي عمل لفترة في تجارة العبيد.

وفي كل الحالات، إن آراء جيفرسن وممارساته، على اختلافها وانتقائها وتناقضها، لا تلغي الحقيقة الأخرى الأهم، وهي أن جيفرسن أسهم في هندسة البناء المسمى الولايات المتحدة الأميركية التي انتهى بها المطاف إلى اختيار سياسي من أصول أفرو أميركية لرئاسة الجمهورية.

---

(١) من المعروف أن أوضاعه المالية السيئة جداً هي ما حال دون إعتاقه عبيده. ويُذكر أن علاقة حب مديدة ربطته بإحدى عبداته، سالي همينغ، التي كانت نصف شقيقة لزوجته المتوفاة، وقد أنجب منها ولداً واحداً على الأقل.

وهذا النظر إلى فعل التاريخ وإلى مسارات الزمن المعقد سبب آخر للاعتقاد براهنية عربية لجيفرسن. ذاك أن العالم لا يتغير بين ليلة وضحاها، على ما يلحُّ المستعجلون بيننا بحيث يفضي إلحاحهم إلى إرجاعنا خطواتٍ واسعة إلى الوراء.

مقدمة المترجمَين

لم يتوقف توماس جيفرسن عن النشاط السياسي والتشريعي والحقوقي على مدى أربعين عاماً قضاها في العمل السياسي والعمل العام، بداية من تمثيل ولاية ألبيمارلي في عام ١٧٦٩ حتى تنحِّيه عن منصب رئيس الولايات المتحدة الأميركية في عام ١٨٠٩، وهو التاريخ الذي استمرت بعده كتاباته السياسية حتى وفاته في عام ١٨٢٦. ولعل وفاة جيفرسن في ٤ تموز / يوليو من ذلك العام - الذكرى الخمسين لإعلان الاستقلال الأميركي، وهي الوثيقة التي قام بصياغتها وكان أحد الموقعين عليها - بمثابة رمز للدور الذي لعبه في تشكيل كيان الأمة الأميركية والشعب الأميركي وأسسه ومبادئه، وكأنه اختار الرحيل في ذكرى أعظم إنجازاته الشخصية وإنجازات الولايات المتحدة بأكملها.

ولقد شبَّ جيفرسن على كلاسيكيات الأدب والفن، وتميَّز في دراسته ليصبح مشرِّعاً وحاكماً وسفيراً ووزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الجمهورية وأخيراً رئيساً للولايات المتحدة الأميركية على التوالي، وهو الأمر الذي أعطى كتاباته طابعاً أدبياً، فلسفياً، تاريخياً، تشريعياً، سياسياً، رياضياً، متميِّزةً بأسلوب فخم في بلاغته، شديد التعقيد والتشابك بحيث يتطلب الأمر من قارئ جيفرسن نوعاً من السلاسة تؤهله للكشف عن مغزى نصوصه الذي قد يكمن في جنس أدبي أحياناً وفي ثقافات ودروس من التاريخ أحياناً أخرى (وتاريخ أوروبا وفرنسا خاصةً، حيث عمل سفيراً لبلاده من ١٧٨٥ حتى ١٧٨٩). فكتابات جيفرسن هي كتابات رجل سياسة محنَّك، بالغ الدراية،

في الوقت ذاته، بأصول الفلسفة وشؤون الإنسانية عموماً. وكثيراً ما نرى في تلك الكتابات مناظرات فكرية بين آرائه وأفكاره وآراء من سبقوه وأفكارهم، وهو الأمر الذي جعل من ترجمة تلك النصوص مجهوداً ليس باليسير، وخاصة إذا ما أخذنا في الحسبان معرفته واستشهاده بعدد من اللغات، مثل اليونانية واللاتينية والفرنسية، وإن عوَّض ذلك المجهود إحساس الإشباع الذهني الذي استقاه المترجمان من تلك الكتابات. ولتنوع اطِّلاع جيفرسن وسعة أفقه، تجد كتاباته مناسبة للدراسة والتحليل البينيَّين، وإن كانت من السلاسة في التعاطي بالقدر الذي يجعلها محطَّ اهتمام المؤرخ والقانوني ودارس الأدب والفيلسوف، إلخ. فلعل جيفرسن كان هو الشخص المناسب للمشاركة في تشكيل المجتمع الأميركي في تلك اللحظة التاريخية الفاصلة التي شهدت انفصال أميركا عن بريطانيا العظمى وتكوين اتحاد الولايات الأميركية وإرساء قواعد ذلك الاتحاد وأسسه التي استمر أغلبها قائماً حتى يومنا هذا. فلقد خبر جيفرسن التاريخ الإنكليزي والدستور الإنكليزي عن قرب، بالدرجة التي مكنته من تحليل نقائص هذا الدستور والكشف عن خفاياه، وهو الأمر الذي أعانه كثيراً على كتابة مسوَّدة دستور الولايات المتحدة الأميركية بعد ذلك. فبتتبُّع الدستور الإنكليزي إلى أصوله الأنغلوساكسونية، يكشف جيفرسن عن ملاءمته لتلك الثقافة وعلاقاتها الطبقية والهيراركية وعدم ملاءمته لغيرها، موضحاً من خلال ذلك درايته العميقة بالثقافة الأميركية وما تمثُّله وما يتناسب معها. إن خبرته بعناصر طغيان الدستور الإنكليزي التي أدت إلى سقوط المؤسسة الحكومية في إنكلترا جعلته شديد الحرص على الانفصال التام عن النظام السياسي الإنكليزي وإرساء قواعد الديموقراطية بدلاً من تكرار الخطأ نفسه مرة أخرى، وهو الأمر الذي ينمُّ عن حكمة جيفرسن ودرايته المتعمقة بالتاريخ.

ولعل ذلك الانفصال عن إنكلترا هو ما حثَّ جيفرسن على المشاركة في إعلان الاستقلال، آملاً أن يعطي نظرياته صيغة ملموسة قابلة للتحقيق، مؤكداً انفصال الكيان الأميركي الجديد واختلافه التام عن ماكينة الاستعمار البريطانية، وهو الأمر الذي يتجلى

بوضوح في فقرته الاستهلالية التي يبدأ بها الإعلان: «حين يصبح من الضروري لشعب ما أن يحلَّ الأواصر السياسية التي كانت تربطه بشعب آخر، وأن يسعى إلى حيازة مكانة منفصلة ومتساوية وسط قوى العالم الأخرى - تلك المكانة التي تؤهله لها قوانين الطبيعة وخالقها - فمن الواجب عليه، احتراماً لآراء الجنس البشري، الإعلان عن الأسباب التي تدفعهم إلى هذا الانفصال». ومن الدال لجوء جيفرسن في ذلك إلى جهابذة عصر التنوير من أمثال لوك وهيوم وبيكون ونيوتن ومونتسكيو. فمن خلال قناعته المستقاة من فكر هؤلاء الفلاسفة بأهمية عودة الإنسان إلى جذوره الطبيعية، وإلى الطبيعة البشرية عموماً، كان جيفرسن يركز دائماً على خصوصية الفرد الأميركي واختلافه عن غيره وعلى خصوصية الدولة الأميركية واختلافها عن غيرها. ومن يقرأ إعلان الاستقلال يجده بمثابة وثيقة تاريخية تتجسد فيها فكرة التنوير؛ فتتطرق إلى ما هو أبعد كثيراً من مجرد فكرة الاستقلال، انطلاقاً من وجهة نظر تتناسب مع خصوصية أميركا المذكورة. ولعل كلمات جيفرسن الآتية من إعلان الاستقلال توضح ذلك بجلاء: «وعليه، فنحن ممثلي الولايات المتحدة في اجتماعنا العام، مناشدين روح العدالة في العالم لتقويم نوايانا، ننشر ونعلن باسم شعب هذه المستعمرات وموافقته أن هذه الولايات حرة ولها الحق في الحرية، وأننا في حلٍّ من كل ولاء للتاج البريطاني، وأن كل العلاقات السياسية بينها وبين دولة بريطانيا العظمى محلولة نهائياً ويجب أن تكون هكذا، وأنه بوصفها ولايات حرة ومستقلة، فلها كل الحق في شنِّ الحرب وإحلال السلام، وعقد التحالفات، وإقامة التجارة، والتمتُّع بكل صلاحيات وحقوق الولايات المستقلة».

ولم يتوقف اهتمام جيفرسن بالفلسفة أبداً، فلطالما قرأ، وأعاد قراءة النصوص الفلسفية بهدف تأويلها تأويلاً حديثاً من منظور عصري، حتى يجد فيها ما يلائم ظَرفه التاريخي ولحظة ميلاد الأمّة الأميركية، وهو ما يتبدّى بوضوح في كتاباته في الفترة التي قضاها في فرنسا، معقل التنوير الأوروبي، وهي الفترة التي اقتربت فيها كتاباته بالدرجة الأكبر من كونها كتابات إنسانية فلسفية. والأمر نفسه يميِّز اهتمام جيفرسن بالفلسفة

الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي استقى منها أسس الجمال والحق والمواطنة التي أقام عليها الكثير من آرائه المتعلقة بالدولة الأميركية الحديثة النشأة، بعد استيعابه آراء فلاسفة من أمثال إبيقو وسيسيرو وسينيكا، وإعادة تأويلها من خلال قراءته العصرية لها. وكما تقول محررة النسخة الإنكليزية ميريل د. بيترسون في مقدمتها للكتاب: «لكأنَّ جيفرسن في استلهامه أصول الحضارة الرومانية كان طامحاً إلى أن تكون أميركا الوليدة إمبراطورية رومانية جديدة».

وبرغم سعة اطِّلاع جيفرسن ومعارفه وفلسفته لا يجد القارئ كتاباته مغرقة في التنظير، ولا كان ذلك من طبيعة الرجل أو هدفه؛ إذ علينا أن نتذكر، دائماً، أنه كان يكتب تلك النصوص من منطلق عملي براغماتي، بغرض خدمة ظروف معيَّنة وأحداث تاريخية بعينها. فمن يقرأ خطابات جيفرسن لمجايليه - والكثير منها متضمَّن في هذه الترجمة - يجد نقاشاً وحواراً قائماً بينه وبين من يكتب لهم، هدفه الاقتناع أو الإقناع أو مراجعة الحقائق للوصول إلى الشكل الأمثل لقانون معيَّن أو نص تشريعي معيَّن أو اتفاقية ما. ولم يحد نظر جيفرسن في كل كتاباته، أبداً، عن هدفه في ترجمة تلك الأفكار والمعتقدات إلى أفعال ونصوص كان من شأنها ترسيخ مبادئ الأمة وإرساء قواعد التعامل اليومي بين مواطني ذلك المجتمع في ما بينهم من جهة وبين هؤلاء ونظام الحكم من جهة أخرى.

فمن قراءة المرء لكتابات جيفرسن التي تتضمن، في ما تتضمن، إعلان الاستقلال، ومسوَّدة دستور فرجينيا والولايات المتحدة الأميركية، ونصوصاً خاصة بالتمثيل والانتخاب في البرلمان والكونغرس، ونصوصاً تتعلق بالحريات الفردية والفكرية والعقائدية، وحرية الصحافة وحريات السود والملونين، وأخرى تتعلق بالتعليم والمعرفة والتجارة وحيازة الممتلكات، إلى جانب العلاقات الدولية وأسس القانون، والعلاقات بين السكان الأصليين والجدد ونشر الحضارة في المجتمع، بالإضافة إلى نظام تقسيم

الولايات إلى دوائر، إلخ، يتعرف إلى الأسس والمبادئ الأصيلة التي قامت عليها الولايات المتحدة الأميركية بما تمثّله من تعددية، وديموقراطية، وقبول الآخر، وحرية، وتجانس مجتمعي يستقي عناصر تكوينه من الاختلاف. وتجسِّد كتابات جيفرسن الحلم الأميركي بكل ما يتضمنه من صورة أميركا بوصفها بوتقة تنصهر فيها الاختلافات وتتعدد فيها المشارب من دون أي طغيان لجنس على آخر أو دين على آخر، وهو الأمر الذي جعله يضع نصب عينيه، دائماً، مبادئ الحرية والعدالة بين المواطنين ومفاهيم الحقوق والواجبات ودورها في المواطنة.

وليس الهدف مما سبق تأليه جيفرسن أو تقديمه للقارئ العربي بوصفه كاتباً منزهاً عن الخطأ؛ فهناك الكثير في كتاباته مما قد يعد أغلاطاً تاريخية بمفاهيمنا اليوم. بالإضافة إلى أن من يقرأ نصوص جيفرسن عن العبودية والملونين والسكان الأصليين والمرأة، على سبيل المثال لا الحصر، يكتشف وجهاً آخر قد يسمه البعض بالعنصرية أو الذكورية أو الانتهازية. وكما تقول محررة النسخة الإنكليزية، هناك تناقض واضح، مثلاً، في قبول جيفرسن معاهدة بيعة لويزيانا المبرمة في عام ١٨٠٣ وأسس الدستور بالقدر الذي يجعل من الأخير كأنه باطل. بل إن جيفرسن نفسه الذي يؤمن تماماً بالحريات الشخصية وحقوق الأفراد، كما يتضح من كتاباته المختلفة، قد يناقض نفسه عن عمد، أحياناً، إذا كان في ذلك مصلحة لدولته؛ فها هو ذا جيفرسن يقول في «مسوَّدة من أجل الحرية الدينية»: «نعلم جيداً أن آراء البشر ومعتقداتهم لا تستند إلى إرادتهم، وإنما تتبع لاإرادياً من الدلائل التي تتراءى لعقولهم، وأن الله قد خلق عقولهم حرة، مبرهناً على إرادته العليا في أن تبقى هذه العقول حرة بجعلها غير خاضعة، على الإطلاق، لأي نوع من القيود... بل اختار أن يعرف الإنسان هذه الإرادة بعقله فقط، وأن الادعاءات التي لا تمت إلى الدين بصلة مما يدَّعيه المشرِّعون والحكام، مدنيين ودينيين، غير المعصومين من الخطأ ولا موحى لهم، افترضت الهيمنة على عقيدة الآخرين، وجعلت من آرائهم وأساليب تفكيرهم الأساليب الوحيدة الحقيقية المعصومة من الخطأ، وبالتالي جاهدوا

لفرضها على الآخرين، وأرسوا عقائد مزيفة على السواد الأعظم من العالم عبر كل العصور». وجيفرسن نفسه الذي يقول هذا يتبنى وجهة نظر مخالفة، تماماً، تقوم على الاستغلال واغتصاب الحقوق وقلب الحقائق في «الهنود والحضارة». ثم نراه في «التحرر من العبودية والاستعمار» يبرر معاملته العنصرية القائمة على ازدواجية المعايير للعبيد الملونين واجداً لها مخرجاً قانونياً دستورياً بقوله: «أنا على علم بأن هذا الموضوع سيسبِّب بعض العثرات الدستورية. ولكن بناءً ليبرالياً يبرره الهدف قد يذهب بعيداً، أما تعديل الدستور فقد يذهب كل المسافة». وبرغم كل شيء، يمكن للمرء التغاضي عن تلك الأغلاط والتناقضات إذا ما وضعها في سياقها التاريخي ولحظتها الوقتية التي تزامنت مع تشكيل ملامح دولة تنفصل عن أخرى. فمعرفتنا اليوم بتاريخ الولايات المتحدة، وغيرها من دول العالم ونظم الحكم، تمنحنا ميزة الخبرة والتفهم لأمور جدَّت، ولكن ذلك لا يمنع أن أفكار جيفرسن كانت في مجملها، وفي حينها، أفكار شديدة التقدمية والتطور بالنظر إلى ما كان قائماً حوله في ذلك الوقت، حتى وإن اعترت أفكاره بعض العثرات القليلة التي تتضاءل أمام جلال المهمة التي كانت منوطة به وبزملائه.

وقد يتساءل البعض عن جدوى أو أهمية ترجمة عمل يتضمن نصوصاً من كتابات جيفرسن في ذلك الوقت بالذات، وبعد مرور ما يقرب من قرنين على وفاته. وللرد على هذا التساؤل يجب علينا، نحن مترجمَي تلك النصوص، العودة إلى السياق الذي قمنا فيه بتلك الترجمة. قد يبدو اختيار كتاب لجيفرسن دون غيره للترجمة، في مشروع يهدف إلى ترجمة أمهات الكتب الأميركية وتقديمها إلى القارئ العربي، محطَّ بعض التساؤلات. فما جدوى تقديم أسس إقامة الجمهورية الأميركية ومبادئها اليوم للقارئ العربي، في ظل الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة في علاقتها بالغرب وبالولايات المتحدة الأميركية خاصة؟ لكنَّ المتمعِّن في آراء جيفرسن يجد فيها أسس قيام تلك الدولة واستمرارها وما يمثله الحلم الأميركي الذي ذكرناه سابقاً، كما يجد فيها أسس حياد تلك الدولة عن المسار المحدد لها سابقاً أحياناً (مثلما في علاقتها بالعرب والمسلمين اليوم)،

وحتى توحُّشها لتصبح القوة الاستعمارية الجديدة أحياناً أخرى. بل يمكن القول إن الازدواجية المذكورة أعلاه هي الازدواجية نفسها التي تعاني منها فئات من مهمَّشي المجتمع الأميركي اليوم (برغم تعديلات الدستور الخاصة بحقوق السود مثلاً)، وهي الازدواجية نفسها التي تميِّز الدور الأميركي في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي القائم حالياً.

لقد تزامنت بداية تلك الترجمة مع فترة رئاسة جورج بوش الابن الثانية، وكان ذلك من الأسباب التي دفعت المترجمَين إلى قبول القيام بهذا العمل؛ إذ رأينا هذه الترجمة بمثابة تذكير للقارئ العربي بالصورة الأصلية لأميركا في ظل ما عكسه الإعلام العربي والأميركي من ناحية، كما رأيناها أيضاً بمثابة تذكير بخلفية ذلك الصراع الكامنة في التاريخ الأميركي متمثلاً في بعض آراء جيفرسن. فمنذ بداية الألفية الثالثة، وبالتزامن مع أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، تغيَّرت آليات العلاقة العربية الأميركية تغيُّراً جذرياً؛ بما جعل من أميركا ممثلاً لـ «الغرب» يجسِّد مفهوم الهيمنة الاستعمارية الجديدة. ولقد جاء ذلك مبنياً على تبني أميركا وجهة نظر تخلط بين «العربي» و«المسلم» و«الإرهابي»؛ فما رآه بوش الابن مشروعاً تحريرياً ديموقراطياً في العالم العربي، والعراق خاصةً، رآه العرب مشروعاً استعمارياً خالصاً لا يختلف كثيراً عن سابقه البريطاني مثلاً، وهو المشروع نفسه الذي سعت أميركا، في الأساس، إلى التخلص من سطوته. والدور الذي رآه بوش الابن دوراً حضارياً في هذا الجزء من العالم لا يختلف كثيراً عن الدور الذي أعطاه جيفرسن لأميركا في علاقتها مع السكان الأصليين مثلاً، مقنِعاً إياهم بدور أميركا الحضاري بينما كان يغتصب أراضيهم. فها هو ذا يقول في «الهنود والحضارة»: «إن من الممكن، وربما من المحتمل، أن تكون تلك الفكرة جديدة بحيث تصدم الهنود حتى لو جرى التلميح بها إليهم. وبالطبع، ستحتفظ بها لنفسك، ولكني أعتقد، مقتنعاً بصوابها، أن تشجيعهم عليها وتعريفهم بفكرة أن من مصلحتهم الاستغناء عن أراضٍ للولايات المتحدة في بعض الأحيان، ومن مصلحتنا بالتالي الحصول على بعض المنافع

لمواطنينا بين الحين والآخر عن طريق حيازة أراض جديدة؛ فذلك مما يتماشى مع مبادئ الأخلاقيات الصرفة». إنه الرجل نفسه الذي يتوجه إلى شعبه في خطاب تنصيبه الأول قائلاً: «فلنسعَ، إذاً، بثقة وشجاعة إلى تحقيق مبادئنا الفدرالية والجمهورية والاتحاد الذي نتوق إليه وحكومة تمثلنا... بحكم انفصالنا الرحيم طبيعياً، وبموجب محيط شاسع، عن تدمير فوضى ربع سكان الكرة الأرضية... وسمو عقلنا عن احتمال إذلال الآخرين».

وقد أثارت أمثال هذه التناقضات في آراء جيفرسن حفيظة المترجمَين، أحياناً، رغم درايتهما بأهمية ترجمة مثل هذا العمل للأسباب السابقة. كذلك، ومن وجهة نظر اللحظة التاريخية، تُعدُّ نصوص جيفرسن ذات دلالة عالية في ضوء الخطاب الديني المسيحي الذي استخدمته الإدارة الأميركية في تعاملاتها السياسية منذ بداية الألفية الثالثة؛ فإصرار الحكومة الأميركية على تهميش الآخر واستخدامها خطاباً دينياً منبناً على اليمينية المسيحية المتعصبة التي ترى أن الآخر إما معنا أو ضدنا، بل وتبنِّيها حرباً على الإرهاب أطلق عليها البعض لفظ «صليبية» أحياناً، كلها أمور تتناقض مع ما نادى به جيفرسن في كتاباته من حرية العقيدة الدينية ومن تغليبه الخطاب العقلاني الفلسفي التنويري على الخطاب الكهنوتي الكنسي. فها هو ذا جيفرسن في «مسوَّدة من أجل إرساء الحرية الدينية» يقول: «نعلن نحن المجلس العمومي لولاية فرجينيا أنه لن يُجبر أي شخص على مساندة أي دين أو التردد على أي مكان أو دار عبادة أياً كانت ولا قمعه أو انتهاكه أو الضغط عليه في جسده أو ممتلكاته أو تعريضه للمعاناة بسبب آرائه ومعتقداته الدينية، وأنه سيكون لكل شخص حرية الإفصاح عن دينه والمحافظة على آرائه في الشؤون الدينية بالحجة المقنعة، وألا تؤثر هذه المعتقدات بالزيادة أو النقصان أو التغيير على حقوقه المدنية». أين ذلك من عنصرية الإدارة الأميركية في فترة رئاسة جورج بوش الابن؟ وقد أردنا التذكير بأن صورة أميركا لا تقتصر على ما قدمه بوش في خطابه الديني والسياسي العنصري وفي قراءته للتاريخ الأميركي.

لقد رغبنا، إذاً، في تقديم تلك التعددية التي تميِّز المجتمع الأميركي والتي تتبدى، بجلاء، في السياق التاريخي الحالي والتغيرات التي شهدتها الولايات المتحدة الأميركية المتمثلة في انتخاب باراك أوباما، أول رئيس أسود للولايات المتحدة، بل والخطاب الجديد الذي تبنَّاه أوباما في تعاطيه مع العرب والمسلمين ومخاطبتهم. حينها بدت مجدداً ضرورة التذكير، أيضاً، بوجود جذور ذلك الخطاب المتعقل المتسامح القابل للآخر في كتابات جيفرسن ونظرياته، بل وجذور إمكان انتخاب شخص أسود رئيساً للولايات المتحدة أصلاً، بما يعكسه ذلك من تغير في المجتمع الأميركي نفسه ورفضه المضي قدماً في طريق يتنافى مع أسس تكوين الولايات المتحدة الأميركية. فبرغم كل ما أثير حول جذور أوباما المسلمة بهدف تهميشه ومعاملته بوصفه «آخر» بسبب ذلك، تبقى الحقيقة أنه انتُخب رئيساً بكل ما يمثله ذلك من عودة أميركا إلى مسارها الأصلي الصحيح وتأكيد إمكان تحقيق الحلم الأميركي، وهو الأمر الذي أكده أوباما شخصياً في خطاب قبوله منصب الرئيس في ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨ بقوله: «إذا كان هناك أي شخص لا يزال يتشكك في أن أميركا مكان يكون فيه كل شيء ممكناً، أو لا يزال يتساءل ما إذا كان حلم مؤسسينا لا يزال حياً بيننا اليوم، أو لا يزال يتشكك في قوة ديموقراطيتنا، فالليلة هي الرد عليه».

تَعِدُ كلمات أوباما وانتخابه العالمَ بالعودة إلى الصورة المثلى للحلم الأميركي والعلاقات الدولية. ورغم عدم تشكل ملامح سياسة الإدارة الجديدة بعد، بل ولأن كل تكهُّن بها الآن سابق لأوانه، فإن أوباما قام ببعض الخطوات التي تضعه على طرف نقيض من الإدارة السابقة له. إن سحب القوات الأميركية من العراق وإغلاق سجن غوانتانامو كما وعد الرئيس الجديد يُعدَّان مبادرتين تدلّان على رغبته في تغيير شكل العلاقات الدولية الأميركية ومسارها مع بقية العالم، بعد أن اهتزت صورة أميركا بشدة في نظر هذا العالم، وخاصة في الجزء العربي - الإسلامي منه. هذا الوعد بمثابة عربون صداقة يقدمه الرئيس الجديد للآخر. إنها العلاقة نفسها التي أصر عليها جيفرسن، دائماً، في

كتاباته من خلال تأكيده أهمية العلاقات الأميركية الخارجية، وخاصة مع أوروبا وفرنسا التي طالما استشهد بثورتها في كتاباته. فلقد رأى جيفرسن أن العلاقات السلمية مع دول العالم هي ما يضمن لأميركا بالتالي أمنها وسلامتها؛ وهي وجهة نظر أكثر رصانة وحكمة من صورة أميركا بوصفها قوة عظمى وحيدة مهيمنة، وهي الصورة التي استعدت الكثير من دول العالم على أميركا.

إن أميركا التي ترعى غيرها من دول العالم وتعينه على إرساء مبادئ الديموقراطية والحكم الذاتي بوصفها مثالاً يحتذى هي الصورة التي أصر عليها جيفرسن في كتاباته، وهي الصورة نفسها التي يبدو أوباما عازماً عليها: «لقد جئت إلى هنا، إلى القاهرة لأسعى إلى بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، على أساس أن أميركا والإسلام ليسا في صراع، بل إن بينهما مصالح مشتركة ومبادئ مشتركة مثل العدل والكرامة والتسامح»[٢]. إنها صورة تختلف كثيراً عن تلك التي ترى أميركا قوة متسلطة تسعى إلى نشر مبادئها عنوة وتأخذ على عاتقها مهمة تحقيق «الديموقراطية» في العالم عن طريق احتلالها إياه. وكما يؤكد أوباما: «الديموقراطية هي التحدي التالي؛ فأنا أعرف أنه كان هناك جدل كبير مرتبط بهذه القضية وعلاقتها بالحرب على الإرهاب، ولا نريد أن تفرض دولة ما على دولة أخرى نظام حكم معيناً، لكن الحكومات لا بد من أن تعبِّر عن إرادات شعوبها كذلك، ومن حق الشعوب أن تعبِّر عن نفسها، ولا تفترض أميركا أنها تدرك الأصلح لكل شعب، ولكنَّ كل شعب من حقه أن يحقق أشياء محددة مثل الحرية في التعبير والقدرة على إدارة الحكم والثقافة في حكم القانون والمساواة وأن تتعامل الحكومات بشفافية ولا تسرق شعوبها، وهذه ليست أفكار أميركا وقيمها، وإنما هي حقوق الإنسان عموماً ونحن سندعمها مهما كلفنا ذلك».

(٢) كل الاستشهادات من خطاب أوباما إلى العالم الإسلامي منقولة من الترجمة (وقد أعاد المترجمان صياغة بعض مواضعها) المنشورة إلكترونياً على: http://www.islammemo.cc/2009/06/04/83004.html

من هنا تأتي أهمية المبادرة التي قام بها أوباما حين خاطب العالم الإسلامي من القاهرة في شهر حزيران / يونيو ٢٠٠٩؛ فمجيئه إلى عاصمة عربية متوجهاً إلى الأمة الإسلامية بدلاً من مخاطبتها من البيت الأبيض، مثلاً، يُعدُّ خطوة تنم عن رغبة حقيقية في تغيير شكل علاقة أميركا بالعالم، وهو ما يعترف به أوباما نفسه في بداية خطابه في القاهرة: «نحن نلتقي، هنا، في يوم يشهد توتراً شديداً بين الولايات المتحدة والمسلمين في كل مكان، وترجع جذور التوتر إلى ماضٍ ممتد، وإلى وجود نزاع وحروب دينية، وقد زادت هذه التوترات بسبب الحقبة الاستعمارية التي حرمت البلدان الإسلامية من الكثير من الحقوق. لقد جرى التعامل مع البلدان الإسلامية من دون احترام تطلعاتها الخاصة. وبسبب العولمة والحداثة، نظر المسلمون بعين العداء إلى أميركا، كما استغل المتطرفون هذه التوترات، وكان لهجمات أيلول / سبتمبر دور في تصعيد هذه المشاعر، فأدى كل هذا إلى مزيد من عدم الثقة والخوف». إن توجه أوباما إلى العالم الإسلامي، مستخدماً اللغة العربية أحياناً، ومستشهداً بالقرآن وبأحداث تاريخية ذات مغزى في الثقافتين العربية والإسلامية، يكشف عن سلوك يعكس وعيه لثقافة الآخر والطريقة المثلى للتعامل معه. فحين يقول أوباما إنه «يجب أن نتشارك في هذا العالم، وهذه مسؤولية تقع على عواتقنا جميعاً، وهي مسؤولية يصعب على أية دولة بمفردها أن تتحملها، هذا ما يؤكده التاريخ؛ فأي نظام عالمي يرفع أمة بعينها فوق بقية الشعوب مصيره الفشل والاندحار، ولذا علينا أن نتبنى الشراكة الحقيقية لتحقيق أهدافنا المشتركة ومواجهة التحديات». تتضح في هذه الكلمات رغبته في البناء على الأسس التي أرساها الآباء المؤسسون وجيفرسن وتطويرها.

يذكر أوباما في خطابه أن أول عضو عربي مسلم انتُخب في الكونغرس أخيراً استخدم في حلفه اليمين نسخة من القرآن هي نفسها النسخة التي كان يحتفظ بها جيفرسن في مكتبته الخاصة، وليس أدلَّ من ذكر أوباما لجيفرسن في هذا السياق. ولعل احتفاظ جيفرسن بنسخة من القرآن في مكتبته خير دليل على سعة أفقه واحترامه للآخر.

لقد أردنا في لحظة تاريخية انتقالية ومفصلية العودة إلى جذور تأسيس المجتمع الأميركي القائم على رفض الهيمنة وتمجيد قيم الإنسانية والديموقراطية والعدالة والحرية، آملين إمكان تحقيق ذلك في عالمنا الحالي.

منيرة سليمان – وليد الحمامصي

توضيح محرِّرة الأصل الإنكليزي

تم ترتيب المختارات في هذا الكتاب، باستثناءات بسيطة، تاريخياً، تبعاً لتاريخ كتابتها. ولأن آراء جيفرسن السياسية تستعصي على التحليل المنظَّم، فأية محاولة لترتيبها وفق موضوع معيَّن تواجه بلا شك مشكلات كبيرة. وبرغم نقائص الترتيب الحالي، إلا أنه يعكس حقيقة أن آراء جيفرسن قد تطورت تبعاً لتجاربه وفي خضم حياة منخرطة في الشؤون العامة. ولقد قام المحرر بعنونة كتابات لم تكن أصلاً ذات عناوين. وكل النصوص مستقاة من نسخ معتمدة لكتابات جيفرسن؛ حيث تُعدُّ الكتب الآتية من أكثرها شمولية: **كتابات توماس جيفرسن**، تحرير بول ل. فورد في عشرة مجلدات (نيويورك، ١٨٩٢-١٨٩٩)، **كتابات توماس جيفرسن**، تحرير أ. أ. ليبسكوم وأ. إ. بيرج في عشرين مجلداً (واشنطن، ١٩٠٣-١٩٠٤)، **أوراق توماس جيفرسن**، تحرير جوليان ب. بويد وآخرين، وقد صدر منها أربعة وعشرون مجلداً حتى الآن (برنستون، ١٩٥٠-١٩٩٢).

راجع، أيضاً، عمل محررة هذا الكتاب (ميريل د. بيترسون) **توماس جيفرسن: كتابات**، في مكتبة أميركا (نيويورك، ١٩٨٤).

ويجب علي، أيضاً، الاعتراف بالفضل لمكتبة أميركا لسماحها باستخدام النصوص المتضمنة في هذا العمل والتي نشرت في عمل جيفرسن بعنوان **كتابات**.

رؤية موجزة عن حقوق أميركا البريطانية (١٧٧٤)

من المقرر أن تُعدَّ هذه الرؤية بمثابة تعليمات للنواب المذكورين، حين اجتماعهم في جلسة عمومية مع نواب الولايات الأخرى في أميركا البريطانية، لاقتراحها على المجلس المذكور بوصفها خطاباً متواضعاً يقدَّم لجلالة الملك، متوسلين عرض شكاوى رعاياه في أميركا عليه بوصفه حاكم الإمبراطورية البريطانية الأعلى...

... حتى نُذكِّره بأن أسلافنا، قبل هجرتهم إلى أميركا، كانوا سكاناً أحراراً في المناطق الأوروبية الواقعة تحت حكم السيادة البريطانية، يمتلكون حقاً طبيعياً في مغادرة البلاد التي وضعتهم فيها الصدفة ولا الاختيار، بحثاً عن مناطق سكنية جديدة، وإقامة مجتمعات جديدة في تلك المناطق، تحت مظلة قوانين وأنظمة تهدف إلى تكريس الشعور بالرضى لديهم. وتذكيره، أيضاً، بأن أسلافهم الساكسونيين قد تركوا مواطنهم في شمال أوروبا تحت وطأة هذا القانون العام، فاستوطنوا جزيرة بريطانيا التي لم تكن وقتها آهلة بالسكان، وأقاموا فيها نظاماً قانونياً يبعث على الفخر بهذا البلد ويوجب حمايته. ولم يفرض البلد الأم الذي هاجروا منه أية سيادة عليهم أو أية تبعات. لم يحدث هذا، ولو أنه قد حدث فإننا نعتقد أن رعايا جلالته في بريطانيا العظمى ما كانوا يتنازلون أبداً عن حقوقهم الراسخة التي ورثوها عن آبائهم، والتي بموجبها لن يفرِّطوا بسيادة دولتهم الجديدة تحت أي ظرف من الظروف. كما نعتقد أنه لم تطرأ أية ظروف ملموسة تجعل الهجرة البريطانية مختلفة عن مثيلتها الساكسونية. وقد استحوذ أفرادنا

على أميركا وأقاموا فيها المستوطنات بكدِّهم وتعبهم، لا بكدِّ الشعب البريطاني أو تعبه، إذ أريقت دماء هؤلاء الأفراد ثمناً لأراضي هذه المستوطنات، وأنفقوا أموالهم من أجل بثِّ الحياة فيها: حاربوا من أجل أنفسهم وانتصروا من أجل أنفسهم؛ ولذا فحقُّ الملكية لهم وحدهم. وقد أصبحت هذه المستوطنات مستعمرات مستقرة راسخة، لم يُنفق جلالته، أو أي من أسلافه القريبين، في سبيلها قرشاً واحداً من خزائن المال العام. ثم بعد أن ظهرت قيمتها التجارية بالنسبة إلى بريطانيا العظمى، راق برلمانَ جلالته أن يمدَّ يد العون لها في مواجهة خصمها الذي تأهب للاستحواذ على ريع هذه التجارة ليزيد من قوته وعظمته على حساب مصالح بريطانيا وسيادتها. ومن قبل، مدَّ البرلمان يد العون للبرتغال، وغيرها من الحلفاء التجاريين في ظروف مماثلة، ولم تكن هذه الدول تظن أن طلب العون من بريطانيا العظمى يعني الاستسلام لسيادتها، وإلا لكانت استنكرت ذلك، ووضعت ثقتها في تعضيد قواتها في مواجهة أعدائها. ولا نقصد بهذه الإشارة التقليل من شأن مساعدات البرلمان البريطاني بأي معنى من المعاني؛ فقد كانت مساعدات قيِّمة بالنسبة لنا، بغضِّ النظر عن السياق الذي تمت فيه. غير أننا نرغب في إيضاح أن هذه المساعدات لا تعطي البرلمان البريطاني ذلك الحق الذي يزعمه لنفسه بالباطل، ونحن على استعداد لتعويضه عن مساعداته التي بذلها بمنح سكان بريطانيا العظمى مزايا خاصة في التجارة، تحقِّق لهم ربحاً معقولاً، وفي الوقت نفسه لا تشعرنا بأية قيود مفروضة علينا، وخاصة أن المهاجرين، بعد إنشائهم هذه المستوطنات في مجاهل أميركا، قد رأوا أن من المناسب لهم تبنِّي نظام القوانين نفسه الذي عرفوه في بلدهم الأم، كما رأوا أهمية استمرار اتحادهم معه بامتثالهم للحاكم المشترك نفسه الذي يمثِّل حلقة ربط بين أطراف الإمبراطورية المتعددة التي تزايدت أرجاؤها أخيراً ...

... افتح صدرك يا سيدي للفكر المتحرر غير المتحفظ. فلا تجعل من اسم جورج الثالث وصمة في جبين التاريخ. وأنت محاط ببطانة من المستشارين البريطانيين، فلا تنسَ أنهم أحزاب. ولا تتغافل عن أنك لم تختر منا مَن يكون وزيراً للشؤون الأميركية

على علم ودراية بحيثيات القوانين حتى ينصحك على أساسها. لذا، فمن الأجدر بك التفكير والتصرف لمصلحة نفسك وشعبك، ومبادئ الصواب والاستقامة ظاهرة للعيان، ولا يتطلب اتِّباعها هذا العدد من المستشارين؛ ففنُّ الحكومة ليس سوى فنِّ الصدق مع النفس...

... لقد منحنا الله الحرية في اللحظة التي منحنا فيها الحياة، وقد تبطشُ بهما يد القوة ولكنها لا تقدر على الفصل بينهما أبداً. ذلك، يا سيدي، قرارنا الأخير الذي نصرُّ عليه. ويقيننا الجازم أنك سوف تتدخل، بحكمة، لمداواة أحزاننا الشديدة، حتى تهدأ نفوس رعاياك في أميركا البريطانية فيأمنوا من أي تعدٍّ في المستقبل، وبذلك تدوم المحبة الأخوية والتناغم في الإمبراطورية بأكملها. وما غاية أميركا البريطانية ورجاؤها سوى استمرار هذه المشاعر حتى آخر الزمان.

وثيقة إعلان الاستقلال (١٧٧٦)[٣]

حين يصبح من الضروري لشعب من الشعوب أن يفك الأواصر السياسية التي كانت تربطه بشعب آخر، وأن يسعى إلى الاستقلال والتمتع بالمساواة، وسط قوى العالم الأخرى، وهي حقوق منحتها قوانين الطبيعة وخالقها، فمن الواجب عليه تقديراً للآخرين إعلان الأسباب التي تدفعه إلى هذا الانفصال.

ونحن نرى أن الحقائق الآتية بديهيات: إن الناس قد خُلقوا متساوين، وإن الخالق منحهم حقوقاً أصيلة لا يمكن التخلي عنها، ومن هذه الحقوق: حق الحياة والحرية والسعي وراء السعادة. ولقد أنشئت الحكومات من أجل نيل هذه الحقوق، فاستمدت قوتها من رضى المحكومين. ولذا، من حق الشعب أن يستبدل بالحكومة التي تعوق السعي إلى تحقيق هذه الأهداف حكومةً جديدة تقوم على هذه المبادئ؛ فتنتظم قواها على هذه الهيئة، تبعاً لما يراه هذا الشعب من مصلحة تحقيق أمنه وسعادته. وتملي الحكمة ألا يكون تغيير الحكومات القائمة منذ أمد طويل لأسباب بسيطة وعابرة. وعليه، فقد أظهرت التجربة الإنسانية أن البشر يميلون، في العادة، إلى تحمُّل المعاناة، ما أمكنهم تحملها، عوضاً عن أن ينصفوا أنفسهم بالتخلص من أشكال المعاناة التي تعوَّدوها. أما حين يميل النظام إلى ممارسة سلسلة من الإساءات والانتهاكات التي بدأت في حقبة

(٣) وثيقة إعلان الاستقلال المنشورة هنا هي الوثيقة ذاتها التي ضمَّنها جيفرسن سيرته الذاتية (١٨٢١). وتظهر الأجزاء التي استبعدها الكونغرس من الوثيقة ببنط أسود خاص، بينما تظهر الأجزاء التي أضيفت بين أقواس.

متميزة بمقتضى خطة مرسومة من الاستبداد المطلق، فمن حق هذا الشعب، بل ومن واجبه، أن يخلع هذا النظام حتى يحقق لنفسه أماناً مستقبلياً. هذا ما كانت تعاني منه المستعمرات وتحملته بصبر. وقد حان الوقت لإطاحة نظام الحكم السابق. فتاريخ ملك بريطانيا العظمى الحالي تاريخ من الإساءات والانتهاكات المتكررة، وما من دليل واحد يدحض هذه الممارسات الدائبة، التي يجمع بينها هدف واحد مباشر، ألا وهو فرض الطغيان على هذه الولايات. ولنضع القرائن التي تثبت ذلك بين يدَي عالمٍ محايد، نثق بنزاهته ولا نشك في انحيازه.

فقد رفض هذا الملك الموافقة على مجموعة من القوانين الشاملة الضرورية للمصلحة العامة.

ثم حظر على نوابه في هذه المستعمرات تمرير قوانين عاجلة، ذات أهمية قصوى، إلا بعد إبداء موافقته عليها، فظلت هذه القوانين معلقة؛ لأنه لم ينظر فيها.

كذلك رفض تمرير قوانين أخرى، لمصلحة مجموعات واسعة من الشعب، إلا بعد تخلي هؤلاء الأفراد عن حقهم في التمثيل التشريعي، وهو حق لا يعدله شيء آخر في نظرهم، ويشقُّ على الحكام المستبدين وحدهم.

ثم دعا أعضاء الهيئة التشريعية إلى الاجتماع في أماكن غير معتادة، وغير مريحة، وبعيدة عن أماكن حفظ السجلات العامة، حتي يرهقهم فيرضخوا لرغباته.

حلَّ مجلس النواب مراراً وتكراراً؛ نظراً لأن أعضاءه عارضوا برجولة وحزم انتهاكاته لحقوق الشعب.

وبعد هذه الإجراءات، رفض، لفترة طويلة، انتخاب مجالس أخرى يتولى الشعب من خلالها السلطة التشريعية، ما عرَّض الولايات، في هذه الأوقات، لمخاطر الغزو من الخارج والقلاقل من الداخل.

ولقد سعى جاهداً إلى منع تعمير هذه الولايات، ووقف ضد قوانين تجنيس الأجانب، كما رفض تمرير قوانين أخرى تشجع هجرتهم إلى المستعمرات، بل وفرض شروطاً يصعب معها حيازة أراضٍ جديدة، حتى يحقق هذا الغرض.

كذلك أرغم العدالة على التوقف تماماً في بعض هذه الولايات، حين رفض إبداء الموافقة على تمرير قوانين لتأسيس سلطة تنفيذية.

ولقد جعل قضاتنا **نحن** معتمدين عليه، وحده، في الحصول على ترقياتهم وتحديد قيمة رواتبهم.

وأنشأ مجموعة من الوظائف الجديدة من تلقاء نفسه، فأرسل إلينا جحافل من الموظفين الجدد لا همَّ لهم سوى التحرش بشعبنا واغتصاب حقوقنا.

ولقد أبقى بيننا في أوقات السلم جيوشاً وسفناً حربية على أهبة الاستعداد، من دون موافقة سلطتنا التشريعية.

وجعل الجيش مستقلاً عن السلطة الأهلية؛ فمنحه بذلك منزلة أعلى منها.

ثم تعاون مع آخرين ليفرض علينا سلطات تنفيذية غريبة عن دستورنا، لا تعترف بها قوانينا، فأبدى موافقته على إجراءاتها التشريعية الوهمية التي تجعل مجموعات كبيرة من الجيوش المسلحة مقيمة بيننا، وإذا تورطت في جرائم قتل أي من سكان هذه الولايات تتمُّ حمايتها بمحاكمات وهمية غير عادلة. وتهدف هذه الإجراءات إلى قطع تجارتنا مع جميع أنحاء العالم، وفرض ضرائب جديدة علينا من دون موافقتنا، كما تهدف إلى حرماننا (في حالات كثيرة) من مزايا المحاكمة أمام المحلفين، وإرسالنا إلى الخارج لمحاكمتنا بجرائم وهمية، كما تهدف إلى محو نظام القوانين الإنكليزي الحر في أحد الأقاليم المجاورة وإقامة حكومة تعسفية بدلاً منه، بل وتوسيع حدودها لجعلها قدوة ومثلاً يُحتذى في الحكم المطلق في تلك الولايات، كما تهدف إلى تعطيل معاهداتنا

وأهم قوانيننا وتغيير نظم حكومتنا تغييراً جذرياً، ومن ثم تتعطل سلطاتنا التشريعية حتى يمنحوا أنفسهم سلطة تشريع القوانين لنا في كل الأمور، مهما كانت.

ولقد تنازل عن الحكم هنا **بسحب نوابه وإعلان أننا خارج نطاق ولائه وحمايته.**

وأغارَ على مياهنا، وخرَّب شواطئنا، وأحرق مدننا، ودمر حياة شعبنا.

ثم في هذه اللحظة يرسل إلينا جيوشاً كبيرة من المرتزقة الأجانب لإتمام أعمال القتل وإشاعة البؤس والطغيان، التي بدأت تحت ظروف من القسوة والخيانة لا تليق إطلاقاً بحاكم دولة متحضرة (وما من مثيل لها في أكثر العصور همجية).

ولقد أجبر مواطنينا الذين أُسروا في البحار على حمل السلاح ضد وطنهم؛ فإما أن يقتلوا أصدقاءهم وإخوانهم، أو يقتلوا أنفسهم بأيديهم.

كذلك (أثار القلاقل الداخلية في ما بيننا)، وسعى جاهداً إلى إطلاق الهنود الهمجيين القساة على سكان الحدود بقانونه الحربي المعروف: التدمير بصرف النظر عن اعتبارات السن والجنس وظروف المعيشة.

ولقد أثار قلاقل الخيانة في مواطنينا بإغرائهم بالعطايا من ممتلكاتنا المنهوبة.

ثم شنَّ الحرب ضد الطبيعة البشرية ذاتها؛ فانتهك حقها في الحياة والحرية – أكثر الحقوق قدسية – شنَّها ضد شعب بعيد لم يسئ إليه مطلقاً؛ فأسر أفراده واستعبدهم في قارة أخرى، كما عرَّضهم لبشاعة الموت أثناء نقلهم إلى هناك. تلك هي حرب ملك بريطانيا العظمى المسيحي، حرب قراصنة لا تختلف في إذلالها عن حروب الجيوش الوثنية. ففي إصراره على إقامة سوق نخاسة يباع فيه الرجال ويشترون، أهان نفسه بمعارضته كل محاولة تشريعية لمنع هذه التجارة البغيضة أو الحد منها. ومما زاد الطين بلة أنه أضاف إلى هذه الممارسات الشنيعة تشجيعه الناس في ما بيننا على الثورة المسلحة،

لشراء الحرية التي حرمهم منها بقتل الشعب الذي فرضهم عليه. وبهذه الطريقة، يكفِّر عن جرائمه ضد حريات شعب بجرائم أخرى ضد نفوس شعب آخر يحرضهم هو على اقترافها.

ولقد تضرعنا إليه بمنتهى التواضع؛ بغرض الإصلاح في كل مرحلة من مراحل هذه المظالم. وكان الرد في كل مرة بزيادة الإساءات.

فأمير تتصف شخصيته بصفات الحاكم المستبد على هذا النحو لا يصلح لحكم شعب يرغب في الحرية. ولسوف تعجز الأجيال القادمة عن تصديق أن عناد نظام واحد قد أرسى قاعدة بهذا العرض، لا تخفي نواياها في الطغيان على شعب تربَّى على قواعد الحرية، وأصرَّ عليها، خلال فترة وجيزة لا تتعدى اثني عشر عاماً.

وفي الوقت نفسه، لم نهمل أبداً إخواننا البريطانيين؛ إذ حذَّرناهم بين الحين والآخر من محاولات سلطتهم التشريعية فرض حكمهم على ولاياتنا. ثم ذكَّرناهم بظروف هجرتنا واستقرارنا هنا، ولا يمكن أن يكون ذلك سبباً في هذا الإجحاف، كما ذكَّرناهم بأن هذه الهجرة تمَّت على حساب دمائنا وثرواتنا، من دون عونٍ من بريطانيا العظمى سواء بالمال أو بالقوة، وأننا اخترنا ملكاً واحداً مشتركاً حين أقمنا حكومتنا بمختلف أشكالها، فأسَّسنا بذلك مبادئ الترابط والصداقة بيننا وبينهم، كما ذكَّرناهم بأن الانصياع لبرلمانهم لم يكن أبداً جزءاً من دستورنا ولا كان مجرد فكرة خطرت على أذهاننا، إذا صدق التاريخ، وأننا توسلنا إلى حسهم الفطري بالعدالة والكرم وروابط صلة الرحم بيننا، حتى يتخلوا عن هذه الانتهاكات التي كان من المقدر لها أن تقطع أواصر علاقاتنا. غير أنهم صموا آذانهم؛ فلم يسمعوا صوت العدل وصوت الصداقة، بل وعندما منحت قوانينهم فرصة إقصاء مسببي القلاقل بيننا من مجالسهم، عادوا فاختاروهم برغبتهم الخاصة، ووضعوهم في مراكز السلطة. ثم في هذه اللحظة يسمحون لملكهم بأن يرسل إلينا جنوداً تجمعنا

بهم صلة دم، بل وأيضاً مرتزقة اسكتلنديين وأجانب يغزوننا ويدمروننا. وكان ذلك الطعنة الأخيرة لمشاعرنا الجريحة. وتحثنا روح الرجولة على التخلي نهائياً عن إخواننا الجاحدين هؤلاء. فعلينا أن نقصي عواطفنا الطيبة نحوهم، فنعاملهم كما نعامل بقية البشر: أعداء في الحرب، أصدقاء في السلام. كان من الممكن أن نكون معاً شعباً عظيماً؛ غير أن كبرياءهم حالت دون أن يتعاملوا معنا بنبل وحرية. فليكن الأمر كما شاؤوا. فطريق السعادة والمجد مفتوح لنا أيضاً، ولسوف نمضي فيه من دونهم، راضين بحتمية هذا الانفصال الأبدي وما سيجلبه علينا من استنكار (فنعاملهم كما نعامل بقية البشر: أعداء في الحرب، أصدقاء في السلام).

وبناءً على ذلك، فنحن ممثلي الولايات المتحدة في اجتماعنا العام، باسم شعب هذه **الولايات وبموافقته، نرفض، ونستغني عن كل أواصر الولاء والانصياع للملوك بريطانيا العظمى وكل من يتولى السلطة، من الآن فصاعداً، من خلالهم أو بتفويضهم. فنحن نقطع كل العلاقات السياسية القائمة بيننا وبين شعب بريطانيا العظمى وبرلمانها حتى اليوم. ونؤكد في النهاية، كما نعلن أن هذه المستعمرات ولايات حرة مستقلة،** وبوصفها ولايات حرة ومستقلة لها كل الحق في شنّ الحرب وإحلال السلام، وعقد التحالفات، وإقامة التجارة، والتمتُّع بكل صلاحيات الولايات المستقلة وحقوقها.

ودعماً لهذا الإعلان، نتعاهد على التضحية بحياتنا وثرواتنا وشرفنا المقدس.

ولذلك، فنحن ممثلي الولايات المتحدة في اجتماعنا العام، نتضرع إلى قاضي العالم الأعلى أن يجعل نوايانا مستقيمة، ننشر ونعلن باسم شعب هذه المستعمرات الصالح ومباركته أن هذه الولايات حرة ولها الحق في الحرية، وأننا في حِلٍّ من أي ولاء للتاج البريطاني، وأن كل العلاقات السياسية بيننا وبين دولة بريطانيا العظمى محلولة نهائياً، ويجب أن تكون هكذا، وأنه بوصفها ولايات حرة ومستقلة لها كل الحق في شنّ

الحرب وإحلال السلام، وعقد التحالفات، وإقامة التجارة، والتمتُّع بكل صلاحيات الولايات المستقلة وحقوقها.

ودعماً لهذا الإعلان، نتعاهد، واضعين ثقتنا في حماية العناية الإلهية، على التضحية بحياتنا وثرواتنا وشرفنا المقدس.

نسخة أوَّلية من دستور ولاية فرجينيا (١٧٧٦)

... ستبقى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية منفصلة للأبد، وليس من حق أيٍّ من ممارسي سلطة من هذه السلطات أن يعيِّن في السلطتين الأخريين أو في إحداهما.

١ . السلطة التشريعية

سيتولى التشريع مجلسان منفصلان، هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وسيطلق عليهما مجلس عموم فرجينيا.

ويتكوَّن مجلس النواب المذكور من أشخاص يختارهم الشعب سنوياً في (اليوم الأول من أكتوبر)، ويجتمع في جلسة عامة في (أول يوم من نوفمبر) التالي، وللمجلس أن يقرر تأجيل اجتماع أعضائه أو استدعائهم في أي وقت، على أن يستمر انعقاد الجلسة بالقدر الذي تتطلبه المصلحة العامة.

أما الأماكن الشاغرة في المجلس، بسبب الوفاة أو سحب الثقة، فيشغلها الناخبون بإذن المتحدث باسم المجلس المذكور.

ولكل الذكور البالغين المتمتعين بكامل قواهم العقلية، الذين يملكون (ربع هكتار) من الأراضي في أي من المدن أو (٢٥) هكتاراً من الأراضي في الريف، وكل قاطني الولاية الذين أدوا حقوقهم للحكومة أثناء (العامين) المنصرمين، الحق في التصويت

لانتخاب ممثليهم. ولكل من له الحق في التصويت الحقٰ في الترشُّح أيضاً؛ على ألا يكون قدَّم رشوة مباشرة أو غير مباشرة لأي من ناخبيه. ثم يحلف هذا المرشح يمين الولاء للولاية، والواجب لمجلسه، قبل البدء بممارسة مهام وظيفته. وأثناء ممارسته هذه المهام، عليه ألا يتقاضى معاشاً، وألا يشغل، بنفسه أو بالتوكيل، وظيفة تدرُّ عليه الربح المادي.

ويتناسب عدد ممثلي كل مقاطعة أو دائرة انتخابية مع عدد ناخبيها المؤهلين، على ألا يتجاوز عدد الممثلين (٣٠٠) وألا يقل عن (١٢٥). وفي الوقت الحالي، هناك ممثل واحد لكل () من الناخبين المؤهلين في كل مقاطعة أو دائرة انتخابية. وكلما زادت هذه النسبة أو نقصت في المستقبل عن المذكور أعلاه، يقوم مجلس النواب بتعديلها.

ولمجلس النواب، أثناء انعقاده، حرية التصرف بمقتضى ما يمليه على أعضائه حكمهم وضميرهم.

ويتكون مجلس الشيوخ مما لا يقل عن (١٥) عضواً ولا يزيد على (٥٠)، يعيِّنهم مجلس النواب. على أن يُبدل ثلث هذا العدد بالقرعة في نهاية أول (ثلاثة) أعوام، فيشغل وظائفهم أعضاء جدد. وفي نهاية الأعوام (الثلاثة) التالية، يُبدل ثلث آخر بالطريقة نفسها، فيشغل وظائفهم أعضاء جدد. وهكذا، يُبدل الثلث سنوياً في نهاية كل (ثلاثة) أعوام تبعاً للأقدمية. ولن يتمتع الأعضاء المستبدلون بحق الانتخاب مرة أخرى في هذا المجلس. أما مؤهلات هؤلاء الأعضاء الجدد لحلف يمين الولاء للولاية والواجب لمجلسهم، فهي بلوغ سن الواحدة والثلاثين على الأقل، على ألا يكونوا عرضوا أية رشوة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على هذه الوظيفة. وخلال ممارستهم هذه المهام، عليهم ألا يتقاضوا معاشاً، وألا يشغلوا، بأنفسهم أو بالتوكيل، وظيفة تدرُّ عليهم ربحاً مادياً.

ولقضاة المحاكم العامة ومحكمة العدل العليا حقُّ الحضور والإدلاء بالرأي، وليس لهم حق التصويت في المجلس.

ولكل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب سلطة إصدار اللوائح وتعديلها، إلا اللوائح الخاصة بجمع المال (اللوائح)[٤] فسيتولى إصدارها وتعديلها مجلس النواب فقط. أما إصدار أي قانون جديد فيتطلب موافقة المجلسين معاً.

وليس لمجلس العموم سلطة إصدار أي قانون من شأنه توقيع عقوبة الموت ضد أية جريمة فيما عدا جريمة القتل أو (مثلها)[٥] أي من الجرائم العسكرية التي يرى المجلس أن عقوبة الإعدام ضرورية فيها ولا مناص منها. وفيما عدا ذلك، تلغى عقوبة الإعدام في الحالات الأخرى. وليس للمجلس حق فرض التعذيب في أية حالة مهما كانت. ولا حق له في العفو عن الجرائم، أو الإعفاء من الغرامات أو العقوبات. ولن يطبق أي قانون خاص بجمع الأموال لفترة تزيد على (عشرة) أعوام من وقت بداية تطبيقه.

أما النصاب القانوني لكلا المجلسين فهو (ثلثا) الأعضاء حتى يبدأ المجلس بالانعقاد.

٢. السلطة التنفيذية

ستُمارس ممارسة السلطة التنفيذية بالأسلوب الآتي:

يختار شخص واحد يُدعى (أمين المجلس)، يعيِّنه سنوياً مجلس النواب في اليوم الثاني من جلسته الأولى، ويمكنه الترشُّح مرة ثانية، في حالة مرور (عام) على ممارسة مهامه، بعد انقضاء (ثلاثة) أعوام على الأقل على تركه هذه الوظيفة.

وفي الوقت ذاته، يقوم المجلس نفسه بتعيين نائب لأمين المجلس يساعده في تنفيذ مهام وظيفته، كما يتولى مهامه في حالة وفاته أثناء العام الذي يقضيه في الوظيفة، وله كل صلاحيات الأمين منذ ذلك الوقت حتى نهاية العام.

---

(٤) كلمة شطبها جيفرسن.

(٥) كلمة شطبها جيفرسن.

ويتولى الأمين السلطات التي كان يقوم بها الملك سابقاً، غير أن هذا الأمين سوف يتصرف بموجب القوانين وحدودها، من دون ذكر هذه القوانين هنا.

لن يكون له حق إلغاء اللوائح التشريعية.

سيكون عرضة لاتخاذ إجراءات قانونية ضده، غير أنه لا قيود عليه في ما يخص واجباته وأخطاءه الشخصية.

وليست له الصلاحيات الآتية:

- حلُّ، أو فضُّ، أو إنهاء عمل أي من المجلسَين المذكورَين.

- إعلان الحرب، أو إبرام اتفاقيات السلام.

- إنشاء عهود الاستيلاء على سفن العدو التجارية أو خطابات الجزاء.

- تكوين الجيوش أو التجنيد لها، بناء الترسانات أو القلاع أو المراكز العسكرية.

- صكُّ النقود أو تنظيم قيمتها.

- تنظيم الأوزان والقياسات.

- تكوين المحاكم، أو الوظائف الإدارية، أو الدوائر الانتخابية، أو المؤسسات التجارية، أو المعارض، أو الأسواق، أو الموانئ، أو المنارات، أو الفنارات البحرية، أو علامات الإرشاد البحري.

- إعلان المقاطعة التجارية، أو منع تصدير أية سلعة لمدة تزيد على (أربعين) يوماً.

- التحفظ على أي من أعضاء الدولة، أو استدعاؤهم، إلا في حدود الإجراءات القانونية في ما يُعدُّ خرقاً للاتفاق.

- منح حقوق التوطُّن.

- الإعفاء من الغرامات، أو الإعفاء من العقوبات.

- إنشاء المناصب الشرَفية، أو منح الأولويات.

وتُمارَس هذه السلطات تحت إمرة القانون، باستثناء ما يتعارض مع سلطات، أشخاص آخرين يتصرفون بموجب هذه المبادئ، أو ما يكون قد أُلغيَ قانونياً.

يعيِّن مجلس النواب هيئة استشارية تختص بتقديم المشورة لأمين المجلس في حالة طلبه لها. ويعقد نائب أمين المجلس جلسات معها، وبمشورتها يتخذ الإجراءات القانونية.

ويعيِّن مجلس النواب مفوضين لتمثيل هذه الولاية في الكونغرس الأميركي، يمكنهم الترشُّح مرة ثانية، في حالة مرور (عام) على ممارسة مهامهم، بعد انقضاء (عام) واحد على الأقل على تركهم هذه الوظيفة.

كذلك يعيِّن مجلس النواب أمين صندوق، غير أنه لن يصرف النقود من دون إذن المجلسين معاً.

ويعيِّن مجلس النواب المدعي العام.

وينتخِب مأمورين ومحققين قضائيين للمقاطعات، سنوياً، مَن له صلاحية انتخاب النواب. وليس لأيٍّ من المأمورين الذين أمضوا في الوظيفة (عاماً) كاملاً الحق في الترشُّح مرة ثانية للوظيفة نفسها في المقاطعة نفسها حتى مرور (خمس) سنوات على تركهم هذه الوظيفة.

ويعيِّن أمين المجلس كل الموظفين الآخرين، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، ويتوقف هذا التعيين على موافقة الهيئة الاستشارية، مع حفظ حق ممثلي القانون في نقل مهام التعيين في هذه الوظيفة لأي شخص آخر يرونه مناسباً.

٣. السلطة القضائية

ستمارس السلطة القضائية الجهات الآتية:

أولاً، محاكم المقاطعات والدوائر القضائية الأدنى.

ثانياً، المحكمة العامة ومحكمة العدل العليا.

ثالثاً، محكمة الاستئناف.

ويعيِّن أمين المجلس قضاة محاكم المقاطعات والدوائر القضائية الأدنى، بموافقة الهيئة الاستشارية، على ألا يقل عددهم عن (خمسة). وتتولى السلطة التشريعية من وقت لآخر تحديد مهام ولايتهم القضائية. ومن صلاحيات محكمة الاستئناف خلعهم من وظائفهم، لسوء السيرة أو السلوك.

ويتولى أمين المجلس والهيئة الاستشارية تعيين قضاة المحكمة العامة ومحكمة العدل العليا. وفي حالة جمعهما معاً يكون عددهم خمسة قضاة، أما في حالة فصلهما فيكون عدد قضاة محكمة العدل العليا خمسة وعدد قضاة المحكمة العامة ثلاثة. ويُعيَّن القضاة من دارسي الحقوق ممن يكونون قد مارسوا الوظيفة نفسها في أحد المحاكم المعترف بها في هذه الولاية لمدة سبعة أعوام. ولهم الاحتفاظ بوظائفهم ما داموا يتصفون بحسن السلوك، وإذا أخلُّوا بهذا الشرط تخلعهم محكمة الاستئناف. وتتولى السلطة التشريعية من وقت لآخر تحديد مهام ولايتهم القضائية.

أما محكمة الاستئناف فتتكون مما لا يقل عن (سبعة) أعضاء ولا يزيد على (أحد عشر) عضواً، يعيِّنهم مجلس النواب. ويحتفظون بوظائفهم ما داموا يتصفون بحسن السلوك، وأي إخلال بهذا سيؤدي إلى خلعهم بمقتضى حكم قانوني فقط. وتتمثل مهامهم القانونية في البت النهائي في القضايا التي أُقصيت من المحكمة العامة أو محكمة العدل العليا، أو من محاكم المقاطعة، أو أي من الدوائر القضائية الأدنى؛ بسبب سوء

السلوك (الحكم في الدعاوى المقامة ضد مرتكبي الجرائم ذات الأهمية التي يطرحها عليهم مجلس النواب، في ما يتعلق بالجرائم التي يحددها القانون من الآن فصاعداً بدقة، والتي يحدد القانون ذاته عقوباتها القاطعة مسبقاً). وفي هذه المحكمة، لقضاة محكمة العدل العليا والعامة حق الاجتماع والمداولة ولا الحكم.

ويحكم في القضايا، سواء كانت عليا أو عامة أو دينية أو بحرية، هيئة محلفين تكون الشهادة فيها علنية في جلسة مفتوحة، وإذا تغيَّب الشهود عن الولاية أو لم يستطيعوا المثول أمام المحكمة، بسبب المرض أو أية ضرورة قصوى أخرى، يمكن تقديم الشهادة لهيئة المحلفين.

وتحدد أحكام هيئة المحلفين قيمة كل الغرامات والتعويضات ومدد الحبس إذا وُجِّهت إهانة للمحكمة، أو حدث تصرف سيئ.

وتتم جميع الإجراءات باسم المحاكم التي تصدر عنها.

ويشكل ثلثا أعضاء المحكمة العامة أو محكمة العدل العليا أو محكمة الاستئناف نصاباً كافياً لانعقاد المحكمة.

٤ . الحقوق الخاصة والعامة

يقوم أمين المجلس بحيازة الأراضي غير المملوكة، والمحجوز عليها، بموافقة الهيئة الاستشارية.

ومن حق كل شخص بالغ لا يملك، ولم يملك، (خمسين) هكتاراً من الأراضي، حيازة (خمسين) هكتاراً من الأراضي، حتى يبلغ مجموع ما يملكه ويقع تحت تصرفه (خمسين) هكتاراً من الأراضي. ولن يكون لأي شخص آخر حق الحيازة.

وستكون الأراضي التي كانت في حيازة الملك نظير رسوم بسيطة، وكذلك الأراضي التي ستتم حيازتها من الآن ملكية كاملة لصاحبها من دون سيادة من أحد، أياً كان.

ولن تتم حيازة أية أراضٍ إلا بعد شرائها من الملّاك، الهنود الأصليين، ولن يتم شراء أي جزء منها إلا نيابة عن الشعب، وبقوة قرارات مجلس العموم التي ستصدر خصيصاً لكل حالة.

أما الأراضي المتضمَّنة في مواثيق إقامة ولايات مريلاند وبنسلفانيا ونورث كارولينا وساوث كارولينا فتصبح من الآن ملكية خالصة لسكان هذه الولايات على التوالي، بكل ما في ذلك من حقوق الملكية والولاية القانونية والحكم، مع كل الحقوق الأخرى التي قد نالتها هذه الولاية حتى الآن. أما الحدود الغربية والشمالية لهذا البلد في كل جوانبه الأخرى فيحددها ميثاق...[٦] حتى يتم اقتطاع جزء، أو أكثر، من الأراضي غرب جبال أليجاني، بموجب القانون، لصالح ولايات جديدة، ستُقام وفقاً للمبادئ الأساسية المتضمَّنة في هذه الوثيقة، على أن تكون حرة مستقلة عن هذه الولاية وعن باقي العالم.

وتُورَّيث الأراضي طبقاً لقانون جيبلكايند (الساكسوني المعروف لتقسيم الأراضي بين الأبناء الذكور) باستثناء أن للإناث حقوقاً مساوية لحقوق الذكور.

ولن يكون لأي شخص الحقُّ في استعباد أي شخص آخر يأتي إلى هذه الولاية، تحت أية حجة.

(٦) المعلومات غير مذكورة في النص الأصلي ونرى مكانها مسافات بيضاء.

وإن أي شخص يقسم اليمين أو يقرُّ أو يقدِّم دليلاً موثَّقاً لأية محكمة مسجلة في هذه الولاية على نيته الإقامة (سبعة) أعوام على الأقل فيها ويلتزم بقوانينها الأساسية، يعَدُّ قاطناً له كل حقوق مواطني الولاية الأصليين.

ولكل الأشخاص حرية العقيدة، ولا إجبار على التردد على أية مؤسسة دينية أو اعتناق مبادئها.

ولن يُحرم أي شخص حر من حيازة السلاح واستخدامه (في حدود أراضيه).

ولن يوجد جيش متأهب إلا في حالة الحرب الفعلية.

والمطابع حرة إلا إذا سبَّبت أضرارٌ خاصة اتخاذَ إجراءات خاصة.

وكل الملكيات المحجوز عليها، التي كانت سابقاً في حيازة الملك، ستصبح ملكاً للولاية، إلا ما يصبح لاغياً بموجب القانون من الآن فصاعداً.

ونعلن أن كل ادعاءات الملك بحيازة حطام السفن، أو اللقطاء والمشردين، أو الثروات، أو المناجم، أو الأسماك، أو الطيور، كلها اغتصابات للملكية العامة.

ولن تُمنح أية رواتب أو امتيازات مستقبلاً لأي موظف إلا بموجب قرار قانوني. ولن تُمنح أية رواتب لأمين المجلس، أو أعضاء المجالس التشريعية، أو قضاة محكمة الاستئناف، أو قضاة محاكم الولايات، أو أية دوائر قضائية أدنى، أو أعضاء الهيئات الاستشارية، أو مفوضي الكونغرس الأميركي. غير أنه يمكن للشعب تحمُّل مصروفات أمين المجلس، أو أعضاء مجلس النواب، أو قضاة محاكم الاستئناف، أو أعضاء الهيئات الاستشارية، أو النواب المختصين بشؤون المعيشة أثناء تأديتهم مهام وظائفهم، وفي حدود المعقول، إذا أقر القانون ذلك.

ولن يُعيَّن أي شخص في منصب مدني أو عسكري أو (ديني) إذا كان هذا الشخص قد أعطى رشوة للحصول على هذا المنصب، أو رفض حلف اليمين للولاية قبل توليه المنصب.

ولن تلغى هذه القوانين والمبادئ الأساسية في الحكم أو تُعدَّل إلا بعد موافقة الشعب، وبموجب استدعاءات للاجتماع في مقاطعاتهم في اليوم نفسه، طبقاً لقرارات السلطة التشريعية الصادرة تبعاً لكل حالة خاصة، وإذا أعطى ثلثا الحاضرين في هذه الاجتماعات أصواتهم لإلغاء ما استدعوا من أجله أو تعديله، يُلغى هذا القانون أو المبدأ أو يُعدَّل، ويصبح لهذا الإلغاء أو التعديل اعتباره ضمن المبادئ الأساسية الأخرى، ويكون معها على قدم المساواة.

وتبقى القوانين المطبقة في هذه الولاية سارية إلا إذا تغيرت وفقاً للقوانين الأساسية المذكورة أعلاه، أو إذا تغيرت بموجب قرار تشريعي.

الانتخاب ومجلس الشيوخ والتمثيل

إلى إدموند بندلتون (٢٦ آب/ أغسطس ١٧٧٦)

سيدي العزيز، وصلني خطابك المؤرخ بتاريخ يوم ١٠ منذ ثلاثة أيام فقط؛ ففي الأسبوع الماضي لم يأتِ ساعي البريد بأية خطابات. يبدو أنك أخطأت فهم اقتراحي بشأن اختيار مجلس الشيوخ، إذ كنت أقصد شيئين: أولاً، أن يتم اختيار أكثر الناس حكمة. وثانياً، أن نجعل هؤلاء مستقلين تماماً عند اختيارهم. فلطالما لاحظت أن اختيار الشعب بنفسه لا يتّسم دائماً بالحكمة. فالفرز الأول يكون في العادة فجّاً وغير متجانس. ولكن أعطِ الفرصة لهؤلاء الذين اختارهم الشعب حتى ترى كيف سيختارون هم أنفسهم رجالاً أكثر حكمة. وقد كان هذا هو السبب في اقتراحي أن يختار النواب (وليس الشعب) مجلس الشيوخ، معتقداً أني بذلك جعلت أعضاء مجلس الشيوخ (عند اختيارهم) مستقلين عمن انتخبوهم. وبالرغم من ذلك، فليس لديَّ أي اعتراض على أسلوب الاختيار المقترح في الورقة التي قدمَتها لجنتكم، فسكان كل مقاطعة يختارون، مثلاً، اثني عشر ناخباً، يجتمعون مع نظرائهم من المقاطعات الأخرى، في المنطقة نفسها، لاختيار عضو يمثلهم. وهناك سبب آخر لتحبيذي هذا الأسلوب، ألا وهو إتاحة الفرصة لمجلسي الشيوخ والنواب معاً ليشرفا على موقف الولاية بأكملها وتقييمه، فلا يكون جميع الأعضاء من المنطقة ذاتها، كما كانت الحال سابقاً. يا لحكمة

مجلس الشيوخ! وحتى يتمتعوا بالاستقلال، كنت قد اقترحت أن يبقوا في وظائفهم لمدة تسعة أعوام، ثم يستبدَلوا (الثلث كل ثلاثة أعوام) ليصبحوا بذلك غير مؤهلين للترشح في المجلس ذاته. كان منطقي في ذلك أنه إذا أُعيد انتخابهم فستبقى أعينهم على فترة الترشُّح الثانية (مهما بعدت)، مما سيدفعهم إلى كسب ود الناخبين، ومن ثم يعتمدون عليهم. وكان منطقي في تثبيتهم في الوظيفة نفسها لفترة زمنية محددة، بدلاً من أن تكون تلك الفترة مفتوحة، أن يظلوا على وعي بأنهم سوف يعودون لاحقاً إلى مصاف الشعب، ليصبحوا محكومين بعد أن كانوا حكاماً، فيبقى بذلك الصالح العام نصب أعينهم، فربما أنساهم استقلالهم عن الشعب الصالح العام. ومع ذلك، يمكنني أن أقبل، وإنْ على مضض، تعييناً مدى الحياة، أو أي شرط آخر، إلا أن يكون الاختيار بيد الشعب ومعتمداً عليه. وينبع اعتراضي على أسلوب الانتخاب الحالي من احتمال أن ترسل مقاطعة أكبر (وهو ما يحدث دائماً) رجلاً (ربما كان أقل كفاءة)، مستبعدين رجلاً آخر أكثر كفاءة، لمجرد أنه يقطن مقاطعة أصغر (وآمل أن تثبت التجربة عكس مخاوفي). ويبدو لي بديهياً ألا يكون لمجلس الشيوخ أو مجلس النواب الأدنى (أم هل أقول الحقيقة وأسمِّيه الأعلى؟) الحق في شغل وظيفة تجلب المنفعة المادية، وإنْ كان لأعضائه الحق بالضرورة في حيازة الممتلكات اللائقة. إنك أكبر مني سناً، ولعلك كوَّنت حكماً أفضل من حكمي، بحكم تجربتك، لكن ملاحظاتي لا تمكِّنني من القول إنني أعتقد أن النزاهة سمة الغني الأساسية. إذ أعتقد، عموماً، أن قرارات الشعب، مجتمعاً، أكثر صدقاً ونزاهة من قرارات الأثرياء، ولا يمكنني الشك في وطنية أي شخص ذي عائلة وأملاك في هذه الدولة. والآن، أنتقل إلى الحديث عن مجلس النواب الذي لا بد من أن يقوم بأسلوب يمكِّنه من الاتِّصاف بهذه السمات الحقة. وقد كنت أؤيِّد إعطاء حق الانتخاب (بمعنى آخر حقوق المواطن) لكل مَن له نية الإقامة الدائمة في هذا الوطن، مهما كانت الظروف والدلائل على ذلك، سواء كانت الإقامة في هذا الوطن لمدة معينة، أو بسبب وجود عائلة أو حيازة ممتلكات، أو أي من هذه الدلائل أو جميعها. فكل من

ينوي الإقامة في بلد ما هو بالضرورة شخص يتمنى الخير لهذا البلد، وله حق طبيعي في الإعانة على الحفاظ عليه. أعتقد أنه لا يمكننا التمييز بين شخص يعيش في الريف وليس له ملكية محددة، وآخر يعيش في المدينة نمنحه حق الانتخاب. وأعتقد أن الأمر الآخر المتعلق بالتمثيل العادل أمر مهم وأساسي. وأنا سعيد لاعتقادك باحتمال حدوث تغيير في هذا الشأن. أما عن الفكرة الخرافية التي مفادها أن الفضيلة والصالح العام يكفيان لحماية الدولة ضد الجرائم التي تقول إنك سمعت الكثيرين يصرون عليها، فهذه ليست إحدى أفكاري. إنها مسألة تتعلق بطبيعة قانون عقوبتنا المتفائل، وكان في نيتي الاعتراض عليها. أعرف أن العقوبات ضرورية، وسوف أنادي بتطبيقها بصرامة وحزم، وإنْ كان ذلك بدرجة تتناسب مع الجريمة. فيمكن للإعدام أن يكون عقوبة للقتل، وربما أيضاً للخيانة، إذا ما استثنينا من تعريف الخيانة كل الجرائم التي لا تعدُّ جرائم في حد ذاتها. أما عن جرائم اغتصاب النساء والرجال، وأمثالها من الجرائم، فعقوبتها الإخصاء. وأما باقي الجرائم فعقوبتها الأشغال الشاقة في الطرق والأنهار والسفن، إلخ، لمدة معينة تتناسب مع الجريمة. ولأن هذه العقوبة قد لا تؤتي ثمارها، ولن تغيِّر من طبيعة العبيد (يا للبؤس!)، فلنرسلهم إلى بلاد أخرى، وبذلك نتخلص من شرورهم. أما مرتكبو الجرائم فسيكونون مثلاً حياً على الثأر ممن يزدري الصالح العام. ولذلك، فلا مجال للتخلص من القوانين المناسبة والمعتدلة. ولتكن الرحمة سمة المشرع الأساسية، وليكن القاضي مجرد أداة تنفيذ. فرحمة القانون ستشمل الجميع بلا تفرقة ولا انحياز، أما رحمة القاضي أو السلطة التنفيذية فستحكمها دوافع القائمين عليها ونزواتهم وأهواؤهم ونواياهم، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به. وأنا مدين لك بسبب رفضك ادعاء ولاية بنسلفانيا حيازة خط حدود يقع على بعد ٣٩ درجة من خط الاستواء. وبوصفي محامياً سأصر قطعاً على ذلك، وإنْ كنت أتمنى أن يقبلوا الحل الوسط؛ ألا وهو مد خط حدود ميسون وديكسون، فهم لا يوافقون على الخط المؤقت الذي اقترحه مجلسنا.

تعديل القوانين (١٧٧٦–١٧٧٩)

السيرة الذاتية (١٨٢١)

... حصلتُ على موافقة لتقديم قانون يعلن أن مَن يستأجر مِن مالِكٍ لا يستطيع التصرف بالأرض إلا بالتوريث، إذ يمكنه الاحتفاظ بالأرض مقابل رسوم بسيطة. ففي عهد الولاية الأسبق، حين كانت الأراضي تُشترى بمبالغ زهيدة، حصل الكثير من الأشخاص المدبرين على عطايا ضخمة، ووقفوها على ورثتهم مقابل رسم مخفوض حتى يكوِّنوا عائلات كبيرة. وقد أدى نقل الملكية هذا، من جيل إلى آخر، تحت الاسم نفسه، إلى نشأة مجموعة خاصة من العائلات التي كوَّنت نظاماً أرستقراطياً يتميز بالرفعة والعزِّ، وقد أعانتهم على ذلك المميزات التي أعطاها القانون لهم، والتي تقضي باحتفاظهم بثرواتهم إلى الأبد. ولطالما اختار الملك مستشاريه لشؤون الدولة من بين هذه العائلات، التي كانت تظهر الولاء للملك في ما يتعلق بمصالحه ورغباته طمعاً بالقرب منه. ثم رأينا أن من الدواعي الأساسية لإقامة دولة منظمة إبطالَ هذه الامتيازات، حتى نفسح المجال لأرستقراطية الفضيلة والتميُّز، التي منحتنا إياها الطبيعة بحكمة فوزَّعتها بالتساوي بين البشر جميعاً، بهدف خدمة صالح المجتمع؛ بدلاً من أرستقراطية الثراء التي تزيد أضرارها ومخاطرها على المجتمع عن منافعها. ولم يتطلب إحلال هذه المفاهيم الجديدة أي عنف، ولا أي حرمان من الحقوق الطبيعية، بل تعضيد هذه الحقوق

بإلغاء هذا القانون. وسوف تسمح هذه القوانين الجديدة للمالك الحالي بتوزيع أملاكه بالتساوي بين أولاده، مثلما يوزِّع مشاعره بينهم، فيتحقق لهؤلاء الأولاد المساواة مع سائر المواطنين. لكن هذا الإلغاء قوبل بالمعارضة الشديدة من السيد بندلتون الذي كان متعلقاً أشدَّ التعلق بالنظم القديمة؛ فكان عموماً من أكثر الناس الذين قابلتهم قدرة على المجادلة. ومع أنه لم يكن له الخيال الشعري للسيد هنري، ولا مخيلته السامية، ولا لغته الرفيعة الباهرة، فقد كان هادئاً وناعماً ومقنعاً، يتميز بلغة مسترسلة متحفظة منمَّقة، وذهن حاضر نافذ سريع البديهة. وكان السيد بندلتون إذا ما خسر معركة رئيسية يدور على خصمه ثانية ليحاول كسب الكثير منها حتى تصبح معركة متعادلة، وبمناوراته المحنكة ومناوشاته المفصلة يستردُّ، بالجدل، الميزات الصغيرة التي تكتسب في مجموعها أهمية على الرغم من ضآلة كل منها على حدة. وحين يظن خصمه أنه قد نال منه، يواجهه السيد بندلتون بصبر وأناة متحرشاً به حتى ينفد صبر محاوره. أضف إلى ذلك أنه من أكثر الرجال فضيلة، ويتمتع بنية طيبة، فهو أطيب الأصحاب، وأكثرهم لطفاً ومودة؛ مما يجعل المرء متقبِّلاً كل ما يفعله. وحين اكتشف استحالة الاحتفاظ بقوانين المستأجرين القديمة اقترح تعديلها، بدلاً من إلغائها تماماً، على نحو يسمح للمستأجر بدفع رسوم بسيطة إذا اختار ذلك، وكان قاب قوسين أو أدنى من جمع الأصوات لذلك، غير أن المسوَّدة مررت إلغاء القوانين نهائياً...

حتى الآن، كنت أتحدث عن تفاصيل الإصلاح فقط، مركزاً على نقاط تشريعية واضحة المعلم والمبدأ، مما يدل على قوة نبض الإصلاح العام. حين تركت الكونغرس عام ٧٦، كان ذلك عن قناعة بوجوب إعادة النظر في قانوننا بأكمله على نحو يلائم طريقتنا الجديدة في الحكم الجمهوري. أما الآن، وقد تخلصنا من اعتراضات المجالس والحكام والملوك التي كانت تعوقنا عن فعل الصواب، فيجب تصحيح هذا القانون من كل جوانبه، واضعين نصب أعيننا المنطق وحده، ومصلحة مَن قامت هذه القوانين لحكمهم. ولذا، فقد تحركتُ وقدَّمتُ مسوَّدة تعديل القوانين مبكراً حين عودتي لجلسة

٧٦، وهي المسوَّدة التي مررت في ٢٤ أكتوبر، وعُيِّنتُ أنا والسادة بندلتون ووايث وجورج ميسون وتوماس ل. لي، في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر، بوصفنا لجنة تتولى تنفيذ هذه المسوَّدة. ثم اتفقنا على الاجتماع في فريدريكسبرغ لوضع خطة العمل وتوزيع المهام، وقد اجتمعنا هناك بحسب هذا الاتفاق في ١٣ كانون الأول / يناير ١٧٧٧. وكان السؤال الأول في هذا الصدد يتعلق بما إذا كان علينا اقتراح إلغاء النظام القانوني الحالي فنعدّ نظاماً قانونياً جديداً متكاملاً أو الاحتفاظ بالنظام العام مع تعديله ليلائم الظروف الحالية. وكان السيد بندلتون، ومعه السيد لي، على عكس ميله المعتاد إلى تفضيل الأشياء القديمة، فأيّد الاقتراح الأول. وقد قوبل هذا التأييد بالرفض بحجة أن إلغاء النظام بأكمله إجراء شديد الجرأة، يبتعد في الغالب عن الرؤية التشريعية. وقد أوضح هؤلاء المعارضون أنهم كانوا يمارسون تعديل قوانين الولاية بين الحين والآخر، فيحذفون ما انتهت صلاحيته وأُبطل بمرور الوقت، معدِّلين فقط القوانين التي تم الاحتفاظ بها، ما يعني أنهم كانوا يقصدون فعل الشيء نفسه، مضمِّنين فقط القانون التشريعي البريطاني إلى جانب قانوننا نحن. كما أوضحوا أن سنَّ قانون على غرار قوانين جستينيان أو براكتون أو بلاكستون، وهو النموذج الذي اقترحه السيد بندلتون، يُعدُّ عملاً شاقاً يتطلب بحثاً مضنياً والكثير من التفكير والحكم السديد. فضلاً عن أن مثل هذا القانون، بعد اختزاله إلى نص، ستصبح كل كلمة فيه موضع تساؤل ونقد مستفيض إلى أن تُبتَّ بعد تمحيص متكرر، بسبب نقائص اللغة البشرية وعدم كفاءتها في التعبير بوضوح عن كل ظلال الأفكار، مما يفضي بنا إلى قضاء أوقات طويلة في المجادلات والكثير من الشكوك حتى تصبح كل كلمة أكثر دقة، إلى أن نستقر عليها بالكثير من القرارات ومجلدات من التقارير والتعليقات، كما كانت الحال في القانون القديم، وفي الأغلب لن يوافق أي منا على القيام بهذا العمل الذي يتطلب شخصاً واحداً حتى يصل إلى الكمال في نظامه الذي يضعه...

أما المسوَّدة الخاصة بالعبيد فكانت مجرد اجترار للقوانين القائمة الخاصة بهم، من دون أدنى تلميح إلى خطة تحرير كامل في المستقبل. وقد تقرر أن تبقى هذه القوانين، على أن تعدَّل عند عرض المسوَّدة. وبالرغم من ذلك، تم الاتفاق على مبادئ التعديل، ألا وهي حرية كل من ولد بعد يوم معيَّن، والترحيل في سن مناسبة. لكن أعضاء اللجنة شعروا بأن الرأي العام غير مهيأ لهذا الاقتراح، وما زال غير مهيأ حتى الآن. واليوم الذي سيكون فيه على الرأي العام تحمُّل هذا الاقتراح وتبنِّيه ليس ببعيد، وإلا فستكون العاقبة أسوأ. فلا شيء أكثر تأكيداً في كتاب القدر من أن هؤلاء الناس يجب أن يصبحوا أحراراً. وليس أقلَّ تأكيداً أن هذين الجنسين، المتساويين في الحرية، لن يستطيعا العيش تحت نظام حكم واحد. فالطبيعة والعادة والمفاهيم كلها رسمت خطوطاً لا يمكن محوها بينهما. ولا يزال في إمكاننا توجيه عمليتَي الحرية والترحيل بسلام، بالتدريج البطيء، حتى يتم القضاء على الشرور من دون أثر ملموس، فنستبدل بهم عمَّالاً من البيض الأحرار. أما إذا تركنا عملية الإحلال هذه، على النقيض من ذلك، تفرض نفسها بقوة، فسوف ترتعد الطبيعة الإنسانية من العواقب. ومما لا جدوى منه أن نحتذي حذو الأسبان حين قاموا بعمليات تطهير عرقي فرحَّلوا الأفارقة؛ فهذه السابقة لا تقارن بما نحن عليه من حال.

لقد رأيت أن أربعاً من هذه اللوائح، التي مُرِّرت أو كُتبت التقارير عنها، تؤسس نظاماً يقضي على بقايا الأرستقراطية القديمة، أو التي يمكن أن تنشأ مستقبلاً على الأسس القديمة، كما رأيتُ أنها أساس حكومة جمهورية حقة. إن إلغاء القوانين السابقة الذكر سيحول دون تراكم الثروة ودوامها في عائلات مختارة، كما سيحافظ على أرض الوطن من التردي في مزيد من السلفية. لقد أزاح إلغاء نظام توريث الابن الأكبر، وتوزيع الميراث بالتساوي بدلاً منه، التمييزات الإقطاعية غير الطبيعية التي جعلت فرداً واحداً في كل عائلة ثرياً وباقي الأفراد فيها فقراء، والتوزيع بالتساوي أفضل القوانين الزراعية. إن العودة إلى حقوق الضمير أراحت الشعب من عبء تثبيت أركان عقيدة ليست

عقيدته؛ فالمؤسسة كانت تهدف إلى تكريس عقيدة الأغنياء، بينما كانت المجموعات المعارضة في مجملها ممن هم أقل ثراءً. ومن خلال مسوَّدة التعليم العام، سيكون هؤلاء - الأقل ثراءً - مؤهلين لفهم حقوقهم، والمحافظة عليها، والقيام بأدوارهم في حكم أنفسهم بذكاء. وسيتحقق كل هذا من دون انتهاك حق واحد من الحقوق الطبيعية لأي مواطن. وزيادة في الأمان، يمكن إضافة عنصر المحاكمة بهيئة محلفين في المحاكم العليا التي كثيراً ما تضمَّنت، ولا تزال، نسبةً هائلة من التشريعات الخاصة بممتلكاتنا...

مسوَّدة إرساء الحرية الدينية (١٧٧٧)

الجزء الأول: نعلم جيداً أن آراء البشر ومعتقداتهم لا تستند إلى إرادتهم، وإنما تتبع لاإرادياً الدلائل التي تتراءى لعقولهم، كما نعلم أن الله قد خلق عقولهم حرة، وبرهن على إرادته العليا في بقاء هذه العقول حرة بجعلها غير خاضعة إطلاقاً لأي نوع من القيود، وأن كل محاولات التأثير عليها بالعقوبات الجسدية أو الضغوط أو الحرمان من الحقوق المدنية تؤدي، فقط، إلى إثارة عادات الرياء والخِسَّة؛ مما يُعدُّ إخلالاً بإرادة الله التي اختار ألا يفرضها على عقل الإنسان أو جسده، رغم كونه صاحبهما، ورغم استطاعته أن يفعل ذلك، بل اختار الله أن يعرف الإنسان هذه الإرادة بعقله وحده، وأن ادعاءات المشرعين والحكام التي لا تمتُّ إلى الدين بصلة، سواء كانوا مدنيين أو دينيين، وهم غير معصومين من الخطأ ولا يوحي الله إليهم، افترضت الهيمنة على عقيدة الآخرين، فجعلوا من آرائهم وأساليب تفكيرهم الأساليب الوحيدة الحقيقية المعصومة من الخطأ، ومن ثم جاهدوا لفرضها على الآخرين، فأرسوا عقائد مزيفة على السواد الأعظم من العالم عبر كل العصور. ونعلم أن إجبار شخص على إنفاق المال من أجل ترويج آراء لا يؤمن بها، بل ويمقتها، أمر يصل إلى مرتبة الخطيئة والطغيان، كما أن إجباره على مساندة أي من رجال دين عقيدته نفسها يحرمه من حريته في إعطاء المساهمات المالية لرجل دين بعينه قد يتوسم في أخلاقه مثلاً أعلى يجد فيه سلطة أقرب إلى الإقناع والسداد، وفي الوقت نفسه يحرم هذا الإجبارُ رجالَ الدين من هذه العطايا المؤقتة التي تحفزهم على بذل الجهد الجاد المضني في تعليم البشر، نظراً لأنها عطايا تنبع من الرضى

عن سلوكهم الشخصي. ولا تتوقف حقوقنا المدنية على معتقداتنا الدينية بقدر ما لا تتوقف على آرائنا في الفيزياء أو الهندسة، ومن ثم فالقول بأن أي مواطن غير أهل للثقة العامة بمنعه من تولي مناصب تعتمد الثقة والاطمئنان للأهلية، على شرط إيمانه أو تخليه عن هذ المعتقد الديني أو ذاك، يُعدُّ حرماناً جارحاً من المميزات التي له حق طبيعي فيها، شأنه شأن سائر المواطنين. فضلاً عن أن مثل هذا السلوك يمثِّل فساداً في قلب مبادئ هذا الدين الذي يُقصد التكريس له بالرشوة، أو جعل التكريم والثقة حكراً على مَن يعلنون إيمانهم والتزامهم الظاهري. وإذا حسبنا مَن لا يستطيع احتمال هذه الإغراءات مجرماً، فلا يمكن حسبان مَن يضع له الطُّعم في الطريق بريئاً. إن معتقدات البشر ليست من اختصاص الحكومة المدنية، ولا تقع تحت طائلة تشريعها، ويُعدُّ السماح لحاكم مدني بالتدخل بسلطته في مجال المعتقدات، فيلزم الأشخاص بالإفصاح عن مبادئهم أو الترويج لها، وهماً خطيراً يهدر كل الحريات الدينية، لأن مَن يعطي نفسه سلطة البت في هذه النية سيجعل من رأيه قولاً فصلاً، مما يجعل الحكم بقبول مشاعر الآخرين أو إدانتها مستنداً إلى مطابقتهم رأيه أو اختلافهم عنه. أما حين يُساء استخدام المبادئ على نحو ينافي السلام ونظام الدولة فهذا هو الوقت المناسب لتدخُّل موظفي الحكومة المدنية للدفاع عن أهدافها المشروعة. وأخيراً، سوف تسود الحقيقة الجليلة إذا تركناها وشأنها، فما من شيء يعرقلها إلا التدخل البشري الذي يجردها من أسلحتها الطبيعية: النقاش الحر والمناظرة، حيث يتلاشى خطر الخطأ حين يسمح للحقيقة بأن تعارضه بحرية.

الجزء الثاني: نعلن، نحن المجلس العمومي لولاية فرجينيا، أنه لن يُجبَر أي شخص على مساندة أي دين أو التردد على أي مكان أو دار عبادة أياً كانت، ولا قمعه أو انتهاكه أو الضغط عليه في جسده أو ممتلكاته، أو تعريضه للمعاناة بسبب آرائه ومعتقداته الدينية، إذ لكل شخص حرية الإفصاح عن دينه والمحافظة على آرائه في الشؤون الدينية بالحجة المقنعة، وألا تؤثر هذه المعتقدات، بالزيادة أو النقصان أو التغيير، على حقوقه المدنية.

الجزء الثالث: ورغم معرفتنا تمام المعرفة أن هذا المجلس الذي انتخبه الشعب، بهدف التشريع فقط، ليس له السلطة في الحد من تصرفات المجالس التي تليه، والتي ستتشكل بسلطات تساوي سلطاتنا، وأن إعلان هذه المسوَّدة مسوَّدة نهائية عملٌ غير ذي أثر قانوناً، فإننا أحرار في أن نعلن - ونحن بالفعل نعلن - أن الحقوق التي نؤكدها، هنا، حقوق طبيعية لكل البشر، وأن أية مسوَّدة تصدر، من الآن فصاعداً، لإلغاء هذه المسوَّدة أو تحديد مجال تطبيقها تخرق الحقوق الطبيعية.

مسوَّدة نشر المعرفة بنحو أكثر تعميماً (١٧٧٨)

الجزء الأول: رغم أنه قد يبدو أن بعض أنظمة الحكم أنظمة ذات أساليب أكثر إحكاماً من غيرها في حماية الأفراد عند ممارسة حقوقهم الطبيعية، وهي في الوقت ذاته أنظمة أكثر مناعة ضد التدهور، فقد أثبتت التجربة أنه في ظل أفضل الأنظمة قد أساء مَن يملك السلطة استخدام سلطته هذه؛ فحوَّلها إلى نوع من الطغيان بمرور الوقت، وبالتدريج. ومن المعتقد أن أفضل طرق الحماية من هذا الطغيان تنوير عقول الشعب، عموماً، في حدود المتاح، وخاصة تعريفهم الحقائق التي يشير إليها التاريخ، كما أن هذه المعرفة بعصور أخرى ودول أخرى قد تمكِّن الشعب من معرفة المطامع بكل أشكالها، ومن ثم تمكِّنه من بذل كل الجهود الطبيعية لمكافحتها. وحيث إن من البديهي أنَّ أسعدَ الشعوب هي التي تنعم بأفضل القوانين وأفضل تطبيق لها، وأن القوانين تتشكَّل وتُطبَّق بحكمة تبعاً لحكمة مَن يشكِّلها ويطبِّقها، يصبح من الملائم لرخاء الشعب وسعادته أن يصبح أفراده الذين منحتهم الطبيعة الفضيلة والعبقرية مؤهلين لتولِّي مسؤولية حقوق مواطنيهم وحرياتهم وحمايتها بموجب التعليم الحر، وأن من الواجب توليتهم هذه المسؤولية بغض النظر عن ثرواتهم أو حسَبهم أو أي ظرف عرضي آخر. وحيث إن الفقر يمنع الأغلبية من عامة الشعب من تعليم أبنائهم، الذين شكَّلتهم الطبيعة وهيَّأتهم لخدمة الصالح العام، على نفقتهم الخاصة، فمن الواجب علينا البحث عن هؤلاء حتى نمنحهم فرص التعليم على نفقة الشعب عامة، فذلك أفضل من أن تقتصر سعادة الجميع على قلة من الضعفاء والأشرار.

الجزء الثاني: ولهذا السبب، قرر مجلس العموم أنه في كل مقاطعة من مقاطعات هذا الكومنولث سيَختار مَن له حق التصويت الانتخابي، سنوياً، ثلاثة من أكثر الرجال أمانة وقدرة في هذه المقاطعة يُطلَق عليهم حكّام المقاطعة، يُنتخبون في الوقت ذاته والمكان ذاته وأمام الأشخاص أنفسهم، ويُعلن الانتخاب ويُنفَّذه بالطريقة نفسها، كما يقتضي قانون انتخاب نواب هذه المقاطعة...

الجزء السادس: وستُعلَّم القراءة والكتابة والحساب العام في كل من هذه المدارس، على أن تكون الكتب المقررة على التلاميذ كتباً تعلمهم التاريخ الإغريقي والروماني والإنكليزي والأميركي. ولكل طالب، أو طالبة، مقيَّد في إحدى هذه المدارس المئة، الحقُّ في مجانية التعليم لمدة ثلاث سنوات، ثم يكون التعليم على نفقتهم الخاصة بحسب ما يراه أولياء أمورهم أو الأوصياء عليهم أو أصدقاؤهم ملائماً...

الجزء السادس عشر: وإن كل مفتش مختص في هذه المدارس المئة، في شهر أيلول / سبتمبر من كل عام، وبعد الاختبار والتقصّي الدقيق المحايد، عليه أن يختار أكثر الأطفال عبقريةً ووعداً حتى ينتقل إلى المدرسة الأعلى في منطقته، وذلك من بين أولئك الذين أمضوا سنتين على الأقل في إحدى المدارس التي تقع تحت إشرافه، والذين لا يسمح فقر أولياء أمورهم بالمزيد من التعليم. على أن يتم هذا الاختيار في محكمة هذه المقاطعة في يوم اجتماعها في هذا الشهر، إنْ كان ذلك ملائماً، أما إذا لم يكن ملائماً، فيتم الاختيار في يوم اجتماع الشهر التالي، باستثناء أيام الآحاد، بحضور كل الحكام أو اثنين منهم، على الأقل، مجتمعين على المنصة لهذا الغرض، ثم يحلف المفتش المذكور يمين تأدية هذه المهمة من دون أية محسوبية أو تدخل للمشاعر، تبعاً لسداد حكمه ورأيه، ولهؤلاء الحكام حق استجوابه بموجب رأيهم الخاص، أو بعد اقتراح من أولياء أمور الطلبة المتنافسين على هذا الاختيار أو أوصيائهم أو أصدقائهم أو مدرِّسيهم. وعلى المدرسين حضور هذا الاجتماع للإدلاء بالمعلومات أمام المحكِّمين،

ولهؤلاء الحق في رفض الاختيار المقترح إن لم يكن الاستجواب مرضياً لهم، ومن ثم على المفتش اقتراح طالب آخر وعلى حكام البلدية استجوابه بخصوص هذا الطالب ورفضِه وهكذا دواليك حتى تتم الموافقة على طالب ما...

الجزء التاسع عشر: ويجتمع مفتشو تلك المناطق التي تقع، أو يقع جزء منها جنوبي أو غربي نهر جيمس - أو نهر فلوفانا وجاكسون كما يعرفه البعض - بهدف اختبار الطلبة مرة كل عامين في السنوات الفردية، على أن يجتمع مفتشو بقية المناطق للهدف نفسه مرة كل عامين في السنوات الزوجية، وأن يتم، بعد الاختبار والتقصي الدقيق المحايد المذكور أعلاه، اختيار أحد طلبة السنة النهائية ممن يتمتعون بأفضل ميول التعليم والعبقرية، حتى يتمكن من الانتقال إلى كلية وليم وماري لتلقِّي التعليم والإقامة والملبس لمدة ثلاث سنوات، يتكفل نفقتها سنوياً أمين الصندوق بأمر من المحاسبين...

مسوَّدة إعلان مَن يُعَدُّ مواطناً في هذا الكومنولث

(١٧٧٩)

الجزء الأول: يعلن مجلس العموم أن الأشخاص الآتي ذكرهم يتمتعون بحق المواطنة في هذا الكومنولث، ما لم يتخلوا عن هذا الحق بالأسلوب الذي سنأتي على ذكره: كل الأشخاص البيض الذين وُلدوا في هذه المنطقة من الكومنولث، وكل الأشخاص الذين عاشوا فيه لمدة عامين قبل إصدار هذه المسوَّدة، وكل الأشخاص الذين سيهاجرون إليه من الآن فصاعداً، وكل الأشخاص الذين سيحلفون اليمين، أو يقدمون الدليل اللائق على نيتهم الإقامة على أرضه أمام أية محكمة مسجلة ويعطون أيضاً ضماناً على ولائهم له، وأي رضيع ولد لأب، أو أم في حالة وفاة الأب تحمل جنسية الكومنولث في وقت ولادة هذا الطفل بغض النظر عن محل ولادته، وأي رضيع يهاجر إلى هنا بحيث يصبح أبوه، أو أمه في حالة وفاة الأب، مواطناً على أساس هذه الهجرة، أو أي رضيع يهاجر إلى هنا من دون أب أو أم. وسيُعَدُّ كل من لا يحمل جنسية الولايات المتحدة الأميركية أجنبياً. ويدوِّن كاتب المحكمة هذا اليمين المسجَّل، ثم يعطي الشخص المسجل شهادة تثبت ذلك مقابل رسم قدره دولار واحد. ومن أجل حفظ حق المواطن الطبيعي، وهو حق لكل البشر، في التخلي عن جنسية هذا البلد الذي قد يكون ولد فيه، أو اكتسب جنسيته تحت أي ظرف آخر، والبحث عن سبل المعيشة

والسعادة في أي مكان آخر يستطيع أو يأمل أن يجد فيه ذلك، وللإعلان بوضوح عن أية ظروف يمكن عَدُّها دليلاً على نية أي مواطن ممارسة هذا الحق، نقرُّ ونعلن أنه حين يعلن أي مواطن، في هذا الكومنولث، شفهياً في حضور محكمة مقاطعته أو المحكمة العامة، أو كتابة بخط يده وتوقيعه، في حضور ثلاثة شهود يقرُّون بذلك في إحدى المحاكم المذكورة، صراحة للمحكمة ذاتها، أنه يتخلَّى عن حقه في المواطنة وأنه سيرحل من الكومنولث، أو حين يغادر الكومنولث من دون هذا الإعلان ويدخل في خدمة أية دولة أخرى ليست على عداوة مع هذا البلد أو أي من الولايات الأميركية الأخرى، أو يسلك أي مسلك يصبح بسببه مواطناً في هذه الولاية، يُعَدُّ هذا الشخص ممارساً لحقه الطبيعي في التخلي عن جنسيته ولن يُعَدَّ مواطناً من مواطني هذا الكومنولث منذ تاريخ مغادرته له. ولكل السكان البيض في كل الولايات الأعضاء في الكونفدرالية الأميركية جميع الحقوق والامتيازات والحصانات التي يحوزها المواطن الحر في هذا الكومنولث، باستثناء المتسولين والمشردين والفارِّين من العدالة، كما أن لهم الحق في حرية الدخول والخروج منه وإليه، فيتمتعون فيه بكل مزايا التجارة والمقايضة، وتطبَّق عليهم الواجبات والفروض والقيود نفسها التي تطبَّق على مواطني هذا الكومنولث. وأي شخص متهم، أو تثبت عليه تهمة الخيانة أو أي جرم أو سوء سلوك آخر في أي من الولايات المذكورة، ويكون قد فرَّ من العدالة ووُجد في هذا الكومنولث، سيُسلَّم بناءً على طلب حاكم الولاية التي فرَّ منها أو سلطتها التنفيذية، حتى يتم ترحيله إلى الولاية المسؤولة عن البتِّ في جريمته. وسيُعاقب أي شخص صاحب ممتلكات في هذا الكومنولث يكون قد اتُّهم بجريمة، عقوبتها الحجز على ممتلكاته في أي من الولايات الأعضاء في الكونفدرالية المذكورة، بالحجز على هذه الممتلكات بالأسلوب نفسه الذي كان سيُتَّبع إذا كان هذا الشخص قد ارتكب الجريمة في حدود الكومنولث.

حدود الواجب العام

رسالة إلى جيمس مونرو، ٢٠ أيار/مايو ١٧٨٢

... لقد بحثت جيداً في دخيلة نفسي لأرى ما إذا كنت قد شفيت تماماً من كل أعراض الطموح السياسي، قبل أن أغامر بإعلان نيتي التنحِّي عن العمل العام من أجل بني وطني، ولأرى ما إذا كانت هناك أية ذرة باقية تجعلني شاعراً بعدم الرضى حين أنصرف إلى حياتي الشخصية، فوجدت أنه لا أثر لهذا الشعور في دخيلة نفسي. ثم تأملت، أيضاً، حقي في الانسحاب من الحياة العامة من منظورات مختلفة؛ فوجدت أني كنت مشغولاً بالخدمة العامة لمدة ثلاثة عشر عاماً، أهملت خلالها شؤوني الخاصة إهمالاً كاملاً، فدبَّت الفوضى فيها ونالني قدر من الأذى، بعد أن صارت لي، منذ سنوات، عائلة تتطلب اهتمامي وتوجيهاتي، وخاصة أنه أضيف إليها أبناء صديق عزيز لي توفي - عليَّ أن أحفظ ذكراه - ولا أمل لهم غيري يرعاهم حتى يصلوا إلى قدر من النضج ينفعون به أنفسهم وبلدهم. فتضحيتي المستمرة بالوقت، والجهد، وواجبات الأبوة، والعائلة، قد حرمتني من اكتساب مشاعر يكتسبها أبناء وطني، وهي المكافأة الوحيدة التي كان لي أن أطلبها أو أشعر بها، فصرتُ فاقداً التقدير البسيط الذي كنت أتمتع به من قبل... وإذا كان علينا واجب تجاه الآخرين، فلا بد من أنَّ علينا واجباً أكبر نحو أنفسنا. وإنَّ لمما ينافي الطبيعة، بل ومن السخف، الاعتقاد بأن للمرء حقاً في نفسه أقل من حق

أي من جيرانه، أو كلهم مجتمعين، فيه. فهذا نوع من العبودية ينافي الحرية، التي منعت مسوَّدة الحقوق الإخلال بها، والتي كلِّفت حكومتنا بحفظها. وما من حرية في تكريس فكرة حق الدولة الدائم في الحصول على خدمة مواطنيها. ولسوف يرى البعض أن هذه الفكرة تجتث نعمة الوجود من جذورها، وأنها نوع من معارضة الخالق الذي وهبنا الحياة بهدف السعادة لا الشقاء، وإن لمن الأفضل بالتأكيد، والحالة هكذا، ألا يولد المرء من الأصل. ومهما شاركت هؤلاء فكرة أن العمل العام والتعاسة الشخصية عاملان لا ينفصلان، فليس لدي من الغرور ما يسمح لي بأن أعدَّ نفسي من ضمن الذين تراهم الدولة يستحقون ضغوط الخدمة الدائمة. وعندي الكثير من الدلائل على ذلك. وإني لعلى اقتناع بأني سوف أقضي بقية حياتي في هدوء نفسي، بعد أن وهبت للعمل العام كل حيويتي ونشاطي. وأرجو ألا يكون قد جانبني الصواب في الأسلوب الذي اتبعته حين فضلت التنحي، ببساطة، عن مهامي، بدلاً من الأساليب الأخرى التي تبيح لي التعلل بالأعذار، مع أن القانون قد أباحها لأغراض أخرى، ومن الممكن أيضاً استغلالها في التهرب من الخدمة العامة. وفي النهاية، أعتقد أنك لم تكن تتوقع بكلماتك العابرة عن حق التنحي أن تعرض نفسك لجهد قراءة مثل هذا الخطاب الطويل، ولكني أردت لك أن ترى أن أي خطأ اقترفته كان نتيجة وهمي بشبهة فعل الصواب . . .

نسخة أولية لدستور ولاية فرجينيا (١٧٨٣)

بنود مختارة

... لقد وجدتِ السلطة التشريعية في كومنولث فرجينيا، أثناء تطور ظروف تلك الحرب، وهي الفترة التي كان علينا فيها النضال من أجل نيل حقوقنا، أن من الضروري إقامة تنظيم مؤقت للحكم، يمنع الفوضى، ويوجِّه جهودنا نحو هدفين مهمين ألا وهما: مواجهة الحرب ضد الغزاة وإشاعة السلام والسعادة في ما بيننا. ولأن هذا الإجراء التشريعي، شأنه في ذلك شأن بقية الإجراءات التشريعية، عرضة للتغييرات التي تمليها السلطات التشريعية التالية، والتي لها صلاحيات هذه السلطة نفسها، رأينا أن من الأصلح إجراء التعديلات التي يمليها الزمان والتجربة، فتصبح هذه التعديلات دائمة، وتحت تصرف سلطة أعلى من السلطة التشريعية العادية. وبناء على ذلك، فقد أوصى مجلس عموم ولاية فيرجينيا بهذه التعديلات لصالح مواطنيها: أن يختاروا مفوضين للاجتماع في مؤتمر عام، وأن يكون لديهم سلطة تمكِّنهم من وضع دستور لحكم الولاية، وإعلان المبادئ التي تخضع لها كل القوانين الحالية والمستقبلية. ولقد رأى الشعب، بناءً على هذه التوصية، أن يختارنا نحن ويمنحنا السلطة اللازمة لتنفيذ هذا الغرض...

تنقسم سلطة الحكومة إلى ثلاثة أقسام منفصلة، يقتصر كل منها على جزء منفصل من أجزاء الحكم، فمثلاً تخضع المسائل التشريعية لسلطة، وتخضع المسائل القضائية لسلطة أخرى، بينما تخضع المسائل التنفيذية لسلطة ثالثة. وليس لأي شخص أو مجموعة من الأشخاص المختصين بأحد هذه الأقسام الحق في ممارسة أي من سلطات القسمين الآخرين إلا إذا سُمح له بذلك، صراحة، في ظروف معينة يجري تحديدها من الآن فصاعداً...

١. حدود السلطة

... ليس من حق مجلس العموم الإخلال بهذا الدستور، أو تقليص الحقوق المدنية لأي شخص بناءً على معتقداته الدينية، أو منعه من إعلان هذه المعتقدات وتأييدها، أو إجباره على أية مساهمات سوى ما يقدِّمه طواعية من أجل مساندة هذه العقيدة أو أية عقيدة أخرى، أو الإقرار بعقوبة الموت على أية جريمة عدا الخيانة العظمى والقتل والجرائم العسكرية، أو العفو عن أي شخص ثبتت عليه تهمة الخيانة أو سوء السلوك، أو منح سلطة العفو عنه لآخرين، وإنْ كان له الحق في إعادة المحاكمة على هذه الجرائم لمرَّتين بحد أقصى، أو إصدار قوانين تعاقب على جرائم اقترفت قبل صدور هذه القوانين، أو إصدار أية لوائح تقضي بالحرمان من الحقوق المدنية بسبب جرائم الخيانة وسوء السلوك، أو إقرار التعذيب مهما كانت الظروف، أو السماح بدخول أي عبيد آخرين للإقامة في هذه الولاية، أو السماح باستمرار العبودية بعد الجيل القائم عند تاريخ ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٨٠٠، وبذلك نعلن أن كل الأشخاص المولودين بعد هذا التاريخ من الأحرار.

ولمجلس العموم حق فصل أي جزء من الأراضي الواقعة غربيّ نهر أوهايو، أو فصلها كلها، عن هذه الولاية.

٢. الحاكم التنفيذي

يمارس السلطة التنفيذية حاكمٌ يُختار بموجب الاقتراع المشترك بين مجلس النواب ومجلس العموم. وعند اختياره، يبقى هذا الحاكم في منصبه لمدة خمس سنوات، وهو غير مؤهل للتعيين مرة ثانية. وخلال فترة تعيينه، ليس له الحق في شغل أية وظيفة، أو التمتع بأية مميزات أو سلطات أخرى في هذه الولاية، أو أية ولاية أخرى. ولا نعني بالسلطة التنفيذية أية إشارة إلى السلطات التي كانت تمارسها حكومتنا السابقة تحت إمرة الملك، والتي كانت بمثابة امتيازات خاصة؛ فليست تلك السلطة الملكية معياراً لما يجب أن تكون، أو لا تكون عليه سلطات الحاكم المشروعة. فنحن نمنح الحاكم وحده السلطات الضرورية لتنفيذ القوانين (وإدارة شؤون الحكم)، وهي ليست بطبيعتها سلطات تشريعية أو قضائية...

٣. المؤتمر

إن لأية ثلاثة فروع من الحكومة تتفق في الرأي، كلٌّ منها بناءً على موافقة ثلثي أعضائه القائمين، على ضرورة عقد مؤتمر لتغيير هذا الدستور أو تصحيح أي إخلال به، السلطةَ في إصدار أمر، لكل مقاطعة، لانتخاب عدد من المفوضين يذهبون إلى مجلس العموم تبعاً للرقم المسموح لهم به. وتعقد هذه الانتخابات، وتملأ البيانات، تبعاً للقوانين المقررة في حالة انتخاب مفوضي مجلس العموم في تلك المقاطعة، بعد إجراء التعديلات اللازمة. ويجتمع المفوضون المذكورون في المكان المعتاد لعقد الجلسات، بعد مرور ثلاثة شهور من تاريخ ملء البيانات، على أن تكون لهم سلطات مساوية لسلطات المؤتمر الحالي. ويقوم جميع الأعضاء الموافقين على هذه التفويضات المذكورة بالتوقيع عليها.

ملاحظات حول ولاية فرجينيا (١٧٨٥)

دستور فرجينيا

... وُضع هذا الدستور ونحن حديثو عهد بشؤون الحكم. وقد كان أول دستور وُضع في الولايات المتحدة بأكملها؛ فلا عجب، إذاً، أن يكشف مرور الوقت والتجربة عن عيوب جسيمة فيه، لعل من أهمها:

١- معظم رجال الولاية الذين يدفعون أموالهم لمساندتها، ويحاربون من أجلها، غير ممثلين في قوانينها التشريعية ولا في سجلات الملاك المطلقين الذين لهم حق التصويت، باستثناء نصف مَن هم على سجلات الميليشيا عامة أو جامعي الضرائب.

٢- تقسيم المناصب غير عادل بين مَن هم ممثلون. فعلى سبيل المثال، مقاطعة ورويك التي فيها مئة محارب فقط تنال القدر نفسه من التمثيل الذي تناله مقاطعة لودن التي فيها ١٧٤٦ محارباً. ومن ثم، فلكل رجل في ورويك تأثير في الحكومة يساوي ما لسبعة عشر رجلاً في لودن. وخوفاً من اعتقاد البعض بأن التوزيع العادل للمقاطعات الصغيرة بين الكبيرة في الولاية بأكملها قد يمنع خطر إلحاق الضرر بأجزاء معينة منها، فسنقسمها جميعاً إلي مناطق موضحين نسب الأراضي والمحاربين والتمثيل في كل منها.

٣- يتجانس مجلس الشيوخ، بحكم طبيعة تأسيسه، مع مجلس المفوضين تجانساً تاماً. ونظراً لأن أعضاء كلا المجلسين يختارهم الناخبون أنفسهم من بين المرشحين أنفسهم، فسيقع الاختيار بطبيعة الحال على الأشخاص أنفسهم. والغرض من إقامة مجالس تشريعية متعددة مراعاة التباين في المصالح والمبادئ. ففي بريطانيا العظمى، على سبيل المثال، يستند الدستور إلى مجلس العموم في شؤون النزاهة وإلى مجلس اللوردات في شؤون الحكمة، وهو اعتقاد صائب لو كانت النزاهة تُشترى بالمال أو كانت الحكمة مسألة وراثية. وفي بعض الولايات الأميركية، يُختار أعضاء مجالس المفوضين والشيوخ بحيث يمثّل المفوضون الأشخاصَ ويمثل الشيوخُ أملاكَ الولاية. أما بالنسبة لنا فالتمتع بالثراء والحكمة يحظيان بمكانة متعادلة تسمح بالترشُّح في كلا المجلسين. وبناء على ذلك، فنحن لا نستمد من انقسام تشريعنا إلى مجلسين تلك المصالح الناتجة عن تعقد المبادئ، ولا تلك التي وحدها يمكن أن تعوِّض المساوئ الناتجة من تضارب الاختصاصات.

٤- كل سلطات الحكومة، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، تكوِّن هيئة القانون. وتَرَكُّز هذه السلطات في الأيدي نفسها هو بعينه معنى الحكومة المتعسفة. ولن يخفف من ذلك أن أشخاصاً عديدين، لا شخصاً واحداً، يباشرون هذه السلطات. ومما لا شك فيه أن مئة وثلاثة وسبعين طاغية يمارسون درجة القمع نفسها التي يمارسها طاغية واحد. ومَن يشك في ذلك فلينظر إلى جمهورية فينيسيا. ولن يجدينا نفعاً أننا الذين اخترنا هؤلاء الطغاة بأنفسنا. فنحن لم نكن نحارب من أجل إرساء حكومة الطغيان المنتخب؛ لقد حاربنا من أجل حكومة عمادها المبادئ الحرة، بل وتنقسم السلطات فيها بالتساوي بين هيئات حكم متعددة، بحيث لا يمكن إحداها تخطي الحدود القانونية من دون أن تقوم السلطات الأخرى بمراجعتها والحد من جموحها...

٥- يمكن التشريع العادي أن يغيِّر الدستور نفسه. وعند حلِّ المجالس، من الضروري وجود هيئة أخرى تباشر شؤون الحكم العادية، تتولى استنفار سلطات الدولة في معارضتنا لبريطانيا العظمى. ولذا، قمنا بتكوين الجمعيات من مفوضين اثنين عن كل مقاطعة، يجتمعان ويكوِّنان جمعية واحدة على غرار مجلس بيرجسيز السابق على أن تحل الجمعية محله. وفي أول الأمر، تم تجديد اختيارهم في كل جلسة مستقلة. لكنهم اقترحوا على الشعب في شهر آذار/مارس ١٧٧٥ اختيار جمعية تستمر سلطاتها لمدة عام كامل. وطُبِّق ذلك في شهر نيسان/أبريل ١٧٧٥، ومرَّروا مرسوماً حكومياً في شهر تموز/يوليو التالي لهذا الاجتماع، يقضي بانتخاب مفوضيه في شهر نيسان/أبريل من كل عام. ومن المعروف أنه في شهر تموز/يوليو ١٧٧٥ لم تكن فكرة الانفصال عن بريطانيا العظمى وإقامة حكومة جمهورية قد طرأت على ذهن أي شخص. ولهذا السبب، فأية جمعية اختيرت بموجب هذا المرسوم، لا يمكن أن تعَدَّ جمعية أقيمت لأغراض لم تكن واردة على البال حينئذ. وبموجب هذا المرسوم، اختيرت جمعية لهذا العام في انتخاباتها السنوية في شهر نيسان/أبريل ١٧٧٦. ولم يكن الاستقلال وإقامة نظام جديد للحكم هدفاً من أهداف الشعب جميعه حينذاك. وفي هذا الصدد، ظهر مقتطف من كتيب أُطلق عليه اسم «الحس المشترك» في جرائد فرجينيا في فبراير، كما جرى تداول نسخ من الكتيب نفسه بين بعض الأشخاص القلائل. لكن الفكرة ذاتها لم تُطرح على العامة في شهر نيسان/أبريل، ولا يمكن حتى القول إنهم كانوا قد استقروا على رأي بخصوصها. ولذلك، فلا يمكن لناخبي نيسان/أبريل ١٧٧٦ أو مشرعي تموز / يوليو ١٧٧٥، الذين لم تطرأ فكرة الاستقلال وإقامة جمهورية دائمة على أذهانهم أصلاً، أن يكونوا قد قصدوا منح هؤلاء المفوضين سلطات إقامة هذا الاستقلال وتلك الحكومة أو أية سلطات غير تلك التي يتمتع بها التشريع العادي. وكان هذا النظام مشروعاً ما دام التنظيم المؤقت للحكومة ضرورياً لتحفيز معارضتنا. لكنهم لم يتسلموا، حين تشكيلهم، أية سلطات غير تلك التي يمكن منحها لأي مجلس تشريعي قبلهم أو بعدهم. وبذلك، فليس من

صلاحيتهم تمرير أي قرار يتخطى سلطات غيرهم من المجالس التشريعية. فلو أن المجلس الحالي أصدر قراراً، وأعلن أنه لا يمكن لمجالس أخرى تالية النكوص عنه فإن هذا الإعلان باطل وقابل للاستئناف شأنه شأن أي قرار آخر. وحتى الآن، ومن دون تفويض بذلك، ألّفوا حكومة بموجب مرسوم أطلقوا عليه «دستور أو نظام الحكم». وهو مرسوم لا يدّعي أية سلطة أعلى من تلك التي لأي مرسوم غيره صدر في الجلسة ذاتها، ولا يقول إنه نهائي، أو إن المجالس التشريعية الأخرى لن تتمكن من تغييره، أو إنه يتخطى سلطات هؤلاء الذين كانوا يعلمون تمام العلم أن لهم السلطات نفسها. وليس صمت المرسوم في هذا الصدد الدليل الوحيد على معرفتهم بأنه سيتم تغييره، وإنما كانت ممارساتهم نفسها دليلاً على ذلك أيضاً؛ فلقد مرّرت هذه الجمعية نفسها في اجتماعها العام بوصفها مجلس مفوضين مع مجلس الشيوخ الجديد، في خريف ذلك العام، قرارات اجتماع تتعارض مع مرسوم الحكم الذي أصدرته، وهو ما فعله كل مجلس منذ ذلك الحين حتى يومنا هذا. ولذا، فأنا على ثقة من قدرة التشريع العادي على تغيير الدستور نفسه. ورغم أن من الواضح استناد هذا الرأي إلى أساسيات التفكير السليم، فإن البعض ما زال يعتقد عكسه. أولاً، لأنه، كما يقول هؤلاء، قد مُنحت الجمعية كل السلطات الضرورية التي تمكنها من تعضيد معارضة بريطانيا العظمى. ولكن لاستكمال هذا الرأي لا بد لهم من الاستمرار في القول بأن المعارضة المجدية لبريطانيا العظمى ليست ممكنة إلا بإقامة نظام حكم دائم لا تغيره السلطة التشريعية، وهو أمر غير حقيقي. فمعارضة مآلها إلى الزوال، طال الوقت أو قصر، لا تتطلب نظاماً دائماً يعمل على استمرارها، كما أن حكومة يمكن تعديلها كلما ظهرت عيوبها هي حكومة أقْوَم بتعضيد المقاومة مثلها في ذلك مثل حكومة خاطئة لا يمكن تغييرها. بالإضافة إلى ذلك، فلقد مُنحت المجالس، شأنها شأن الجمعيات، كل السلطات الضرورية للمقاومة. ولذلك، فلو تضمنت سلطات الجمعيات سلطة إقامة نظام الحكم، فهذا ما فعلته هذه المجالس أيضاً. فالمجالس والجمعيات يمكنها تأليف الحكومة، أي يمكنها تغيير مرسوم تأليف

الحكومة. ثانياً، لقد ادَّعوا أنه لو كان هدفُ الجمعية جعلَ هذا المرسوم قابلاً للتغيير، كما كانت حال مراسيمهم الأخرى، لأطلقوا عليه اسم مرسوم، ولكنهم أطلقوا عليه اسم «دستور» وهو ما يعني قطعاً «إجراءً يعلو على سلطة التشريع العادية». وردِّي هو أن ألفاظ «قرَّر» و«اتفاقية» و«حدَّد» و«قانون» ألفاظ قابلة للتعديل. فإن «القاعدة هي ما يرسي مبادئ التصرف»، و«العقد شريعة المتعاقدين» و«الاتفاق يعتبر بمثابة قانون» تبعاً لمصطلحات كالفيني القانونية. لقد كان لفظا «دستور» و«قانون تشريعي»، في الأساس، من مصطلحات القانون المدني[٧] وقد أدخلَتهما في القانون الإنكليزي كتابات رجال الدين الكنسيين. ففي مواد القانون التشريعي نجد مثلاً لفظَي «دستور» و«مرسوم» يستعملان مترادفين. وللفظ «دستور» معانٍ أخرى عديدة في علمَي الطبيعة والسياسة، لكنه دائماً يعني قانوناً تشريعياً أو مرسوماً في علوم مبادئ القوانين، حين يُطبَّق على أية إجراءات تشريعية، وهذا هو الحاصل حالياً. وبناء على ذلك، لا يمكن استنتاج أي معنى آخر من استخدام هذا العنوان؛ بل على العكس، يمكننا استنتاج أنهم بربطه بمصطلح يرادف مصطلح مرسوم، أو قانون تشريعي، قد قصدوا جعله مرسوماً أو قانوناً تشريعياً. ولكن ما دلالات هذا المعنى حين يُحرَمون من ممارسة سلطاتهم؟ وإذا كانوا قصدوا إلى ممارسة سلطات أكبر من الممنوحة لهم، فهل مُنحت لهم هذه السلطات؟ فالسلطة، لا الاسم، هي التي تجعل أي إجراء إجبارياً. فكما يقول اللورد كوك: «تُعَدُّ مادةُ القانون التشريعي التي تقر بأنه ليس لأي شخص محاولة إلغاء أي مرسوم تم إصداره مادةً تم إبطالها، فمثل هذا التقييد يناقض التشريع وسلطة البرلمان»، ثم يضيف: «رغم أن عدداً من البرلمانات قد حاولت تقييد البرلمانات اللاحقة، فإنها لم تستطع تحقيق ذلك، فللبرلمان اللاحق دائماً سلطة إلغاء القرارات السابقة أو تعليقها أو تعديلها أو شرحها أو إبطالها، في مجملها، أو في بعض أجزائها، بغضِّ النظر عن محاولات التقييد والمنع والعقوبة في

(٧) كان اللفظ التشريعي القديم في الإنكليزية هو لفظ بمعنى «أوصى» أو «أقام». راجع هلوثاري وإيديسي، إيناي، إدواردي، آثيلستاني.

البرلمان السابق. ومن المتعارف عليه في قوانين البرلمانات أن القانون الجديد يبطل ما سبقه». وكي نتخلص من السحر المفترض وجوده في كلمة «دستور»، دعونا نترجمه طبقاً للتعريف الذي يقدمه مَن يعتقدون أنه فوق سلطة القانون، ودعونا نفترض أن الجمعية عوضاً عن أن تقول: «نحن السلطة التشريعية العادية نقيم دستوراً»، قد قالت: «نحن السلطة التشريعية العادية نقيم إجراءً يعلو على سلطة التشريع العادي»، ألا يكشف هذا عبثية المحاولة؟ ثالثاً، ولكنهم يقولون إن الشعب قد وافق، وهو ما يمنحه سلطة أعلى من القانون. ومن الحق أن الشعب لم يتمرد عليه، وهل كان هذا توقيتاً يناسب الشعب ليثور متمرداً؟ وهل يمكن احتساب موافقة أملتها الظروف، في وقت حرج، نوعاً من الموافقة على كل عمل غير قانوني اقترف في خلال هذه الفترة؟ بالإضافة إلى ذلك، لماذا يتمرد الشعب؟ لقد اختار هذا الشعب مفوضيه لمدة عام في الانتخابات السنوية حتى يمارسوا سلطات التشريع العادية، وحتى يديروا النزاع الكبير الذي اضطلعوا به. وقد رأى هؤلاء المفوضون أن أفضل طريقة لتحقيق هي حكومة منظمة؛ ما جعلهم يصدرون مرسوماً للحكم ضمن مراسيم أخرى أصدروها. ولم يدَّعوا أنه مرسوم دائم لا يقبل التغيير. فهم يعلمون جيداً أنه ليست لديهم السلطة لجعله كذلك، وأن اختيارنا لهم لم يكن لهذا الغرض، وفي وقت لم يكن من الممكن فيه أن نكون قد فكَّرنا في مثل هذا الغرض. ولو أننا كنا قد فكرنا في شكل حكومة مختلف ربما كنا اخترنا مجموعة أخرى لتأسيسه. ومن ثم، لم يكن هناك داعٍ لثورة الشعب. ولكن ما مخاطر هذا الرأي؟ هل كانت موافقة المستعمرات على إجراءات السلطة العديدة التي مارستها بريطانيا العظمى، ونحن في مرحلة الطفولة، تأكيداً لهذه الإجراءات، يمنحها سلطة الشعب بحيث يجعلها غير قابلة للتغيير، ويجعل مقاومتنا الحالية غير صائبة؟ وهل يجب على الشعب الثورة ضد كل ممارسة غير مشروعة تمارسها السلطة التشريعية، وإلا عُدَّ صمته نوعاً من تسليم سلطته لهذه الممارسات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكم من الثورات يجب أن نكون قد قمنا بها حتى الآن؟ بالتأكيد ثورة لكل جلسة انعقدت.

وتعتقد ولايات الاتحاد الأخرى أنه لكي نجعل شكل الحكومة ثابتاً على نحو لا تقدر معه إجراءات المجلس العادية على تغييره، يجب على الشعب التفويض إلى أشخاص ذوي سلطات خاصة. ولهذا الغرض اختاروا جمعيات خاصة لإقامة نظام الحكم وإرسائه. وعلى الأشخاص الذين يعتقدون عكس ذلك، في هذه الدولة، أن يتحلوا ببعض التواضع الذي يجعلهم يظنون أنهم مخطئون، بينما بقية أميركا على صواب. ولكن لو أن هناك أي احتمال أنهم مخطئون، أو قام أي شك محتمل في صلاحية مرسوم الحكومة، أليس من الأفضل قطع الشك باليقين وتخليصه من كل مَواطن الشبهة؟ وإنْ كانوا على حق فسيكلفنا ذلك اجتماعاً لا أهمية له. أما إذا كانوا مخطئين فإنهم يعرِّضوننا لخطر خسارة كل حقوقنا الأساسية. صحيح أن هذا ليس الوقت المناسب للتمحيص في أشكال الحكم؛ فحين يكون العدو داخل أحشائنا، لا بد من أن نتخلص منه أولاً. ولكن حتى يحدث ذلك، وحتى يتم إرساء السلام، وتُمنح الرخاء مقابل حمايتنا للحقوق التي أريقت دماؤنا من أجلها، فليس من المفروض وجود أي شخص يتخاذل عن بذل المزيد من الجهد؛ مما يجعل هؤلاء فوق مستوى المساءلة. وإذا كان لا يزال هناك المزيد من الأدلة المطلوبة لإقناع الشعب بأهمية سرعة عقد مؤتمر في الوقت المناسب لإرساء شكل حكومتنا، فهذا ما يجب أن يشغل تفكيرنا حالياً.

٦- يمارس المجلس سلطة تقرير نصابه القانوني حتى يبدأ بالتشريع . . .

من الخطأ عند تحديد عيوب الدستور القائم أن نجعل من بينها الأخطاء التي تسبَّب بها أشخاص بعينهم. فقد اقترح مجلس المفوضين في كانون الأول/ديسمبر ١٧٧٦، حين كنا نعاني ظروفاً متوترة، تعيين «ديكتاتور» يجمع في يده السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمدنية والعسكرية، وسلطات الحياة والموت على أنفسنا وممتلكاتنا. وفي حزيران/يونيو ١٧٨١، وفي ظروف عصيبة مشابهة، قُدِّم الاقتراح ذاته، وما كان ينقصه سوى القليل من الأصوات لتمريره. وأي شخص دخل هذه المنافسة بدافع إخلاصه

للحرية وشعوره بالحقوق المنهوبة، وصمَّم على بذل كل التضحيات ومواجهة كل المخاطر في سبيل إعادة إرساء هذه الحقوق على أرضية صلبة، ولم يكن يقصد من تضحيته بنفسه ودمه تبديل سيد بآخر، بل وضع مقاليد سلطة حكمه في أيدي عدد من الأشخاص يختارهم بنفسه حتى لا تقمعه في المستقبل رغبة رجل واحد فاسدة، مثل هذا الشخص يقف مضطرباً ويائساً حين يقال له إن أغلب هؤلاء الأشخاص يفكرون في وضع هذه السلطات في قبضة واحدة، فيتسلم مقاليد الحكم طاغية بدلاً من ملك محدود السلطات! فيا لها من تضحيات ضائعة حين يقوم صوت واحد بطرحه أرضاً عند قدمَي رجل واحد! فبحق الله، من أين لهم بهذه السلطة؟ هل استقوها من قوانيننا القديمة؟ بالطبع لا. هل وردت في أي مبدأ صريح أو مضمر في دستورنا الجديد؟ إن كل ذرة صريحة أو مضمرة في هذا الدستور تتعارض معها. فمبدأ الدستور الأساسي النصُّ على حكم الدولة بوصفها كومنولث. فيمنحنا الدستور تنظيماً جمهورياً، ويجعل من المزايا ممارسة جميع السلطات التي لا تحددها القوانين، فيضع قوانيننا كلها على هذا الأساس، فإما أن يمارسا معاً أو ينهارا معاً، وما من ظروف تسمح بإمكان ممارسة أحدهما وتعليق الآخر، أو حتى الاعتراف بإمكان حدوث مثل هذه الظروف، فهذا غير وارد على الإطلاق... فالضرورات التي تبيح حلَّ حكومة لا تبيح نقل هذه السلطة إلى حكم القلة أو إلى الحكم الملكي. بل تجعل السلطة في أيدي الشعب الذي يختار مفوضيه، تاركة هذا الشعب أفراداً يحددون مصيرهم بأنفسهم. قد يعرض قائد مجهوداته، ولكن ليس من حقه فرض نفسه على الشعب، أو أن يفرضه غيره عليه. والأَولى من ذلك أنه لا يمكن رقاب هذا الشعب أن تكون تحت تهديد سيفه، أو أن تتحكم رغباته ونزواته في حيوات الشعب. ولا بد من أن تكون الضرورة التي تنتج منها هذه الأحداث العظيمة ملموسة وأخاذة. وبالرغم من ذلك، ففي كلتا الحالتين اللتين خفنا فيهما من هذه السلطة، أو جرى التظاهر باستخدامها معنا، كانت الأحداث تنفي ذلك...

٤. التعليم

إن أحد أهداف هذا التصحيح نشر المعرفة عموماً بين جموع الشعب. وتقترح هذه المسوَّدة تقسيم كل مقاطعة إلى مناطق صغيرة بمساحة خمسة أو ستة أميال مربعة، يطلق عليها اسم «المئات»، وأن تقام في كل منها مدرسة لتعليم القراءة والكتابة والحساب. ولكل شخص حق إرسال أبنائه لمدة ثلاثة أعوام للدراسة المجانية، ولمدة أطول إن استطاع تحمُّل التكاليف. وتقع هذه المدارس تحت مراقبة مفتش يختار، سنوياً، الطفل الأكثر ذكاءً في المدرسة من بين هؤلاء الطلاب الذين يعجز أهلهم الفقراء عن تعليمهم، فيرسله إلى إحدى المدارس الأعلى التي نقترح أن يكون عددها عشرين مدرسة موزعة على مناطق مختلفة من الدولة، لتعليم اللغتين الإغريقية واللاتينية، والجغرافيا والفروع الأعلى لمادة الحساب. ويمر الأولاد الذين يُرسَلون في أية سنة بمرحلة تجريبية في هذه المدارس لمدة عام أو عامين، أما أكثر الأولاد ذكاءً ممن اختيروا للدراسة فيستكملون الدراسة لمدة ستة أعوام أخرى، على أن يُستبعَد الآخرون. وبهذه الطريقة، يجري تحسين مستوى تعليم عشرين طالباً سنوياً وتعليمهم على نفقة الدولة في هذه المدارس. ويُستبعَد النصف في نهاية الأعوام الستة (وسيتم اختيار بعضهم على الأغلب ليكونوا مدرِّسين في تلك المدارس في المستقبل)، أما النصف الآخر الذي سيتم اختياره على أساس التفوق في العلم والسلوك فسوف يستمر في دراسة ما يختاره من العلوم لمدة ثلاث سنوات في كلية وليم وماري، التي نقترح توسيع نطاق خطة عملها لتتضمن بقية العلوم النافعة مما سيأتي ذكره لاحقاً. وأما النتيجة النهائية لخطة التعليم فهي تعليم الأولاد كافة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، بحيث يتخرَّج سنوياً عشرة طلاب، من ذوي الذكاء المتفوق، يجيدون معرفة اللغتين الإغريقية واللاتينية والجغرافيا والفروع الأعلى لمادة الحساب، كما يتخرَّج سنوياً عشرة طلاب آخرين لهم قدر من التفوق يتناسب مع ما أهَّلهم ذكاؤهم لتحصيله من هذه العلوم، وتُقام مدارس تتناسب مع ثراء القطاع الأغنى من الشعب يتعلم فيها أبناؤهم على نفقتهم

الخاصة... ونأمل بموجب هذا الجزء من خطتنا الذي يحدد اختيار الشباب ذوي الذكاء من بين الطبقات الفقيرة أن نمنح الدولة منافع مواهبهم التي منحتها الطبيعة بالتساوي بين الفقراء والأغنياء، والتي تضيع بلا طائل إنْ لم نبحث عنها وننمِّها. وليس بين كل هذه الآراء ما هو أهم أو أكثر شرعية من مبدأ منح الشعب مقاليد الأمور، فالشعب هو الحارس النهائي لحريته. ولهذا الغرض، نقترح أن تكون القراءةُ في المرحلة الأولى التي سيُمنح فيها كل التعليم قراءةً تاريخية في الأساس، إذ سيمنحهم التاريخ قدرة الحكم على المستقبل حين يتمكنون من معرفة الماضي، كما سيمنحهم تجارب عصور أخرى ودول أخرى، ويؤهلهم ليصبحوا في موقع يمكِّنهم من الحكم على تصرفات البشر ونواياهم، كما يمكِّنهم من معرفة الأطماع مهما كانت خافية، فيتغلبون على هذه الأطماع، إذ هناك قدر ضئيل من الضعف البشري في كل حكومة من الحكومات على وجه الأرض؛ هناك جرثومة من الفساد والانحطاط يكتشفها المكر، ويفسح لها الشر المجال فينمِّيها ويعضدها. وتنهار الحكومة حين يُسلَّم أمرها للحكام فقط. فالشعب نفسه موردها الوحيد الآمن. ومن أجل تمكين الشعب من مراعاة أمنه ينبغي علينا أن ننمِّي عقول أفراده بدرجة ما. وليس هذا هو الأمر الضروري الوحيد، وإنْ كانت ضرورته أساسية. غير أن تعديل الدستور يجب أن يضع نصب عينيه تعضيد التعليم العام. ولا بد من أن يكون التأثير على الحكومة أمراً يشترك فيه كل الشعب. ولا شك في أن الحكومة ستكون آمنة، فقط، عندما يشارك في كل سلطاتها كل فرد من أفراد الشعب؛ إذ إن فساد مجمل الشعب أفدح من أن تتحمله كل موارد الثروة الخاصة، وفي الوقت نفسه لا يمكن إقامة أية ثروات عامة من دون الاعتماد على موارد الشعب. في هذه الحالة، سيضطر كل شخص إلى دفع الثمن. لقد فسدت حكومة بريطانيا العظمى حين جعلت التصويت لأعضاء البرلمان حكراً على شخص واحد بين كل عشرة أشخاص. وبذلك، يتخلص تجار الحكومة من تسعة أعشار ما يجب أن يتحمَّلوه من أعباء. ومن المعتقد أن السيطرة على الفساد تكون بتحديد حق التصويت في أيدي القليل من أغنياء الشعب، أما في

رأينا فتكون هذه السيطرة بفاعلية حين يُمنح هذا الحق لأي عدد يمكنه مكافحة سبل هذا الفساد.

وأخيراً، تقترح إحدى لوائح هذه التعديلات إقامة مكتبة عامة ومعرض عن طريق استثمار مبلغ معيَّن سنوياً في اقتناء الكتب واللوحات والتماثيل.

٥ . الدين

... يبدو أن الخطأ لم يُمحَ بدرجة كافية، فعمليات الذهن، شأن أعمال الجسد، تقع تحت طائلة الجبر القانوني. ولا يتسلط حكامنا على هذه الحقوق الطبيعية إلا بخضوعنا لهم. ونحن لم نسلمهم أبداً حقوق الضمير، وليس بإمكاننا عمل ذلك. فهذه الحقوق يحاسبنا عليها الله وحده. إن سلطات الحكومة التشريعية تشمل هذه الأعمال التي تسيء للآخرين فقط. فما الضرر الذي سيلحق بي إذا قال جاري إن هناك عشرين إلهاً أو لا إله على الإطلاق؟ هذا لا يضيرني مالياً ولا جسدياً. وإذا قال أحدهم إن شهادته لا يُعتدُّ بها في المحكمة، فلنرفضها وندع الوصمة تناله وحده. إن القيود يمكنها أن تجعل هذا الشخص مُرائياً ومن ثم أكثر سوءاً، ولا يمكن أبداً أن تجعله إنساناً أكثر صدقاً؛ بل وقد تجعله هذه القيود أكثر ثباتاً على أخطائه فلا يرجع عنها، ولكنها لن تشفيه منها. فالعقل والتساؤل الحر هما الفيصل الوحيد المجدي ضد الخطأ. أطلق لهما العنان وسيساندان الدين الحق بوضع الدين المزيف تحت الاختبار والتمحيص... وحده الخطأ هو الذي يتطلب مساندة الحكومة، أما الحقيقة فيمكن أن تقف بمفردها. وحين توضع الآراء تحت قوة الجبر، فمن الذي يحقق في ذلك؟ الرجال الخطّاؤون الذين تتحكم فيهم أهواؤهم السلبية سواء لأغراض عامة أو خاصة. ولماذا نخضع هذه الآراء للجبر أساساً؟ لتحقيق الأحادية! فهل أحادية الرأي شيء مرغوب؟ إنها ليست كذلك؛ شأنها شأن الوجاهة والمكانة. فلنضع الجميع في قالب مثل قالب بروكراستيس، وحيث سيكون هناك خطر أن يهزم الأكبر الأصغر، فاجعلنا جميعاً حجماً واحداً بتصغير الكبير ومطِّ الصغير.

إن الاختلاف في الرأي أمر نافع في شؤون الدين، إذ تقوم الطوائف المتعددة بالرقابة الأخلاقية بعضها على بعض. هل يمكن تحقيق الأحادية؟ لقد عانى ملايين الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، منذ نشأة المسيحية، أهوال العذاب والحرق والتغريم والحبس، ولكننا لم نتقدم خطوة واحدة نحو الأحادية. وما الأثر الملموس للقسر والجبر؟ جعل نصف العالم بلهاء والنصف الآخر منافقين...

٦. العبودية

إن لمن الصعوبة بمكان تحديد المعايير التي يمكن بها تقييم سلوكيات الأمم، سواء كانت كاثوليكية أو خاصة. ومن الأصعب أن يُطبِّق مواطن هذه المعايير على وطنه، وإنْ كانت مألوفة له بحكم العادة. فلا شك في أن مما يؤثر سلباً على سلوكيات شعبنا وجود العبودية بيننا. فالعلاقة بين السيد والعبد تقوم، في مجملها، على ممارسة دائمة لأكثر المشاعر انفلاتاً: أكثر أشكال الطغيان ظلماً من ناحية، وأكثر أشكال الخضوع مهانة من ناحية أخرى. يرى أطفالنا ذلك، ويتعلمون تقليده، فالإنسان حيوان مقلِّد. وتنمو الجرثومة في أطفالنا منذ المهد؛ فمن مهده إلى لحده يتعلم فعل ما يرى الآخرين يفعلونه. وإن لم يلتمس الأب دافعاً من إنسانيته، أو من حبه لذاته، لتقييد أهوائه الجامحة ضد عبده، فليكن وجود طفله دافعاً كافياً. غير أنه ليس كذلك في أغلب الظروف. فحين يهتاج الأب يراقبه الابن، وتنتقل عدوى الغضب إليه، فيحاكي السلوك نفسه في دائرة العبيد الأصغر، مطلقاً العنان لأسوأ مشاعره، وهكذا بعد تنشئته على الطغيان وتعلمه وممارسته يومياً، تنطبع نفسه بهذا السلوك الشاذ الفظيع. أما الرجل الذي يحتفظ بسلوكياته وأخلاقياته في مواجهة انحلال مثل هذه الظروف فهو أعجوبة. وما قدر البشاعة اللازم لرجل دولة يسمح لنصف المواطنين بانتهاك حقوق النصف الآخر، فيجعل من هذا النصف طغاة ومن النصف الآخر أعداءً، فتنحل أخلاقيات النصف ويضيع حب الوطن عند النصف الآخر. فإذا كان مقدراً لعبد أن يكون له وطن في هذا

العالم فمن المؤكد أنه سيفضِّل أي وطن آخر سوى الوطن الذي وُلد وكَدَّ فيه لحساب شخص آخر، وطن يضطره إلى قمع ملكاته الطبيعية فيشارك بقدر جهده الشخصي في محو الجنس البشري أو توريث وضعه المأساوي للأجيال التي تأتي من ذريته. وهكذا، تنهار إمكانات الشعب وأخلاقياته معاً. ففي طقس حار، لن يقوم شخص بالعمل بنفسه إذا استطاع جعل غيره يعمل من أجله، وهو أمر صحيح إلى درجة أن نسبة ضئيلة جداً من مالكي العبيد نراها تعمل بنفسها. وهل يمكن أن تكون حريات الدولة آمنة حين لا تقوم على أساسها الصلب الوحيد، ألا وهو اقتناع الشعب بأن هذه الحريات هبة من الله؟ وأن أي انتهاك لهذه الحقوق من أسباب غضبه؟ إني أرتعد من أجل وطني حين أفكر في أن الله عادل، وأن عدالته لا تنام أبداً، وأنه بالاعتماد على الحسابات والطبيعة والسبل الطبيعية فقط يمكننا أن نرى أنَّ تغيُّر دورة عجلة الحظ وتبدُّل الظروف من الاحتمالات القائمة إذا تدخلت القوى الخارقة. فليس لله العظيم أية صفات تجعله يقف موقفنا في مثل هذه المنافسة...

٧. الصناعات

لقد أقام علماء الاقتصاد السياسي في أوروبا مبدأ فحواه أنه ينبغي على كل دولة الكدُّ من أجل الاكتفاء الذاتي في صناعتها، وهو مبدأ، شأن الكثير من المبادئ الأخرى، نقلناه إلى أميركا من دون الأخذ في الحسبان اختلاف الظروف التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج. ففي أوروبا، نجد الأرض مزروعة أو مستغلقة على الزراعة. ولذا، تغدو الصناعة ملجأ تحتمه الضرورة وليس اختياراً، لمساندة السواد الأعم من الناس. أما في أميركا فلدينا الأراضي الشاسعة التي تلوح أمام الزرَّاع. فهل من الأفضل، والحال هكذا، توظيف كل مواطنينا في تحسين هذه الأراضي أم إلهاء نصف الشعب عن ذلك وتوظيفه في ممارسة الصناعة والفنون اليدوية من أجل النصف الآخر؟ إن مَن يكدحون في زراعة الأرض هم شعب الله المختار، إنْ كان له شعب مختار أصلاً،

فقد أودع في نفوسهم الفضيلة الأساسية والحقة. فهي المركز الذي تبقى فيه تلك النار المقدسة، ولولا ذلك لخبتْ. وليست لدينا أية أمثلة في التاريخ على عصر أو دولة نال فيها الفساد من جموع المزارعين. إن ذلك الفساد لهو العلامة المميزة لمن يعتمدون في رزقهم على مُصاب الزبائن ونزواتهم، عوضاً عن أن ينظروا إلى السماء، إلى أرضهم وجهدهم، بحثاً عن هذا الرزق، كما يفعل الزرَّاع. إن التواكل يؤدي إلى الخضوع والفساد، ويخنق الفضيلة في مهدها، ويمهد الطريق إلى المطامع. وأحياناً، قد يتأخر التطور الطبيعي للفنون ونتاجها بسبب ظروف عرضية، وإنْ جاز الحديث عموماً، تعدُّ نسبة ركام الطبقات الأخرى من الشعب في أية دولة في مقابل نسبة المزارعين نسبةَ الجزء غير السليم إلى الجزء الصحيح، وذلك مقياس جيد تقاس به درجة فساد هذه الدولة. وما دام عندنا أراضٍ نزرعها، فلا نتمنَّ أن يعمل مواطنونا في ورش الصناعة أو إدارة أدوات الغزل...

المعاهدات التجارية

إلى جيمس مونرو (١٧ حزيران/يونيو ١٧٨٥)

... سأمنح نفسي حرية البوح لك ببعض آرائي عن سياسة الدخول في معاهدات مع الدول الأوروبية وطبيعتها. ولست متعلقاً بهذه الآراء، وسوف أتخلى عنها بكل سرور إذا تبنّى الكونغرس آراء غيرها، بل سأحاول بجدية تطبيق هذه الآراء الجديدة. أولاً، سأتحدث عن سياسة إبرام المعاهدات. ليس للكونغرس، طبقاً للنظام الكونفدرالي، أية سلطة أصلية أو طبيعية على أعمال الولايات التجارية. ولكن طبقاً للمادة التاسعة، له الحق في دخول معاهدات تجارية. وتبدأ سلطة الكونغرس التشريعية على الأعمال التجارية، في تلك الولايات، عند إبرام هذه المعاهدات فقط، فتصبح سلطته أعلى من سلطة الولايات نفسها في ما يخص بنود المعاهدة والموضوعات التي تتناولها. ويتقيد الكونغرس في ممارسته سلطة المعاهدات بقيدين هما: أولاً، ليس للكونغرس، بموجب هذه المعاهدات، الحد من سلطة الولايات التشريعية في ما يختص بفرض واجبات على الأجانب تتناسب مع واجبات شعبها. ثانياً، ليس للكونغرس الحق في منع تصدير أو استيراد أي نوع من السلع. وبغض النظر عن هاتين النقطتين، فللكونغرس الحق في تأسيس أي نظام تجاري يراه مناسباً بموجب هذه المعاهدات. ولكن، كما أشرت سابقاً، للكونغرس الحق في ذلك فقط من خلال المعاهدات. فرغم أن للكونغرس الحق

في ممارسة سلطاته الأخرى عن طريق قرار أو مرسوم خاص، فليس له السلطة على الأعمال التجارية إلا من خلال المعاهدات، وهو في الأغلب خطأ في صياغة كلمات الكونفدرالية. فإذا كان من الأفضل للولايات، تبعاً لذلك، أن ينظم الكونغرس أعمالها التجارية، فمن المناسب أن يبرم بنفسه المعاهدات مع كل الدول الأخرى التي قد ندخل معها في معاملات تجارية. ولسوف ترى أن هدفي الأساسي من إبرام المعاهدات أخذ تجارة الولايات من أيدي الولايات ووضعها تحت إشراف الكونغرس، بالقدر الذي تسمح به نقائص دستورنا، وحتى تقوم الولايات بتصحيح أخطائه بموجب وثيقة جديدة. ولسوف أقول لكل دولة على وجه الأرض إن لشعبها، بموجب المعاهدات، الحرية في ممارسة التجارة معنا، مثلما لشعبنا الحرية في التجارة معكم، على ألا يكلفه ذلك أكثر مما يكلف الدول المفضلة لديكم تجارياً، حتى نضع حداً لحق الولايات المنفردة في التصرفات العشوائية التي تقطع سبيل تجارتنا مع الدول الأخرى أو النزاع مع أية دولة. أما عن بنود هذه المعاهدات فالمسألة أكثر تعقيداً. وسأذكر ثلاث خطط مختلفة. ١- لن يكون لأحد الطرفين الحق في فرض رسوم جمركية على منتجات الطرف الآخر. ٢- لكلا الطرفين الحق في مساواة رسومه الجمركية مع رسوم الطرف الآخر. ٣- ألا يتعدى مقدار الرسوم التي يدفعها كلا الطرفين في موانئ الآخر ما تدفعه الدول المفضلة تجارياً.

١- والحق أني أعتقد أن دول أوروبا كانت ستتفق معنا في خطتنا الأولى، لو أنها كانت حرة وغير مكبّلة بضغوط نظام قائم مثلنا. غير أن ذلك مستحيل؛ فالمؤسسات راسخة فيها، وملتحمة بجسد قوانينها ونظم حكومتها، وتشكل جزءاً كبيراً من عائدها المالي، وبالتالي لا يمكنها التخلص منها. ٢- تطرح خطة الرسوم المتساوية صعوبات لا يمكن تخطيها. فكيف يمكن تنفيذ هذه المساواة؟ هل يتم ذلك بوضع نسبة من الرسوم في موانئ الطرف الأول على بضائع الطرف الثاني مساوية لنسبة الرسوم في ميناء الطرف الثاني على بضائع الطرف الأول. ولكن كيف لنا تحديد هذه النسبة؟ فضلاً عن أن هذه

الصيغة ليست الصيغة المتعارف عليها في الرسوم، إذ تدفع الرسوم، عادة، بحساب الطن أو المقياس أو الوزن، لا بحساب القيمة. بالإضافة إلى ذلك، فإذا أرسل الطرف الأول بضائع بقيمة معينة إلى الطرف الثاني، ثم استعاد نصف هذه البضائع ودفع كلا الطرفين النسبة نفسها، فمن الواضح أن الطرف الأول قد دفع ضعف ما استعاده بالطريقة نفسها مع الطرف الثاني. والشأن في ذلك شأننا مع إسبانيا. هل نحاول تحقيق المساواة، إذاً، عن طريق القول إن على الطرف الأول جباية مبلغ معين على مجمل استيرادات الطرف الثاني إلى موانئه مساوية لما يجبيه الطرف الثاني على مجمل استيرادات الطرف الأول؟ ولكن كيف لنا تحديد هذا المبلغ؟ هل سيفتح كلا الطرفين سجلاته الجمركية، بشفافية، للكشف عن هذا المبلغ؟ هل سجلات الطرفين محددة بدرجة كافية تسمح بذلك؟ لقد طرح هذا الاقتراح في الكونغرس عند بداية إنشاء مؤسساتنا كما تذكر، وقد تسبَّبت استحالة تنفيذه باستبعاده آنذاك. وبالإضافة إلى ذلك، من له الحق في تحديد الوقت الذي تتساوى فيه الرسوم؟ قد يقول الطرف الأول للثاني إن رسومي لا تأتي بقدر من المال يساوي ما تأتي به رسومك، وبالتالي سأرفعها. وحينها سيرد الطرف الثاني قائلاً: بما أنك جعلت رسومك أكبر من رسومي فسأرفعها أنا أيضاً. وهكذا، يحدث نوع من المزايدة والمحاكاة بينهما، وهو ما سيؤدي إلى أي شيء سوى المساواة ونيل الحقوق. ٣- وبناء على ذلك، فإني أعترف لك بأني لا أرى بديلاً ممَّا تبنَّاه الكونغرس، ألا وهو وضع كل طرف للآخر على قدم المساواة مع الدول المفضلة تجارياً. فإذا لم يكن لدول أوروبا الحرية بسبب مؤسساتها في أن تسمح لأميركا بالتجارة في موانئها من دون رسوم، فلها الحق على الأقل في أن تسمح لها بالتجارة هناك من دون دفع رسوم أكثر من التي تدفعها الدول المفضلة تجارياً. وهذا شيء ذو قيمة في كثير من تلك البلدان، حيث هناك الكثير من الفروق بين الدول المختلفة. ولا صعوبة في تنفيذ هذا العقد. فليس هناك تاجر لا يعلم، أو قد يعلم، الرسوم التي تدفعها كل دولة على كل سلعة. ويمنح هذا الشرط كلا الطرفين الحرية في تنظيم تجارته وفقاً لقوانين عامة، في الوقت

ذاته الذي يحمي فيه الطرف الآخر من التمييز القمعي والانحياز. أما في حالتنا فتكمن الصعوبة مع الدول التي بها أراضٍ أميركية. فمما لا جدال فيه أن من الضروري توفير وسيلة وصول إلى جزر الهند الغربية. ولكن كيف لنا هذا السبيل والنظام المستقر في هذه الدول يقضي باستبعاد جميع الأجانب من مستعمراتهم؟ تكمن الفرصة الوحيدة لنا في قيمة تجارتنا مع الدول الأم لهذه الدول. إذاً، علينا أن نجاهد لنجعل ذلك ثمن دخولنا إلى جزر الهند الغربية، ولمن يرفض هذا الدخول فلنرفض التجارة معه أو نُضيِّق على تجارته في موانئنا. وهناك ظرف آخر في مصلحتنا أيضاً، ألا وهو أن ما يمنحنا إياه أحدهم في إحدى الجزر لن يجده الآخر مستحقاً لرفضه. ويكمن سوء الحظ بالنسبة إلى هذا البلد في أننا أعطينا ثمناً لمساعدتهم في الحرب، وليس لدينا، الآن، ما يمكن أن نعرضه عليهم. فانسحابهم من المنافسة يترك الفرصة لبريطانيا العظمى في الصمود ضدنا. إن هذا هو القسم الأصعب في مسألة إبرام المعاهدات، وإني لأعترف بأنها ليست أكثر الأمور سلاسة، وكم أتمنى لو أنك فكرت في هذا الأمر وأرسلت لي خطاباً بصدده. لقد كتب لي السيد جيري في الموضوع نفسه. هل تسمح لي بأن أتطفل عليك وأطلب إليك أن تنقل له فحوى خطابي؟ فهو خطاب طويل وسيوفر لي ذلك عناء نسخه مرة أخرى. أتمنى أن تسمح أريحيته بقبول هذه الخطاب رداً على ذلك الجزء من خطابه، ثم يوافيني بالمزيد من أفكاره.

الزراعة والتجارة والسلطة البحرية

رسالة إلى جون جاي (٢٣ آب/أغسطس ١٧٨٥)

سيدي العزيز، سأطلب إليك السماح لي، أحياناً، بكتابة خطابات غير رسمية، بل وشخصية. وهذا هو وضع الخطاب الحالي الذي أثاره تساؤلك في خطابك المرسل يوم ١٤ حزيران / يونيو: «هل من المجدي لنا أن ننقل منتجاتنا بأنفسنا أم لا؟». لو كان لنا كامل الحرية في تقرير محتوى هذا السؤال، فسيكون ردي على النحو الآتي: إن لدينا، الآن، أراضيَ كافية تمكّننا من استخدام عدد لانهائي من الأشخاص في زراعتها. فزُرَّاع الأرض هم أكثر المواطنين قيمة، إذ إنهم الأكثر قوة واستقلالاً وفضيلة وارتباطاً بدولتهم وحريتها ومصالحها بروابط لا تنفصم. وهكذا، ما دامت وظائف الزراعة متوافرة لهم، فلا حاجة إلى تحويلهم إلى بحّارة أو حرفيين أو إلى أية مهنة أخرى. ولسوف يجد مواطنونا فرصاً في مجال الزراعة حتى تزيد أعدادهم ويزيد إنتاجهم عن حاجة الطلب داخلياً وخارجياً. وليس هذا هو الوضع الحالي، وغالباً لن يكون كذلك لفترة طويلة. وإلى أن يحدث ذلك علينا تحويل فائض الأيدي العاملة إلى مجالات أخرى. حينئذ، أرى أن من الأفضل توظيفهم في مجال البحر بدلاً من مجال الصناعة، إذ بمقارنة طبيعة كلتا المهنتين، أجد أن المهنة الأولى تتيح الاحتفاظ بأخلاق المواطنين؛ فالحرفيون أكثر مَن يحضُّون على الرذيلة، ويؤدّون في النهاية إلى أن تفقد الدولة حريتها. لكننا لسنا في حل لتقرير

هذه المسألة طبقاً للنظريات وحدها. فشعبنا ثابت على وجهة النظر التي تقول بأن من الضروري أن تكون لنا حصة في استخدام المياه، حيث تقوده عاداته المتأصلة إلى الرغبة في أن تكون المياه مفتوحة له، باتباع سياسة تمكِّنه من المنفعة القصوى في استخدام هذه المياه. وأعتقد أن من الواجب على القائمين على إدارة شؤونهم العمل وفقاً لاختيارات ناخبيهم ورغباتهم المستقرة، وعلينا في كل ظرف أن نحفظ له حقوقاً متساوية في نقل السلع وحق الصيد والاستخدامات الأخرى للمياه. ولكن ما نتيجة ذلك؟ الحروب المتكررة بلا شك. حينئذ، تنتهك ممتلكاته في البحار وفي الموانئ الأجنبية، ويتعرض للمهانة والسجن، إلخ، بسبب الديون والعقود والجرائم وتهم التهريب المزعومة... يجب علينا مقت هذه الامتهانات حتى لو لم يكن لدينا أية مشاعر، وإن كان منعُنا لها - أو بمعنى آخر، تجارتنا في المحيط، أو مع الدول الأخرى - يتطلب ثمن الحروب المتكررة. ولن يحمينا أكثر ميولنا عدلاً من هذه الحروب. فهذا يتطلب أن تكون بقية الدول عادلة أيضاً. ستحمينا عدالتنا بالفعل من هذه الحروب التي ربما قامت لدوافع أخرى. ولكن كيف نمنع الحروب التي تنتج من أخطاء الدول الأخرى؟ بوضع أنفسنا في موضع يمكِّننا من عقابها. فالضعف يؤدي إلى المهانة والأذى، بينما شروط عقابها تمنعها في الأغلب من الوقوع في الأخطاء. ويؤدي هذا النوع من التفكير إلى ضرورة أن تكون لنا قوة بحرية، فهذا هو سلاحنا الوحيد في الوصول إلى العدو. وأعتقد أن الرد على أول اعتداء أو أذى أمر في غاية الأهمية؛ لأن الأذى الذي يذهب من دون عقاب يسبّب إساءات أخرى كثيرة. ولسنا في الوقت الحالي في وضع يمكِّننا من فعل ذلك، ولكن علينا تكريس أنفسنا لتحقيق ذلك في أقرب وقت. فإذا قامت حرب مع إنكلترا، يبدو لي أن أولى الضروريات إصدار قرار بإلغاء التجارة، لأننا لن نتمكَّن من حمايتها. وعلينا، حينئذ، دعوة الدول الأجنبية إلى مدِّنا بما نحتاج إليه، بالإضافة إلى نقل منتجاتنا على سفنها. وبذلك لا نفقد منتجاتنا ولا يحصل عدونا عليها. وحينئذ، نستغل بحارتنا في تدمير تجارة الأعداء. أما إذا لم تكن لنا قوة بحرية فكم من الخسائر الفادحة سنتكبدها

على شواطئنا، كما علمتنا التجارب السابقة؟ وأشعر بالفزع حيال إمكان نشوب حرب مع أية قوة أوروبية، وأعتقد أنه لا حماية لنا منها إلا بامتلاك قوة بحرية. إن قربنا من ممتلكاتهم في الهند الغربية ومصائدهم لهو لجام يمكن لأية قوة بحرية صغيرة أن تمتلكه وتضعه في فم أكثر هذه الدول قوة. وإني لآمل أن يخلصنا قسم شؤوننا البرية من ديوننا، حتى تكون أولى اهتماماتنا تكوين قوة بحرية ما. سيمكننا هذا وحده من حماية شعبنا في تجارته البحرية، وإني لأعتقد أنه مصمم على المضي في هذا السبيل...

لقد كتبت إليك خطابين عامَّين في الرابع عشر، ثم تلقيت في الفترة المنصرمة خطابك المرسل يوم ١٣ تموز / يوليو. وسيسعدني، دائماً، أن أتلقى منك شخصياً ما قد لا ترغب في كتابته في خطاب عام.

ولكن هذا كلام نظري فقط

خطاب إلى ج. ك. فان هوغندورب (١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٧٨٥)

... لقد سألتني عن رأيي في ما يتعلق بأهمية تشجيع ولايتنا على التجارة. ولو أن لي الحق في إطلاق العنان لنظرياتي الشخصية لقلت إني لا أرغب لها في ممارسة التجارة أو الملاحة، بل أن تقف في مواجهة أوروبا على قدم المساواة مع الصين. وبذلك، يمكننا تفادي الحروب حتى يصبح كل مواطنينا مزارعين. وحين تزداد أعدادنا إلى درجة إغراق منتجاتنا أسواق تلك الدول التي تأتي في طلبها، فعلى المزارعين استخدام فائض وقتهم في الصناعة أو استخدام فائض عمالتنا في الصناعة أو الملاحة. غير أن هذا اليوم يبدو بعيداً الآن، وعلينا إبقاء عمالنا في أوروبا لفترة أطول، كما يجب على أوروبا أن تستمد المواد الخام الأساسية من أميركا. غير أن هذا كلام نظري فقط، وليس للقائمين على شؤون الحكم في أميركا العمل بمقتضاه. فلشعبنا شغف واضح بالملاحة والتجارة، وهو شغف ورثوه عن بلدهم الأم، ويجب على القائمين على شؤونهم أخذ هذه المعلومة في الحسبان. ونود أن نفعل ذلك بفتح جميع أبواب التجارة وإسقاط جميع القيود. ولكن بما أنه لا يمكننا فعل ذلك مع الآخرين إلا إذا فعلوه معنا - وليس من المحتمل بدرجة كبيرة أن تفعل أوروبا ذلك - فإني أعتقد أن علينا اتِّباع نظام يفرض عليهم قيوداً في موانئنا، مثلما تفرض أنظمتهم قيوداً علينا في موانئهم...

الملكية والحقوق الطبيعية

خطاب إلى جيمس ماديسون (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٧٨٥)

... الساعة السابعة. أجلس بجوار المدفأة، وقررت الدخول في حديث معك. إن هذه قرية (فونتينبلو) يقطنها نحو خمسة عشر ألف نسمة، حين لا تكون الحاشية حاضرة، ويصل عدد سكانها إلى عشرين ألفاً حين تأتي الحاشية، التي تشغل وادياً يجري فيه جدول مائي، على جانبَيه سلسلة من الجبال الصغيرة يتكون معظمها من الصخور الصلدة. ويأتي الملك إلى هنا كل خريف للصيد. وتأتي معه حاشيته لمزاولة أمور السلك الدبلوماسي الخارجي، ولكن بما أن هذا ليس بالأمر الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وبما أن ميزانيتي لا تسمح ببقائي الدائم هنا، أقترح أن آتي بين الحين والآخر لمرافقة حاشية الملك والعودة مرة أخرى إلى باريس على بعد أربعين ميلاً. وكانت هذه أُولى الرحلات التي شرعت فيها صباح أمس لمشاهدة المكان. ولهذا الغرض، اتخذت طريقي تجاه أعلى الجبال في الأفق، وهي مسافة تبلغ فرسخاً تقريباً.

وبمجرد أن خرجت من حدود المدينة، قابلت امرأة مسكينة تمشي بنفس إيقاعي، متخذة المسار نفسه. ورغبة مني في معرفة أحوال العمال الفقراء، دخلت معها في حوار بدأته بتساؤل عن الطريق الذي سيؤدي بنا إلى الجبال، ثم أَتبعته بتساؤلات عن عملها وحالتها وظروفها. فقالت المرأة إنها تعمل باليومية نظير أجر ضئيل جداً، ولديها

طفلان تعولهما، وعليها أن تدفع إيجاراً لمسكنها يستهلك ما يساوي أجرة ٧٥ يوم عمل بالنسبة لها، وفي كثير من الأحيان لا تجد عملاً، فلا تستطيع بالطبع توفير قوتها اليومي. ولأننا سرنا معاً لمسافة تقرب من الميل كانت هي فيها بمثابة دليل لي، أعطيتها في النهاية مبلغاً من المال. وحينها انفجرتْ بالبكاء من فرط العرفان، عرفتُ أن بكاءها حقيقي إذ لم تستطع التفوه بكلمة. فغالباً لم تتلقَّ هذه المرأة أية مساعدة بهذا القدر من المال قطُّ. قادني هذا الموقف الذي تعرضت له أثناء سيري إلى مجموعة من الأفكار حول تقسيم الملكيات غير العادل الذي يؤدي إلى هذا القدر الكبير من البؤس، مما أراه في هذه الدولة، ويمكن أن تراه أيضاً بطول أوروبا وعرضها.

تتركز ملكية هذه الدولة في أيدي قلة من البشر يبلغ دخلها سنوياً حوالى نصف مليون جنيه أو أقل قليلاً. ويستغل هؤلاء زهرة الدولة بوصفهم خدماً، ويمتلك بعضهم ما يقرب من مئتي خادم من دون أن يقوموا هم بأي عمل. كما يوظفون عدداً هائلاً من الصناع والتجار، وأخيراً طبقة الزرَّاع العاملة. وبعد كل ذلك، تأتي أكثر الطبقات عدداً، ألا وهي طبقة الفقراء الذين لا يجدون عملاً. وإني لأسائل نفسي عن السبب الذي يجعل هذا العدد من البشر الراغب في العمل متسوِّلين في دولة لديها نسبة هائلة من الأراضي غير المزروعة، ولا تسمح بزراعتها بسبب أغراض الصيد. ولذلك، يبدو أن السبب هو ثروة المُلَّاك الهائلة التي لا تجعلهم يهتمون بزيادة دخلهم عن طريق السماح بزراعة هذه الأراضي. وأعرف أن تقسيم الملكية العادل ليس بالأمر الممكن عملياً، ومن نتائج هذا الظلم الجلي الذي يؤدي إلى بؤس غالبية البشر، أن المشرِّعين لا يستطيعون إيجاد وسائل لتقسيم الثروة فرعياً، مركِّزين جهودهم على أن تكون التقسيمات الفرعية متوازية مع مشاعر العقل الإنساني الطبيعية. وهكذا، فإن توريث كل أنواع الملكية لكل الأبناء أو كل الإخوة والأخوات أو أي أقارب آخرين بالتساوي هو إجراء سياسي وعملي في الوقت ذاته. والوسيلة الأخرى للحد من عدم المساواة في توزيع الملكية بهدوء هي إعفاء الكل من الضرائب تحت حد معين، وتحصيل ضرائب النسبة أو الملكية

الأعلى بالحساب التصاعدي تبعاً لزيادة الملكية. وحيثما توجد في أية دولة أراضٍ غير مزروعة وفقراء يعانون من البطالة، يبدو جلياً أن قوانين الملكية بلغت حداً يؤدي إلى انتهاك الحقوق الطبيعية. لقد أعطانا الله الأرض مورد رزق مشتركاً لنزرعها ونعيش عليها. فإذا ما سمحنا بتمليكها رغبةً منا في تشجيع الصناعة، لا بد من أن نأخذ في الحسبان توفير وظائف أخرى لمن لا يمتلكون. فإذا فشلنا في ذلك، يعود الحق الأساسي في زراعة الأرض إلى من يعانون البطالة. لم يحن الوقت بعد في دولتنا لنقول إن كل من لا يجد عملاً ويجد أرضاً غير مزروعة له الحرية في زراعتها مع دفع إيجار معتدل. ولكن حان الوقت لأن نضمن بكل الوسائل المتاحة أن يكون لكل فرد ملكية بسيطة من الأرض. فمالكو الأراضي الصغار هم أكثر المواطنين قيمة...

إجابات وملاحظات على مقالة ديمونييه عن الولايات المتحدة في كتاب «الموسوعة المنهجية» الفرنسي (١٧٨٦)

الكونفدرالية

إن الكونفدرالية أداة رائعة الكمال، مع الأخذ في الحسبان ظروف تكوينها. ولكن مع ذلك، هناك بعض التغييرات التي أثبتت التجربة نقصها. وهي ثلاثة تغييرات في الأساس. ١- إقامة قواعد عامة لدخول ولايات جديدة في الاتحاد؛ فتبعاً لقواعد الكونفدرالية لا يمكن السماح لأية ولاية جديدة، عدا كندا، بالتصويت في الكونغرس من دون الحصول، أولاً، على موافقة كل المجالس التشريعية الثلاثة عشر. ويصبح من الضروري الاتفاق على أية مناطق يمكن لها أن تصبح ولايات منفصلة، وفي أية مرحلة من تعدادها السكاني يمكنها الدخول في الكونغرس. فلقد أوضح قرار الكونغرس، بتاريخ ٢٣ نيسان / أبريل ١٧٨٤، ما يجب الاتفاق عليه، مبيِّناً عدد الأصوات التي يجب الاتفاق عليها حين يزيد عدد الناخبين بهذه الدرجة. ٢- وتقرر الكونفدرالية، في بندها الثامن، أن النصاب المالي الذي تشارك به الولايات المختلفة لا بد من أن يتناسب مع نسبة ملكية الأراضي في الولاية. ولقد أوضحت التجربة أن تحديد هذه القيمة غير عملي. ولذا، أوصى الكونغرس الولايات بأن تتفق على أن يتناسب نصابها مع عدد سكانها، مع اعتبار عدد العبيد، على أساس أن كل خمسة منهم يعادلون ثلاثة رجال

أحرار. وأعتقد أن كل الولايات اتفقت على ذلك، فيما عدا ولاية رود آيلاند. ٣- تمنع الكونفدرالية الولايات من الدخول، على حدة، في معاهدات تجارية أو أية معاهدات أخرى مع الدول الأجنبية، وتعطي الكونغرس صلاحية إبرام هذه المعاهدات مع تحفظين هما: ألا يوافق الكونغرس على أية معاهدات قد تحدُّ من قدرة المجالس التشريعية على فرض الرسوم الجمركية نفسها التي يخضع لها المواطن الأميركي على الأجانب، أو معاهدات تمنع تصدير أو استيراد أية نوعية من السلع. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن للكونغرس سلطة تنظيم التجارة، ما دام ممكناً أن تتم عن طريق الاتفاقيات مع الدول الأخرى، على ألا تتعارض هذه الاتفاقيات مع التحفظين الأساسيين اللذين أوردناهما سابقاً. غير أن ذلك ينطوي على الكثير من النقائص، لأنه حتى يتم إبرام اتفاقيات مع أية دولة بعينها فإن تنظيم تجارة أي من ولاياتنا مع هذه الدولة يُعَدُّ مسؤولية الولاية نفسها. وحتى عندما تُعقَد مثل هذه الاتفاقيات تخرج مسألة تنظيم التجارة من أيدي الولايات المختلفة في حدود ما تقره هذه الاتفاقية أو المعاهدة. لكن إبرام المعاهدات يتم بنحو في غاية العمومية؛ بحيث إن الجزء الأكبر من التنظيم يبقى تحت مسؤولية المجالس التشريعية... إن الأهداف الأساسية في تنظيم تجارتنا هي: ١- وضع رسوم جمركية وقيود وموانع على سلع أية دولة بعينها؛ مما يجبرها على الاتفاق على صيغة تجارة عادلة ومتساوية. ٢- وضع رسوم جمركية موحدة على بنود التجارة في كل الولايات، بما يمكِّن هذه الولايات من التمويل الذي يعينها على تحمُّل عبء المصاريف العامة، ولا يمكن أن تفعل الولايات ذلك وهي منفصلة، لأن انفصالها لن يضمن أن تتبع الخطة نفسها. فلا يمكن ولاية نيو هامبشير أن تحدد رسوماً جمركية على سلعة معينة إلا إذا فعلت ولاية ماساشوسيتس الشيء نفسه؛ لأن ذلك سيحوِّل استيراد هذه السلعة من موانئها إلى موانئ ماساشوسيتس، ومنها تُهرَّب هذه السلعة إلى نيو هامبشير ثانية عن طريق البر. ولكن حتى إذا رغبت ماساشوسيتس في الاتفاق مع نيو هامبشير في تحديد الرسوم نفسها، لا يمكنها ذلك للسبب نفسه، إلا إذا فعلت ولاية رود إيلاند ذلك،

ولا يمكن ذلك لرود آيلاند من دون ولاية كونتيكت، ولا يمكن ذلك لكونتيكت من دون ولاية نيويورك، ولا يمكن ذلك لنيويورك من دون ولاية نيوجيرسي، وهلمَّ جرًّا حتى ولاية جورجيا. وهكذا، يتضح أنه لا يمكن تنظيم تجارة الولاية بالتنظيم الأمثل إلا عن طريق هيئة واحدة، ولا توجد هيئة تصلح لهذه المهمة أفضل من الكونغرس. لقد وافقت الكثير من الولايات على إضافة بند في الكونفدرالية يسمح للكونغرس بتنظيم تجارتها، بشرط أن يكون الريع ملك الولاية التي يتم تحصيله فيها...

قد تحدث القلاقل بين الولايات بالطرق الآتية: ١- ربما تختلف إحدى الولايات مع بقية الولايات الاثنتي عشرة إن لم تلتزم بمتطلبات الكونغرس الشرعية. ٢- قد تختلف ولايتان على حدودهما. أما طريقة تسوية هذه الخلافات فهي شأن كونفدرالي، وتخضع معظم الولايات التي لديها هذا النوع من الخلافات لهذه الطريقة في الحل، ولا خطر من أن تعارض أية ولاية هذه القرارات. ويمكن الأفراد المهتمين أن يتقدموا بالشكوى، لكن ذلك لا يمثل أية عقبات. ٣- قد تنشأ بعض المشاحنات بين ولايتين بسبب المتطلبات المالية، أو أية قلاقل بين سكانها، أو أي مما قد ينشأ بين دولتين. وهناك رأيان بخصوص هذه الخلافات. أولاً، بتُّها تبعاً للبند التاسع من الكونفدرالية الذي ينص على «أن يكون الكونغرس هو الملجأ الأخير بين أية ولايتين، أو أكثر، في كل الخلافات الخاصة بتقصي الحدود أو أي سبب آخر مهما كان»، ويحدد وسيلة اتخاذ القرار، وهو ما يحبذه بلا شك التفكير السليم. ومع ذلك، هناك بعض مَن يشك في ذلك.

لطالما قيل إن قرارات الكونغرس عقيمة بسبب أن الكونفدرالية لا تمنح أية سلطات جبرية. ولكن حين تدخل دولتان، أو أكثر، في اتفاق ما، فليس من المعتاد أن تحدد هاتان الدولتان ما يجب اتخاذه مع الطرف الذي يخل بالاتفاق. إن دماثة التصرف تحول دون ذلك، فهو غير ضروري ولا مرغوب فيه لأن حق الجبر يذهب تلقائياً إلى الطرف المتضرر. وحين ترفض أية ولاية في الاتحاد الأميركي الامتثال للكونفدرالية التي قبلت

قوانينها، فلبقية الولايات الحق الطبيعي في إجبارها على الطاعة. وفي الأغلب، سيتحلى الكونغرس بالصبر طويلاً قبل اللجوء إلى أي إجراء يستلزم القوة. ولكن إذا تطلبت الحالة القوة، فسوف يستخدم الكونغرس هذا الحق. وإذا ما حدث مثل هذا الظرف فلسوف يلجأ الكونغرس، في الأغلب، إلى استخدام القوة البحرية بما أنها الأسهل، والأقل إضراراً بالحرية، واحتمال إراقة الدماء فيها أقل.

لقد قيل إن حكومتنا الفدرالية المستقلة تفتقر إلى النشاط، ومن الصعب الحيلولة دون أن يرتكب الأفراد والولايات الخطأ. وهذا أمر صحيح ومزعج. ولكن من ناحية ثانية، علينا الاعتراف بأن القوة التي تستمدها الحكومة من القوات المسلحة – والتي هي نتيجة السلاح الذي يحمله كل مواطن دائماً في صدره، والتي تماثل إلى حد كبير سكون القبر – هي أيضاً أمر مزعج. وبعد مقارنة الأمرين معاً، نفضل الانصياع للأول. قارن عدد الأخطاء التي ارتكبها المواطنون من دون توقيع معاقبتهم بالأخطاء التي ارتكبها الملوك في دول أخرى، ستجد الأخيرة أكثر عدداً، وأشد قمعاً للعقل، وأكثر إهانة لكرامة المرء...

١. الجرائم والعقوبات

هناك اعتباران لهما ثقل أساسي حين نتحدث عن تحديد معايير الجرائم والعقوبات. ١– بشاعة الجريمة. ٢– الظروف الخاصة بدولة تسمح بإغراءات أعظم لارتكاب الجريمة، أو تسهيلات أكبر للفرار من اكتشافها. يجب أن تكون العقوبة أعظم بما يتناسب مع الجريمة. لو كان الاعتبار الأول هو الاعتبار الأوحد لتساوت معايير الجريمة في جميع الدول. ولكن بما أن ظروف كل دولة تؤثر على العقوبة، وبما أنه لا توجد دولتان لهما الظروف نفسها، فلا يمكن أن تتساوى معايير الجريمة والعقوبة في أية دولتين. مثلاً، في أميركا يترك السكان جيادهم ترعى بحرية في الأراضي المفتوحة الشاسعة على نحو يسمح بوجودها جميعاً. وبالتالي، تسهل سرقتها، كما يسهل الهروب بها. ولذا، يجب

على القوانين أن تواجه إغراءات السرقة بدرجات أعلى من العقوبة. ولهذا السبب، يُعاقَب سارق الخيول في أميركا بدرجة تزيد في قسوتها عن عقوبة سارق أي شيء آخر له القيمة نفسها. ففي أوروبا، يُحتفَظ بالخيول في أماكن آمنة على نحو يستحيل معه سرقتها، لا يجب أن تكون عقوبة ذلك النوع من الجرائم أقسى من عقوبة أية جريمة أخرى. وفي بعض بلاد أوروبا، تكون عقوبة سرقة الفاكهة من على الأشجار الإعدام. ويرجع السبب إلى استحالة حفظ أشجار الفاكهة في خزائن كالتي نحفظ فيها أموالنا، ولذلك يستحيل فرض قيود مادية على هذا النوع من الجرائم. وبالتالي، يتمثل دور القانون في وضع قيود أخلاقية على الجرائم. ويبدو هذا للمواطن الأميركي العادي أسوأ أنواع استغلال السلطة؛ لأنه اعتاد رؤية الفاكهة على الأشجار بكميات هائلة تجعله يفكر في أنها ستتعفن إن لم يأخذها البشر. وهو ما يجعله يفكر فيها بوصفها شيئاً عديم القيمة، فلا يرى سرقتها جريمة. يجب أن تؤخذ هذه الحالة في الحسبان، حين ننظم معايير الجرائم والعقوبات التي نحن بصددها؛ إذ لا بد من أن تختلف معاييرنا هنا عن معايير إيطاليا وتركيا والصين، إلخ.

٢. جمعية سينسيناتي

بما أنني كنت في أميركا خلال فترة تشكيل هذه الولاية، ولكوني في وضع سمح لي برؤيتها في جميع مراحل تطورها، قد أغامر بإعطاء السيد ديموزنييه مادة لأول فروع تنظيم الموضوع المذكور أعلاه. أما الفرعان الثاني والثالث فمن الأجدر أن يتناولهما بنفسه. وينبغي أن أكتب تاريخها على النحو الآتي:

إن ضباط الجيش، عند نهاية الحرب التي أدت إلى استقلال أميركا، وقبيل تسريح الجيش، شعروا بكثير من الأسى لاقتراب هذه اللحظة التي كانت ستفرقهم بعضهم عن بعض، وربما لن تسمح بالتقائهم ثانية أبداً، بعد أن مروا، خلال هذه الحرب، بظروف شديدة القسوة معاً، أدت إلى توطيد صلاتهم لما كان بينهم من عون وخدمات. كان

هؤلاء الضباط من ولايات مختلفة أو من مناطق متفرقة من ولاية واحدة. وهكذا، كان للصدفة وحدها أن تمنحهم فرصة نادرة للِّقاء ثانية. وكان عليهم التخلي تماماً عن أي أمل في اللقاء ثانية، أو ترتيب أية مناسبة قد تجمعهم معاً. فلماذا لا يجتمعون معاً باتفاق وترتيب في أوقات محددة؟ ألا تعوِّضهم متعة رؤية بعضهم لبعض ثانيةً عن مشقة مثل هذه الرحلة بأفضل عزاء، ألا وهي استعادة المشاهد الصعبة الغالية التي مروا بها؟ وهو ما سيمكِّنهم أيضاً من معرفة من نجح منهم في هذه الحياة ومن لم ينجح، حتى يتشاركوا جميعاً في مواردهم. إنها فكرة مريحة إلى درجة أنه لا يمكننا تجاهلها في حديثنا. وبذلك تطورت الفكرة إلى إقامة رابطة دائمة لها إدارة منظمة، ومواعيد اجتماع دورية عامة وخاصة، ودعم ثابت لمن يمر منهم بضائقة، وشارة يمكن بها أن يتعرف بعضهم على بعض، ولم يكن الغرض من الشارة أن يتعرف عليهم من لم تتح له فرصة التعرف بهم شخصياً، ولكن ليرتديها أيضاً الخلَف لتكريس فكرة الصداقة التي جمعت بين السلَف.

لقد كان الجنرال واشنطن في ذلك الوقت مهموماً بعملية تسريح جيش لم يكن قد أخذ رواتبه، ومما زاد من صعوبة المسألة أن اثنتين أو ثلاثاً من الولايات أعربت عن مشاعر تكشف عن أن جنودها لم ينالوا القدر الكافي من الأجور. وكان واشنطن حاضراً، أحياناً، حين كان ضباطه يناقشون فكرة الجمعية المقترحة. فرأى بنفسه براءة نيَّتهم في إنشاء الجمعية، ولم يتنبأ بأية آثار لها قد تكون أقل براءة. كان واشنطن في هذه الفترة يكتب خطابه التوديعي للولايات، وهو خطاب نال عن جدارة مديح العالم. وكان راضياً بأن يجد في هذه النية التي كانت تشغل أذهان ضباطه، وتريحها، مساندة له في الصعوبات التي كان يمر بها، ولم يخطر بباله أن تكون سبباً في زيادة همومه، أو أن يحبط اقتراحاً مبنياً على حسن النية والصداقة الخالصة. كما كان يعتقد أن هذه الجمعية أداة لتقوية الرابطة الفدرالية وتشجيع أفكارها. قام الضباط بإنشاء الجمعية، وضموا إليها ضباط الجيش والبحرية الفرنسيين الذين حاربوا معهم، بعد أن كان لمساعداتهم شأن كبير في انتصارهم، كما منحوا حق العضوية لكل من أمكنه أن يكون عضواً. ثم

أرسلوا ضابطاً إلى فرنسا لعرض الفكرة، والحصول على الشارات التي كانوا قد اتفقوا على أن تمثل جمعيتهم. ولما حانت لحظة تسريح الجيش، قبيل اجتماعهم لانتخاب رئيس جمعيتهم، استسمحوا الجنرال في القيام بهذه المهمة، إلى أن يحين موعد اجتماعهم العام الأول الذي كان مقرراً له الانعقاد في فيلادلفيا في شهر أيار / مايو التالي. وأُعلنت قوانين الجمعية. وبصرف النظر عن دفء مشاعر الصداقة التي كانت وراء تأسيس الجمعية، وآلام الفراق التي شعر بها مؤسسوها، فإن الذين قرأوا هذه القوانين من الرجال والساسة الذين لا يرون في أي شيء سوى المخاطر التي تهدد المجتمع المدني - أي باختصار الأناس الكادحين الذين لا يرون أي اختلاف بين رجل وآخر لوجودهم تحت حماية قوانين تساوي بينهم - والذين كانوا قد قرأوا عن أنواع القهر المضني التي تعرَّض لها أمثالهم في البلاد الأخرى من قبل رجال ذوي ألقاب وشارات تميزهم عن غيرهم، أحسُّوا بخطر شديد سينجم عن تأسيس هذه الجمعية. وقد لوحظ وجود صمت واضح تجاهها. ولفترة طويلة من الوقت، ظل هؤلاء يعبِّرون عن مخاوفهم في حواراتهم الخاصة. وبعد فترة طويلة، كسر السيد بيرك، القاضي الأعلى في ولاية ساوث كارولينا، حاجز هذا الصمت. فكتب ضد هذه الجمعية الجديدة متنبئاً بما يترتب عليها من مخاطر على نحو يخلو من الدقة، لكونه اعتمد على خياله فقط. ولم يكن بمقدور أميركي أن يفعل أكثر من ذلك، لأن الحديث عن مساوئ الأرستقراطية يتطلب أن يجرِّبها المرء في أوروبا. لقد عُدَّتْ مخاوف بيرك نوعاً من المبالغة في أميركا. أما في أوروبا فمن المعروف أن ميرابو قد رسم صورة باهتة للعنات الأرستقراطية الموروثة كما يشعر بها الأوروبيون، وكان من الممكن أن يحدث ذلك في أميركا لو أن الأرستقراطية استمرت. كان الاقتباس الاستهلالي في كتيِّب بيرك هو «انفخوا في البوق في صهيون»، وتناسبت النتيجة مع الاقتباس.

في البداية، كانت الجمعية موضوع حديث عام، ثم تحولت إلى موضوع نقاش في المجالس التشريعية في بعض الولايات. وقد أدانها حاكم ساوث كارولينا في خطابه

أمام مجلس عموم ولايته. كذلك أدانت مجالس ماساشوسيتس ورود آيلاند وبنسلفانيا مبادئها. ولم تسمح أية ظروف بطرح التفكير فيها أمام الكونغرس، وإنْ كانت الجمعية قد شغلت تفكيرهم. ثم طرحت عليهم الكنيسة البولندية فكرة استقبال بعض مواطنيهم المتميزين بين صفوفها، وهو ما جعلهم يستغلون الفرصة لإعلان أن هذه المميزات منافية لمبادئ الكونفدرالية. ومنذ البداية، أثارت القلاقل التي سببتها هذه الجمعية انتباه الجنرال واشنطن، غير أنه بات مدركاً أن الجمعية قد تؤدي إلى شرور سياسية، على الرغم من كل النوايا الحسنة التي كانت وراء ولادتها. كما رفض الجمعية معظم مواطني الاتحاد. وكان هذا وحده سبباً قوياً وكافياً في دولة قانونها إرادة الأغلبية، وهو ما ينبغي أن يكون. وقد رأى الجنرال أن أهداف الجمعية لا تتمتع بثقل يؤهلها لمثل هذه الاعتبارات، ومن الضروري الاستغناء عنها نهائياً، فكان ثابت العزم في هذا الشأن. وانعقد أول اجتماع سنوي في فيلادلفيا، فحضره وهو مصمم على بذل أي مجهود لقمع الجمعية. فاقترح ذلك على زملائه الضباط وحثهم عليه بكل قوته. غير أن اقتراحه لاقى معارضة أدت إلى امتقاع وجهه، وهو الأمر الذي لم تفلح فيه أحلك أوقات الحرب، بعد أن روَّج لاقتراحه عدة أيام، فأصبح مصيره واضحاً بما لا يدع مجالاً للشك. وكانت الجمعية على وشك التسليم بقرار إلغائها بناءً على أصوات الغالبية العظمى من المجتمعين. غير أنه في هذه اللحظة وصل مبعوثهم من فرنسا محمَّلاً بخطابات الجنود الفرنسيين التي تعلن ترحيبهم بشارة الجمعية المقترحة، مع بعض طلبات الانضمام إليها، بالإضافة إلى خطاب يعلن سرور ملكهم المحترم واعترافه بها، وسماحه لضباطه بارتداء شارتها.

وهكذا، تغيَّر الموضوع تماماً فاتخذت المسألة شكلاً جديداً. فبعد العرض الذي قدموه والذي وافق عليه أصدقاؤهم، كيف يمكنهم التراجع عنه بطريقة لا تعرِّضهم لتهمة الهزل ونكران الجميل ولا تبدو نوعاً من الإهانة لهؤلاء الذين يحبونهم؟ لقد عرفوا ثقل المبادئ الفدرالية والسخط الشعبي، وشعروا بها، وأخذوها في الحسبان. لكن هل للأجانب أن يعرفوها ويشعروا بها بالدرجة نفسها؟ وهل يمكن، في هذه المرحلة، أن

تؤثر قوة الإقناع فيهم على نحو يسمح لهم بخلع الشارات والأوسمة عن صدورهم باليد نفسها التي وضعتها من دون أية مهانة؟ لقد أزعجت الفكرة الجمعية بأكملها. ولذا، وجد أعضاؤها أن من الضروري الحفاظ على قدر من جمعيتهم يسمح لهم بمساندة فرعها الأجنبي، مع التخلص من كل الجوانب الأخرى التي قد تسيء إلى مواطنيهم، وهكذا تضاعفت تضحيتهم: أصدقاؤهم وبلدهم. فكان القرار أن تُبقي الجمعية وجودها واسمها واجتماعاتها وصندوقها الخيري، وإنْ كان هذا الصندوق سيودع في المجالس التشريعية، وألا يبقى نظام الجمعية وراثياً. وقد قوبل هذا التعديل بمؤازرة الجميع حتى على هذا الجانب من المحيط الأطلسي، على أن تقتصر العضوية على الأعضاء الموجودين بالفعل، وأن تكون اجتماعات مجلس عموم الجمعية كل ثلاث سنوات فقط بدلاً من الاجتماع السنوي. وهكذا، حافظ الأعضاء على الأوسمة والشارات بعد أن ارتدائها بالفعل، وهو ما رغب فيه أصدقاؤهم الذين يعيشون في دولة لا ترى في هذه الرموز أية إساءة، وإنْ لم يرتدوها؛ إذ اكتفوا بتعليقها في مكاتبهم بجانب أوسمة الاستقلال الأميركي والكؤوس التي حصلوا عليها وشارات المعارك التي انتصروا فيها. وبهذا ما كان لأي جندي أن يُرى وهو يسيء لعيون العامة بارتدائه هذه الشارة في كل ولايات أميركا. وقد هدَّأت هذه التغييرات الولايات الأميركية؛ فتعامل مواطنوها بإنصاف مع الظروف التي حالت دون إلغاء الجمعية، وخاصة أنهم يكنُّون الكثير من الاحترام لسمعة ضباطهم، وفي الوقت نفسه يقدرون ذكرى حلفائهم الذين أعانوهم على أن يصبحوا شعباً واحداً. ورغم أن الفطنة والبصيرة يقضيان بالابتعاد عن كل ما قد يقسمهم إلى مجموعات ويجعل قسماً من البشر في منزلة أدنى من الآخرين، فإنهم يسعدون بسماع أن حلفاءهم الذين وضعتهم الظروف تحت هذه التقسيمات مستعدون لاعتبارها ظروفاً قد أعانتهم على نيل حريتهم، وأن يرتدوا شارة تذكِّرهم بذلك. ولسوف يكون من دواعي نكبتهم أنْ تحول التغييرات الداخلية التي وجدها أصحابها ضرورية، أو نقد الكتاب الشخصي، أو أية ظروف أخرى، دون ارتداء شارتهم أو التقليل من سمعتها.

إن هذا التأريخ القصير الحقيقي لجمعية سينسيناتي المأخوذ من أفواه شهود عيان حضروا مولد الجمعية وتطورها، وعرفوا موقفها الحالي، لهو خير اعتذار يمكن تقديمه لجمعية بدت على قدر كبير من عدم الانسجام مع الحكومة التي أقيمت فيها، بل وكانت كذلك بالفعل...

حرب مقدَّسة على الجهل

رسالة إلى جورج وايث (١٣ آب/أغسطس ١٧٨٦)

... أعلنت الصحف الأوروبية أن مجلس عموم فرجينيا مشغول بمراجعة ميثاق قوانينهم؛ مما أسهم، إلى جانب معلومات أخرى شبيهة، في إقناع شعوب أوروبا بأن ما تنشره الصحف الإنكليزية دوماً بشأن فوضويتنا أمر يجانبه الصواب، فهم يعرفون أن مثل هذا العمل لا يأتي إلا من شعب يتمتع باستقرار تام. ولقد قوبل ميثاقنا الخاص بحرية الدين بالكثير من المديح. وطلب إليَّ وزراء العديد من دول أوروبا وسفراؤها، المقيمون في أميركا، نسخاً من هذا الميثاق لإرسالها إلى ملوكهم، كما أُدخِل الآن في عدد من الكتب قيد النشر، ومن بينها الموسوعة الجديدة. وأعتقد أن هذ الميثاق سيحقق الكثير من المنفعة في هذه الدول التي يستوطن فيها الجهل والشعوذة والفقر وكل أشكال القمع الجسدي والنفسي التي تعاني منها جموع الشعب، على نحو لا يأمل المرء معه في تخليصهم منها. ولو أن لله ألفاً من الأبناء ولا واحداً فقط، فلا أعتقد أنهم قادرون على القيام بهذه المهمة. ولو بدأ جميع ملوك أوروبا بتحرير عقول شعوبهم من جهلها وانحيازها الحاليين بالحماسة نفسها التي يفعلون بها، الآن، عكس ذلك، لما كان لألف عام أن تضع شعوبهم في المكانة العالية نفسها التي يتمتع بها المواطن الأميركي العادي الآن. وما كان لشعبنا أن يتمتع بهذه الفطنة على هذا النحو من العدالة، لو لم ينفصل عن أصوله، ولو لم

يبقَ بعيداً عن تلوُّث هذه الأصول أو شعوب العالم القديم الأخرى. ولمعرفة ذلك، لا بد من أن يشاهد المرء انعدامه في الدول الأخرى. وأعتقد أن أهم لوائحنا، على الإطلاق، مسوَّدة نشر المعرفة بين أفراد الشعب؛ فلا أساس أقوى منها يحفظ حريتنا وسعادتنا. وإذا اعتقد أي شخص أن الملوك والنبلاء والقساوسة هم وحدهم خير من يحافظ على السعادة العامة، فليأتِ إلى هنا. فها هنا أفضل مدرسة في الكون لشفائهم من هذه الحماقات. فلسوف يشاهدون، هنا، بأعينهم، أن الملوك والنبلاء والقساوسة يشبهون كونفدرالية مهجورة لا تعمل على سعادة جموع الشعب. ولا شيء أكثر إقناعاً بقوة تأثير تلك الظروف من الوجود في بلادنا خاصة؛ فعلى الرغم من أن بها أفضل تربة على وجه الأرض، وأفضل طقس تحت السماء، وشعب يتمتع بأكبر قدر يمكن أن يناله الإنسان من الطيبة والسعادة والود، أقول إن هذا الشعب المحاط بكل نعم الطبيعة لا يزال يعاني من التعاسة بسبب الملوك والنبلاء والقساوسة، وبسببهم وحدهم. بشِّر، سيدي العزيز، بحرب مقدَّسة على الجهل، أسِّس قانوناً لتعليم عامة الشعب واعمل على تطويره. اجعل مواطنينا يوقنون بأن الشعب وحده قادر على حمايتنا من هذه الشرور، وأن الضريبة التي ستدفع لهذا الغرض لن تتعدى واحداً على الألف مما قد يدفع للملوك والنبلاء والقساوسة الذين سيعلو شأنهم بيننا لو تركنا شعبنا على جهله...

تمرُّد شايز

رسالة إلى إدوارد كارنغتون (١٦ كانون الثاني/يناير ١٧٨٧)

... إن القلاقل التي توقعتها في أميركا كان من الممكن أن تضعنا في موقف سياسي لا نحسد عليه في أوروبا. لكنَّ هذا لم يحدث، إذ على العكس، يبدو أن أثرها الضئيل أعطى المزيد من الثقة في ثبات حكوماتنا. فكان لتدخل الشعب إلى جانب الحكومة أثر بالغ على الرأي العام هنا. وأنا على ثقة من أن رجاحة عقل الشعب هي أفضل سبل الحماية. فالشعب قد يضل الطريق للحظة، غير أنه سرعان ما يصحح مساره. الشعب هو الرقيب الوحيد على حكامه، وحتى أخطاؤهم تميل إلى توجيه هؤلاء الحكام نحو المبادئ الحقيقية لمؤسساتهم. أما معاقبة تلك الأخطاء بصرامة شديدة فينتج منها قمع الحماية الوحيدة للحرية العامة. والسبيل إلى منع تدخلات الشعب غير المنظمة يتمثل في توفير معلومات وافية عن أحواله بواسطة قنوات الصحافة العامة، ثم التأكد من وصول الصحف إلى جميع قطاعات الشعب. أما أنَّ رأي الشعب هو أساس حكومتنا، فيجب أن يكون هدفنا الأول الحفاظ على هذا الحق، ولو أن لي حق الاختيار بين حكومة بلا صحف أو صحف بلا حكومة، لما ترددت لحظة في تفضيل الاختيار الثاني. وما أقصده هو أن يكون لكل شخص حق الحصول على الصحف والقدرة على قراءتها. وأنا على ثقة من أن الشعوب التي ليس لديها حكومات (مثل الهنود) تتمتع بقدر أكبر

من السعادة في ما بينها من تلك التي تعيش تحت حكم الحكومات الأوروبية. ففي الحالة الأولى يحل الرأي العام محل القانون، ويقوم بدور تحديد الأسس الأخلاقية بالقوة نفسها التي يفعل القانون بها ذلك في أي مكان آخر. أما في الحالة الثانية، فهُم، بحجة الحكم، قسموا دولتهم بين طبقتين: ذئاب وخراف. ولا أبالغ حين أقول ذلك؛ فهذه هي صورة أوروبا الحقيقية. ولذا، علينا أن نقدر روح الشعب ونحافظ على توهجها، وألا نكون شديدي الصرامة مع أخطائه، بل نصحِّحها عن طريق تنوير أفراده. وإذا فقد الشعب اهتمامه بالشؤون العامة أصبحنا، أنا، وأنت، والكونغرس، والمجالس العمومية، والقضاة، والحكام، مجرد ذئاب. ويبدو أن ذلك هو قانون طبيعتنا العام بالرغم من الاستثناءات الفردية. وتؤكد التجربة أن الإنسان هو الحيوان الوحيد الذي يفترس نوعه، وأنا لا أستطيع أن أصف حكومات أوروبا، ولا استغلال الأغنياء للفقراء عموماً، بألفاظ أقل قسوة من تلك...

القليل من التمرد بين الحين والآخر

رسالة إلى جيمس ماديسون (٣٠ كانون الثاني/يناير ١٧٨٧)

. . . إني شغوف بمعرفة مشاعرك تجاه القلاقل الأخيرة في الولايات الشرقية. فطبقاً لما رأيت، لا يبدو أن لهذه القلاقل أية عواقب وخيمة. لقد عانت هذه الولايات من غلق قنوات تجارتها ولم تجد لها بديلاً بعد؛ وهو الأمر الذي يجعل المال شحيحاً بالضرورة، مما يؤدي إلى شعور الشعب بعدم الارتياح، وهو شعور يفضي إلى تصرفات لا يمكن تبريرها على الإطلاق، غير أني آمل ألا يؤدي ذلك إلى أي سلوك صارم من قبل حكومات تلك الولايات. وقد يؤدي شعور أصحاب السلطة بنزاهة إدارتهم للشؤون العامة إلى درجة كبيرة من الحنق، بينما تخشى بعض الشخصيات، التي يغلب عليها الخوف بدلاً من الأمل، المزيد من الأحداث الشاذة. فقد يسارعون إلى الحكم بأن طبيعة الإنسان لا تؤثر فيها سوى حكومة قوية، وهو حكم غير مبني على الحقيقة أو التجربة. فالمجتمعات لها ثلاثة أشكال يمكن التمييز بينها: ١- بلا حكومة، كما هي الحال مع الهنود في دولتنا، ٢- تحت حكومة تكون فيها إرادة الجميع ذات تأثير عادل، مثلما هي الحال بدرجة ضئيلة مع إنكلترا وبدرجة كبيرة مع ولاياتنا، ٣- تحت حكومات تتميز بالقوة، مثلما هي الحال في كل الملَكيات ومعظم الجمهوريات الأخرى. ولا بد من أن يختبر المرء الأمر بعينه حتى يعرف مدى اللعنة التي تحيق بالشعب حين يحكمه هذا الشكل الأخير. إنها حكومة

ذئاب تحكم خرافاً. ومن المشاكل التي لم أصل إلى حل لها عدم تأكدي من أن الشكل الأول هو الشكل الأفضل. غير أني أعتقد أنه لا يلائم مجتمعاً تزيد فيه نسبة السكان. أما الشكل الثاني فيتمتع بالكثير من المزايا؛ إذ يتمتع السواد الأعظم من البشرية بقدر كبير من الحرية والسعادة. غير أن له مضاره أيضاً، ولعل من أهمها القلاقل التي يكون المجتمع عرضة لها تحت هذا الشكل. غير أن هذه المضار تهون أمام قمع الملَكيات. فطبقاً للقول المأثور، أنا أفضل الحرية مع الخطر على السلام مع العبودية. وحتى هذا الشر له جوانبه الحسنة؛ فهو يمنع انحلال الحكومة ويغذي الاهتمام بالشؤون العامة. وأعتقد أن القليل من التمرد بين الحين والآخر أمر جيد وضروري في عالم السياسة بقدر ضرورة العواصف في العالم المادي. وتشكِّل حالات التمرد غير الناجحة تعدياً على حقوق الشعوب التي قامت بها. ولا بد من أن تجعل هذه الحقيقة الحكام الجمهوريين الذين يتمتعون بالنزاهة متساهلين في معاقبة التمرد، حتى لا يثبطوا من عزمهم. فهو الدواء الضروري لحكومة صحيحة...

الدستور الجديد

رسالة إلى وليم س. سميث (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٧٨٧)

... لا أعرف ما إذا كان عليَّ أن أشكرك أو أشكر السيد آدمز على نسختي من الدستور الجديد. وإني لأتضرع إليك لتبليغ شكري لمن يستحق. ولن تصل إليَّ النسخ من أميركا قبل مرور ثلاثة أسابيع. وهناك بعض البنود الجيدة جداً فيه وبعض البنود السيئة جداً. ولا أعرف أيهما ترجِّح كفَّته على الآخر. ما قرأناه أخيراً في تاريخ هولندا، في الفصل الخاص بالحكام، كان من الممكن أن يكفي لتحريضي ضد فكرة حاكم رئيسي مؤهل للحكم لفترة طويلة، إنْ كان لديَّ الميل، أصلاً، إلى مثل هذه الفكرة، وما قرأناه دوماً بشأن انتخابات ملوك بولندا كان من الممكن أن يقضي تماماً على فكرة استمرار حاكم في الحكم طوال حياته. فأثر صفاقة الكذب والمثابرة فيه أثر مدهش. لقد استمرت الوزارة البريطانية في تجنيد صحافيين لترويج الأكاذيب بأشكال متعددة عن أننا نعاني من الفوضى، إلى درجة أن العالم بأكمله صدقهم: صدقتهم الدولة الإنكليزية، وصدقهم الوزراء أنفسهم، والأكثر إدهاشاً أننا صدقناهم. ولكن أين هذه الفوضى؟ ومتى كان لها أي وجود باستثناء حادثة ماساشوسيتس الفردية؟ وهل يمكن التاريخ أن يرينا حادثة تمرد أخرى تمَّت بمثل هذا الأسلوب الشريف؟ وأنا لا أتحدث إطلاقاً عن دوافعها. فقد قامت على الجهل لا على الشر. معاذ الله أن تمر علينا عشرون عاماً من دون مثل هذا

التمرد. فليس للشعب كله أن يكون على علم دائم بالحقائق. فالقدر المخطئ من الشعب يسخط بقدر ما يسيء فهم الحقائق. ولو ظلوا صامتين بشأن ما أساؤوا فهمه، لكان هذا نوعاً من الخمول يُعَدُّ مؤشراً على موت الحرية العامة. لقد حصلت ثلاث عشرة ولاية من ولاياتنا على استقلالها في مدة أحد عشر عاماً، وشهدنا تمرداً واحداً خلال تلك الفترة، مما يعني تمرداً واحداً في قرن ونصف لكل ولاية. وأين هي الدولة التي مر عليها قرن ونصف من دون تمرد؟ وأية دولة يمكنها حفظ حريتها إنْ لم يتذكر حكامها بين الحين والآخر أن شعبها يحفظ روح التمرد؟ فليحمل الشعب السلاح. ويكمن الحل في تصحيح مفاهيمهم عن الحقائق والعفو عنهم وتهدئة مخاوفهم. ما قيمة فقدان القليل من الأرواح في قرن أو اثنين؟ إذ لا بد من إنعاش شجرة الحرية بين الحين والآخر بدماء الوطنيين والطغاة. فهذا هو سماد الحرية الطبيعي. لقد أثارت أعمال التمرد في ماساشوسيتس حكومتنا؛ لذلك قامت، في التو واللحظة، بدور الحدأة التي تحافظ على استتباب الأمن في حظيرة الدجاج. وأرجو من الله أن يُصحّح هذا البند قبل الموافقة على الدستور الجديد...

المزيد عن الدستور

رسالة إلى جون آدامز (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٧٨٧)

... ما رأيك في دستورنا الجديد؟ أعترف بأن فيه أشياء تعوق مَيلي لما عرضه المجلس. فمجلس النواب الفدراليين ليس كفؤاً لإدارة الشؤون الخارجية أو الفدرالية. فرئيسهم يبدو نسخة سيئة من ملك بولندي. ويبدو أن إعادة انتخابه كل أربع سنوات ستستمر إلى الأبد. ويثبت العقل والتجربة لنا أن استمرار حاكم رئيسي في حكمه، على هذا النحو، يجعل منه حاكماً أبدياً. وحين يثبت لنا بعد جيل أو اثنين أن وظيفته أبدية، تحيط المكائد بهذه الوظيفة في تعاقبها، من الرشوة إلى القوة حتى التدخل الأجنبي. ولعل العواقب مهمة بالنسبة إلى فرنسا وإنكلترا إذا حكم أميركا رجل فرنسي أو إنكليزي. فبمجرد أن يتولى الحاكم وظيفته ويحوز قوة الاتحاد العسكرية، من دون عون مجلس ما أو مراقبته، فلن يسهل خلعه، حتى لو أمكن إقناع الناس بسحب أصواتهم التي أعطوها له. وكنت أتمنى لو أن الدستور اشترط عدم انتخابه مرة ثانية في نهاية الأعوام الأربعة الأولى. والحق أني أعتقد أن كل مزايا هذا الدستور الجديد كان من الممكن اختزالها في ثلاثة أو أربعة بنود جديدة تضاف إلى دستورنا القديم الذي يتصف بالرسوخ والاحترام، والذي كان علينا أن نحافظ عليه كما نحافظ على رموزنا الدينية.

مسوَّدة حقوق يستحقها الشعب

رسالة إلى جيمس ماديسون (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٧٨٧)

... بما أن هذا الوقت من السنة وقت إجراءات في مجلس الوزراء، ولأن هذه الإجراءات على درجة عالية من السرية، فليس لدي ما يكفي لملء خطاب. ومن ثم، سأعوِّض هذا النقص بإبداء بعض الملاحظات حول الدستور الذي تقترحه حكومتنا. فلشدة ما أعجبتني الفكرة العامة التي تقول بتأليف حكومة تستند إلى نفسها وهي مطمئنة، من دون الحاجة إلى العودة مراراً إلى مجالس الدولة التشريعية، كما أعجبني تنظيم الحكومة بين سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية، وتعجبني، أيضاً، السلطة الممنوحة للمجالس التشريعية في جبي الضرائب، ولهذا السبب وحده، أوافق على اختيار الشعب مباشرة للمجلس الأعلى.

ورغم اعتقادي بأن مجلساً يختاره الشعب لا يقدر على التشريع للاتحاد والدول الأجنبية، إلخ، فإن هذا الضرر لا يساوي الكثير إلى جانب ميزات الحفاظ على المبدأ الأساسي الذي مفاده عدم فرض ضرائب على الشعب إلا من خلال نواب يختارهم الشعب بنفسه، مباشرة. يأسرني، كذلك، الحل الوسط الذي تقدمه المعارضة في الولايات الكبيرة والصغيرة، والذي يذهب إلى أن تتساوى الولايات الصغيرة على أن يكون للولايات الأكبر تأثير يناسب حجمها. وأشعر بالسعادة، أيضاً، من جرَّاء إحلال

أسلوب تصويت الأفراد محل أسلوب تصويت الولايات، وتعجبني فكرة منح السلطة التنفيذية حق الاعتراض بموجب موافقة ثلث أي من المجلسين، وإنْ كنت أفضل قيام السلطة القضائية بهذا الدور، أو أن يكون لها سلطة مماثلة ومنفصلة. وهناك أشياء أخرى إيجابية ليست على القدر نفسه من الأهمية. وسأذكر الآن ما لا يعجبني. أولاً، إلغاء مسوَّدة الحقوق التي تكرس بوضوح، من دون اللجوء إلى السفسطة، لحرية العقيدة، وحرية الصحافة، والحماية ضد تأهب الجيوش، والحد من الاحتكار، وسلطة الإعلام القضائي الدائمة الخاصة بشرعية السجن والمحاكمة أمام هيئة محلفين في كل الأمور التي يمكن بتُّها بقانون الأرض لا بقانون الدولة.

والقول، كما يدَّعي السيد ولسون، بأن مسوَّدة الحقوق لم تكن ضرورية - لأن كل ما لا يُمنح يُعَدُّ ممنوعاً في حالة الحكومة العامة، بينما في حالة الحكومة الخاصة فكل ما لا يُمنع يُعَدُّ ممنوحاً - هذا القول قد يصلح في حالة الجمهور الذي يتوجه إليه بهذا القول، فمما لا مجال للشك فيه أنه مجرد تأكيد تُعارِضه استنتاجات قوية من الدستور ومن إلغاء البند الخاص بكونفدراليتنا الحالية الذي أعلن ذلك بوضوح. فقد كان من الصعب الوصول إلى هذه النتيجة، إذ لم يكن هناك أي اتفاق بين الولايات في ما يخص القضايا التي يمكن بتُّها بهيئة محلفين؛ لأن بعض الولايات تخلت عن هذا الأسلوب في المحاكمة لعدم حرصها، ومن ثم كان على الولايات الأكثر حرصاً أن تعاني الدرجة نفسها من الانحدار والأذى. كان من الأعدل والأحكم أن نصل إلى النتيجة العكسية، فبما أن معظم الولايات قد حافظت على صمام الأمان المتعقل هذا، فعلينا أن نعيد هؤلاء الذين حادوا عنه، وبذلك نقيم الصواب، لا الخطأ، معياراً عاماً.

دعني أضفْ أن مسوَّدة الحقوق أمر يستحقه الشعب في مواجهة أية حكومة على الأرض، سواء كانت عامة أو خاصة، وهو الأمر الذي ينبغي ألا ترفضه أية حكومة عادلة، كما ينبغي ألا يستند إلى استنتاجات. والأمر الثاني الذي لا يعجبني، بل وأستنكره، هو

التخلي، في كل مرة، عن ضرورة تغيير القائمين على الوظائف العامة، وخاصة في حالة الرئيس. لقد اجتمعت التجربة مع العقل في استنتاج أن أول حاكم سيعاد انتخابه دائماً، إذا سمح الدستور بذلك، سيصبح حاكماً إلى الأبد.

وإذ ثبتت هذه الملاحظة، فلعل من الأمور المؤثرة بالنسبة إلى الدول الأخرى ما إذا كان الرئيس صديقاً أم عدواً لهم؛ إذ بناءً على ذلك يتحدد مدى تدخلهم بالمال والأسلحة للحفاظ على مصالحهم. فالفرنسي أو الإنكليزي يحصل على مساندة الدول التي يصادقها. وإذا انتُخب مرة، ثم خُلع في ثاني أو ثالث انتخاب بصوت أو اثنين، فسيدَّعي الحصول على أصوات مزيفة، ويقوم بأعمال غير أخلاقية، حتى يتولى مقاليد الحكم، وبطبيعة الحال تسانده الولايات التي أعطته أصواتها، وخاصة إذا كانت هذه الولايات مركزية يتَّحد بعضها مع بعض ضد معارضيها الذين تساندهم إحدى دول أوروبا، بينما تساند دولة أخرى الأغلبية. وسيصبح انتخاب رئيس أميركا، بعد عدة سنوات، محط اهتمام بعض دول أوروبا على نحو يفوق ما كان يحدث عند انتخاب ملك بولندا. انظر إلى كل حالات المَلَكية المنتخبة في التاريخ القديم والحديث، أفلا تؤكد مخاوفي؟ الأباطرة الرومان والبابوات، حين كان لديهم النفوذ، والأباطرة الألمان حتى أصبح حكمهم وراثياً، وملوك بولندا والولاة العثمانيون.

في هذا الجو الملبد بالغيوم، قد يمكن القول إن من الأفضل تقليل عدد مرات الانتخاب. غير أن التجربة توضح أن الطريقة الوحيدة لمنع هذه الفوضى تحييدها بالتغييرات المتكررة، وعدم تمكين الحاكم من الترشُّح مرة ثانية هو الطريقة المثلى لتحقيق ذلك. فسلطة تغييره كل أربعة أعوام بأصوات الشعب لن تمارَس. ومع أن ملك بولندا يمكن تغييره يومياً عن طريق مجالسه التشريعية، فلا يتم ذلك. وتُعَدُّ الاعتراضات القليلة الشأن ملجأً في الواقع وفي القانون، وهي ما يجمع بين التشريعيين والتنفيذيين والقضائيين بموجب تحالفهم للحفاظ على هذا الدستور. ولا يمكن القول بأن ادعاء معرفة

ما، يمثل الطريقة المثلى لتحقيق أهداف هذا الدستور في جوانبه الجيدة والتخلص من جوانبه السلبية. فإما أن نتبناه، الآن، على أمل حصول تعديلات مستقبلية أو أن نقول للشعب بعد اطلاعه على الدستور وعرض جوانبه السلبية والإيجابية: «لقد رأينا الآن ما ترغبون فيه. أرسلوا ممثليكم ثانية. دعوهم يسنُّوا دستوراً لكم يلغي ما لا يعجبكم، ويقيم السلطات التي نالت رضاكم. حتى هذه ستكون إسهامات مهمة في حكومتكم». في كل الظروف، آمل ألا تثبط المحاولات الأخرى من عزمك إذا ما فشلت المحاولة الحالية في تحقيق أثرها المرجو.

لقد قلت لك بصراحة ما يعجبني وما لا يعجبني، بدافع الفضول وحده، فأنا أعرف أنك اتخذت قرارك في هذا الأمر بعد سماع كل الآراء حوله. وأعترف بأني لست صديقاً لحكومة نشطة. وهو أمر محزن دائماً. فالتمردات الأخيرة في ماساشوسيتس أقلقت البعض أكثر مما يجب. احسب هذا التمرد في ثلاث عشرة ولاية خلال أحد عشر عاماً، تجدْ أنه تمردٌ واحد لكل ولاية في قرن ونصف. وليس من المعقول أن تستمر أية دولة من دون عصيان هذه المدة الطويلة من الزمان، ولن تحول أية درجة من السلطة في أيدي الحكومة دون حدوث القلاقل. ففرنسا بكل طغيانها وما يقرب من مئتين أو ثلاثمئة ألف رجل يحملون السلاح على الدوام، حدثت فيها ثلاث قلاقل خلال السنوات الثلاث التي قضيتها هنا، وفي كل مرة كان عدد المتمردين أكبر مما كان عليه في ماساشوسيتس، وأريقت الدماء أكثر مما أريقت هنا. وفي تركيا التي يجدها مونتسكيو أكثر طغياناً، تُعَدُّ القلاقل أحداثاً يومية معتادة. وفي إنكلترا التي فيها يد السلطة أخف بكثير من هنا، وإنْ كانت أقوى بكثير من حالتنا، تحدث القلاقل كل ما يقرب من ست سنوات.

ولك أن تقارن بين شراسة هذه التمردات ونتائجها التخريبية ونظام تمردنا واعتداله وقدرته على إخماد نفسه بنفسه. وفي النهاية، لا بد من أن تسود إرادة الأغلبية؛ فذلك مبدئي. وحين توافق هذه الأغلبية على الدستور المقترح بأكمله، فسأوافق أنا أيضاً عليه

برحابة صدر، آملاً تعديله كلما ظهرت للأغلبية مساوئه. وأعتقد أن حكومتنا ستتمتع بالنزاهة لقرون كثيرة آتية، ما دامت زراعية في الأساس، وهو ما سيتحقّق ما دامت هناك أراضٍ صالحة للزراعة في أي جزء من أميركا. وحين يتكدس الشعب في مدن كبيرة كما هي حال أوروبا، سيعاني من الفساد كما هي حال أوروبا. والأهم من كل شيء، آمل أن نهتم بتعليم عامة الشعب، فأنا على اقتناع بسلامة فطنتهم، حينئذ، للمحافظة على قدر كاف من الحرية...

اندلاع الثورة الفرنسية

رسالة إلى ريتشارد برايس (٨ كانون الثاني/يناير ١٧٨٩)

... لقد نجح دستورنا الجديد الذي تتحدث عنه، أنت أيضاً، بدرجة فاقت كل مخاوفي. لم يكن لي أولاً أن أتوقع أن إحدى عشرة ولاية من الولايات الثلاث عشرة ستوافق على خطة تجمع بين هذه الولايات جميعاً بوصفها ولاية واحدة. فالتغيير الذي طرأ على ميولهم منذ تركي لهم جعل من هذا الجمع ضرورياً، أي دعا إلى حكومة فدرالية تستطيع السير بنفسها من دون الاستناد إلى مجالس الولايات التشريعية طلباً للدعم. ولعل إحساس الشعب بهذه الضرورة والخضوع لها يمثل بالنسبة لي برهاناً جديداً يُثبت حسن النية؛ فالشعب حين يعلم بواطن الأمور يمكننا الوثوق بحكمه لنفسه بنفسه، وحين تسوء الأمور إلى الحد الذي يسترعي انتباه الشعب يمكن الاستناد إليه في تصحيح تلك المساوئ. وأنت تقول إنه ليس لديك معلومات كافية عن طبيعة الصراع الحالي هنا وظروفه. ولوجودي هنا منذ بداية الصراع، ولكوني شاهداً محايداً على تطوراته، من دون أي تحيز سوى حبي للبشرية، سأعطيك آرائي عنه. فرغم أن الكثير من الكتاب المشاهير في هذه الدولة ودول أخرى كتبوا عن المبادئ الحسنة في موضوع الحكم، فإن الحرب الأميركية تبدو كأنها قد أيقظت الجزء المفكر في هذه الدولة، عموماً، من غفوة الطغيان التي كان غارقاً فيها. كذلك كان الضباط الذين ذهبوا إلى

أميركا شباباً في أغلبهم، غير مقيدين بالعادات والانحيازات، وأكثر استعداداً للرضوخ لمتطلبات الفطنة والصالح العام. لقد عادوا منبهرين بتلك المبادئ. وبدأت الصحافة، رغم قيودها، بنشرها. وهكذا، نال الحوار، أيضاً، حرية جديدة. وأصبحت السياسة حديث الجميع رجالاً ونساءً. وكانت النتيجة تكوين حزب كبير شديد الحماسة، ربما يمكننا أن نسمِّيه الحزب الوطني، يتوق إلى فرصة لتصحيح مسار الحكومة التي عاش تحت سطوتها، واعياً لانتهاكاتها. وقد تضمَّن هذا الحزب كل نزاهة المملكة، إذ حاز الكثير من الوقت لتدبر الأمر، فجمع بين الأدباء والبرجوازية الصغيرة وصغار النبلاء، الذين انضم بعضهم إلى الحزب بعد تفكير وتدبر، وانضم إليه البعض الآخر بعد رواج الفكرة، فقد أصبحت الفكرة رائجة، ومن ثم جذبت معظم الشبان للحزب. ولحسن حظ الدولة، فقد تزامن ذلك مع فترة تسيُّب البلاط التي أدت إلى تبديد أموال الدولة واعتماداتها، حيث وجد السيد دي كالون نفسه مضطراً إلى التضرع للدولة وإعلامها بانهيار مواردها المالية. لم تكن لديه أية فكرة عن تعويض العجز من خلال الاقتصاد، ولم يرَ أي سبيل لذلك سوى فرض الضرائب الجديدة. وكان هذا الحزب بمثابة هدية لإغراء الدولة بذلك. وهكذا، استُدعي رجال ذوو شأن في عام ١٧٨٧. وتم تحديد المساوئ الرئيسية في الدستور والإدارة، واقتراح الحلول المناسبة. وتحت بريق الاقتراحات، فُرضت ضرائب جديدة. وقد اتفق هؤلاء الرجال مع الوزير على ضرورة الإصلاح، متحاشين بذكاء طلب المزيد من الأموال، وقاموا بتغيير الوزير بإحلال أحد قادتهم محله. ثم قام كبير أساقفة تولوز مستنداً إلى الثقة الموضوعة فيه باقتراض بعض المال لتعويض عجز البلاط الكبير. ورغم الانحياز ضده منذ ذلك الحين، بدا لي الرجل كأنه يسعى وراء إصلاح القانون والدستور، بثبات رجل كان عليه جرُّ البلاط بأكمله خلفه، مخفياً عنهم توابع الإجراءات التي كان يقودهم إليها. فقد وُضعت القوانين الجنائية وأُقيمت المجالس المحلية والولايات في معظم الأقاليم في عهده، كما نال وعداً بإقامة المجالس التشريعية وتعهداً واضحاً من الملك بعدم فرض أية ضرائب جديدة من

دون موافقة الشعب. صحيح أن هتافات الشعب دفعته إلى الأمام، متحمساً لأعمال الوطنيين وكتاباتهم التي أبقت نار الشعب متقدة تماماً عند النقطة التي تسبق المقاومة من دون الدخول فيها. لقد جذبوا إلى جانبهم البرلمانات أيضاً؛ إذ قادتها الظروف الخاصة جداً إلى تقبُّل حقوق الشعب للمرة الأولى. وكانوا يشعرون، لأسباب قديمة، بعداء شخصي تجاه السيد دي كالون. فرفضوا قبول قوانينه وضرائبه، وذهبوا إلى حد الاعتراف بأنه ليس لهم سلطة قبولها. وقد أصروا على الموقف نفسه مع خليفته الذي نفاهم لهذا السبب. وحيث إنهم رأوا عدم اهتمام الشعب باستدعائهم، بدأوا يتخوفون من إقامة هيئة القضاة الجديدة المقترح إحلالها محلهم، ومن أن يكون قمعهم أمراً لا مفر منه. باختصار، وجدوا قوتهم غير كافية لمعارضة سلطة الملك. ولذلك أصروا على استدعاء المجالس التشريعية. وبهذه الطريقة توحدوا مع الوطنيين، ونالوا دعمهم، وكان أثرهم المشترك كافياً لاستصدار وعد هذا المجلس. لطالما شككت في أن الأساقفة لم يكن لديهم اعتراضات على هذه القوة التي منحوها له. لكن الوطنيين والبرلمان أصروا على أن جهودهم هي التي انتزعت منه هذا الوعد من دون إرادة منه. فقد كانت إعادة إقامة البرلمان نتيجة التحالف ذاته بين الوطنيين والبرلمان. وبعد إقامته، رأى البرلمان مخاطر السلطة المتمثلة في المجالس التشريعية التي كانوا قد دعوا إليها في لحظة يأس، وهي سلطة ستحد، على الأغلب، من سلطتهم في الوقت الحالي. فبدأوا يتأهبون لمساءلة شرعية هذه المجالس التي كانت بمثابة سيف مصلت على رقبة الولايات، وبمثابة عون إنْ تم إصلاحها. في هذه اللحظة الحرجة، ظهر السيد نيكر الذي أنقذ الإدارة ببراعة من السقوط في هذه النزاعات عن طريق استدعاء ذوي الشأن لاستشارتهم بخصوص أسلوب إقامة الولايات وتكوينها. وكان البلاط يميل، وقتذاك، إلى جانب الشعب، لا بدافع العدل أو حب هذا الشعب، بل بدافع الحصول على الأموال. غير أنه لم يكن بالمستطاع الحصول على المزيد من المال من الشعب الذي استُنزف حتى آخر قطرة. أما رجال الدين والنبلاء فقد حافظوا، بمقتضى امتيازاتهم ونفوذهم، على ثرواتهم حتى

هذا الوقت. وكان من الممكن استنزاف هذه الثروات بمعاونة الشعب بوصفه القوة القادرة آنذاك. ولذا، كان على البلاط التحالف مع الشعب لهذا الغرض. غير أن ذوي الشأن، وهم في الأساس من الشخصيات ذات المزايا الخاصة، اقترحوا أسلوباً في تكوين الولايات يجعل من صوت الشعب أو العامة في المجالس التشريعية غير مناسب لأغراض البلاط. وبذلك، اتفق للوطنيين في تآمرهم مع البرلمان أن مرروا انتخابات تساند حقوق الشعب. وقد جعلت هذه الانتخابات، التي توازت مع انتخابات ذوي الشأن، البلاط حراً في الانقياد لآرائه الخاصة، كما قررت أن يكون للعامة في المجالس التشريعية تمثيل يعادل تمثيل رجال الدين والنبلاء مجتمعين. ومنذ ذلك الحين، يبقى سؤال كبير: هل تصوِّت المجالس التشريعية بالأنظمة أم بالأفراد؟ هناك دلائل سابقة على كلا الأسلوبين. وسيقيم رجال الدين الدنيا ولن يقعدوها للحصول على حق التصويت بالأنظمة، نظراً لأن هذه الطريقة تتجنب آثار كل ما تم فعله حتى ذلك الوقت للشعب. وفي الأغلب، سوف يطالب الشعب ممثليه بعدم الخضوع لأية ضرائب أو أي تورط في قضاء الديون العامة إلا إذا حصل القسم المظلوم من الشعب على تصويت مساو للقسم الذي يتمتع بالامتيازات، أي أن يكون صوت العامة مساوياً لصوت رجال الدين والنبلاء. وسوف يتحالف مع الشعب صغار النبلاء، بوجه عام، والملك والبلاط، أما كبار النبلاء ورجال الدين فسوف يعادونه، وإني لأرجو أن توجد أغلبية من النبلاء أنفسهم تساند العامة. كان ذلك هو التاريخ حتى الآن. ولنتحدث الآن عن المستقبل؛ فقد تتساءل إلى أين يقودنا ذلك كله. وأجيبك بأنه إنْ لم تتعثر المجالس التشريعية عند عتبات السؤال المطروح سابقاً، وهو سؤال عليهم الإجابة عنه قبل شروعهم في العمل، سوف يسهل عليهم في جلستهم الأولى الحصول على: ١- اجتماع الولايات بنحو دوري مستقبلاً. ٢- حقهم الحصري في جني المال والاستحواذ عليه بما في ذلك تأسيس قائمة مدنية. ٣- مشاركة في التشريع، وستبدأ، في الأغلب، بنقل الجزء الذي يمارسه الآن البرلمان إليهم، أي حق اقتراح التعديلات وحق الرفض. ولا بد من أن ينتهي هذا

الحق بلا ريب إلى حق سن التشريع . ٤- وربما أصدروا إعلاناً للحقوق، أو على الأقل حاولوا ذلك. وستُبذل محاولات لتحقيق هدفين آخرين، هما: قانون الإعلان القضائي والصحافة الحرة. ولكن ربما لا يتحقق ذلك في الجلسة الأولى، أو قد يتحقق ببعض التعديلات فقط. وسيكون عليهم ترك الدولة لتنضج بنفسها حتى تتناسب مع هذا التبني غير المشروع. وعموماً، فقد بدا لي أن قاعدة الصراع الحالي تتمثل في إنارة عقل العامة في ما يتعلق بحقوق الشعب، تساندها حالات جيدة لا يمكنهم التراجع فيها، وبالتطور الطبيعي للأمور، يجب أن تتقدم حتى إقامة دستور يضمن لهم قدراً مناسباً من الحرية. إنهم يجاملون أنفسهم حين يظنون أنهم سيضعون دستوراً أفضل من الدستور الإنكليزي. وأعتقد أن هذا الدستور سيكون أفضل في بعض النقاط وأسوأ في نقاط أخرى. سيكون أفضل في بند التمثيل الذي سيكون أكثر تساوياً، كما سيكون أسوأ حيث تجبرهم ظروفهم على الحفاظ على آلية الجيش المتأهب الخطرة. وأنا أشك، أيضاً، في قدرتهم على الحصول على حق المحاكمة بهيئة محلفين، لأنهم لا يعرفون قدرها الحقيقي...

لا فدرالي ولا ضد الفدرالية

رسالة إلى فرانسيس هوبكنسون (١٥ آذار/مارس ١٧٨٩)

... أتمنى أن تكون الآن قد توقفت عن الشكوى من خلِّ الطعام الذي ذكرته سابقاً، وأن يكون قد وصلك سالماً وجيداً.

لقد ذكرتَ أني قُدِّمت إليك بوصفي ضد الفدرالية، وتسألني إنْ كان ذلك تقييماً عادلاً. ولم يكن رأيي على درجة من القيمة تجعله يستحق الذكر، ولكن بما أنك تسألني، سأعطيك رأيي. لست فدرالياً؛ لأنني لم أخضع مجمل آرائي أبداً لمفاهيم أي حزب، مهما كانت طبيعة هذه الآراء: دينية أو فلسفية أو سياسية أو آراء في أي موضوع آخر أكون قادراً على التفكير فيه بنفسي. إن الإدمان الحزبي يُعَدُّ آخر درجات انحطاط العقل الأخلاقي الحر. وإذا كان شرط دخول الجنة الانتماء إلى حزب، فإني أفضل عدم دخولها مطلقاً. ولذلك، أعترف لك بأنني لا أنتمي إلى الحزب الفدرالي. ولكني في الوقت نفسه أذهب إلى ما هو أبعد من أفكار الحزب المضاد للفدرالية. لقد وافقت منذ اللحظة الأولى على معظم ما ورد في الدستور الجديد: تمكين الحكومة، وتقسيم السلطات إلى تنفيذية وتشريعية وقضائية، وتقسيم السلطة التشريعية فرعياً، والوصول إلى حل وسط عادل بين الولايات الكبرى والصغرى عن طريق اتباع أساليب تصويت مختلفة في المجالس المختلفة، والتصويت الفردي بدلاً من تصويت الولايات، وإعطاء

حق وقف القوانين للسلطة التنفيذية، وإنْ كنت أفضل لو أنه كان في يد السلطة القضائية مثلما هي الحال في نيويورك، وسلطة فرض الضرائب.

لقد اعتقدتُ، في البداية، أن الأخيرة كان يمكن الحد منها بدرجة أكبر، لكن القليل من التفكير أقنعني سريعاً بعدم جدوى ذلك. وما رفضتُه منذ اللحظة الأولى كان عدم وجود مسوَّدة حقوق لحماية الحرية من السلطة التنفيذية والفروع التنفيذية في الحكومة. بمعنى آخر، الحفاظ على حرية المعتقدات الدينية، وحرية الصحافة، والحرية في مقابل الاحتكار، والحرية في مقابل الحبس غير القانوني، والحرية في مقابل الحكم العسكري الدائم، والمحاكمة عن طريق هيئة محلفين في جميع القضايا، يحددها قانون الولاية في جميع الأحوال.

لقد رفضتُ، أيضاً، إمكان إعادة انتخاب الرئيس الدائمة. ولا أزال ملتزماً بهذه النقاط التي رفضتها. لقد كان أملي أن تقبل الولايات التسع الأولى الدستور بوصفه وسيلة تضمن لنا جوانبه الكثيرة الجيدة، وأن ترفضه الولايات الأربع الأخرى، بوصفه وسيلة للحصول على تعديلات. ولكن رأيي تغير حين رأيت الخطة الأكثر صواباً التي اتبعَتها ماساشوسيتس، والتي لم تطرأ على ذهني إطلاقاً.

وفي ما يتعلق بإعلان الحقوق، أعتقد أن أغلبية الولايات المتحدة تشاركني الرأي؛ لأني أعتقد أن كل مَن هم ضد الفدرالية، ونسبة معتبرة من الفدراليين، تؤمن بأهمية إضافة مثل هذا الإعلان. لقد استحسن الجزء المستنير من أوروبا استحساناً كبيراً هذه الوسيلة التي اتبعناها للحفاظ على حقوق الشعب، وهو ما جعله في غاية الدهشة حين تخلينا عنها سريعاً.

أما في ما يخص إعادة انتخاب الرئيس، فأجد نفسي مختلفاً عن أغلبية مواطنيَّ؛ إذ أعتقد أن ثلاث ولايات فقط من الولايات الثلاث عشرة رغبت في تغيير ذلك. وأعتقد بحق أنه بما أن الدستور قد أُقرَّ، فليس لي رغبة في تغييره أثناء حياة قائدنا العظيم الذي

يتمتع بمواهب إدارية تتخطى إلى حد كبير مواهب أي رجل آخر في العالم، والذي يستطيع وحده بموجب سلطة اسمه والثقة التي خلعناها على نزاهته الكاملة أن يضع الحكومة الجديدة على المسار الصحيح الذي يحميها من أية معارضة. ولكن باستخلاص الجوانب الجيدة التي كانت في خطئنا السابق، أتمنى تصحيح هذا الخطأ حين لا يكون هذا الرجل ربّاننا...

المزيد عن مسوَّدة الحقوق

رسالة إلى جيمس ماديسون (١٥ آذار/ مارس ١٧٨٩)

... لقد تأملتُ أفكارك حول موضوع إعلان الحقوق في خطابك المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر برضاء كبير. فبعض هذه الأفكار لم تطرأ على ذهني من قبل، وإنْ كنت قد تقبلتها في اللحظة التي جعلني خطابك أفكر فيها. وفي مناقشتك لتفضيل إعلان الحقوق، أجدك تحذف نقطة تمثِّل لي الكثير، ألا وهي الرقابة القانونية التي تضعها في أيدي السلطة القضائية. فلو تحقق لهذه السلطة الاستقلال والالتزام بالمسؤوليات لنالت ثقة كبيرة بسبب حكمتها ونزاهتها. والحق أن كياناً يتكون من أمثال وايث وبلير وبندلتون يستحق الثقة الكبيرة. فلن تؤثر حماسة العامة المنقوصة في تصميم مثل هذه الشخصيات. وبوجه عام، أشعر بالسعادة لأنك مقتنع بهذا التعديل. فإعلان الحقوق، شأن كل النعم الإنسانية الأخرى، يثير بعض المسائل المزعجة، وقد لا تتحقق أهدافه بالكامل. غير أن محاسنه تزيد عن مساوئه. ولا يمكنني منع نفسي من الإدلاء ببعض الأجوبة القصيرة على الاعتراضات التي يقول خطابك إنها قد أثيرت.

١- فالحقوق المذكورة محفوظة بأسلوب منح السلطات الفدرالية. وبطبيعة الحال، يمكن تشكيل مسوَّدة تنظيمية بنحو يجعلها لا تحتاج إلى إعلان حقوق؛ فلهذه المسوَّدة قوة الإعلان في النقاط التي تتناولها. ولذلك، فإن تناولت كل النقاط الملموسة

فلا حاجة عندئذ إلى إعلان. ففي مسوَّدة الدستور التي كنت أفكر في اقتراحها لولاية فرجينيا، والتي طبعت في ما بعد، حاولت جاهداً الوصول إلى كل أهداف الحرية العامة، ولم يكن قصدي إضافة إعلان الحقوق. وقد نُفِّذ الهدف بطريقة يشوبها بعض النقص، غير أن النقائص كان من الممكن تداركها في سياق المناقشات. أما في مسوَّدة تنظيمية تتجاهل بعض البنود المهمة وتثير التلميحات ضد بنود أخرى، فمن الضروري وجود إعلان الحقوق حتى يسدَّ هذا النقص. وهذه هي الحال في دستورنا الفدرالي الجديد. فالدستور يجعل منا ولاية واحدة في ما يخص أهدافاً معينة، ويعطينا جسداً تشريعياً وتنفيذياً لهذه الأهداف. ولذلك، لا بد من أن يحمينا من انتهاكات السلطة في الجوانب التي تختص هاتان السلطتان بها.

٢- لا يمكن الحصول على إعلان إيجابي بشأن بعض الحقوق الأساسية بالحرية المطلوبة. والإجابة عن ذلك هي: نصف الرغيف أفضل من عدمه. فإذا لم نستطع نيل جميع حقوقنا، فلننل ما نستطيعه.

٣- إن سلطات الحكومة الفدرالية المحدودة، وغيرة الحكومات التابعة لها، تمنح أمناً لا مثيل له في أية حالة أخرى. وتتمثل الإجابة عن ذلك في أن أول أجزاء هذه المشكلة يبدو محلولاً من خلال الاعتراض الأول السابق ذكره. فغيرة الحكومات التابعة تمثِّل عوناً ثميناً. ولكن علينا ملاحظة أن هذه الحكومات ما هي إلا عوامل مساعدة تستمد مبادئ معارضتها من غيرها. وسيكون إعلان الحقوق هو النص الذي به توضع جميع لوائح الحكومات الفدرالية تحت الاختبار. ومن هنا ضرورة هذا الإعلان أيضاً للحكومة الفدرالية؛ فالنص نفسه يمكِّنها من وضع معارضة الحكومات التابعة تحت الاختبار.

٤- لقد أثبتت التجربة عدم فاعلية مسوَّدة الحقوق. وهو رأي صحيح، مع الوضع في الحسبان أنها رغم عدم كونها فاعلة في المطلق وتحت كل الظروف، فإنها دائماً أمر شديد الأهمية، ونادراً ما تكون غير فاعلة. فالدعامة الزائدة تقي، في العادة، المبنى

من السقوط الذي يمكن أن يحدث إنْ لم توجد هذه الدعامة، إذ ثمَّة فرق واضح بين خصائص مشاكل إعلان الحقوق، وتلك التي تبدو جلية في عدم وجوده. فمن مساوئ إعلان الحقوق أنه قد يقيِّد جهود الحكومة النافعة. لكن هذا الضرر قصير المدى وبسيط ويمكن إصلاحه. أما مساوئ عدم وجود إعلان للحقوق فهي مساوئ دائمة ومؤثرة، ولا يمكن إصلاحها، وتزداد تطوراً من سيِّئ إلى أسوأ. فالسلطة التنفيذية في حكومتنا ليست السلطة الوحيدة، وهي بالكاد موضع نقمتي الرئيسي. فطغيان السلطة التشريعية يُعَدُّ أكبر المخاطر في الوقت الحالي، وسيظل كذلك لسنوات طويلة. أما أخطاء السلطة التنفيذية فستأتي بدورها، وإنْ كان على المدى الطويل. وأعرف أن بيننا مَن يرغبون في إقامة ملكية في الوقت الحالي. لكنهم قليلو العدد والسطوة. فأغلبية الشعب الناهض جمهورية. لقد نشأنا على الملكية، فلا عجب أن يقدس بعضنا مبادئها حتى الآن. أما شبابنا فقد نشأ على الجمهورية، والردة عن ذلك إلى الملكية أمر غير مسبوق ومستحيل. وأشعر بالسعادة لإضافة إعلان حقوق إلى الدستور، وآمل أن يتم عمل ذلك بأسلوب لا يمثل أية خطورة على نظام الحكومة أو أي جزء أساسي منها...

ميثاق لفرنسا

رسالة إلى رابو دي سان إيتيان، مع مسوَّدة (٣ حزيران/يونيو ١٧٨٩)

... لقد ظللنا (أنا والسيد دي لا فاييت والسيد شورت) نديرالنقاش، بعد أن تركتَنا ليلة أمس، في موضوع المشاكل التي تحيط بك، وكان هدفنا المرجو الاحتفاظ بمزايا ما منحه الملك وتحاشي مساوئه وتهديداته. وقد اقترحتُ فكرة، ثم تشجعتُ لمتابعتها وبلورتها حين عودتي إلى باريس، وخاصة بعد أن رأيت أثرها على السيد دي لا فاييت، حتى أرسلها له ولك. وإليك الفكرة المقترحة: أن يقترح الملك في مجلس ملكي ميثاقاً جاهزاً، وموقَّعاً منه شخصياً، ومن كل أعضاء النظم الثلاثة. ويجب أن يضم هذا الميثاق النقاط الخمس العظيمة التي اقترحها مرسوم ديسمبر نيابة عن الملك، وإلغاء المزايا الاقتصادية التي اقترحتها النظم المميزة، وتولي الدين القومي، وطلب منحة بالمبلغ من الدولة. وستكون هذه الأخيرة ثمناً بخساً للبنود السابقة، كما ستجعل المسوَّدة نفسها تعلن انفصالك المؤقت حتى يحين الاجتماع السنوي التالي. وهكذا، ستعود إلى نوابك بمزايا تزيد كثيراً عن أي شيء تم الحصول عليه سابقاً، من دون عنف. وسوف تتوقف تماماً عند النقطة التي سيبدأ عندها العنف في ظروف أخرى. وبذلك نكسب المزيد من الوقت، حتى يستمر عقل العامة في النضوج وإحراز المعرفة، ومن ثم تقام قاعدة أساسية بمساندة الشعب نفسه، ويصبح ذلك ذريعة لنيل المزيد في الاجتماع

التالي والتوقف ثانية عند نقطة استخدام القوة. لقد تشجعت وأرسلت مسودة من أفكاري لك وللسيد دي لا فاييت عمَّا يمكن أن تتضمنه هذه المسوَّدة من دون إثارة أي جدل. وأقدمها لك الآن بوصفها نواة يمكنك العمل بها، إذا ما رأيتها صالحة للعمل على أية حال. وأنا أعرف القليل جداً عن الموضوع - وأنت تعرف عنه الكثير - ما يبرر موقفي في عرض أي رأي يتجاوز مجرد التلميح. وقد كتبت مسودتي في عجالة، إلى درجة أنه منذ كتابتها طرأ لي أن البند الخامس قد يكون سبباً للإزعاج، فمضمونه وارد أصلاً في البند الرابع، ما يجعله عديم الجدوى. ولكن بعد كل شيء، ما العذر الذي يمكن أن أستميحه، سيدي، لمثل هذا الادعاء؟ وليس لدي أي عذر سوى حبي الجامح لدولتكم وقلق موجع من أن يقيِّدك الطغيان ثانية بغضب أكبر إذا ما رفضت عرضاً يقيد يديه هكذا. اسمح لي أن أضيف إلى ذلك تأكيداتي المخلصة ومشاعر تقديري واحترامي التي تجعلني، سيدي، خادمك المطيع والمتواضع.

ميثاق حقوق يؤسِّسه جلالة الملك والدولة

١- ستجتمع المجالس التشريعية دون دعوة في أول نوفمبر من كل عام، وسيستمر اجتماعها كلما تطلب الأمر. وسوف ينظم انتخاباتها وإجراءاتها. وحتى يُقرَّر ما يخالف ذلك، ستكون انتخاباتها بالأسلوب الذي جرى اتباعه هذا العام، وتتم كل ثلاث سنوات.

٢- للمجالس التشريعية وحدها الحق في جباية الأموال من الشعب وتملُّكها.

٣- إصدار القوانين مهمة المجالس التشريعية وحدها، وبموافقة الملك.

٤- لن تقيَّد حرية أي فرد سوى بموجب الإجراءات الطبيعية من قبل محكمة عدل في حدود قانون عام (باستثناء أنه يمكن حبس النبلاء بموجب حكم محكمة عدل استناداً إلى طلب اثنَي عشر شخصاً من أقربائهم). وفي حالة الشكوى من حبس غير قانوني

يصدره أي قاض، سيمثل السجين في الحال أمام هذا القاضي الذي يتولى الإفراج عنه. وسيطيع الضابط الذي يقع السجين تحت إشرافه أوامر القاضي، وسيكون كلٌّ من الضابط والقاضي مسؤولاً مدنياً وجنائياً عن أي فشل في تأدية المهام في هذا الأمر.

٥- يتبع الجيش السلطة المدنية.

٦- الناشرون عرضة للادعاء القانوني في حالة طبع أو نشر أكاذيب تضر بالجهة المدَّعية، وإن لم يقعوا تحت أية قيود أخرى.

٧- إلغاء كل المزايا والإعفاءات الاقتصادية التي يتمتع بها أي شخص.

٨- إعلان كل الديون التي تسبب بها الملك بوصفها ديون الدولة، مع التعهد بالوفاء بها في الوقت المناسب.

٩- منح ثمانين مليون جنيه للملك الآن، عن طريق الاقتراض، والوفاء بها من الدولة، مع استمرار دفع الضرائب المفروضة، حتى الآن، إلى نهاية هذا العام لا بعده.

١٠- ينفضُّ اجتماع المجالس التشريعية الآن، على أن تجتمع ثانية في أول نوفمبر المقبل.

صدر نيابة عن الشعب من قبل الملك وممثلي الشعب في المجالس التشريعية في قصر فرساي في يوم كذا من شهر حزيران / يونيو ١٧٨٩.

موقَّع من الملك ومن كل شخص بذاته وفي حضوره...

أول فصول الحرية الأوروبية

خطاب إلى ديوداتي (٣ آب/أغسطس ١٧٨٩)

. . . أفترض أن مراسليك، هنا، قد أعطوك فكرة عن تاريخ ما جرى من أحداث. فجريدة لايدن تعطي فكرة عادلة في عمومها، وإن وُجدت العديد من الأخطاء الطفيفة بها. فمن المستحيل أن نتخيل خطة أعظم من التي نجحت في باريس، ولا أعتقد أن أية خطة بمثل هذه العظمة قد نتج منها خسائر بحجم خسائر هذه الخطة القليلة في أي مكان آخر. لقد اختبرتها يومياً، ولاحظت العامة بعيني للتأكد من أهدافهم، وأعلن لك أني رأيت شريعة هذه الأهداف بوضوح، وأني قضيت ليلتي في هدوء كما أفعل في أكثر اللحظات سلاماً. فطغيان هذه الحكومة قد استفحل بفعل طول استحواذه عليها، وباحترام الشعب ومخاوفه، وبالاستحواذ على القوة العامة، وبفرض سلطة الشكل والمضمون، إلى درجة أنه لو كان المجلس الوطني قد اتخذ موقف المدافع فقط، لما نال أكثر من مجرد تحسين كبير في الحكومة، لا إعادة تشكيلها بالكامل، رغم كل حنكته. ولكن، لعدم معرفة الطغاة المحيطين بالعرش بروح دولتهم، لجأوا إلى الأساليب العنيفة، وهي بداية البطش. وفي هذا الصدد، خُلعوا نهائياً، وواصلت الدولة نيل حقوقها الكاملة التي لم يكن يخطر ببالهم مجرد التفكير فيها سابقاً. فللمجلس الوطني، الآن، صفحة تبلغ في بياضها ما كان لنا في أميركا. هكذا، كانت درجة ثبات تصرفاتهم

وحكمتها في لحظات المشقة والرخاء، وهو ما يمنحني الثقة الكبيرة بأنهم سيستخدمون سلطتهم بعدل. فعلى حد علمي من حواراتي مع أعضائهم، سيماثل دستورهم المقترح دستور إنكلترا في خطوطه العريضة، وإنْ تحاشى مساوئه. فلسوف يتركون السلطة التنفيذية في يد الملك تماماً، وخاصة القوة العامة. وستتكون مجالسهم التشريعية من نظام واحد فقط، لا من اثنين كما هي الحال في إنكلترا، وسيكون التمثيل عادلاً وغير متحيز بإجحاف كما هي الحال في إنكلترا، سيكون محمياً من الفساد بدلاً من أن تدين أغلبيته بالولاء للملك جاعلة سلطته مطلقة، ولا يمكن التنبؤ، الآن، هل سيتكوَّن من دائرة واحدة أو ينقسم إلى اثنتين. وسيلتقي أعضاؤه على فترات تستمر بحسب ما يحلو لهم، بدلاً من أن يلتقوا وقتما يحلو للملك ويستمروا كلما يحلو له كما هي الحال في إنكلترا. وهناك خلاف في الرأي في ما إذا كان سيكون للملك حق اعتراض مطلق، أو محدود، في ما يتعلق بلوائحهم. وفي الأغلب، ستُعطَّل البرلمانات، وتتوفَّر هيئات المحلفين في القضايا الجنائية، وربما أيضاً المدنية. هذا هو ما يبدو محتملاً في الوقت الحاضر. وفي هذه اللحظة، يناقش المجلس مسألة ما إذا كان سيصدر إعلان الحقوق. لقد حتَّمت الظروف على باريس أن تتولى حكمها بنفسها. وقد بدت حتى هذه اللحظة في ثوب التوافق مع السائد، ما أعاقها عن الاستمرار مستقلة عن إرادة الشعب. والتفكر في الأمر سيجعلهم، على الأرجح، مدركين أن سلامة الكل تتوقف على استناد الجميع إلى التشريع الوطني. وعندي ثقة كبيرة بفطنة الإنسان وقدرته على الحكم الذاتي، إلى درجة أني لا أخاف أبداً من موضوع ترك العقل حراً يمارس سلطته، ولسوف أتقبل عقوبة الرجم - بوصفي نبياً مزيفاً - لو لم ينتهِ الأمر في هذا البلد على خير. ولن يتوقف الأمر عند هذا البلد. فهذا هو مجرد الفصل الأول من تاريخ الحرية الأوروبية...

الأرض ملك للأحياء

رسالة إلى جيمس ماديسون (٦ أيلول/سبتمبر ١٧٨٩)

... مسألة ما إذا كان من حق جيل من الرجال التحكم في مقدرات جيل آخر لا يبدو أنها بدأت حتى الآن في هذا الجانب أو على جانبنا من المحيط. وبالرغم من ذلك، فهي مسألة ذات توابع بليغة على نحو لا يتطلب فقط قراراً بل مكانة بين المبادئ الأساسية في كل حكومة. ولقد طَرحتْ عملية التفكير التي نقوم بها، هنا، بخصوص مبادئ المجتمع الأساسية هذا السؤال على ذهني، وأعتقد أن مسألة عدم قدرتنا على التملص من هذا الالتزام مسألة يمكن إثباتها بشدة. لقد بدأت من الأرضية التي أعتقد أنها بديهية: «إن الأرض في ريعها ملكٌ للأحياء»، إذ ليس للأموات أية سلطة أو حقوق فيها. فحق أي فرد في نصيب من الأرض ينتهي بنهاية هذا الفرد، ثم تعود ملكيته إلى المجتمع. وإذا لم يكن المجتمع قد كوَّن أية قواعد لحيازة أراضيه تعددياً، يأخذ هذه الأرض أول شاغليها، وغالباً ما يكون هؤلاء هم زوجة المتوفى وأولاده. أما إذا كان المجتمع قد كوَّن قواعد للحيازة فيمكن لهذه القواعد منح الأراضي للزوجة والأولاد أو لأحدهما أو لأحد منتفعيه. وهكذا، يمكن إعطاؤها لدائنه أيضاً. غير أن الابن أو المنتفع أو الدائن لا يأخذها عن حق طبيعي، بل بموجب قانون المجتمع الذي ينتمي جميعهم إليه، والذي يقعون تحت طائلته. وبناءً على ذلك، فليس لأي فرد «حق طبيعي» في

وقف الأرض التي يملكها أو التحكم في مقدرات من يخلفونه في ملكيتها أو إجبارهم على سداد ديون يكون قد استدانها. فلو استطاع في حياته فلربما استغل ريع الأرض لأجيال عديدة قادمة، وبذلك تصبح الأرض ملك الأموات لا الأحياء، وهذا عكس مبدئنا تماماً. وما يصح بالنسبة إلى كل عضو في المجتمع بمفرده، يصح أيضاً بالنسبة إلى مجمل الأعضاء؛ لأن حقوق الكل ما هي إلا مجموع حقوق الأفراد. ولتوضيح أفكارنا حين نطبقها على مجموعة، دعنا نفترض جيلاً كاملاً من الرجال يولد في اليوم ذاته، يبلغ الرشد في اليوم ذاته ويموت في اليوم ذاته، تاركاً جيلاً تالياً له في لحظة بلوغ رشده في مجمله. ودعنا نفترض أن سن الرشد الصحيحة هي ٢١ عاماً ومدة حياتهم ٣٤ عاماً بعد سن الرشد، على أساس أن هذا متوسط العمر الذي تقره الإحصائيات لمن بلغوا ٢١ عاماً. على هذا النحو، سيولد كل جيل تالٍ ويموت في لحظة ثابتة كما هي الحال الآن. وترتيباً عليه، أقول إن الأرض ملك كامل لكل هذه الأجيال بذاتها خلال حياتها. ويجب أن يتسلمها الجيل الثاني خالية من ديون الأول وأعبائه، مثلما للثالث الحق في تسلمها خالية من ديون الثاني وأعبائه، وهكذا دواليك. ولو استطاع الجيل الأول ربطها بدين لأصبحت الأرض ملكاً للجيل المتوفى لا الحي. وهكذا، فليس لأي جيل الاستدانة بمبالغ أكبر من التي يستطيع تسديدها خلال حياته. وعند سن ٢١ يكون للمالك إمكان ربط نفسه وأراضيه بالديون لمدة ٣٤ عاماً تالية. وعند سن ٢٢، لمدة ٣٣ عاماً تالية. وعند سن ٢٣، لمدة ٣٢ عاماً. وعند سن ٥٤ عاماً، لمدة عام واحد فقط، لأن هذه هي متوسطات ما يبقى لهم من العمر عند هذه المراحل. غير أنه لا بد من ملاحظة فارق ملموس بين توالي الأفراد وتوالي جيل كامل على الأرض. فالأفراد جزء من المجتمع الذي يخضع لقوانين المجتمع كله. وقد تمنح هذه القوانين النصيب الذي يملكه المتوفى من الأرض لدائنه عوضاً عن أي شخص آخر، أو لابنه، بشرط أن يرضي هذا الابن دائنه. ولكن حين يموت جيل كامل يمثل المجتمع بأكمله، مثلما هي الحال في فرضيتنا، ويليه جيل أو مجتمع

آخر، ويشكل هذا الجيل كلاً صحيحاً، ولا يكون هناك سلطة أعلى يمكنها منح الأراضي لمجتمع ثالث ربما يكون قد أقرض مالاً لأسلافهم تزيد عن قدراتهم في السداد.

وما يصح بالنسبة إلى جيل كامل ينال حكم نفسه في اليوم ذاته ويموت في اليوم ذاته، يصح أيضاً لمن هم على سبيل التحلل والتجدد الدائم، مع فارق واحد فقط؛ فالجيل الذي يأتي ويذهب بكامله، كما هي الحال في المثال الأول، سيكون له حق، في أول سنوات حكمه لنفسه، في الاستدانة لمدة ٣٣ عاماً، وفي العام العاشر لمدة ٢٤، وفي العام العشرين لمدة ١٤، وفي العام الثلاثين لمدة ٤، بينما الأجيال التي تتغير يومياً بالوفاة والميلاد اليوميين، لها متوسط ثابت يبدأ من تاريخ ولادتها وينتهي حين تكون أغلبية من هم في سن الرشد في هذا التاريخ قد ماتت. ويمكن تقدير طول هذه الفترة من إحصائيات الوفيات، مع الأخذ في الحسبان ظروف المناخ والوظيفة، إلخ، الخاصة بالدولة التي يولدون فيها. خذ على سبيل المثال، جدول السيد دي بوفون الذي يذكر فيه عدد ٢٣٩٩٤ ميتاً وعمر كل منهم حين وفاته. افترض أن مجتمعنا فيه ٢٣٩٩٤ فرداً يولدون كل عام ويعيشون حتى العمر المذكور في الجدول. ستكون ظروف هذا المجتمع على النحو الآتي: أولاً، سيتكون دائماً من ٦١٧٧٠٣ فرداً من جميع الأعمار. ثانياً، سيكون نصف مَن يحيَون في أية لحظة من الوقت ميتاً في خلال ٢٤ عاماً و٨ أشهر. ثالثاً، سيبلغ عدد ١٠٦٧٥ فرداً سن ٢١ بالتمام في كل عام. رابعاً، سيكون في المجتمع دائماً ٣٤٨٤١٧ فرداً من جميع الأعمار فوق سن ٢١ عاماً. خامساً، وسيكون نصف من بلغوا ٢١ عاماً أو ما فوق ذلك، في أية لحظة من الوقت، ميتاً بعد ١٨ عاماً و٨ أشهر، أو لنقلْ ١٩ عاماً كأقرب رقم صحيح. وهكذا، يكون ١٩ عاماً الرقمَ الذي ليس بعده لممثلي الدولة، أو الدولة ذاتها، مجتمعة، صلاحية مدِّ الديون.

لتوضيح هذه النتيجة بمثال، دعنا نفترض أن لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر اقترضا باسم الشعب الفرنسي مبلغ ١٠٠٠٠ مليار جنيه، وأن القرض تم في جنوى

تقدَّر فوائد هذا المبلغ بـ ٥٠٠٠ مليار، وهو ما يقال إنه صافي إيراد أراضي فرنسا. هل على الجيل الحالي من الرجال الابتعاد عن الأرض التي وضعتهم فيها الطبيعة وإعطاؤها لدائنيهم من جنوى؟ كلا. فلهم الحق ذاته في الأرض التي وُلدوا عليها مثلما كان للأجيال السابقة هذا الحق. فهم يستمدون هذه الحقوق من الطبيعة لا من أسلافهم. وهكذا، فهم وأراضيهم أحرار من ديون أسلافهم. ولنفترض، ثانية، أن لويس الخامس عشر ومعاصريه قالوا لدائنيهم في جنوى أعطونا المال حتى نأكل ونشرب ونسعد في يومنا، بشرط ألا تطالبوا بأية فوائد لمدة ١٩ عاماً، ثم يكون لكم بعد ذلك فائدة سنوية تبلغ ١٢٪ للأبد[٨]. اقترَضوا الأموال بهذه الشروط حتى يأكلوا بها ويشربوا ثم يبعثرونها يميناً ويساراً. فهل يكون الجيل الحالي مضطراً إلى دفع المقابل من محصول الأرض ومجهوداته لتعويض ملذاتهم؟ كلا، على الإطلاق.

أعتقد أن الفكرة السائدة بأن تنتقل ديون جيل ما عموماً إلى الجيل التالي ناتجة من اعتيادنا رؤية ذلك في الحياة الخاصة، حيث يكون على مَن يرث الأرض دفعُ ديون سلفه أو مورِّثه، من دون الاعتقاد بأن هذا الفرض عملي فقط وليس أخلاقياً، ينبع من إرادة المجتمع الذي يرى أن من الملائم أن يحوز الشخص الأرض التي أصبحت شاغرة بوفاة شاغلها؛ بشرط أن يسدد الشاغل الجديد ديونه عند الوفاة، ولكن لا التزام إدارياً بين مجتمع وآخر أو جيل وآخر، ولا حكم قاطعاً سوى قانون الطبيعة. يبدو أننا لم نفهم أنه بحسب قوانين الطبيعة يكون أي جيل بالنسبة إلى جيل آخر بمثابة دولة مستقلة في علاقتها بدولة أخرى.

إن فوائد ديون فرنسا القومية، التي هي في الواقع مجرد اثنين على ألف من صافي الديون، فائدة ممكنة الدفع بسهولة، وبذلك تصبح مجرد مسألة شرف أو منفعة.

---

(٨) تصل فائدة ١٠٠ جنيه بنسبة مركّبة تبلغ ٦٪ في نهاية ١٩ عاماً عن الأصل وفوائده مبلغ ٢٥٢١٤ جنيهاً وتكون فوائدها ١٢١٢٧ جنيهاً وهو ما يعادل حوالى ١٢٪ من رأس المال الأول.

أما بالنسبة إلى الديون المستقبلية، أفليس من الحكمة والعدل أن تعلن في دستورها الذي تسنُّه، الآن، أنه ليس للسلطة التشريعية ولا الشعب نفسه اقتراض أموال تزيد عن قدرته على سدادها في حياته أو خلال فترة ١٩ عاماً؟ وأن تكون كل الديون المستقبلية غير قابلة للدفع بعد ١٩ عاماً ولاغية؟ وهو ما سيزيد من تحفُّظ كل من الدائنين والمقترضين. كذلك سيلجم تقليل إمكان الاقتراض لحدودها الطبيعية روح الحرب التي زادت حدتها؛ بسبب عدم اكتراث الدائنين بقانون الطبيعة هذا، ألا وهو أن الأجيال التالية غير مسؤولة عن ديون أسلافها.

وبالقاعدة نفسها، يمكننا إثبات أنه لا يمكن أي مجتمع إقامة دستور دائم أو حتى قانون دائم. فالأرض ملك دائم للجيل الحي؛ فهو الذي له الأحقية في إدارتها واستخدامها كيفما شاء خلال فترة انتفاعه بها، وهو أيضاً سيد نفسه، وله حقٌّ حكم نفسه كيفما شاء. ولكن الأشخاص والممتلكات يمثِّلون ما تحكمه الحكومات. ولقد اجتثَّتهم دساتير أسلافهم وقوانينهم في مسارهم الطبيعي مثلما اجتثت هؤلاء الذين كانت إرادتهم منبع وجودهم أصلاً. وهكذا، تصبح حياة الخلف مرهونة بحياة السلف ومماته. وبناءً على ذلك، فكل دستور وكل قانون ينتهي طبيعياً بنهاية ١٩ عاماً. وإذا استمر فترة أطول، فهذا مرده إلى القوة لا إلى الحق.

ربما قيل إن ممارسة الأجيال التالية لسلطة إبطال الديون تتركهم أحراراً، كما لو أن الدستور أو القانون كان قد حُدِّد بـ ١٩ عاماً فقط. وفي المقام الأول، يعترف هذه الاعتقاد بحق اقتراح معادل. لكن سلطة الإبطال ليست معادلة. ربما كانت كذلك لو أن كل أشكال الحكومات نظمت بشكل يتسم بالكمال، بحيث يمكن الحصول على إرادة الأغلبية بعدل، من دون عوائق. وليست هذه حال أي نظام حكومي نعرفه. فليس الشعب قادراً على جمع نفسه، وتمثيله غير عادل ولا متساوٍ، وهناك دائماً عوائق عدة في وجه كل اقتراح تشريعي. فالجماعات تستولي على المجالس العامة وتفسدها الرشوة، كما تضلل هؤلاء

مصالحهم الشخصية عن تحقيق مصالح ناخبيهم العامة. وتظهر عوائق أخرى تثبت لكل رجل عملي أن قانوناً محدود المدة أفضل بكثير من قانون نحتاج إلى إبطاله.

إن مبدأ ملكية الأحياء للأرض لا الأموات مبدأ مناسب جداً للتطبيق، وله الكثير من النتائج والتوابع المفيدة لكل دولة، وخاصة لفرنسا. وهو في صميم حل مسألة ما إذا أمكن الدولة تغيير توريث الأرض المملوكة حصرياً لوريث معين، أو ما إذا أمكنه تغيير حيازة الأراضي المعطاة منذ عصور طويلة للكنيسة، أو المستشفيات، أو الكليات، أو أنظمة الفروسية، أو غير ذلك بنحو دائم، إذا ما أمكنها القضاء على الحيازات والمميزات المرهونة بالأرض، بما في ذلك القوائم الكنسية والإقطاعية. ويمتد هذا المبدأ، كذلك، إلى الوظائف والسلطات والتشريعات التي تورَّث، كما يمتد إلى الأنظمة والمميزات والألقاب الوراثية، وإلى الاحتكارات الاقتصادية الدائمة، والفنون والعلوم، وعدد هائل من الجوانب الأخرى؛ ما يجعل من مسألة دفع المستحقات مسألة كرم لا مسألة حق. في كل هذه الحالات، يكون للتشريع القائم منح السلطة في هذه الحيازات وإقامتها في وقته، لا لأبعد من هذا الوقت، ويكون المالكون الحاليون، حتى في حالة ما اشتروه هم أو أسلافهم، في وضع الشاري الأصلي لما لم يكن للبائع الحق في إعطائه.

فكِّر، سيدي العزيز، في هذا الأمر، وخاصة في موضوع سلطة الاستدانة، وحللها بنفاذ البصيرة وسداد الحجة المعروفين عنك خاصة. فمكانتك في مجالس دولتنا تعطيك فرصة طرحها على الرأي العام، وفرضها في المناقشات العامة. قد تبدو هذه الفكرة، للوهلة الأولى، مجرد تأمُّل نظري، لكن التمحيص فيها يؤكد ثباتها وصحتها. وستمهد الطريق إلى تأسيس قانوننا الأول الخاص بحيازة العوائد العامة، مما يترك عند أعتاب حكومتنا الأخطاء المعدية والهدامة الخاصة بهذا الجزء من العالم، وهي الأخطاء التي منحت الطغاة سبلاً لا تقرُّها الطبيعة يكبلون بها بني جنسهم. لقد أعطينا بالفعل، وبالمثال، قيداً مثمراً لنزعة الحرب، عن طريق منح سلطة تفعيلها للسلطة التشريعية، بدلاً

من التنفيذية، ومن يد مَن يُنفقون إلى يد مَن يدفعون. ولسوف يسرني أن أرانا نتخلص من هذه العقبة الثانية في الحالة الأولى. فليس لأية دولة القدرة على إصدار إعلان ضد صلاحية الديون التي مرت عليها فترة طويلة، من دون أية مصلحة شخصية، مثلما لنا نحن هذه القدرة، حيث إننا لا ندين بأي قرش لا يمكننا سداده بالكامل مع فوائده بسهولة خلال مدة حياتنا. فلتُقمْ أيضاً مبدأ في القانون الجديد الذي سوف يصدر لحماية حقوق النشر وبراءات الاختراع بفرض الحق الحصري لمدة ١٩ عاماً بدلاً من ١٤. فبالإضافة إلى جعل هذه المدة مألوفة لنا، سيكون ذلك مثالاً جديداً على جعلنا العقل مرشداً لنا عوضاً عن أسلافنا الإنكليز، وهي العادة التي كبّلتنا بكل الهرطقات السياسية الممكنة في أية دولة معروفة بإثارتها للمشاكل الخامدة لفترات طويلة. وأنا لا أعطيك أية أخبار جديدة، وسأكتب لك خطاباً منفصلاً حين يحدث ما يتطلب ذلك...

أحداث جليلة لأسباب صغيرة

السيرة الذاتية (١٨٢١)

... أتوقف، هنا، عن سردي لتاريخ الثورة الفرنسية. فدقة التفاصيل التي سردت بها هذا التاريخ لا تناسب درجةَ عموميةِ سردي. غير أني اعتقدت أن هذه التفاصيل تبررها درجة الاهتمام التي يجب أن يعطيها العالم بأكمله لهذه الثورة. وعلى ذلك، فما زلنا في أول فصول تاريخ تلك الثورة. فلقد تبنَّت فرنسا، قبل أية دولة أوروبية أخرى، مطالبة أميركا بحقوق الإنسان. ومنها امتدت الروح ذاتها في كل دول الجنوب. وقد ائتلف طغاة الشمال ضد هذه المطالب، لكنها في النهاية أثبتت عدم القدرة على مقاومتها. إذ ستؤدي معارضتهم إلى مضاعفة أعداد ضحايا الطغيان الذين بلغوا الملايين من الأفراد، ولكن لا محالة من انتشار روح الحق التي ستفضي، في النهاية، إلى تحسين ظروف الإنسان في العالم المتحضر بدرجة كبيرة. إن هذا لمثال مدهش على قيام الأحداث الجليلة من الأسباب الصغيرة. فترتيبات الأسباب والنتائج في هذا العالم مبهمة وعصية على الفهم، إلى درجة أن فرض ضريبة قدرها قرشان على الشاي، من دون وجه حق، في جزء منعزل من العالم، قد يغيِّر ظروف كل سكان هذا العالم...

الثورة والهرطقة

رسالة إلى جورج ميسون (٤ شباط/فبراير ١٧٩١)

... أشهد بكثير من القلق تأسيس حكومة جديدة ثابتة في فرنسا، مقتنعاً تماماً بأنها إذا تأسست هناك فلسوف تنتشر، آجلاً أو عاجلاً، في كل أنحاء أوروبا. وعلى العكس من ذلك، فأي عائق لها سيؤخر من إحياء الحرية في دول أخرى.

وأعتقد أن إقامة حكومتهم ونجاحها ضروريان لاستمرار حكومتنا، ولمنعها من الانحدار إلى نقطة الوسط التي هي الدستور الإنكليزي. ولا يمكننا إنكار أن بيننا جماعة تؤمن بالسيطرة على كل ما يتسم بالكمال في المؤسسات الإنسانية، وأن الكثير من أعضاء هذه الجماعة هم من الشخصيات المعروفة والمرموقة في أعين مواطنينا.

ولا أزال أعتقد أن طريقة تفكير أغلبية شعبنا غير ملوثة بهذه الهرطقات. وعلى هذا، أبني أملي في أننا لم نكدَّ من دون جدوى، وأن تجربتنا سوف تثبت إمكان حكم الرجال بالعقل. لقد أثرتَ فضولي بقولك «هناك عامل خاص نعيره اهتماماً قليلاً يمتص جمهورية الولايات المتحدة». فما هذا العامل؟ ماذا يقال في بلدنا عن الترتيبات المالية التي تجري الآن؟ إذ أخشى من أثرها حين أفكر في مشاعر الولايات الجنوبية الآن. فسواء كانت هذه الإجراءات سليمة أو خاطئة، لا بد من منح المزيد من الاهتمام للرأي العام.

لكني مؤمن بأن كل ذلك سيزول، ستزول الضرائب، وسيزول البنك. والتصويب الوحيد لما هو فاسد في نظام حكومتنا الحالية زيادة أعداد أعضاء مجلس النواب، حتى نحصل على مزيد من التمثيل للمزارعين، بما يمكّنهم من وضع مصالحهم فوق مصالح سماسرة البورصة...

عن دستورية مصرف قومي

(١٥ شباط/فبراير ١٧٩١)

... أعتقد أن أساس الدستور مبني على الأرضية الآتية: «كل السلطات غير المخولة للولايات المتحدة بموجب الدستور، وغير الممنوعة عليها من قبله، سلطات موقوفة على الولايات أو الشعب» (التعديل الثاني عشر). واتخاذ أية خطوة أبعد من الحدود المبينة، بوضوح، في ما يتعلق بسلطات الكونغرس تُعَدُّ استحواذاً على مجموعة من السلطات اللامتناهية، التي لا تخضع لأي تصنيف.

إن إقامة مصرف، والسلطات التي تمنحها هذه المسوَّدة، هي في رأيي سلطات لم يمنحها الدستور للولايات المتحدة.

أولاً: فهي ليست من بين السلطات التي حددها الدستور بنحو خاص، والتي هي:

١- سلطة «فرض الضرائب بهدف تسديد ديون الولايات المتحدة». غير أنه لا يوجد أي دين تسدده هذه المسوَّدة ولا أي فرض لضريبة. وإنْ كانت مسوَّدة تهدف إلى جمع المال، فقيامها في مجلس الشيوخ يجعلها محل إدانة الدستور.

٢- «اقتراض المال». فلا تقترض هذه المسوَّدة المال ولا تضمن اقتراضه. ويتمتع القائمون على المصرف بالقدر نفسه من الحرية الذي يتمتع به أي صاحب مال في إقراض المال من عدمه للشعب. والعملية المقترحة في المسوَّدة بمنح مبلغ مليونَين أولاً، ثم اقتراضه ثانياً، لا تغير طبيعة العملية المذكورة؛ فسوف تظل دفعاً لا قرضاً، مهما أطلقنا عليها من أسماء.

٣- «تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية وبين الولايات ومع القبائل الهندية». تُعَدُّ إقامة مصرف أمراً مختلفاً تماماً عن تنظيم التجارة. فالذي يقيم مصرفاً يضمِّن موضوع التجارة في لوائحه، مثلما يفعل مَن يكيل القمح أو يجني المال من العمل في المناجم، غير أن ذلك لا يجعل من هذين الشخصين منظِّمي تجارة. إن عمل شيء يمكن بيعه وشراؤه ليس توصيفاً لتنظيم البيع والشراء. بالإضافة إلى أنه إذا كان ذلك يُعَدُّ ممارسة لسلطة تنظيم التجارة، فهو باطل؛ نظراً لأنه يمتد إلى تجارة الولايات الداخلية، مثلما يمتد إلى تجارتها الخارجية. فالسلطة التي يمنحها الدستور للكونغرس لا تتضمن التنظيم الداخلي لتجارة الولاية (أي التجارة بين مواطن وآخر)؛ إذ تظل محصورة في يد سلطاتها التشريعية، لكن الدستور يمنح الكونغرس سلطة تنظيم التجارة الخارجية فقط، أي: التجارة مع الولايات الأخرى أو مع الدول الأجنبية أو مع القبائل الهندية. ولذلك، لا تقترح المسوَّدة معياراً ينظم التجارة؛ بل تقترح «عاملاً مساعداً يزيد من مزايا التجارة». وهي سلطات لا يمنحها الدستور أيضاً.

ثانياً: وهي ليست ضمن العبارتين الآتيتين:

١- فرض الضرائب لتحقيق الرخاء العام في الولايات المتحدة، أي «فرض الضرائب بهدف تحقيق الرخاء العام». إن فرض الضرائب هو «السلطة»، ويمثل الرخاء العام، «الهدف» من ممارسة هذه السلطة. ولا يمكن فرض الضرائب عنوة لأي هدف يرونه، بل لسداد الديون أو ضمان رخاء الاتحاد فقط. وبالمثل، لا يمكنهم فعل ما يحلو

لهم لضمان الرخاء العام، بل فرض الضرائب لهذا الغرض وحده. ولا توضح العبارة الثانية الهدف من العبارة الأولى؛ بل تمنح سلطة مميزة ومستقلة لفعل أي شيء يحلو لهم قد يكون لمصلحة الاتحاد، مما يجعل كل تحديدات السلطة، السابقة والتالية، دون جدوى. والحال هكذا، يمكن اختزال الدستور كله في عبارة واحدة؛ ألا وهي تأسيس كونغرس له سلطة فعل كل ما هو لمصلحة الولايات المتحدة، وتلك أيضاً سلطة تمنحهم فعل ما يحلو لهم من أضرار، فهم وحدهم الذين يقررون ما الصالح وما الضار.

وحين تحمل أية عبارة معنيَين فقاعدة البناء المعروفة تتمثل في منحها المعنى الذي يتماشى مع بقية أجزاء الدستور، لا المعنى الذي يتنافى مع هذه الأجزاء. ومن المؤكد أن الدستور لا يمنح الكونغرس هذه السلطات العامة. لقد كان الهدف ربطها بصرامة ضمن السلطات المذكورة والسبل التي من دونها لا يمكن تنفيذ تلك السلطات. ومن المعروف أن السلطة المقترحة، الآن، «بوصفها وسيلة» قد رفضت اللجنة التي شكلت الدستور أن تنظر إليها بوصفها «غاية». لقد عُرض عليهم اقتراح بإعطاء الكونغرس السلطة عن طريق فتح القنوات، كما قُدِّم اقتراح آخر تعديلي لتمكينهم من إدخال الاقتراح الأول. غير أن الاقتراحين رُفضا، وكان أحد أسباب هذا الرفض المذكور في المناقشات أن ذلك سيمنحهم سلطة تأسيس مصرف؛ مما سيجعل المدن الكبرى التي تشعر بالانحياز والغيرة تجاه الموضوع تعارض استقبال الدستور.

٢- العبارة العامة الثانية هي: «جعل كل القوانين «ضرورية» وسليمة لتنفيذ السلطات المذكورة». غير أن كل السلطات يمكن تنفيذها من دون مصرف. وبالتالي، فالمصرف ليس «ضرورياً»، ولا تجيزه هذه العبارة.

لقد قيل إن المصرف سيمنح تسهيلات ومنافع كثيرة في جمع الضرائب. وإنْ صحَّ ذلك، فالدستور يمنح فقط السبل «الضرورية»، لا السبل «النافعة» لتنفيذ السلطات المذكورة. وإذا سمحنا بمثل هذا التساهل في بناء هذه العبارة - لمنح أية سلطة غير

مذكورة - فسيعم ذلك العبارات كلها، إذ لا توجد أية عبارة لا يمكن تحويلها بالمكر والدهاء إلى مسألة «منفعة» في أية حالة أو أخرى، أي تحويلها إلى واحدة في القائمة الطويلة من تلك السلطات المذكورة. وسيأتي ذلك على كل السلطات المفوضة فيختزل الكل في سلطة واحدة كما لاحظنا سابقاً. ولذلك، فقد حدد الدستور ذلك بالسبل «الضرورية»، أي السبل التي من دونها يكون منح السلطة باطلاً...

هل يمكن الاعتقاد بأن الدستور، سعياً وراء بعض «المنافع»، يخوِّل الكونغرس تفتيت أقدم القوانين الأساسية في العديد من الولايات، مثل تلك القوانين المضادة لقوانين العقارات، وقوانين المهاجرين، وقاعدة التوريث، ولائحة التوزيع، وقوانين وقف الأراضي ونزع الحيازة، وقوانين الاحتكار؟ الضرورة القصوى التي لا يمكن تنفيذها بأي سبيل آخر، هي وحدها التي يمكنها تبرير خرق القوانين التي تشكل أعمدة نظامنا القانوني الأساسية. وهل سيتقيد الكونغرس إلى هذه الدرجة، بحيث لا يستطيع تنفيذ الدستور بنزاهة من دون تخطي قوانين حكم الولاية الأساسية من أجل منفعة قليلة يأملونها؟

تمثل سلطة الرئيس في الإيقاف الدرعَ الذي يمنحه الدستور للحماية من تدخلات السلطة التشريعية في أ- حق السلطة التنفيذية، ب- حق السلطة القضائية، ج- حق الولايات وسلطاتها التشريعية. وحالتنا الحاضرة حالة حق يظل مقصوراً على الولايات، ومن ثم يُعَدُّ أحد الحقوق التي قصد الدستور وضعها تحت حمايته.

ومع ذلك، لا بد من أن نضيف أنه إذا لم يكن الرئيس متأكداً من أن كل ما طرح بهدف مساندة هذه المسوَّدة أو ضدها أمر غير دستوري، وإذا تساوت في رأيه الحسنات والسيئات، فالاحترام العادل لحكمة التشريع يحتم علينا، تلقائياً، ترجيح كفة رأيهم. لقد وضع الدستور قيداً في صورة حق اعتراض الرئيس بوصفه أساساً للحالات التي يكون فيها المشرِّعون على خطأ واضح منبعه سوء الحكم أو المطامع أو المصالح.

تعضيد حكومات الولايات

رسالة إلى أرشيبولد ستيوارت (٢٣كانون الأول/ديسمبر ١٧٩١)

... سأجازف بعرض آرائي عليك بسرعة تتناسب مع ما تفرضه عليَّ أهمية الموضوع، إذ أودُّ الحفاظ على الحد الفاصل الذي وضعه الدستور الفدرالي بين الحكومات العامة والخاصة على ما هو عليه الآن، واتخاذ كل السبل المناسبة لمنع تخطِّي أي من هاتين الحكومتين لهذا الحد. ورغم حداثة التجربة التي لم تكشف لنا بعد عن أي المناطق ستأتي منها التجاوزات، فمن السهل التنبؤ، بناءً على طبيعة الأشياء، بأن تجاوزات حكومات الولايات ستميل نحو الحريات وأنها ستقوِّم نفسها (كما هي الحال في الحادث الأخير)، بينما ستميل تجاوزات الحكومة العامة نحو الملكية وستقوِّي نفسها باطِّراد، عوضاً عن أن تجد علاجاً لنقائصها، كما أثبتت التجارب جميعها. والحق أني أفضل مجابهة منغصات الحرية الزائدة عن تلك التي تنجم عن قلة الحريات. وهكذا، فمن المهم تعضيد حكومات الولايات، وما دام لا يمكن تحقيق ذلك بإحداث تغيير في الدستور الفدرالي (الذي يكمن جلُّ أملنا في حفظه على ما هو عليه) فلا بد من أن تتولى ذلك الولايات ذاتها، فتقيم حدوداً دستورية بيِّنة لا تتخطاها هي نفسها ولا تتخطاها الحكومة العامة. والحكومة الحكيمة هي الحد الوحيد الذي يقع في متناول سلطتهم. فحكومة ضعيفة تخسر كل معركة. ولإقامة حكومة حكيمة وقادرة، أرى ضرورة القيام بالتغييرات الآتية: اجعلْ

من السلطة التشريعية سلطة معتبرة عن طريق تقليل عدد النواب (ليكن مئة)، ومدِّد فترة خدمتهم وتوزيع نيابتهم بالتساوي بين الناخبين، ولتتبنَّ أيضاً أسلوباً أفضل لتعيين مجلس النواب. اجعلْ من السلطة التنفيذية سلطة أكثر ترغيباً للقادرين من الرجال في جعلها أكثر استقلالاً عن السلطة التشريعية. فمثلاً، اجعل ممثلها منتخباً من قبل ناخبين آخرين، لمدة أطول، بحيث لا يمكن إعادة انتخابه ثانية. فالمسؤولية محرك أساسي في أية حكومة حرة. فلتجعله يشعر بثقلها الكامل عن طريق انتزاع حماية مجلسه التنفيذي، وخاصة أن التجربة أثبتت حصافة هذا الإجراء دائماً. اجعلْ السلطة القضائية محترمة بكل السبل، بمعنى توفير الثبات الوظيفي، والمرتَّبات المجزية، وخفض عدد العاملين فيها. فالرجال ذوو العلم الراقي والمقدرة قلائل في كل الدول، وبإعطاء الفرصة لمن هم دون ذلك نكون قد قيَّدنا أيدي الجزء القادر من الجسد بالجزء غير القادر. وسيعاني هذا القسم من الحكومة الجزءَ الأكبر من الصراع؛ لأنه ملجأ العقل الأخير. تلك هي أفكاري العامة في ما يخص التغيير، ولتحقيق هذه الغاية سأتحلى بالمرونة التي تساعدني على تقبل مختلف الوسائل...

خطوة نحو دستور إنكليزي

رسالة إلى لافاييت (١٦ حزيران/يونيو ١٧٩٢)

... انظرْ إليك، إذاً، صديقي العزيز، قائداً لجيش عظيم، تقيم حريات بلدك ضد عدو أجنبي. فلترْعَ السماء هدفك؛ فتجعلك السبيل الذي عن طريقه تغدق علينا عطاياها. ففي الوقت الذي تقضي أنت فيه على وحش الأرستقراطية وتنتزع أسنان الملكية وأنيابها المرتبطة بها، يوجد مَن يعمل ضد هذه الأهداف هنا. فلقد ظهرت بيننا جماعة تعلن أنها تتبنى دستورنا الجديد، ليس فقط بوصفه جيداً وكفؤاً في حد ذاته، بل بوصفه خطوة نحو الدستور الإنكليزي الذي يمثل في أعينهم الهدف الأوحد والأكمل. ومن حسن حظنا أنهم دعاة بلا أتباع، وأن شعبنا يقف ثابتاً ومخلصاً في نقاء مبادئه الجمهورية. ولسوف تتعجب حين تعرف أن هؤلاء المطالبين بملك ولوردات عموم يأتون أساساً من الجزء الشرقي. ولهم بعض الحلفاء المهمين في نيويورك، بل ويعضد من شأنهم جماعة من مثيري القلاقل، ترعرعت في وكر الفساد الذي أقاموه، محتذين مثال محبوبتهم إنكلترا. وقد انضم الكثير من رعاة المال ودعاة الملكية هؤلاء إلى السلطة التشريعية، أو لنقلْ إن الكثير من أعضاء سلطتنا التشريعية أصبحوا من رعاة المال ودعاة الملكية. غير أن صوت الشعب قد بدأ بالإفصاح عن نفسه، وأغلب الظن أنه سيقوم بتطهير مقاعدهم في الانتخابات القادمة...

حوار مع الرئيس واشنطن

من المذكرات الشخصية (٢٩ شباط/فبراير ١٧٩٢)[٩]

... قلت له إن هناك، في رأيي، مصدراً واحداً فقط لعدم الرضى هذا. فرغم أن هذه القلاقل قد بدأت بالفعل بالانتشار في وزارة الحربية، فإني أرى ذلك مجرد عاقبة طبيعية لمصدرها الحقيقي، لم يكن ليكتب له الوجود لو لم تبدأ هذه القلاقل في وزاة أخرى، وأعني وزارة المال. أي، قد جرى التخطيط هناك لنظام يغرق الولايات بالأوراق المالية، عوضاً عن الذهب والفضة، للحيلولة دون سعي مواطنينا وراء التجارة والصناعة والبناء وغيرها من الأعمال المفيدة؛ فأصبحوا يشغلون أنفسهم ويستثمرون أموالهم في المقامرة المدمرة للأخلاقيات، وقد امتد أثر سمومها إلى الحكومة نفسها. وتلك كانت حقيقة واضحة وضوح حوارنا نحن الاثنين معاً؛ نظراً لأن أعضاءً معيَّنين في السلطة التشريعية قد مهدوا الطريق إلى هذا النظام، فصوَّتوا لصالح هذه القوانين حين كانت في طور المناقشة، وكرَّسوا كل جهودهم ومزايا وظائفهم منذ هذا الوقت لتأسيس ذلك النظام وتطويره، بعد أن قيدوا أعناقنا بها لمدة طويلة من الزمن. ومن أجل إبقاء مقاليد اللعبة في أيديهم، أعانوا بين الحين والآخر على إقامة تشريعات في الدستور جعلت منه شيئاً مختلفاً تماماً عما ظن الشعب أنه اختاره. لقد قدموا الآن اقتراحاً يتجاوز كل ما قام

---

(٩) مذكرات وملاحظات جُمعت عام ١٨١٨ عن أحداث سياسية وقعت أساساً بين عامَي ١٧٩١ و١٧٩٣.

به أي شخص آخر بدرجة كبيرة، فاتجهت إليه أنظار الكثيرين بوصفه قراراً له صلاحية إعلامنا بما إذا كانت حكومتنا محدودة أو غير محدودة. ولقد سألني إلى أي اقتراح كنت ألمح، وأجبته بأني كنت أتحدث عن الاقتراح المقدم في تقرير الصناعات الذي كان يقصد به، تحت غطاء منح التسهيلات لتشجيع بعض الصناعات بعينها، إرساء مبدأ فحواه أن السلطة التي يمنحها الدستور لجبي الضرائب، بهدف رخاء الولايات المتحدة «العام»، سمحت للكونغرس بإدارة كل ما قد يراه في «الصالح العام» في ما يختص بالأموال، ولذلك فلا تُعَدُّ صلاحيات سلطته تلك صلاحيات مشروعة ولا تشكل حدود سلطته الحقيقية؛ فالمسألة، هنا، تختلف تمام الاختلاف عن مسألة المصرف التي هي حالة تقع ضمن نطاق صلاحياته. ومن ثم، كان الكثيرون ينتظرون هذا القرار بمزيد من القلق، وكنت آمل حقاً أن يُرفض الاقتراح، معتقداً أن الأغلبية في كلا المجلسين كانت ضده، مما سيُعَدُّ دليلاً على عودة الأمور إلى نصابها الحقيقي؛ إذ كنت أتطلع، في كل الحالات، إلى التمثيل الواسع المرتقب الذي من شأنه الحفاظ على الدستور في مجاله الحقيقي، مما سيؤدِّي إلى زوال قدر كبير من عدم الرضى الذي كنا نشعر به. ولقد انتهى الحوار إلى هذا الموضوع الأخير. ثم سردته هنا بالقدر الذي تحتاج إليه من الطول، مع محاولتي الحفاظ على المصطلحات بقدر ما استطعت تذكُّرها، مع الأمانة في نقل مضمونها...

الشجار مع هاملتون

رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة (٩ أيلول/سبتمبر ١٧٩٢)

... سأتيح لنفسي الآن حرية تناول ذلك الجزء من خطابك الذي ذكرتَ فيه النزاعات الداخلية التي حدثت في حكومتنا وأثرها السلبي على الحكومة. فمما لا مجال للشك فيه أن هذه الخلافات قد حدثت، بل وفي ما بين المقربين إليك في الإدارة. وأنا أحسب نفسي أكثر المهمومين والمكلومين لهذا الأمر، لكوني طرفاً في هذه النزاعات. ورغم أني لا أرغب في إعطاء نفسي أكثر من المساحة المتاحة للتعليق على خطابك، فأنا شديد الرغبة في أن تعرف الحقيقة كاملة وأن تؤمن بها دون غيرها، إلى درجة أني أشعر بالسعادة لاقتناص كل فرصة تسنح فأنقل لك ما أفعله أو أؤمن به في ما يختص بشؤون الحكم، ولذا أطلب إليك السماح لي بأن أطيل عليك بأكثر مما تستحقه المناسبة أو تستدعيه.

حين بدأتُ بممارسة شؤون الحكم، لم يكن هدفي، على الإطلاق، التدخل في أمور السلطة التشريعية أو في شؤون الوزارات الأخرى إلا بما تستحقه الظروف. ولقد كانت حادثة وزير المال المثال الأول والأوحد في الحيد عن هذا القرار؛ إذ خدعني بحيث أصبحت أداة في ترسيخ خططه التي لم أكن أفهمها بالقدر الكافي في حينه. وقد سبَّب هذا الخطأ على مدى حياتي السياسية أكبر قدر من الندم. كان هدفي دوماً أن أشرح لك

ذلك، إذ إن التنحي عن دورنا السياسي هو لتولي دور المتفرج الذي لا مصلحة له. أما الجزء الثاني من قراري، فقد حافظت عليه باستماتة في تعاملاتي مع وزارة الحربية، أما تعاملاتي مع وزارة المالية فلم أحد عنها بأكثر من مجرد التعبير عن مشاعري شفهياً، وخاصة بين هؤلاء الذين سبَّبت مشاعرهم المماثلة تعبيري عن مشاعري. أما إذا بدا أني كنت أتآمر مع ممثلي السلطة التشريعية لإحباط خطط وزير المال، فهذا ينافي الحقيقة تماماً. وكما لم تكن رغبتي أبداً التأثير على الأعضاء، لم يكن لدي أي سبيل سوى صداقاتي التي كنت أقدرها بدرجة تمنعني من المخاطرة باغتصاب حريتهم في الحكم على الأمور وتفانيهم في ممارسة ما يرونه واجباً عليهم. وأقر وأعترف بأني اعترضت تمام الاعتراض على خطط وزير المال في نقاشاتي الخاصة، ولم يكن ذلك مجرد اختلاف في وجهات النظر. لقد نبع نظامه من مبادئ منافية للحرية، بل قصد به التقليل من شأن الجمهورية والقضاء عليها، عن طريق تأثير وزارته على ممثلي السلطة التشريعية. وقد شهدت هذا الأثر بنفسي وهو يتبلور، وشهدت أولى ثماره المتمثلة في إقامة الخطوط العريضة لمشروعه عن طريق أصوات الأشخاص أنفسهم الذين سعوا إلى التربُّح من وراء خططه، بعد أن ابتلعوا طعمه، بل ورأيت أنهم لو انسحبوا، كما يجب أن يفعل أي شخص تهمُّه المصلحة المتعلقة بأمر ما، لكانت أصوات الأغلبية غير المنحازة عكس ما حدث فعلياً. ولذلك، لم تكن هذه الأصوات أصوات ممثلي الشعب، بل أصوات مَن حادوا عن مصلحة الشعب وحقوقه. وكان من المستحيل النظر إلى قرارتهم - التي لم تكن لها هدف سوى النفع الخاص - بوصفها قرارات الأغلبية العادلة التي يجب احترامها دوماً. وإذا كانت خططهم سبباً في عدم ارتياح الساعين وراء حكومة عادلة، فإن طُرح بعد ذلك لم يكن أقل تهديداً لمؤيدي الدستور. ففي تقرير عن موضوع الصناعات (لم يُعمل به بعد) افتُرض حق الحكومة العامة في ممارسة جميع السلطات التي يمكن النظر إليها بوصفها في «الصالح العام»، أي كل سلطات الحكومة الشرعية، إذ لا توجد أية حكومة لها الحق الشرعي في فعل ما يتنافى مع مصلحة الشعب. ولقد

وُضعت حدود مزيفة على شمولية هذه السلطة بحصرها «في الحالات التي تُستخدم فيها الأموال». ولكن ما الأمور التي لا تُستخدم فيها الأموال؟ وبناءً على ذلك، فهدف هذه الخطط مجتمعة جعل كل مقاليد السلطة في أيدي السلطة التشريعية العامة، وإقامة السبل لإفساد القدر الكافي من ممثلي هذه السلطة لتقسيم الأصوات العادلة والتأثير - بأصواتهم - في موازين الأمور التي تناسبهم، ثم جعل هذه الأصوات تحت طوع وزير المال بهدف تفتيت مبادئ الدستور واحداً تلو الآخر، وهو الدستور نفسه الذي طالما أعلن الوزير عدم جدواه وحتمية تغييره. وربما بررت هذه الآراء تصرفات أبعد من مجرد التعبير عن الاختلاف في الرأي، ورغم ذلك لم أتخطَّ ذلك أبداً. فهل قام هو بالقدر نفسه من عدم التدخل في شؤون وزارتي؟ ومن دون الخوض في تدخلات أخرى معروفة بالدرجة ذاتها في حالة الدولتين اللتين نتمتع معهما بأقرب الصلات، ألا وهما فرنسا وإنكلترا، فقد كان أسلوبي إعطاء قدر من المميزات المُرضية لفرنسا لا تكلفنا سوى القليل، في مقابل المزايا الثابتة التي تجلبها لنا علاقتنا معهم، وأن أقابل الإنكليز ببعض القيود التي ربما تدفعهم إلى التقليل من قيودهم على تجارتنا. وافترضت دائماً تطابق ذلك مع مشاعرك، وإنْ كان وزير المال قد أفلح في فرض نظامه الذي يمضي على العكس تماماً من ذلك، عن طريق خططه المتآمرة مع بعض ممثلي السلطة التشريعية وخطبه العصماء في مناسبات أخرى. بل عقد، على مسؤوليته، الاجتماعات مع وزراء هاتين الدولتين، وفي كل مرة يطلب فيها المشورة من مستشاريه يعطونه تقارير عن محادثات جرت مع إحدى الدولتين تتناسب مع وجهة نظره. وبعد الاستقرار على هذه الآراء، عهد لي طبعاً بمهمة تنفيذها، ويمكنني اللجوء إليك بلا خوف - فقد اطلعتَ على كل مراسلاتي وخطواتي - لتقرير ما إذا كنتُ قد نفَّذتُ، بكل أمانة، تلك الآراء وكأنها آرائي، رغم أني رأيتها، دائماً، غير متماشية مع شرف دولتنا ومصلحتها. ولقد ثبت ذلك بخسارة فادحة، وبما لا يدع مجالاً للشك، من الطعنة التي وجهها الفرنسيون إلى قواتنا البحرية...

إرادة الأمة

خطاب إلى وزير فرنسا المفوَّض السيد موريس

(٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٧٩٢)

... إني قلق بشأن موقفك الذي كان صعباً بلا شك، خلال الفترة الانتقالية من نظام الحكم السابق إلى نظام آخر من السلطة الشرعية، فربما كنت حائراً بشأن الأشخاص الذين يمكنك التعامل معهم. وبالرغم من ذلك، فحين نفهم المبادئ بوضوح، يصبح تنفيذها أقل إحراجاً. ولا يمكننا، قطعاً، نكران الحق ذاته، الذي تأسَّست عليه حكومتنا، على أية دولة، ألا وهو حق حكمها لنفسها بأي أسلوب شاءت، بل وحقها في تغيير نظم الحكم بإرادتها، وحقها في إدارة معاملاتها مع الدول الأجنبية من خلال مَن تراه صالحاً من الممثلين، سواء كان ملكاً أو وفداً مفوضاً أو مجلساً أو لجنة أو رئيساً، أو عبر أي شكل من التمثيل تختاره. فإرادة الأمة هي الأمر الأساسي الوحيد الذي لا بد من أن يوضع في الحسبان...

تحية إلى الثورة الفرنسية

إلى وليم شورت (٣ كانون الثاني/يناير ١٧٩٣)

... لقد آلمتني نبرة خطاباتك لفترة من الوقت، بسبب الرقة المتناهية التي انتقدتَ بها إجراءات جماعة اليعقوبيين في فرنسا، إذ أرى أن هذه الجماعة شأنها من شأن الوطنيين الجمهوريين، كما أرى أن الرهبان الفويان Feuillants شأنهم من شأن الوطنيين الملكيين، وهما الجماعتان اللتان اشتهرتا في بدايات الثورة، واللتان لم تختلفا اختلافاً كبيراً في رؤاهما، إذ كان تأسيس دستور حر هدفاً مشتركاً لكلتيهما، وإنْ اختلفتا فيما إذا كانت السلطة الرئيسية واجبة التوريث أم لا. فقد خضع اليعقوبيون (كما أطلق عليهم آنذاك) للفويان، فحاولوا تجربة الحفاظ على سلطتهم الوراثية. وفشلت التجربة تماماً، وربما تسبَّبت بعودة عهود الاستبداد لو أنها استمرت. وقد فطن اليعقوبيون إلى ذلك، كما فطنوا إلى أن التخلص من ممثل هذه السلطة كان ضرورة لا جدال فيها. وقد ساندتهم الأمة في مسعاهم، فبغضِّ النظر عن آرائهم السابقة المؤيدة للدستور الذي أرساه المجلس الأول، كانوا قد تخلوا عن آمالهم فيه، فأصبحوا الآن يعقوبيين عموماً. وفي خضم هذا النضال الضروري، سقط الكثير من المذنبين – وبعض الأبرياء – من دون أية محاكمة رسمية. ولسوف أرثيهم مع مَن يرثونهم، ولسوف أرثي بعضاً منهم حتى مماتي. غير أني أرثيهم كما كنت سأرثيهم لو أنهم سقطوا في المعركة. فقد كان من

الضروري استخدام الشعب درعاً، فهو آلة حرب ليست في عمى القذائف والقنابل، وإنْ كان أعمى إلى درجة ما، إذ آل القليل من أصدقائهم الحميمين إلى مصير الأعداء على أيديهم. لكن الزمن والحقيقة سيحفظان ذكراهم ويخلِّدانها، بينما سينعم سلفهم بالحرية ذاتها التي ما كانوا ليترددوا في التضحية بحياتهم في سبيلها. فحرية الأرض بأكملها كانت تستند إلى هذا النزاع. وهل كان لمثل هذه الجائزة أن تُنال بإراقة هذا القدر القليل من دماء الأبرياء؟ لقد جُرحت مشاعري بشدة بسبب شهداء هذه القضية، غير أني كنت أفضل رؤية نصف الأرض خراباً على أن تفشل هذه الثورة. فمجرد بقاء آدم واحد وحواء واحدة حرَّين في كل دولة أفضل كثيراً مما نحن عليه الآن. والحق أني أعبِّر لك عن مشاعري لأنها في الواقع مشاعر غالبية مواطنينا. ولعل الأعيادَ والاحتفالات العالمية التي أقيمت أخيراً احتفاءً بالفرنسيين خيرُ دليل على مشاعرهم الصادقة الفياضة...

في الولايات المتحدة بعض الأشخاص من ذوي المبادئ المتباينة، بعضهم في مكانة مرموقة، بينما يمتلك البعض الآخر ثروات كبيرة. وكلهم يضمرون مشاعر عدائية نحو فرنسا، ويتطلعون بشغف إلى إنكلترا بوصفها رمز آمالهم. ولقد ذكرتهم لك في مناسبة سابقة. ولم يتحسن موقفهم من وقتها. وفيما عدا هؤلاء، فهذه الدولة جمهورية بأكملها، مُحبة للدستور، حريصة على الحفاظ عليه وعلى تطبيقه تبعاً لمبادئها الجمهورية. أما الجماعة الصغيرة التي ذكرتها سابقاً فقد تبنَّت الدستور بوصفه مجرد خطوة في طريق الوصول إلى الملكية، وحاولت جاهدة أن تكيِّفه لإرادتها حتى تجعل انتقاله الأخير أكثر طواعية. وكانت نجاحات الحركة الجمهورية في فرنسا بمثابة الضربة القاضية لآمال هؤلاء، كما أتمنى أن تكون قد قضت على مشاريعهم...

الإجبار السلمي

خطاب إلى جيمس ماديسون (٢٤ آذار/مارس ١٧٩٣)

... إن فكرة أن القوات البحرية مجتمعةً ضد فرنسا سوف تعوق وصول الإمدادات إليها، بما فيها الطعام، تزداد تأثيراً. ولو كان لنا تدوين هذه الفكرة رسمياً فلا بد من استدعاء الكونغرس، حتى يكون هناك مبرر معقول للحرب. وبما أن السلطة التنفيذية ليس لها الحق في اتخاذ قرار الحرب فليس لها أن تتخذ قرار عدم الحرب، عن طريق منع الكيان الذي له الحق في هذا الشأن من تدبُّر الأمر. غير أني آمل ألا تكون الحرب هي اختيارهم. وأعتقد أن ذلك سيمنحنا الفرصة السعيدة لضرب مثال آخر للعالم على أن الأمم يمكنها فعل الصواب، عن طريق التوجه ليس إلى الأسلحة فقط بل وإلى المصالح أيضاً. وآمل أن يستبعد الكونغرس مصنوعات الدول المعتدية ومنتجاتها وسفنها ومواطنيها من موانئنا أثناء استمرار هذا العدوان، أو حتى نيل تعويضات مناسبة عنه، بدلاً من الاكتفاء باستنكار الحرب. وبهذه الطريقة، نعالج معظم أمورنا، بل كلها، على نحو آمن، ونقيم بين الأمم فيصلاً آخر غير الأسلحة؛ بما يريحنا، في النهاية، من مخاطر سفك الدماء وأهوالها...

رأي في المعاهدات الفرنسية

(٢٨ نيسان/أبريل ١٧٩٣)

... أرى أن الأشخاص الذين يكوِّنون مجتمعاً أو أمة من الأمم هم مصدر كل السلطات في هذه الأمة، ولهم حرية التعبير عن مخاوفهم المشتركة عن طريق أي ممثلين يرونهم مناسبين، كما لهم حرية تغيير هؤلاء الممثلين فرادى، أو تنظيمهم مجتمعين من حيث الشكل والوظيفة كما يشاؤون، وأن كل ما يأتون به من أفعال، تحت سلطة الأمة، هي أفعال الأمة نفسها، ومفروضة عليهم، وملزمة لهم، ولا يمكن إلغاؤها بأية طريقة، وليس لها أن تتأثر بأي تغيُّر في شكل الحكومة أو الأشخاص القائمين عليها. وبالتالي، فالمعاهدات بين أميركا وفرنسا لم تكن معاهدات بين أميركا ولويس كابيه، بل بين حكومتي دولتَي أميركا وفرنسا، وما دامت هاتان الدولتان في الوجود، وإنْ تغيرت حكوماتهما، فستبقى المعاهدات سارية ولا تبطلها هذه التغييرات.

ويتكوَّن قانون الدولة الذي بموجبه يمكننا تحديد هذه المسألة من ثلاثة فروع. أولاً، قانون الطبيعة الإنسانية الأخلاقي. ثانياً، منافع الدول. ثالثاً، أعراف هذه الدول الخاصة. ويتعلق الفرع الأول بالقانون الأخلاقي الذي أرساه الخالق بين البشر، والذي يمكن عدُّ مشاعرنا وضمائرنا دلائل من الخالق عليه. فالواجبات الأخلاقية الجلية، على مستوى الأفراد، بين شخص وآخر هي نفسها الواجبات بينهم حين يكوِّنون مجتمعاً،

ويكون مجموع واجبات الأفراد الذين يكوِّنون هذا المجتمع واجبات ذلك المجتمع تجاه أي مجتمع آخر، بحيث تسود الواجبات الأخلاقية نفسها - التي أرساها الأفراد وهم منفصلون - بين المجتمعات التي يكوِّنونها، فالخالق لا يعفيهم من هذه الواجبات حين يجتمعون بوصفهم أمَّة. والمواثيق بين دولة وأخرى مواثيق ملزمة بموجب القانون الأخلاقي نفسه الذي يلزم الأفراد بمواثيقهم بوصفهم أفراداً. ورغم ذلك، هناك أحياناً ظروف تعفي الشخص من تنفيذ التزاماته تجاه شخص آخر، وكذلك الأمر في حالة الدول. فحين يصبح الوفاء بالعهد «مستحيلاً» لا يصبح عدم الوفاء أمراً غير أخلاقي، إذ حين يصبح الوفاء بالعهد مدمراً للذات يَجُبُّ قانون الحفاظ على الذات قانون الوفاء بالعهد مع الآخرين. ولا يتطلب الأمر سوى الرجوع إلى نبع دلائل الخالق في البشر، أي عقل كل إنسان وطني مخلص وضميره لإثبات حقيقة تلك المبادئ. فهناك كتبت الطبيعة قوانينها الأخلاقية، حيث يمكن لأي شخص قراءتها بنفسه. ولن يقرأ أي شخص هناك الإذن بإلغاء التزاماته لفترة من الزمن، أو للأبد، حين تصبح هذه الالتزامات «خطرة أو غير مجدية أو مزعجة»، فضلاً عن أن تكون «غير مجدية» أو «مزعجة» كما ورد ذكرها واستشهد بها في فاتيل، المجلد الثاني، ١٩٧. ولا بد من أن يكون الخطر واضحاً ودرجته كبيرة. في هذه الحالات، تصبح الأمم سيدة أمرها حقاً، إذ ليس لأية أمة الحق في إصدار الأحكام على دولة أخرى. ولكن يبقى منبر ضمائرنا حاضراً وكذلك منبر رأي العالم. فهذان المنبران يصححان الأحكام التي نصدرها في حالتنا. وكما نحترم هذين المنبرين لا بد من أن نتأكد من أننا كنا عادلين ومخلصين في حكمنا على أنفسنا...

وحسب آراء غروتياس وبوفندورف وولف، «تبقى المعاهدات ملزمة بغض النظر عن أي تغيير في شكل الحكومة، إلا في حالة واحدة ألا وهي أن تكون الغاية من المعاهدة نفسها الحفاظ على هذا الشكل». وهنا، لا تبطل المعاهدة بموجب انتخاب أو إعلان حزب بعينه حزباً حاكماً، بل بسبب بطلان الغاية. ويرسِّخ فاتيل الرأي ذاته القائل باستمرار إلزام المعاهدات بغضِّ النظر عن تغيُّر الحكومات بموجب إرادة الطرف الآخر،

وبأن معارضة هذه الإرادة خطأ فادح، وبأن الحليف يبقى حليفاً بغضِّ النظر عن التغيير. وهو في ذلك يوافق كل مَن سبقه من الكتَّاب. لكنه يضيف ما لا يذكره الآخرون ولا يمكن أن يذكروه: «ولكن إذا أدى ذلك التغيير إلى جعل التحالف «غير مجدٍ» أو خطراً أو «مزعجاً» بالنسبة له فهو في حل منه». ولم يكن من الضروري تحديد استثناء «الخطر» في هذه الحالة، وخاصة أن هذا الاستثناء موجود في جميع الحالات، وقد جرى التفكير في أبعاده. غير أنه حين يضيف أننا أحرار في إبطال عقد لمجرد كونه «غير مجد» أو «مزعجاً»، فهو بذلك يعارض آراء وولف وغروتياس وبوفندورف الذين لا يسمحون بمثل هذه الرخصة التي تبطل الالتزام بالمعاهدات، بل ويعارض أيضاً أخلاقيات كل شخص مخلص يمكننا اللجوء إليه باطمئنان، لتقرير ما إذا كان يرى نفسَه حراً في فسخ عقد ما حين يصبح «غير مجد» أو «مزعجاً» له. ويمكننا، أيضاً، الاستناد إلى فاتيل نفسه في تلك الأجزاء من كتابه التي لا يمكن إساءة فهمها، وخاصة أنه معروف بكونه أحد أشد المتحمسين وأخلصهم دفاعاً عن الحفاظ على حسن النية في جميع معاملاتنا. فلننصت إلى آرائه في بعض المواقف الأخرى؛ وخاصة حين يوضح درجة الخطر أو الضرر التي تسمح بأن يصبح المرء في حل من الالتزام بمعاهدة ما. «إذا كانت مجرد الخسارة» (والخسارة هنا تعني الفقدان الناتج من بيع شيء ما بأقل من نصف قيمته الحقيقية، وهي درجة الفقدان التي تجعل عملية البيع لاغية بمقتضى القانون الروماني)، وكما يقول: «إذا كانت مجرد الخسارة، أو درجة ما من الضرر في أية معاهدة، لا تكفي لتجريدها من صلاحيتها، فليس الأمر كذلك في حالة المنغصات التي تسبِّب «دمار» الأمة. وبما أنه لا بد من إبرام أية معاهدة بسلطة كافية، فالمعاهدة الضارة بالدولة تُعَدُّ لاغية وغير ملزمة بالمرة. إذ ليس لحاكم دولة أية سلطة في اتخاذ إجراءات من شأنها «تدمير» الدولة، التي عهد إليه حكمها حتى يحفظ سلامتها. بل ولا يمكن الدولة نفسها، المحكومة بالضرورة بكل ما يتطلبه الحفاظ عليها وسلامتها، الدخول في معاهدات تتعارض مع التزاماتها الأساسية، إذ نجد أن درجة الضرر أو الخطر التي يراها كافية لعدم الالتزام بمعاهدة ما

هي الدرجة التي تؤدي إلى دمار الدولة أو انهيارها، لا مجرد خسارة القانون الروماني، ولا مجرد كونها غير مجدية أو خطرة...

وعموماً، أستنتج أن المعاهدات لا تزال سارية بغضّ النظر عن تغيير الحكومة في فرنسا، وأنه لا يوجد أي جزء منها، باستثناء البند الخاص بالضمان، يمثّل لنا خطراً وإنْ كان على المدى البعيد.

وترتيباً على ذلك، لا يمكن طرح أي خلاص من أي جزء آخر من تلك المعاهدات، وأن أي خطر ينتج من هذا البند لا يمكن عدُّه خطراً بالغاً ولا وشيكاً ولا حتى محتملاً، وأن سلطة التخلي عن معاهدة ما حين تصبح «غير نافعة» أو «مزعجة» لهو أمر أُسيء فهمه أو هو يناقض نفسه من وجهة نظر كل مَن يستشهدون بهم وكل المشاعر الأخلاقية، وأنه لو لم يكن الأمر كذلك لما كانت تلك المعاهدات بالفعل غير نافعة ولا مزعجة.

وأستنتج أن استقبال وزير مفوَّض من فرنسا، في هذا التوقيت، لا مغزى له في ما يتعلق بالمعاهدات، إذ لا يمثّل اعترافاً بها ولا إنكاراً لها، ما لم يأت بموجب أيٍّ من شروطها.

وأستنتج أنه لو كان ذلك اعترافاً صريحاً، أو لو أننا قدمنا إعلاناً واضحاً الآن في ما يتعلق بهذا الشرط، فلن يعني انتزاع الحق الذي نتمتع به في كل الأوقات؛ ألا وهو أن نحل أنفسنا من التزامنا بمعاهدة ما حين يصبح الالتزام بها «مدمِّراً» أو «هدَّاماً» للمجتمع، وأن عدم تخلينا عن المعاهدة، الآن، أمر بعيد كل البعد عن خرق متطلبات الحياد، بل إن التخلي عنها يمثّل خرقاً يعطي لفرنسا الحق العادل في إعلان الحرب...

تقرير عن مزايا تجارة الولايات المتحدة مع الدول الأجنبية وقيودها

(١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٧٩٣)

... إن المحيط، الذي هو ملك مشترك للجميع، مفتوح لتجارة الجميع، بحيث يكون لكل شخص، أو سفينة، الحق في العمل حيثما وجد، والولايات المتحدة لا تضرب المثل باستحواذها على أي جزء من تلك الأعمال المتاحة أو جعلها وقفاً عليها وحدها، فهذه الولايات يتوقف نشاطها على مشاريع مواطنيها وأنشطتهم في مجالات الملاحة نظير مقابل مناسب عن هذه الأعمال من الأرباح، من أجل الحفاظ على درجة من المناسبة بين جهود هؤلاء البحارة ومداخيلهم.

ولكن إذا ما استحوذت بعض الدول الأخرى على منافع من دون وجه حق، وخاصة إذا جارت على نصيب الولايات المتحدة بجعله جزءاً من المنافع التي تعضد من قوة هذه الدولة، بأخذه عنوة من رصيد أصحابه الحقيقيين، حينئذ تصبح الإجراءات الوقائية والدفاعية واجبة على الدولة التي تُخترق قواتها البحرية، وإلا أصبحت بلا قوات دفاعية؛ فتصير منتجاتها رهن رحمة الدولة التي مكنت نفسها من الاستحواذ على وسائل الإنتاج تلك، كما تصبح سياساتها مقيدة بسياسات مَن يسيطرون على تجارتها.

وحينئذ، لن يكون لنا حق السيطرة على سلعنا، بالتصرف فيها حين نشاء، بعد أن صارت هذه السلع تحت إمرة سلطة أخرى. وإذا فقدنا البحارة والموهوبين المشتغلين

بهذه الوظائف فسنفقد وسيلتنا الحالية في الدفاع البحري، وسيكون علينا الانتظار طويلاً لإيجاد بدائل لها، بعد أن نتأكد بأنفسنا من خطئنا في التخلي عنهم نتيجة لما سيحل بنا من عار وخسائر.

نحن نملك الكثير من الموارد التي تمكِّننا من حيازة نصيبنا من الملاحة. أما عن سبل استغلال هذه الموارد فكل ما علينا فعله هو تبنِّي مبادئ هؤلاء الذين وضعونا في موقف المدافع، أو أية مبادئ أخرى تساويها في القدر، وتناسب موقفنا أكثر.

وتبدو المبادئ الآتية التي يمكننا إقامتها بالاتفاق مع الدول الأخرى عادلة تماماً، ولا تثير اعتراضاتها:

١- حين تفرض دولةٌ ما جمارك باهظة على منتجاتنا أو تقاطعها تماماً، فلعل من المناسب أن نفعل الشيء نفسه في ما يتعلق بمنتجاتها، أولاً عن طريق فرض جمارك عالية على سلع معينة أو حتى منعها تماماً لمصلحة سلعنا نحن من النوع نفسه، وثانياً تحديد السلع التي نأخذها منها بكميات كبيرة والتي يمكننا توفيرها أو الحصول عليها من دول أخرى بفرض جمارك بسيطة أولاً، تتزايد شيئاً فشيئاً مع ظهور مصادر جديدة لهذه السلع، وحيث إن لتلك الجمارك تأثيراً غير مباشر على تشجيع الإنتاج المحلي من هذه السلع، فقد يشجع ذلك المنتج على أن يأتي بنفسه إلى الولايات فيضمن لنفسه تكاليف معيشة منخفضة وقوانين عادلة تمكِّنه من توزيع سلعه من دون جمارك؛ بما يحقق له أكبر قدر من الربح تبعاً لأعماله ومهارته. حينئذ، سيكون لحكومة الولاية السلطة في التعاون أساساً بفتح موارد التشجيع التي تقع تحت تصرفها، فتمنحها بسخاء هؤلاء الصناع، وخاصة في الصناعات التي تشجع عليها طبيعة التربة والطقس والسكان وغيرها من الظروف الأخرى، وتشجيع جهود إنتاج السلع المنزلية الثمينة وتطويرها عن طريق تبنِّيها بطريقة تناسب غايات تلك الولاية المحلية، وبوجود الصناع والاهتمام بهم يمكن حماية مصالح الولاية من الاستغلال. وهكذا، تصبح القيود المفروضة على منتجاتنا في الموانئ

الأجنبية فرصة لتحريرها من اعتمادها على مشورة الآخرين وتصرفاتهم، كما أنها فرصة لتشجيع الصناعة والإنتاج وجذب السكان في الداخل.

٢- إذا رفضت دولةٌ ما السماح لتجَّارنا وصنَّاعنا بالإقامة في بعض مناطقها، كان لنا أيضاً الحق، إذا ما ارتأينا جدوى ذلك، في رفض إقامة تجَّارهم وصنَّاعهم في أي من مناطق دولتنا كلها أو تعديل تعاملاتنا معهم.

٣- إذا رفضت دولةٌ ما استقبال سفننا محمَّلة بغير بضائعنا، يكون لنا الحق في رفض استقبال سفنها محمَّلة بغير بضائعها، ويضمن لنا البندان الأولان من المسوَّدة التي قدمتها اللجنة القيام بذلك.

٤- إذا رفضت أية دولة الاعتراف بملكيتنا لأية سفينة لم تُبنَ في حدود أراضينا، يكون لنا الحق في رفض الاعتراف بملكيتهم لأية سفينة لم تُبنَ في حدود أراضيهم.

٥- إذا رفضت أية دولة وصول سفننا التي تحمل سلعنا إلى بعض الدول الواقعة تحت سيطرتها، يكون من حقنا رفض وصول أي من سفنهم بالمنتجات نفسها إلى الدول نفسها. ولكن بما أن الجيرة الطيبة والعدل يقتضيان ألا تكون الدول التي لا ذنب لها في فرض القيود علينا ضحية الإجراءات المتخذة ضد تلك القيود، فلعل من المناسب وقف هذه الإجراءات على السفن التي يمتلكها أو يديرها أي من مواطني تلك السلطة المسيطرة، لا سكان الدولة التي ستحمل إليها تلك السلع. ولمنع أية مصادر إزعاج لهؤلاء السكان ولسكاننا بالفرض المفاجئ لمثل هذه القيود على سبل المواصلات، فلعل من المناسب أن نستمر في السماح للسفن التي سنمنعها مستقبلاً بالمرور بموجب معايير وزن متقدمة، ولمدة محدودة من الزمن، بما يتناسب فقط مع الحيلولة دون تلك المضايقات.

لقد أفقدنا تطبيق بعض من هذه المبادئ، من قبل بريطانيا العظمى وحدها، في تجارتنا مع هذه الدولة والدول الواقعة تحت سيطرتها، ما بين ثمانمئة وتسعمئة سفينة تزن ما يقارب ٤٠ ألف طن من الحمولة طبقاً للبيانات الرسمية الموثوق فيها، الأمر الذي

يؤدي إلى فقدان مماثل في النسبة من البحارة وحق ملكية السفن وبنائها، وعواقب هذا الفقدان شديدة إلى درجة لا تسمح بأي تنازل عن اتخاذ إجراءات علاجية مثمرة.

وبطبيعة الحال، لنا أن نتوقع بعض المضايقات العملية، الناجمة عن إقامة رسوم جمركية غير متساوية في ما يخص تعاملاتنا مع بعض الدول، لكننا في هذه الحالة، كما في حالات أخرى كثيرة، سنكون بين أمرين كلاهما سيئ. فهذه المضايقات لا تمثِّل شيئاً حين مقارنتها بفقدان الثروة والقوة التي قد تنتج من استمرارنا في تطبيق رسوم جمركية متساوية مع الجميع. فحين يظهر للجميع أن لدينا عادة، أو نظاماً، يقضي بمعاملة أولئك الذين يفرضون على تجارتنا وملاحتنا الجمارك والقيود، بالطريقة نفسها التي نعامل بها الذين يعاملوننا بانفتاح وإنصاف، سيتحول هذان الانفتاح والإنصاف إلى جمارك وقيود، إذ يجب علينا ألا نترك فرصتنا العادلة والمتساوية في التجارة، أو في أرباحنا منها، عرضة لموازين الآخرين ودرجة إنصافهم، بل علينا البحث عنها بواسطة وسائل استقلالنا وإرادتنا الراسخة في استخدام هذه الوسائل.

وبناءً على ذلك، لا تستحق مضايقات التمييز في الجمارك مجرد التفكير فيها. فلا توجد دولة من الدول التي ذكرناها سابقاً، أو ربما أية دولة تشتغل بالتجارة، تخلو من هذه التمييزات. وفي حالتنا، سيكفي تمييز واحد، ألا وهو التمييز بين تلك الدول التي تحترم منتجاتنا وملاحتنا، وتلك التي لا تحترمها. وهكذا، هناك مجموعة من الجمارك المعقولة، ولتكن الجمارك الحالية، للمجموعة الأولى من الدول، وزيادة ثابتة على تلك الجمارك في ما يخص بعض البنود، والمقاطعة في بنود أخرى للمجموعة الثانية من الدول.

ويجب أن نكرر هنا، ثانية، أننا نفضِّل الاتفاقات القائمة على المودة مع كل مَن يرضى بتلك الاتفاقات، وأن علينا التعامل مع هذه الاتفاقات بقدر من الانفتاح والسماحة بمقتضى طبيعة كل حالة...

متمرِّدو الويسكي والحريات الأساسية

رسالة إلى جيمس ماديسون (٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٧٩٤)

... تُعدُّ إدانة المجتمعات الديموقراطية من أجْرأ الأفعال التي رأيناها في نظام حكم الفرد الواحد. ومن المدهش، حقاً، أن يسمح الرئيس لنفسه بالتورط في هذا الهجوم على حرية المناقشة وحرية الكتابة وحرية الطبع وحرية النشر. ولعل من أندر الغرائب أن يقترحوا تعديل هذه الحقوق، وأن نرى خطاً فاصلاً ترسمه عبقريتهم بين المجتمعات الديموقراطية التي تهدف، بإخلاص، إلى ترسيخ المبادئ الجمهورية في دستورنا، وجمعية سنسيناتي التي أنشأت نفسها بنفسها، فسمحت لنفسها بفروقات وراثية، بما يحط من شأن دستورنا، والتي يجتمع أعضاؤها في مختلف ولايات الاتحاد، دورياً، خلف أبواب مغلقة، فيجمعون الأموال في صندوق مالي مستقل، ويقومون بمراسلات سرية باستمرار، والتي يعدُّ مؤسسوها وآباؤها وقادتها الأشخاص أنفسهم الذين يدينون الديموقراطيين. ولعل بريق التيجان بهر أبصارهم إلى الدرجة التي جعلتهم لا يرون مغالاة في اقتراح قمع أعوان الحرية العامة، بينما يسمح لهؤلاء الذين يرغبون في قصر تلك الحرية على أقلية محدودة بالاستمرار في ممارسة مبادئهم. وإني أتبرأ، هنا، من هؤلاء الأشخاص الذين استغل سوء سلوكهم في تشويه سمعة أصدقاء الحقوق العامة، كما أشعر بالسعادة لأن الجميع، في حدود علمي، تبرأوا منهم أيضاً، بل وأدركوا بكل

وضوح جورهم على حقوقهم الطبيعية والدستورية. ولم أسمع، أبداً، بوجود أية آراء لم تدِنها بوصفها نوعاً من الاعتداء الذي لا يسامَح. أما بخصوص المعاملات ضد قانون المكوس فيبدو لي أن تيار الآراء الحكومية قد جرفكم جميعاً، أو أننا لا نعلم حقيقة هذه المعاملات. فنحن لا نعلم بوجود أية معاملات يمكن عدُّها بموجب تعريف القانون أكثر من مشاغبة. وفي حقيقة الأمر، انعقد اجتماع للتشاور بشأن الانفصال، لكن التشاور بشأن مسألة ما لا يعني الموافقة الإيجابية على هذه المسألة، ويقلُّ كثيراً عن التصرف بموجب هذه الموافقة. لكننا سنرى، في ما أعتقد، ما سيقرره محامو المحكمة والقضاة والسفراء المستقبليون. فقانون المكوس قانون جهنمي. وكان الخطأ الأول سماح الدستور به، ويتمثل الخطأ الثاني في التصرف بموجب هذا السماح، أما الثالث والأخير فهو جعله أداة لفضِّ الاتحاد وجعلنا جميعاً في حيرة بصدد أي جزء منه نلتزم به. إن المعلومات الخاصة بميليشياتنا العائدة من الغرب تتفق على أنه على الرغم من سماح الناس هناك لهم بالمرور بهدوء، فقد كانوا محط سخريتهم لا خوفهم، وأنه كان من الممكن لألف شخص القضاء التام على كل قوتهم في ألف مكان من أماكن المنطقة، وأن مقتهم لقانون المكوس مقت جماعي أدى إلى مقت الحكومة، وأن الانفصال الذي كان حدثاً بعيد المنال وإشكالياً - ربما في ما سبق - يُعَدُّ الآن أمراً قريباً، وأكيداً، وواضحاً في ذهن كل شخص...

أوهام مونتسكيو البرّاقة

رسالة إلى فرانسوا ديفيرنوا (٦ شباط/فبراير ١٧٩٥)

... أعتقد أن النظرية القائلة بأن الولايات الصغيرة تصلح وحدها لأن تكون جمهوريات ستضمحل بموجب التجربة، ومعها عدد آخر من الأوهام البراقة المنسوبة إلى مونتسكيو وغيره من الكتّاب السياسيين.

ولعلنا سنجد أن إقامة جمهورية عادلة (ولجوؤنا إلى فكرة الحكومة التي تضمن حقوقنا العادلة) تقتضي أن تكون الجمهورية ساشعة إلى حد لا يسمح للنرجسية المحلية بتحقيق أهدافها، وأنه في كل مسألة بعينها سنجد أغلبية تفيدنا مشورتها المتحررة من المصالح الخاصة؛ بما يعني غلبة مبادئ العدل الجماعية. فكلما صغرت المجتمعات زادت شقاقاتها عنفاً وتشنجاً.

ويصادف أننا نعيش في عصر سوف يتميز، تاريخياً، بتجاربه في نظم الحكومة بقدر أوسع من كل العصور السابقة. لكننا لن نحيا لنرى النتائج. أما الأمور الأكثر بشاعة في عبثيتها، مثل مسألة توريث الحكم، فتلك ستفنى في حياتنا بعد أن أدانتها التجارب السابقة.

ولكن ما البديل؟ ذلك هو السؤال الذي سيجيب عنه أولادنا، أو أحفادنا. ولعل من المرضي لنا أن نعلم بما لا يدع مجالاً للشك أنه لن يُحكم على نظام حكم بأنه في

غاية الغباء، وفي غاية الضلال، وفي غاية القمع ، وفي غاية تدمير كل غايات الرجال المخلصين حين ينضمون إلى الحكم مثل ذلك الذي أسسه أسلافهم، ثم قام آباؤهم وحدهم بمحاولة هدمه رأساً على عقب من المواقع التي طالما أساؤوا استغلالها. وإن لمن المؤسف أن تكون محاولات الإنسان لاستعادة الحرية التي طالما حرم منها مصحوبة بالعنف والأخطاء، بل والجرائم. ولكن بينما نذرف الدمع على الوسيلة لا بد من أن ندعو من أجل الغاية...

حزب إنجيلي

رسالة إلى فيليب ماتزي (٢٤ نيسان/أبريل ١٧٩٦)

... لقد تغيرت طبيعة سياستنا بدرجة مدهشة منذ أن تركتنا. فعوضاً عن ذلك الحب النبيل للحرية والحكم الجمهوري الذي أعاننا على اجتياز الحرب بانتصار، ظهر لدينا حزب أرستقراطي ملكي إنجيلي يهدف إلى إغراقنا بمضمون الحكم البريطاني، كما حدث من قبل وأغرقنا بأشكاله.

غير أن أغلبية مواطنينا يُخلصون للمبادئ الجمهورية. فكل ميول ملّاك الأراضي لا تزال جمهورية، والحال نفسه كذلك مع جموع الحرفيين. وتقف ضدنا السلطة التنفيذية، والقضائية، وثلثا السلطة التشريعية، وكل موظفي الحكومة، وكل مَن يرغب في هذه الوظائف، وكل الرجال الخنوعين الذين يفضلون هدوء الديكتاتورية على صخب بحر الحرية، والتجار البريطانيون والأميركان الذين يتاجرون برأس المال البريطاني، ومضاربو البورصة وأصحاب الأسهم المشاركة في البنوك والصناديق العامة. ومن الواضح أنها حالة مختلقة تهدف إلى الفساد، كما تهدف إلى احتوائنا في النموذج البريطاني بمساوئه ومزاياه.

ولو ذكرت لك أسماء المرتدِّين الذين اعتنقوا هذه الهرطقات لأصابك الغيظ بالحمى، فهم من أشداء الرجال في مجالهم وحكماء في مجالسهم؛ غير أن إنكلترا الفاجرة قد أغوتهم.

وباختصار، من المحتمل أن نستطيع الحفاظ على الحريات التي حصلنا عليها بجهودنا المستميتة وما عانيناه من أخطار أحدقت بنا، بل وسنحافظ عليها بكل تأكيد. فنحن على درجة من القوة والثروة العظيمة لا تسمح بمخاطرة احتمال استخدام القوة ضدنا. وما علينا إلا أن ننهض ونمزق خيوط العنكبوت التي أوقعونا في براثنها، كما حدث في أثناء سباتنا الأول الذي تبع جهودنا...

مذكرة تفاهم مع آدامز

رسالة إلى جيمس ماديسون (١ كانون الثاني/يناير ١٧٩٧)

... لم تساورني، أبداً، الشكوك حول حدث الانتخابات، إذ أيقنت على الدوام أن الولايات الشرقية قد تربَّت على مدرسة اجتماعات المدينة التي تضحِّي باختلافات الرأي من أجل الغاية الأسمى؛ ألا وهي الاتحاد في العمل، وأن الممارسات الأكثر حرية وأخلاقية في الولايات الأخرى ستعوِّض، دائماً، دعم وزن تلك الولايات.

وفي الواقع، فالتصويت يقترب، بدرجة كبيرة، من التساوي عما كنت أتوقع. وأعرف صعوبة إقناع الآخرين بإعلان المرء عدم رغبته في تولِّي المناصب الشرفية، وخاصة إذا كان المرء لا يزال على قيد الحياة. لكن حجج إقناعي بالتخلي عن الوظيفة الأولى، أو قبول الثانية، كانت كثيرة.

ففي ما يخص الأولى، كان من المستحيل وجود شعور بعدم الرغبة المبنية على التفكير العميق في ذهن أي شخص أقوى مما كان لدي، سوى الرفض التام. ويتمثل السبب الوحيد - الذي ربما أقنعني بتولي تلك الوظيفة لفترة قصيرة - في وضع سفينتنا على مسارها الجمهوري، قبل أن نتركها تُبحر، كما تشاء، بمبادئها الحقيقية.

أما عن الثانية فهي الوظيفة الوحيدة في العالم التي لا أستطيع أن أقرر بنفسي ما إذا كنت أرغب في قبولها أم لا. وليس للكرامة أية علاقة بالموضوع، لأنني أشارك

الرومان الرأي بأن جنرال اليوم لا بد من أن يكون جندي الغد إذا لزم الأمر. وليست لدي أية مشاعر خاصة تنفِّرني من القيام بدور ثانوي مع السيد آدامز. فأنا أصغر منه سناً، وكنت أقل منه درجة في الكونغرس، وأصغر منه في السلك الديبلوماسي، ومؤخراً أقل منه في شؤون الحكم المدني.

ولكن قبل تسلُّمي خطابك، كنت قد كتبت الخطاب المتضمن مع خطابي هذا له. وكنت أنوي إرساله، غير أني أرجأته لإشفاقي من عدم القدرة على إقناعه بإخلاصي فيه. وبما أنه ليس في الأوراق المرسلة حديثاً ما يستدعي أي تغيير فيه فإني أضمِّنه هنا لإطلاعك عليه. وغرضي أن تفهم طبيعة العلاقة بيننا، وأن تعيده إلي إذا ما رأيت أن إرساله غير لائق. فلو اقتنع السيد آدامز بإدارة الحكومة طبقاً لمبادئها الحقيقية والتخلي عن انحيازه للدستور الإنكليزي، لأمكن، حينئذ، التفكير في جدوى الصلاحية العامة للتفاهم الجيد معه بخصوص انتخاباته المستقبلية. فلعله العائق الأوحد الأكيد في طريق دخول هاملتون الانتخابات...

السلام والتجارة

رسالة إلى توماس بينكني (٢٩ أيار/مايو ١٧٩٧)

... لقد وجدت عند عودتك أسلوباً أرقى في الاختلاف السياسي عن الذي تركته هنا. وأعتقد أن ذلك أمر لا يمكن فصله عن اختلاف أمزجة العقل البشري وتلك الدرجة من الحرية التي تسمح بالتعبير غير المقيد. فلا شك في أن الاختلاف السياسي شرٌّ أقل كثيراً من شر خمول الديكتاتورية، لكنه لا يزال شراً عظيماً، والأمر يستحق جهود الوطنيين وجهود الفلاسفة لاستبعاد آثاره عن الحياة الاجتماعية إنْ أمكن. ففي أحسن الظروف يكون وجود حَسَني النية من البشر أمراً نادراً. وما من داعٍ إلى تقسيمهم بموجب حدود مزيفة.

غير أن هناك العديد من الشكوك في ما إذا كان باستطاعتنا تحسين مبادئ المجتمع إلى حد تصبح معه الآراء السياسية، في تفاعلها، على الدرجة نفسها من عدم حساسية الآراء في مجال الفلسفة أو الميكانيكا أو أي مجال آخر. فالتأثير الأجنبي هدف حالي وعادل لنداءات الشعب، وكما يحدث في الأغلب يكون الأكثر ذنباً هو الأعلى صوتاً ويحتل نداؤه الصدارة. فلو استطاع هؤلاء الأحرار، حقاً، تهذيب سفننا حتى تمر في خضم الأمواج التي تثير قلقنا، الآن، لنالوا مكانة رفيعة، وهي مكانة عظيمة بقدر ما هي مستحيلة.

وحين أتأمل الروح التي تدفعنا هنا، وأتأمل الروح القابعة خلف الماء، التي ترانا بمثابة مجرد قضمة أخرى صغيرة، يصبح لديَّ أمل بسيط في السلام. وأتوقع أن تعمَّ الحرائق موانئنا البحرية، والفوضى حدودنا، والتمردات جبهتنا الداخلية، إلى آخره من الفظائع التي يكفي المرء أن يقابلها مرة في حياتها.

إن عملية المقايضة التي ستعطينا جيراناً جدداً في لويزيانا (وهم في الأغلب الجيش الفرنسي الحالي بعد تسريحه) فتحت علينا جبهة من الأعداء على الجانب الذي نحن أكثر ضعفاً فيه. وليست الحرب أصلح الوسائل التي قد نلجأ إليها، فلقد منحتنا الطبيعة وسيلة تتمثل في تجارتنا، التي إذا أدرناها بحكمة كانت أداة أجدى في إرغام دول أوروبا المتهمة على أن تعاملنا بالعدل والإنصاف. ولو أننا تبنَّينا اللوائح التجارية التي اقترحتها سلطتنا التشريعية، في وقت ما، لكُنَّا في هذه اللحظة على قدر من الأمان والاحترام لا يعوِّضه مرور الزمن. لكننا بعد أن حدنا عن ذلك، لا بد من أن يكون هدفنا الآن العودة بأقل قدر ممكن من الخسائر، وأن نحاول جاهدين، حين يعم السلام العالم، تشكيل لوائحنا التجارية بحيث يكون التعامل العادل من قبل الدول الأخرى نتيجة تلقائية من نتائجها...

الصبرُ وحُكْمُ الساحرات

رسالة إلى جون تايلور (٤ حزيران/يونيو ١٧٩٨)

... لقد أراني السيد نيو خطابك بشأن موضوع براءة الاختراع، ما منحني فرصة ملاحظة ما قلته بخصوص تأثير الإجراءات العامة عليك، فليس من الغريب، الآن، أن نقدر كتلتي فيرجينيا ونورث كارولينا المنفصلتين بحسب وجودهما المنفصل. صحيح أننا تحت إمرة ماساشوسيتس وكونيتيكت، وكلتاهما تقودانا بمنتهى الصرامة، مما يجرح مشاعرنا بقسوة ويستنفد قوتنا وكياننا. وقد انضم إليهما حلفاؤهما الطبيعيون المتمثلون في الولايات الشرقية الثلاث الأخرى، بدافع الكرامة العائلية، ولديهم مهارة تقسيم أجزاء أخرى من الاتحاد لاستخدامها في حكم الكل. وليس هذا بجديد. إنه أسلوب الطغاة القديم نفسه في استخدام جزء من الشعب يظل تحت سيطرة الجزء الآخر. وهؤلاء الذين علا شأنهم ذات مرة، وتمكَّنوا من الاستحواذ على موارد الدولة، لديهم الدخل والمكانة للحفاظ على هذه المزايا. لكن وضعنا الحالي ليس وضعاً طبيعياً. فمجمل مواطنينا جمهوريون في كل أنحاء الاتحاد. لقد استغل هاملتون الماكر، عند مجيئه، تأثير الجنرال واشنطن الذي لا يقاوم وشعبيته، وهو الأمر الذي أدى إلى جعل مقاليد الحكم في أيدي أعداء الجمهورية، أو جعل من الأعضاء الجمهوريين الذين انتخبهم الشعب معادين للجمهورية. لقد سلَّمنا لخلفه في هذه الحالة، تحت ظروف قاسية، تطورت منذ

ذلك الوقت، بدهاء شديد، حتى أدت إلى الانطباع الذي نراه الآن في أذهان العامة، غير أني أكرر أن هذا الوضع ليس طبيعياً. والوقت وحده سوف ينظِّم الأمور على نحو يتناسب بدرجة أكبر مع مشاعر مرشحينا.

ولكن، ألا توجد أحداث قريبة قد تنجز ذلك خلال أشهر قليلة؟ لعل من هذه الأحداث: الاحتلال الإنكليزي، والتعبير العام والحقيقي عن مشاعر تناهض مبادئ دستورنا الأساسية، واحتمال الحرب التي سنخوضها بمفردنا، وضرائب الأراضي، وضرائب التمغة، وزيادة الدين العام، إلخ. وليكن ما يكون، ففي كل مجتمع حر عاقل لا بد من أن توجد، بمقتضى الطبيعة الإنسانية، أحزاب متعارضة وانقسامات وخلافات عنيفة. وغالباً ما يسود أحد هذه الأحزاب على الآخر لفترة تطول أو تقصر. ولعل هذا الانقسام الحزبي ضروري لتحفيز كل جانب على مراقبة تصرفات الجانب الآخر وإعلام الشعب بها.

ولكن إذا لجأ أحد الأحزاب، في أثناء سيادة الحزب الآخر المؤقتة، إلى فك أواصر الاتحاد فلن توجد حكومة فدرالية أبداً. ولو أننا حللنا الاتحاد، بهدف الخلاص من حكم ماساشوسيتس وكونيتيكت الحالي، فهل سيتوقف الأذى عند هذا الحد؟ وإذا افترضنا الخلاص من ولايات نيو إنغلاند الشمالية فقط فهل سيغيِّر ذلك من طبيعتنا الإنسانية؟ ألا يوجد، في الولايات الجنوبية، بشر لديهم كل حماسة البشر؟ حينئذ سنرى، على الفور، قيام حزب في بنسلفانيا وحزب في فيرجينيا في الكونفدرالية الباقية، وحينئذ أيضاً ستشتَّت عقل العامة بروح الحزبية نفسها. ويا لها من لعبة في أيدي كل حزب يهدد بها دوماً الحزب الآخر بأنه إن لم يفعل الحزب الثاني كذا وكذا فسينضم الأول إلى جيرانه في الشمال!

وإذا ما قلصنا الاتحاد إلى فيرجينيا ونورث كارولينا فسوف نرى، في الحال، نزاعاً بين ممثلي هاتين الولايتين، ما سيؤدي إلى انقسامهم إلى وحدات بسيطة. وبما أننا

لم نرَ قطُّ حالة يكون فيها البشر بلا نزاعات، بدءاً من أكبر كونفدراليات الدول حتى اجتماعات المدينة أو الاجتماعات الكنسية، وبما أنه ينبغي أن يكون لنا دائماً مَن نتشاجر معه، فإني أفضل إبقاء شركائنا في نيو إنغلاند لهذا الغرض على أن ننقل خلافاتنا إلى آخرين. إن تلك الولايات تقع في حدود جغرافية ضيقة ومأهولة بالفعل، غير أنها ستبقى دائماً في وضع الأقلية. كما أنهم يتّسمون - وحالهم في ذلك من حال اليهود - بشخصية غريبة تجعلهم يصنعون من هذا الظرف ذريعة للانقسام الطبيعي بين أحزابنا. فقليلاً من الصبر، وسنرى حكم الساحرات يمرُّ، ويذوب سحرهم، وحين يستعيد الشعب بصيرته الحقيقية يعيد حكومته إلى مبادئها الحقيقية. صحيح أننا نُبتلى في أرواحنا أثناء ذلك، ونجلب على أنفسنا أهوال الحرب وضغوط الدَّين العام الهائل الطويلة الأجل، ولكن مَن يستطيع تخمين شرور الانقسام، ومتى وأين ستنتهي؟

من الأفضل أن نبقى معاً كما نحن، وأن نبتعد عن أوروبا في أقرب فرصة، وعن أية ارتباطات مع أي جزء منا. وإذا استطعنا أن نشعر بقوتهم إلى حد يكفي للمِّ شملنا معاً فسيكون ذلك أسعد حال يمكننا الوصول إليها. وإذا دارت الدائرة علينا في الداخل، فعلينا التحلِّي بالصبر إلى أن تتغير مسارات الأمور، حينئذ سيكون لدينا فرصة استعادة المبادئ التي فقدناها. فالمحك في هذه اللعبة المبادئ. وإذاً، فحظاً أسعد لنا جميعاً والصحة والسعادة وخالص تحياتي لك أنت. وداعاً.

مسوَّدة بيان كنتاكي

(١٧٩٨)

١- تقرَّر ألا تكون الولايات المتعددة المكوِّنة للولايات المتحدة الأميركية متحدة بموجب مبدأ الخضوع التام لحكومتها العامة، بل بموجب ميثاق - تحت أسلوب دستور الولايات المتحدة وعنوانه - بما يطرأ عليه من تعديلات تؤلف الولايات بمقتضاها حكومة عامة ذات أهداف خاصة، ولهذه الحكومة صلاحيات محددة ومعينة، بحيث تحافظ الولايات - كل ولاية بنفسها - على حقها الباقي في حكم نفسها، وإذا تولَّت الحكومة العامة سلطات غير مخوَّلة لها فإن تصرفاتها غير ملزمة ولاغية ولا وزن لها، وكل ولاية توافق على هذا الميثاق توافق بوصفها ولاية، فهي طرف قائم بذاته، طرفه الثاني الولايات الأخرى التي وافقت على الميثاق، والحكومة التي أقيمت بموجب هذا الميثاق لم تنصَّب حُكماً نهائياً أو حصرياً في ما يتعلق بالسلطات المنوطة بها، حيث إن ذلك كان سيجعل منها معيار سلطاتها بدلاً من الدستور، ولكن، كما هي الحال في كل المواثيق الأخرى بين سلطات لا يكون لها حُكم موحد، فلكل طرف حق مساوٍ لحق لأطراف الأخرى في تقرير أمره، في ما يتعلق بكل من التعديات وطرق علاجها وخطوات العلاج.

٢- تقرَّر أن يكون دستور الولايات المتحدة هو الذي يخوِّل الكونغرس سلطة عقاب الخيانة، وتزوير الضمانات وعملة الولايات المتحدة الحالية، وعمليات القرصنة

والسطو في أعالي البحار، وانتهاك قانون الدول، وليس لأية جهة أخرى، مهما كانت، هذه السلطة، كما تقرر بوصفه مبدأ عاماً وأحد تعديلات الدستور المعلنة أن «السلطات غير المخولة للولايات المتحدة بموجب الدستور ولا الممنوعة عنها بموجب الولايات هي سلطات مقتصرة على الولايات كل في ما يخصها، أو مقتصرة على الشعب»، ولذلك فمسوَّدة الكونغرس الصادرة يوم ١٤ تموز / يوليو ١٧٩٨ بعنوان «مسوَّدة مضافة إلى امسوَّدة المعنونة بمسوَّدة معاقبة جرائم معينة ضد الولايات المتحدة»، وكذلك المسوَّدة الصادرة يوم ١٤ تموز / يوليو ١٧٩٨ بعنوان «مسوَّدة معاقبة وقائع الانتحال المرتكبة على شواطئ الولايات المتحدة» (وجميع اللوائح الأخرى التي تقرر الجرائم أو تحددها أو تعاقبها بخلاف تلك المذكورة في الدستور) جميعها ملغاة ولا وزن لها، وأن سلطة تقرير وتحديد وعقاب أي من الجرائم الشبيهة الأخرى مقصورة على الولايات كل في حدودها، وهي حق حصري وأوحد لها.

٣- تقرَّر، بوصفه مبدأ عاماً، وكما هو معلن بوضوح في أحد تعديلات الدستور، أن «السلطات غير المخوَّلة للولايات المتحدة بموجب الدستور، ولا الممنوعة عنها بموجب الولايات، هي سلطات مقتصرة على الولايات كل في ما يخصها، أو قاصرة على الشعب»، وأنه بما أن الدستور لم يخوِّل للولايات المتحدة أية سلطة على حرية العقيدة أو حرية الرأي أو حرية النشر أو يمنعها عن الولايات، فكل السلطات القانونية التي تحترم هذه الحريات نفسها تبقى على ما هي عليه وتقتصر على الولايات أو على الشعب. وهكذا، يتجلى إصرارهم على الاحتفاظ لأنفسهم بحق تحديد مدى إمكان تقليص تجاوزات حريات الرأي والنشر من دون التقليل من القدر النافع لتلك الحريات، وإلى أي مدى يمكن احتمال تلك التجاوزات التي لا يمكن فصلها عن منفعتها، عوضاً عن الاستغناء عن هذه المنافع. وهكذا أيضاً، حمَوا أنفسهم من تقليص الولايات المتحدة لحرية العقيدة والممارسة الدينية، واحتفظوا لأنفسهم بحق حماية الحريات نفسها، كما حمتهم تلك الولاية بموجب قانون يخلو من كل القيود أو التدخلات تم تمريره بناءً على

المطلب العام للشعب. وأنه بالإضافة إلى هذا المبدأ العام والإعلان الواضح، اتُّخذ إجراء آخر أكثر خصوصية بموجب أحد تعديلات الدستور الذي أعلن بوضوح أن «الكونغرس لن يصدر أية قوانين تتعلق بحرِّية العقيدة أو ممارستها أو بتقليص حريتَي الرأي والنشر»، وهكذا حافظوا بمقتضى الجملة نفسها والكلمات نفسها على حرية العقيدة والرأي والنشر؛ بحيث إنَّ ما ينتهك إحدى تلك الحريات يخلُّ أيضاً بقدسية الحريات الأخرى. وبناءً على ذلك، فقضايا التشهير والسب والقذف - حالها من حال قضايا الهرطقة والمزاعم الدينية - خارج صلاحيات سلطات المحاكم الفدرالية. ولذلك، إن مسوَّدة الكونغرس الصادرة يوم ١٤ تموز / يوليو ١٧٩٨ بعنوان «مسوَّدة مضافة للمسوَّدة المعنونة بمسوَّدة معاقبة جرائم معينة ضد الولايات المتحدة»، التي تقلص من حرية النشر، ليست قانوناً، وتُعَدُّ لاغية بأكملها ولا وزن لها.

٤- تقرَّر أن يكون الأصدقاء من الأجانب تحت إمرة السلطة التشريعية وحماية قوانين الولاية التي يقطنونها، وأنه لم تخوِّل الولايات المتحدة أية سلطة عليهم، منفصلة عن تلك التي تمارَس على المواطن العادي، كما لم تمنع تلك السلطة على الولايات المنفردة، ولكونه مبدأ عاماً وأحد تعديلات الدستور المعلنة بأن «السلطات غير المخولة للولايات المتحدة بموجب الدستور، ولا الممنوعة عنها بموجب الولايات، هي سلطات مقتصرة على الولايات كل في ما يخصها، أو مقتصرة على الشعب»، فمسوَّدة الكونغرس الصادرة يوم ... تموز / يوليو ١٧٩٨ بعنوان «مسوَّدة خاصة بالأجانب»، التي تفترض سلطات على أصدقائنا من الأجانب لم يمنحها الدستور، ليست قانوناً، وتُعَدُّ لاغية بأكملها ولا وزن لها.

٥- تقرَّر أنه بالإضافة إلى المبدأ العام والإعلان الواضح بأن السلطات غير المخولة هي سلطات مقصورة، يتم إدخال إجراء آخر، أكثر خصوصية لضرورة الحذر الشديد، يعلن أن «هجرة هؤلاء الأشخاص أو جلبهم بعد اعتراف الولايات القائمة

الآن بها لن يمنعه الكونغرس في ما قبل ١٨٠٨»، وأن هذا الكومنولث يسمح بهجرة الأصدقاء الأجانب الذين هم موضوع المسوَّدة المذكورة الخاصة بالأجانب، وأن أي إجراء مضاد لمنع هجرتهم هو إجراء ضد كل اللوائح المشابهة، وإلا كان غير ذي اعتبار، وأن إقصاءهم بعد هجرتهم يعادل منع هذه الهجرة، ومن ثم يصبح مناقضاً لإجراء الدستور المذكور أعلاه ولاغياً.

٦- تقرَّر أن يكون حبس أي شخص، تحت حماية قوانين هذا الكومنولث، بموجب عدم طاعته لأمر بسيط من قبل الرئيس لمغادرة الولايات المتحدة، كما ورد في المسوَّدة المعنونة «مسوَّدة خاصة بالأجانب»، هو إجراء ينافي الدستور، الذي أضاف أحد التعديلات عليه الآتي: «لن يُحرَّم أي شخص من الحرية من دون اتخاذ الإجراءات القانونية»، كما أُقرَّ تعديل آخر بأنه «في كل الادعاءات القانونية ضد مرتكبي الجريمة يتمتع المتهم بحق المحاكمة العلنية من قبل لجنة محلفين موضوعية، ويُبلَّغ بطبيعة الاتهام، وسببه، ويُواجه بمن يشهد ضده، وتُجبَر المحكمة على إحضار شهود يؤيدون موقفه، ويُوكَّل محام يدافع عنه». والمسوَّدة نفسها التي تمكِّن الرئيس من إقصاء أي شخص، تحت حماية القانون، خارج الولايات المتحدة بموجب شكوكه هو فقط، من دون توجيه اتهام أو وجود هيئة محلفين أو محاكمة علنية أو مواجهة الشهود ضده أو سماع شهود يؤيدون موقفه أو دفاع أو مشورة قانونية، هي مسوَّدة تنافي أيضاً نصوص الدستور، ولذلك فهي ليست قانوناً، وتُعَدُّ لاغية بأكملها ولا وزن لها، وإن نقل سلطة الحكم على أي شخص، تحت حماية القانون، من المحكمة إلى رئيس الولايات المتحدة، كما نصت المسوَّدة نفسها الخاصة بالأجانب، أمر ينافي بند الدستور الذي ينص على أن «سلطة الولايات المتحدة القانونية منوطة بمحكمة يبقى قضاتها في وظائفهم ما داموا يتَّسمون بحسن السير»، وأن المسوَّدة المذكورة لاغية أيضاً للسبب نفسه، ويجب أيضاً ملاحظة أن نقل السلطة القضائية هذا يجب أن يكون لقاضي الحكومة العامة الذي يملك، بالفعل، كل السلطات التنفيذية وسلطة إبطال السلطات التشريعية.

٧- تقرَّر أن تنظيم الحكومة العامة لتلك الأجزاء من دستور الولايات المتحدة (كما هو مبيَّن في توصياتها المختلفة) التي تخوِّل الكونغرس سلطة «فرض الضرائب والجمارك والصادرات والرسوم وجمعها، وتسديد الديون، وتوفير الدفاع والرخاء العام للولايات المتحدة»، و«إصدار القوانين الواجبة لتنفيذ السلطات المنوطة بحكومة الولايات المتحدة أو أي من وزاراتها أو موظفيها من قبل الدستور»، تؤدي إلى تدمير كل القيود التي وضعها الدستور على سلطاتها، وأن نصوص الدستور المقصود بها أن تكون تابعة فقط لتنفيذ السلطات المحدودة لا ينبغي فهمها على أنها في ذاتها تمنح سلطات غير محدودة، ولا أن يستغل أي جزء منها بصورة تدمر بقية الدستور، وأن ممارسات الحكومة العامة تحت تلك البنود ستكون محل مراجعة وتصحيح لازم وملائم في وقت أكثر هدوءاً، بينما تلك الواردة في القرارات السابقة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية.

٨- تقرَّر أن تعيَّن لجنةٌ للمؤتمرات والمراسلات، من مهامها إعلام اللجان التشريعية في الولايات المختلفة بالقرارات السابقة، وتأكيد استمرار هذا الكومنولث على عهده من الصداقة والتحالف اللذين أظهرهما، دائماً، منذ اللحظة التي تسبب فيها الخطر المشترك بتكوين تحالف مشترك، وأنها ترى الاتحاد صديقاً لسلام جميع الولايات وسعادتها ورخائها، وخاصة من أجل أهداف قومية معينة، ولا سيما تلك التي اتضحت في ميثاقهم الفدرالي السابق، وأنها، في إخلاصها لهذا الميثاق، طبقاً لما نفهمه من نواياه ومعانيه الواضحة التي وافقت عليها الأطراف المختلفة، تعمل جاهدة للحفاظ عليه، وأنها تؤمن، أيضاً، بأن أخذ جميع سلطات الحكم الذاتي من الولايات ونقلها إلى حكومة عامة راسخة من دون الأخذ في الحسبان المزايا والقيود الخاصة التي تم الاتفاق عليها بجدية في هذا الميثاق، أمر يتنافى مع سلام تلك الولايات وسعادتها ورخائها، ومن ثم يصر الكومنولث على عدم الانصياع لسلطات غير مفوضة، وبالتالي غير محدودة، تمنح لأي شخص أو مجموعة من الأشخاص على وجه الأرض أياً كانوا، ولا شك لدينا

في أن الولايات المشاركة تتفق معنا في هذا الرأي. وفي حالات استغلال السلطات المفوضة، يتمثل الحل الدستوري في تغيير يقوم به الشعب نفسه، ما دام الشعب هو الذي اختار أعضاء الحكومة العامة. أما في حالات ممارسة سلطات لم تُفوَّض فإن الحل السليم إلغاء التصرف الناتج من هذه الممارسة، ولكل ولاية الحق الطبيعي - في الحالات التي لم يرد ذكرها في الميثاق (أي الحالات غير الفدرالية) - في أن يكون لها سلطة إلغاء كل السلطات التي يمارسها الآخرون في حدود اختصاصها، إذ من دون هذا الحق تقع الولايات تحت سلطة مَن كان له حق ممارسة سلطة الحكم بالنيابة المطلقة غير المقيدة. ويرغب هذا الكومنولث في التواصل مع الولايات المشاركة بشأن هذا الموضوع بدافع الاحترام والتقدير، على أن يتم هذا التواصل مع هذه الولايات وحدها بالشكل اللائق، فهي وحدها أطراف هذا الميثاق، ولها سلطة الحكم الأخير في السلطات التي تُمارَس بمقتضى الميثاق؛ فالكونغرس ليس طرفاً بل نتيجة هذا الميثاق، ولذا يقع تحت سلطات مَن أصدروا هذا الميثاق؛ إذ من أجلهم ومن أجل سلطاتهم صدر الميثاق أصلاً وعُدِّل، وما دامت الإجراءات المذكورة قائمة فالنتائج صادرة عنها. وللحكومة العامة حق وضع أي إجراء تراه مناسباً على قائمة الجرائم وإصدار العقوبة بنفسها، سواء كان هذا الإجراء مذكوراً أو غير مذكور في الدستور الذي اعترفوا به، ولهم الحق في نقل شرعيته إلى الرئيس أو إلى أي شخص آخر كالمدعي أو المحامي أو القاضي أو هيئة المحلفين، ممن تكون شكوكهم هي الدليل ويكون أمره هو الحكم وموظفه هو المنفذ، على أن يكون ضميره هو سجل العملية الوحيد، وعلى أن يوضح قاطنو هذه الولايات، عبر توصيف دقيق وشامل، أنها بهذه الحادثة تعتبر خارجة عن القانون، وواقعة تحت السيطرة المطلقة لشخص واحد. وحيث إن حدود الدستور قد غابت عنا جميعاً، فليس هناك أية حماية أمام مشاعر أغلبية أعضاء الكونغرس وسلطاتهم لتحصين الأقليات: المشرعين والقضاة والحكام ومستشاري الولايات، أو سكانها المسالمين الذين قد يخاطرون باستعادة الحقوق والحريات الدستورية للولايات وشعوبها، أو الذين قد يعارضون هذه الآراء

لدوافع أخرى، طيبة أو خبيثة، أو يقعون فريسة شكوك الرئيس، أو يُعتقد أنهم يشكلون خطراً ضد إعادة انتخابه أو انتخابهم، أو ضد مصالح أخرى عامة أو شخصية أو استبعاد مماثل أو أية عقوبة أخرى أكثر ضرراً، مثل أن يتم اختيار الأجنبي الغريب بوصفه أكثر العناصر أماناً في التجربة الأولى، ولكن حينها سيتبعه المواطن سريعاً، أو بالأحرى يكون قد تبعه بالفعل حيث نصَّبه فعل العصيان كفريسة له. هذه الأفعال وما يليها من أفعال مشابهة، إذا لم يتم تحجيمها منذ البداية، سوف تدفع بتلك الولايات بالضرورة نحو الثورة والدماء، ما يشكل وصمة جديدة على جبين الحكومة الجمهورية، وحجة جديدة في أيدي مَن يعتقدون بأن الإنسان لا يمكن حكمه إلا بقبضة من حديد. ومن قبيل الوهم الخطير أن تدفعنا ثقتنا بمن اخترناهم إلى الصمت عن مخاوفنا من أجل حماية حقوقنا، فالثقة أينما كانت هي منبع الاستبداد، إذ تتأسس الحكومة الحرة على الغيرة لا على الثقة؛ فالغيرة لا الثقة هي التي تقر القوانين المحدودة للسيطرة على مَن نضطر إلى وضع ثقتنا فيهم بمنحهم السلطة، وقد حدد دستورنا، لهذا السبب، الحدود التي يمكن أن تذهب إليها ثقتنا ولا تتخطاها. وليقرأ المدافع المخلص عن الثقة لائحتي الأجانب والمتمردين، ثم ليقل لنا إنْ لم يكن الدستور حكيماً في وضع قيود على الحكومة التي أنشأها، وما إذا كنا حكماء في تخطي هذه الحدود. ثم ليقل لنا ما هي الحكومة إنْ لم تكن طغياناً منحه لرئيسنا رجالٌ اخترناهم، ووافق عليه رئيس اخترناه مفضلين إياه على الغرباء الودودين الذين رحبت بهم روح بلادنا وقوانينها المنصفة وحمتهم. إن الرجال الذين اخترناهم قد احترموا شكوك الرئيس أكثر من احترامهم حق البراءة الراسخ والمبررات الحقة وسلطة الحقيقة المقدسة وأشكال القانون والعدالة ومحتوياتها. ففي مسائل السلطة، لن نستمع إلى المزيد عن حدود الثقة بأي شخص، بل سنقيِّد سوء تصرفه بقيود الدستور. وعلى هذا الأساس، يدعو هذا الكومنولث الولايات المشاركة إلى التعبير عن مشاعرها نحو المسوَّدة الخاصة بالأجانب وعقوبة الجرائم المعينة المذكورة أعلاه، حتى يتضح بما لا يدع مجالاً للشك ما إذا كانت تلك اللوائح قد أجازها التحالف الفدرالي أم لا. ومما لا شك

فيه أنهم سيعبِّرون عن مشاعرهم التي تبرهن على تعلقهم الثابت بالحكومة المحدودة سواء كانت عامة أو خاصة، وأن حقوق الولايات المشاركة وحرياتها لن تتعرض لأية أخطار ما دامت في تحالف واحد معهم، وأنهم سيتفقون مع هذا الكومنولث على أن اللوائح المذكورة تناقض الدستور بوضوح، ما يجعلها تصل إلى درجة الإعلان الصريح عن أن التحالف ليس مقصوداً منه أن يكون معياراً لسلطات الحكومة العامة، بل يقصد استمرارها في ممارسة كل السلطات، مهما كانت، على تلك الولايات، وأنها سترى في ذلك نوعاً من سحب السلطة من الولايات وترسيخها في يد الحكومة العامة بموجب سلطة من شأنها تقييد الولايات - ليس فقط في الحالات الفدرالية ولكن في جميع الحالات مهما كانت - بقوانين وضعها آخرون من دون موافقتهم، وأن ذلك يمثل نوعاً من التخلي عن الحكومة التي اخترناها والحياة تحت سلطة واحدة مستمدة من رغبتها الشخصية لا من سلطاتنا نحن، وأن الولايات المشاركة - بالإحالة إلى حقها الطبيعي في الحالات غير الفدرالية - ستتفق في إعلان أن هذه اللوائح لاغية وليس لها أية سلطة، وستتخذ كل منها إجراءات مناسبة لضمان عدم ممارسة هذه اللوائح أو أية لوائح أخرى صادرة عن الحكومة العامة لم يجزها الدستور أو يدعمها داخل حدود هذه الولايات.

٩- تقرَّر أن يكون للجنة المذكورة حق التواصل، سواء بالكتابة أو عن طريق المقابلات الشخصية في أي وقت وزمان مع أي شخص أو مجموعة أشخاص قد تحددها إحدى الولايات المشاركة أو أكثر، للمراسلة أو التشاور معهم، على أن يعرضوا إجراءاتهم قبل الجلسة التالية لهذا المجلس.

المجاهرة بالإيمان السياسي

رسالة إلى إلبريدج جيري (٢٦ كانون الثاني/يناير ١٧٩٩)

... وإذن، أتمنى، بكل حماسة، المحافظة التامة على دستورنا الفدرالي الحالي طبقاً للمعنى الحقيقي الذي تبنَّته الولايات، والذي أشاعه المؤيدون، لا الذي خشيَه المعارضون الذين صاروا أعداءه. وإني أعارض إضفاء روح النظام الملكي على معالمه باتباع أساليب في الإدارة تهدف إلى تسهيل نقله أولاً إلى رئيس ومجلس شيوخ للأبد، ومنه إلى تثبيت توريث هذه الوظائف، ومن ثم تنحية المبدأ الانتخابي من أساسه.

فأنا أؤيد حفظ سلطات الولايات التي لم تُمنح للاتحاد، وأؤيد تشريع حق الاتحاد الدستوري في تقسيم السلطات. ولكني لست مع نقل كل سلطات الولايات إلى الحكومة العامة، ولا كل سلطات الحكومة إلى الفرع التنفيذي.

إني أؤيد حكومة قليلة الكلفة وبسيطة للغاية، تستخدم كل المدخرات الناتجة من الدخل العام لسداد الدين القومي، لا لمضاعفة عدد الموظفين ورواتبهم لمجرد تكوين المؤيدين ولزيادة الدَّين العام بكل وسيلة، على أساس أنه نعمة عامة.

أؤيد الاعتماد على الميليشيا، فقط من أجل الدفاع الداخلي، حين يحدث احتلال فعلي، وأنا مع استخدام السلطة البحرية بالقدر الذي يسمح لها بالدفاع عن سواحلنا وموانئنا من مثل ذلك السلب والنهب الذي تعرضنا له، ولستُ مع جيش متأهب في

أوقات السلم يروِّع الشعور العام، ولا مع قوة بحرية تثقل كواهلنا بأعباء عامة ناتجة مما تتطلبه من نفقات وحروب لا نهاية لها تغرقنا فيها.

أؤيد التجارة الحرة مع كل الدول، ولستُ مع الروابط السياسية التي تعتمد قدراً يسيراً من العلاقات الدبلوماسية إنْ لم تنعدم. وأنا لست مع ربط أنفسنا بمعاهدات جديدة تزجُّ بنا في الخلافات الأوروبية، وما يقتضيه ذلك من التورط في بحر من الدماء للحفاظ على التوازن بين الأوروبيين، أو الانضمام إلى كونفدرالية الملوك التي تشن الحروب ضد مبادئ الحرية.

إني مع حرية الدِّين وضد كل المناورات التي تهدف إلى إعلاء شأن أية طائفة قانونياً على نظرائها، وأنا مع حرية الصحافة، وضد كل انتهاكات الدستور التي تخرس شكاوى مواطنينا، أو انتقاداتهم لسلوكيات ممثليهم، سواء كانت عادلة أو لا، عن طريق القوة لا العقل.

وإني أؤيد تشجيع تطور العلم في كل فروعه، ولستُ مع الاحتجاج الصاخب على اسم الفلسفة المقدس؛ بهدف ترويع العقل الإنساني بقصص رعب عن الجماجم والعظام الدامية حتى يتخلى عن ثقته برؤاه الخاصة فيعتمد ضمناً رؤية الآخرين، ولا مع تقهقره إلى الخلف بدلاً من تقدمه إلى الأمام سعياً وراء التطوير، ولستُ مع الاعتقاد بأن الحكومة والدِّين والأخلاقيات وكل العلوم الأخرى قد وصلت إلى أعلى درجات الكمال في أحلك عصور الجهل وأنه لا يمكننا الوصول إلى أي كمال يتخطى ما أسسه آباؤنا الأولون.

وإلى كل ذلك، أضيف أيضاً أني من أخلص مَن تمنوا النجاح للثورة الفرنسية، وما زلت أتمنى أن تنتهي بإقامة جمهورية حرة منظمة، غير أني لست غافلاً عن أعمال السلب والنهب التي اقترفوها ضد تجارتنا. إن أول ما يشغل تفكيري هو بلدي، ففيه عائلتي وثروتي ووجودي كله، وليس لدي ذرة مصلحة أو ارتباط خارجه، ولا دافع

عندي لتفضيل أية دولة على الأخرى سوى بقدر ما تظهره لنا هذه الدولة من صداقة. ورغم شعوري العميق بجروح فرنسا، لم أر أن الحرب هي الوسيلة الأكيدة للرد عليها.

لقد اعتقدت حقاً بأن جهوداً تهدف إلى الحفاظ على السلام ستحصد لنا، بالضرورة، تسوية سلمية وتعويضاً مشرِّفاً، وإني لأتضرع إليك حتى تقول ما إذا كان يمكننا تحقيق ذلك إنْ لم يكن أي من زميليك يشاركك الشعور نفسه...

حرية العقل

رسالة إلى وليم غرين مانفورت (١٨ حزيران/يونيو ١٧٩٩)

... أنا ممن يُحسنون الظن بالشخصية الإنسانية بوجه عام. وأرى أن الإنسان خلق من أجل المجتمع، إذ منحته الطبيعة الصفات التي تؤهله للعيش في مجتمع.

وأعتقد أيضاً، مع كوندورسيه كما ذُكر في خطابك، أن عقل الإنسان يمكن أن يكتمل إلى حد لم نصل بعد إلى استيعابه. فمن المستحيل على أي شخص يقوم بعمل مسح لما نعرفه من العلوم ألا يرى عظمة ما بقي لنا حتى نكتشفه في كل فرع من فروع العلوم، والشيء نفسه في ما يتعلق بالأمور التي يمكن عقلنا الإنساني إنجازها.

فنحن نعرف الكثير في الهندسة والحساب، ولكن هناك بعض الأشياء التي ما زلنا نتوق إلى معرفتها. لقد أحرزنا الكثير من التقدم في علم التشريح، غير أنه لا يزال المزيد مما يمكن معرفته. ونحن نمتلك المعرفة في فروع التاريخ الطبيعي، ولكن ينقصنا الكثير. ولا نزال نجهل أساسيات عناصر الكيمياء. ولا تزال فلسفتنا الطبيعية في طور الطفولة. ولعل أي تقدم ملموس في هذا المجال يتطلب بالضرورة تقدماً في علم الكيمياء. وتُعَدُّ الجراحة متقدمة بدرجة كبيرة، غير أنها تعاني، بدرجة كبيرة أيضاً، من النقائص حتى تصل إلى ما يجب أن تكون عليه. أما حالة الطب فهي أسوأ بكثير من حالة الجهل التام. وإذا ما أمكننا التخلص من كل ما نعرفه عنه فعلينا أن نبدأ من جديد من مستوى أعلى

وتوقعات أكثر عقلانية. فمن أبوقراط حتى براون لم نحرز شيئاً سوى سلسلة من الأنظمة الافتراضية، كان لكل منها شعبيتها في وقت ما، شأن صرعات الموضة في الأزياء التي تنتهي - وتؤدي بالتالي - إلى نزوة أخرى.

لكن العقل الإنساني، الذي عليه أن يكون محط المعاناة والعذاب في هذه العلوم المتطورة، لا يتغير. فلدينا بعض الأدوية مثل لحاء الشجر والأفيون والزئبق التي أثبتت فعاليتها في علاج القليل من الأمراض، أما بقية قائمة المواد الطبية، على طولها، فهي أعمال دجل من وجهة نظر علم الطب. وفي ما يتعلق بالأمراض المشكوك فيها، فلطالما كان لأطبائنا معرفة مزيفة عنها لا ترقى إلى مرتبة الجهل. ولكن، بالطبع، لا تزال قائمة الأمراض الواضحة وعلاجها قابلتين للتحسين، كما من المؤكد أنه توجد، في الفروع الأخرى من العلوم، العديد من المجالات الكبرى التي ترقى ملكاتنا إلى استكشافها، والتي لا يمكننا التنبؤ بحدودها.

ومن ثم، أشاركك في نعتك بالجبن فكرة أن العقل البشري غير قادر على المزيد من التطور. وهذه هي على نحو دقيق العقيدة التي يحاول طغاة الأرض الحاليون ترسيخها، والتي يردِّد صداها أصدقاؤهم هنا، فيطبِّقون على الدين والسياسة، خاصة، مبدأ مفاده «ليس من المحتمل معرفة أي شيء أفضل مما عرفه آباؤنا». ومن ثم، علينا النظر إلى الخلف، لا إلى الأمام، لتطوير العلوم، وسط البربرية الإقطاعية ونيران الضغينة. ولكن نحمد السماء على أن العقل الأميركي شديد التفتح، بالفعل، على نحو يمكِّنه من الاستماع إلى نداءات التجديد والتطوير، وما دام هناك فن الطباعة فلن يمكن للعلم أن يتقهقر. فما تم امتلاكه من المعرفة الحقة لم يعد من الممكن فقده بسهولة.

وإذاً، حتى نحافظ على حرية العقل الإنساني، وحرية الصحافة، على كل شخص أن يكون مستعداً للتضحية بالنفس. وما دمنا سنفكر كما نفكر الآن، وتكلمنا تبعاً لما نفكر فيه، فإن وضع الإنسان سيستمر في التطور. يستحق الجيل الراحل عن مسرح الأحداث

التقدير الإنساني بحق لما خاضه من معارك، ولإيقافه مسيرة الطغيان التي روَّعت العالم لآلاف السنين. وإنْ وجد خطر أن نفقد ثانية ما حصلوا عليه، فإنما يأتي هذا الخطر من جيل معاصريك، غير أنه لا يمكنني في هذا العصر وهذا البلد تخيُّل تلك الظاهرة الوحشية التي ترفع فيها حماسة الشباب يدها القاتلة ضد الحرية والعلم...

إرادة الأمة والقانون المشترك

رسالة إلى إدموند راندولف (١٨ آب/أغسطس ١٧٩٩)

. . . من بين كل المعتقدات التي خرقتها الحكومة الفدرالية، أرى أن المعتقد الجديد الخاص بالقانون المشترك – الذي تحاول تطبيقه والاعتراف به قانوناً قائماً في محاكمها – أكثرها فداحة. فكل افتراضاتها الأخرى بخصوص السلطة غير الممنوحة لا تقارَن بتلك التفصيلة الجديدة. فقانون المصارف، وميثاق المعاهدات، ومسوَّدة التمرد، ومسوَّدة الأجانب، ومحاولة تغيير قوانين القرائن في محاكم الولايات بأجزاء معينة من قوانين الضرائب، إلخ، كلها أشياء فردية غير ذات عواقب وخيمة، وعديمة الضرر، إنْ قارناها بالادعاء المتبجح، السافر الوجه، الماحق الأثر، الذي مفاده اقتراح نظام قانوني للولايات المتحدة من دون تبني تشريعاتها، مما يفوق كل قدرات الولايات لتبنِّيه. فلو انصعنا لهذا الافتراض لأغلقنا محاكم الولايات؛ إذ لن يكون هناك حينها ما يمنع المواطنين في الولاية نفسها من مقاضاة بعضهم بعضاً في المحاكم الفدرالية في كل قضية، وليكن مثلاً في مسألة العقود، حيث سيلزم القانون المشترك دفعها، وهم يقولون إن ذلك القانون المشترك هو قانونهم. وأشعر بالسعادة لتناولك هذا الموضوع.

وقد اطلعت بدقة على الملاحظات التي أرفقتها خطابك وتدبَّرتها، فوجدتُ فقرة واحدة فقط لا أوافق عليها، وهي الفقرة التي تقول فيها (في الصفحة الثانية) إن

القوانين نابعة من المجالس التشريعية، فإن طبقت مرة فإنها تستمد إلزامها من افتراض أن إرادتها لا تزال مستمرة. سيفشل هذا الافتراض، وبالتالي تسقط القوانين بالطبع نظراً لانهيار المجالس التشريعية. ولا أعتقد أن هذا هو الأساس الحقيقي الذي قامت عليه هذه القوانين أو تطبيقاتها. فكيان الأمة كله هو السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية في هذه الأمة. ولقد أدت بهم المتاعب الناتجة من اجتماعات تجريب تلك السلطات، وجهاً لوجه، فضلاً عن عدم كفاءتهم في ممارستها، إلى تحديد هيئات معيَّنة تعلن إرادتهم التشريعية والحكم عليها وتنفيذها.

إن إرادة الأمة هي ما يجعل القانون إجبارياً. وإرادتها هي التي تخلق الهيئة التي تعلن هذه الإرادة، وهي التي تمحوها كذلك. وقد يتم ذلك عن طريق شخص واحد مثل إمبراطور روسيا (الذي يرى إعلاناته دليلاً على إرادة الأمة)، أو عن طريق عدة أشخاص كما هي الحال مع أرستقراطية البندقية، أو بمجموعة من المجالس المتعددة كما هي الحال مع حكومتنا الملَكية سابقاً أو حكومتنا الجمهورية الحالية. وحيث إن القانون قانون لأنه يعكس إرادة الأمة، فلا يمكن له أن يتغير بموجب تغييرها الهيئة التي تختار أن تعلن من خلالها إرادتها المستقبلية، مثلما لا تتغير الأفعال التي أقوم بها عن طريق محام ما بمجرد تغييري هذا المحامي أو توقفي عن التعامل معه. لقد وافقت السطة التنفيذية الفدرالية على هذه الوثيقة بشكل ما، من حيث إنها، تحديداً، الوثيقة التي بموجبها تأسس استمرار التزامنا بمعاهدتنا مع فرنسا، ولقد طرحت الوثيقة خاصة في خطاب موجَّه إلى الحاكم موريس، بموافقة الرئيس واشنطن ومجلس وزرائه.

وقد حاول ميرسر إقناع مجلس فيرجينيا بإعلان وثيقة مختلفة في قرارات معينة. وقوبلت هذه القرارات بالمعارضة العامة في هذه الولاية كما حدث في ولايات أخرى، وإنْ لم أكن مخطئاً فقد قام مجلس تالٍ بإجراءات معينة للتخلص من القرارات السابقة غير المحسوبة. وفي هذه الحالة، كما في حالات أخرى، سيكون المبدأ الحق كافياً تماماً

للتوصل إلى نتائج عادلة، فقبل الثورة قامت ولاية فرجينيا، من خلال الهيئات التي رأتها صالحة حينها، بإنشاء نظام من القوانين قسمتها إلى ثلاثة فروع: ١- القانون العام، ٢- القانون التشريعي، ٣- محكمة شانسري. أو إذا شئت فرعين فقط: ١- القانون العام، ٢- محكمة شانسري، حين اختاروا، بموجب إعلان الاستقلال، القضاء على مجالسهم السابقة لإعلان إرادتهم، إذ بقيت الإجراءات السابقة التي أُعلنت رسمياً ودستورياً، بموجب تلك المجالس، من دون مساس. فلم يتم حل الأمة ولا إلغاؤها، ولذلك بقيت إرادتها بكامل عزمها بعد تأسيس الهيئات الجديدة - أولاً لجنة ثم نظام تشريعي أكثر تعقيداً - بقيت الإجراءات القديمة المتعلقة بإرادة الأمة على قوتها، إلى أن تعلن الأمة، عن طريق هيئاتها الجديدة، تغيير إرادتها.

ومن ثم، فالقانون العام، الذي لم يكن مطبقاً حين وصلنا هنا، ولا حتى إلى أن كوَّنَّا أنفسنا بوصفنا أمة، قلنا عن طريق المجالس التي أنشأناها إنه سوف يصبح قانوننا، فاستمر في كونه قانوننا لأن الأمة استمرت في الوجود، ولأنها بالرغم من تغييرها المجالس المعبرة عن إرادتها لم تغير إعلاناتها السابقة بخصوص أن القانون العام هو قانونها. فلتطبق هذه المبادئ على قضيتنا الحالية. فقبل الثورة لم تكن توجد أية أمة باسم الولايات المتحدة، وعليه اجتمعت الولايات بوصفها أمة، ولكن بأهداف معيَّنة فقط. وكان عليهم إرساء كل قوانينهم، كما فعلت فرجينيا عند تأسيسها بوصفها أمة. لكنهم لم يفعلوا ما فعلته فرجينيا من الشروع في تبني نظام كامل من القوانين الجاهزة التي تناسبهم.

وحيث إن اتحادهم بوصفهم أمة كان لأسباب معيَّنة، أذكر منها مثلاً إدارة شؤونهم في ما بينهم أو مع الدول الأجنبية، وحيث وافقت الولايات المكوِّنة لهذا الاتحاد على منح سلطاتها لهذه الأغراض لا لغيرها، فلم يكن لهم أن يتبنوا أي نظام عام؛ لأنه كان سيتبنَّى أهدافاً لم يكن لهذا الاتحاد أي حق في تكوين أو إعلان رأي عنها. وهكذا، لم

يمثلوا الهيئة المعلنة عن الإرادة القومية في تلك الحالات. كانت لهم الحرية في إعلان إرادة الأمة قانوناً في الحالات التي عُهد إليهم بها، ولكن قيل إن إعلان ذلك لم يكن من الممكن أن يكون قانوناً. ولذلك، لم يصبح القانون العام أمراً واقعاً بمجرد تكوين الاتحاد الجديد، بل عن طريق تبنِّيه رسمياً، وأيضاً بالقدر الذي سمح لهم به أن يتبنَّوه . . .

الشؤون الخارجية فقط

رسالة إلى غيديون غرانجر (١٣ آب/أغسطس ١٨٠٠)

... إن بلدنا كبير جداً إلى حد لا يسمح لحكومة واحدة بأن تتصرف في جميع شؤونه. فموظفو الدولة بحكم بعدهم هذا، ولكونهم تحت نظر ناخبيهم، لا يمكنهم، بفعل المسافة، إدارة كل التفاصيل اللازمة لحكم مواطنيهم بنحو جيد ومتابعتها. والظروف نفسها التي لا تمكّن ناخبيهم من متابعة شؤون الدولة ستدعو موظفي الدولة إلى الفساد والنهب والتبديد.

والحق أني أعتقد أنه إذا ساد مبدأ تطبيق قانون عام في الولايات المتحدة (وهو المبدأ الذي يمكّن الحكومة العامة في الحال من كل سلطات حكومات الولايات ويقلصنا إلى حكومة واحدة مدمجة) فسوف تصبح هذه الحكومة أكثر حكومات الأرض فساداً.

لقد رأيت ممارسات موظفي الدولة التي يموهون بها تصرفاتهم، وإنْ لم يستطيعوا فعل ذلك يصقلوا تصرفاتهم بالأوهام حتى يخدعوا ناخبيهم. ويا له من تعزيز لمجالات العمل بالمفرّق، والتدبُّر، والنهب، وخلق الوظائف واصطيادها، يكمن في تولي الحكومة العامة لسلطات الولايات جميعها.

إن المبدأ الحقيقي في دستورنا لهو حقاً المبدأ الأكثر حكمة والأفضل، ألا وهو أن تكون الولايات مستقلة في كل ما يخص شؤونها الداخلية، ومتحدة في كل ما يخص علاقاتها الخارجية. فلنحدد سلطات الحكومة العامة في الشؤون الخارجية وحدها، ولنخلِّص شؤوننا الداخلية من تأثيرات الدول الأخرى، باستثناء ما يتعلق بالتجارة التي سيديرها التجار بنحو أفضل كلما تمكنوا من إدارة أنفسهم بحرية أكبر حين تتحدد حكوماتنا العامة في هيئة تنظيمية بسيطة غير مكلفة: بضعة مهام واضحة يقوم بها عدد قليل من الموظفين. ولكني أكرر أن من الصعوبة بمكان تحقيق هذا النمط من الحكومة البسيطة الاقتصادية لو استمرت ولايات نيو إنغلاند في مناصرة النظام المضاد. وأشعر بالسعادة الحقة لكل تصرف يوحي بعودتهم إلى تلك المبادئ التي طالما تخيلت أنهم قد جُبِلوا عليها...

خطاب التنصيب الأول

(١٨٠١)

أصدقائي ومواطنيَّ،

حين أُدعى إلى تولي مهام أعلى منصب تنفيذي في دولتنا عليَّ الاستفادة من وجود هذا القطاع من مواطنيَّ المجتمعين هنا للتعبير عن شكري العميق لحسن ظنهم بي، والإعراب عن شعوري الصادق بأن قدراتي لا تسمو إلى مهام هذه الوظيفة، وأني أشرع في ممارستها بمشاعر من القلق والخوف تنبع من عظمة المهمة وضعف حيلتي. دولة ناهضة، تمتد على أرض شاسعة مثمرة، تتخطى كل البحار بمنتجات الصناعة الغنية، تمارس تجارتها مع دول تشعر بالسلطة وتنسى الحق، تتطور بسرعة نحو أقدار لا تدركها أنظار البشر؛ حين أتأمل هذه الأمور العظيمة، وأرى الشرف والسعادة وآمال هذا البلد الحبيب نحو أبنائه ورعاياه، فإني أتضاءل أمام هذه الطموحات، وأشعر بتواضعي أمام هول المهمة. ولعل اليأس كان سيدركني، تماماً وقطعاً، لولا وجود آخرين أراهم هنا، يذكِّرونني بأني سأجد في سلطات الدستور العليا الأخرى موارد من الحكمة والفضيلة والحماسة يمكنني الاستناد إليها في كل الظروف الصعبة التي ستواجهني. فإليكم إذاً، أيها السادة الموكلة إليهم وظائف الحكم التشريعية، ولهؤلاء الذين يعملون معكم،

أتطلع بحماسة، وإلى الدعم والإرشاد اللذين سيمكّنانا من الإبحار بهذه السفينة التي نستقلها جميعاً بسلام في خضمٍّ عالم قلق مليء بالنزاعات.

ففي أثناء السجالات التي مرت بها مناقشاتنا ومجهوداتنا الحية، ظهر عامل قد يزعج غير المعتادين على التفكير بحرِّية أو قول ما يفكرون فيه وكتابته، ولكن بما أن صوت الأمة قد حسم الأمر، وأُعلن طبقاً لقوانين الدستور، فإن كل الإرادات ذاتها قد انتظمت تحت إرادة القانون فتوحدت جهودها المشتركة من أجل الصالح العام. ولسوف يتذكر الجميع أيضاً هذا المبدأ المقدس الذي يقول بأنه على الرغم من وجوب سيادة الأغلبية فإن عليها أن تكون حكيمة حتى تكون شرعية، وإن للأقلية حقوقاً مماثلة يجب على القانون العادل حمايتها، إذ يُعَدُّ خرقها نوعاً من القهر. فلنتَّحد أيها المواطنون على قلب واحد وعقل واحد، ولنُعِدْ إلى علاقاتنا الاجتماعية الانسجامَ والود الذي من دونه تصبح الحرية – بل والحياة نفسها – كئيبة. دعونا نفكر في أننا بعد أن خلَّصنا أرضنا من التعصب الديني الذي رزح الإنسان تحت نيره وعانى، سنكون قد حُزنا النزر القليل لو أننا سمحنا بوجود تعصب سياسي على القدر نفسه من الطغيان والشر الذي يؤدي إلى الدرجة نفسها من المرارة والاضطهاد الدامي. ففي خضم آلام المخاض التي مر بها العالم القديم، وأثناء فترة التقلصات الموجعة التي مر بها الإنسان في غضبه، باحثاً عن حريته المفقودة عبر الدماء والمذابح، لم يكن من المدهش أن تصل مخاطر هذه الأمواج العارمة حتى هذا الشاطئ البعيد المسالم، وأن يشعر البعض بهذه المخاطر ويهابها بدرجة أكبر من البعض الآخر، وأن تختلف الآراء حول إجراءات الأمن. ولكن ليس كل اختلاف في الرأي اختلافاً على المبدأ. فلقد أشرنا إلى إخواننا في المبدأ ذاته بأسماء مختلفة، فكلنا جمهوريون وكلنا فدراليون. ولو أن بيننا مَن يرغب في حل هذا التحالف وتغيير شكله الجمهوري، فليقف دليلاً على درجة الأمان التي يمكن بها التسامح مع الاختلاف في الرأي حيثما تُرك العقل حراً لمحاربتها. وأعرف، قطعاً، أن هناك بعض الرجال المخلصين الذين يخشون ألا تكون الحكومة الجمهورية قوية، وأن هذه الحكومة

ليست قوية بدرجة كافية. ولكن هل للوطني المخلص أن يتخلى عن حكومة حافظت علينا، حتى الآن، أحراراً وأقوياء في خضم التجربة الناجحة، لمجرد خوفه النظري المتخيل من افتقار هذه الحكومة، وهي أعظم آمال العالم، إلى الطاقة اللازمة للحفاظ على نفسها؟ إني أثق بعكس ذلك، إذ أعتقد أن هذه الحكومة هي أقوى حكومة على وجه الأرض، وأعتقد أنها الوحيدة التي معها يلبي كل شخص نداء القانون حين يسمعه، متعاملاً مع أي خطر يتعرض له المجموع بوصفه خطراً يهدده هو شخصياً. يقال، أحياناً، إنه لا يمكن الثقة بحكم الإنسان لنفسه. فهل لنا أن نثق به حين يحكم الآخرين؟ أم هل وجدنا ملائكة في هيئة ملوك يحكمونه؟ فليجب التاريخ عن هذه التساؤلات.

لنسعَ إذن، بثقة وشجاعة، إلى تحقيق مبادئنا الفدرالية والجمهورية والاتحاد الذي نتوق إليه، وإلى حكومة تمثّلنا. فبحكم انفصالنا الرحيم طبيعياً، وبموجب محيط شاسع، عن الفوضى المتفشّية في ربع سكان الكرة الأرضية، وبحكم سموّ عقلنا عن احتمال إذلال الآخرين، وبحكم امتلاكنا بلداً مختاراً ذا مساحة تسمح باستيعاب الآلاف والآلاف من الأجيال التي ستخلفنا، متمتعين بالقدر الواجب من إيماننا بحقنا في ممارسة ملكاتنا لتمكين صناعتنا والشرف والثقة من نفوس مواطنينا، وهي قيم لا تنبع من ميلادنا فحسب بل من أفعالنا وإحساسهم بها، مستنيرين بدين حميد قائم على الإيمان الحق يُمارَس بأشكال متعددة تحض جميعها على الأمانة والحقيقة والاعتدال والعرفان بالجميل وحب الإنسان لأخيه الإنسان، إيمان يعترف بالعناية الإلهية ويبجّلها ويؤمن بسيادتها فوق الجميع، تلك العناية التي تثبت من خلال كل تجلياتها أنها تضمن سعادة الإنسان في هذا العالم وسعادته الكبرى في العالم الآخر - مع كل هذه النعم، ما الذي ينقصنا لنصبح شعباً سعيداً ناجحاً؟ شيء واحد فقط، مواطنيّ: حكومة حكيمة مدبِّرة تحول دون جرح الإنسان لأخيه الإنسان، تاركة له حرية الأمر في ما عدا ذلك حتى ينظم سعيه إلى الصناعة والتطور، غير آخذة من فم عمالتها الخبز الذي كسبته بعملها. هذا هو ملخص الحكومة الجيدة، وهذه هي الضرورة التي تكمل دائرة سعادتنا.

ولمناسبة شروعي، مواطنيَّ، بممارسة مهام تمثل بالنسبة لكم كل ما هو غالٍ وعزيز، من اللائق أن تفهموا ما أراه المبادئ الأساسية لحكومتنا، ومن ثم المبادئ التي يجب أن تحكم مجالس إدارتها. ولسوف أختصرها في أضيق ما يمكن احتماله من حدود، معبراً عن المبدأ العام لا عن جميع تفاصيله: المساواة والعدل للجميع، مهما كانت ظروفهم أو ميولهم الدينية أو السياسية، السلام والتجارة والصداقة المخلصة مع كل الدول من دون الدخول في تحالفات مع أي منها، مساندة حكومات الولايات في جميع حقوقها بوصفها أكثر الإدارات كفاءة في ما يتعلق بشؤوننا الداخلية، وأكثر الحصون مناعة ضد الميول المضادة للجمهورية، الحفاظ على الحكومة العامة في تمام نشاطها الدستوري، بوصفها مرفأ أمان لسلامنا الداخلي والخارجي، حفاظ غيور على حق الشعب في الانتخاب؛ تصحيح معتدل وآمن للإساءات التي سببها سيف الثورة حيث لم تقدم الحلول السلمية، الموافقة المطلقة على قرارات الأغلبية وهو مبدأ الجمهورية الحيوي الذي لا مفرَّ منه إلا إلى القوة التي هي مبدأ الطغيان الحيوي والحالي، ميليشيا جيدة التنظيم تكون عمادنا الأفضل في حالة السلم وفي المراحل الأولى من الحرب حتى يحل الجيش محلها، علو شأن السلطة المدنية فوق السلطة العسكرية، الاقتصاد في المصروف العام حتى لا نحمِّل العمالة أكثر مما تستطيعه، تسديد ديوننا بأمانة والحفاظ المقدس على ضمير الأمة، تشجيع الزراعة والتجارة بوصفها أفضل عون للحكومة الناجحة، نشر المعلومات واستجواب مَن أساء أمام محكمة الرأي العام، حرية الدِّين، حرية الصحافة، حرية الأشخاص بموجب حماية أمر قضائي والمحاكمة أمام هيئة محلفين مختارين من دون تحيُّز. وتُعَدُّ هذه المبادئ بمثابة نجم ساطع يلوح أمامنا ليرشد خطواتنا في عصر الثورة والتصحيح. وهي مبادئ ضحَّى من أجلها الحكماء بحكمتهم والأبطال بدمائهم. ولذلك، يجب أن تكون جوهر إيماننا السياسي ونص التربية المدنية والحجر الأساس الذي نقيس عليه خدمات مَن نثق بهم. وإذا ما حدنا عن هذه المبادئ في لحظات الخطأ

أو القلق، فلنسارع إلى طلب معونتها لتعيد خطواتنا إلى الطريق الذي، وحده، يؤدي إلى السلام والحرية والأمن.

إني أقبل إذاً، مواطنيَّ، المهمة التي كلفتموني بها، بخبرة كبيرة في وظائف أقل أهمية، مما يمكِّنني من رؤية مصاعب هذه المهمة بوصفها أعظمها جميعاً. لقد تعلمت أنه نادراً ما يكون قدر الإنسان غير الكامل أن يتنحى عن هذه الوظيفة بالسمعة ذاتها والتقدير اللذين بدأ بهما ممارسة هذه الوظيفة. ومن دون أية ادعاءات حول هذه الثقة العالية التي أودعتموها في شخص رئيسنا الثوري الأول والأعظم، الذي مكنته خدماته الجلية من حيازة المكانة الأعظم في حب بلاده له، فكتبتْ عنه الصفحة الأنصع في كتاب التاريخ الإنساني، أطلب إليكم فقط ذلك القدر من الثقة الذي يسمح لي بإدارة شؤونكم المشروعة على نحو ثابت ونافع. وسأُخطِّأ كثيراً بسبب سوء الحكم، وحين أصيب سيراني هؤلاء الذين لا تسمح لهم وظائفهم برؤية كاملة للموقف مخطئاً. ولذا، أسألكم التساهل مع أخطائي التي لن تكون أبداً عمدية، كما أسألكم العون على مواجهة أخطاء الآخرين الذين قد يدينون ما لا يدينونه لو أنهم رأوه في تمامه. إن استحسانكم المتضمن في انتخابكم لي لهو تعزية عظيمة لي عن الماضي، وسيكون كل مطمحي في المستقبل الحفاظ على ثقة مَن منحوني هذه الثقة مقدماً، والحصول على ثقة الآخرين ببذل كل ما في وسعي لخدمتهم، حتى أكون عنصراً فعالاً في حصول الجميع على الحرية والسعادة.

معتمداً، إذاً، على دعم حسن ظنكم، أتقدم بطاعة نحو العمل، مستعداً للتنحي عنه حين ترون أنتم أنكم قادرون على الحكم على الأمور بنحو أفضل، ولترشد تلك القوة اللانهائية التي تحكم مقادير الكون مجالسنا حتى تمنحها حسن التدبر لسلامكم ورخائكم.

ثورة ١٨٠٠

رسالة إلى جون ديكنسون (٦ آذار/مارس ١٨٠١)

... لا توجد أية سعادة تفوق سعادتي حين تسلمت خطابك المؤرخ ١٢ من الشهر المنصرم. إنها سعادة نتوقعها في قصور المباركين حين تستقبلنا أحضان آبائنا مرحبة بنا، مباركة تتناسب مع إنجازنا دورنا نحوهم بما يليق بهم. فلقد كانت العاصفة التي مررنا بها هائلة فعلاً. إذ جرى اختبار الأجزاء الأكثر صلابة في سفينتنا، فقاومت قوتها الأمواج التي تعرضت لها تريد إغراقها. ونحن سنضعها على مسارها الجمهوري، حتى تكشف بجمال حركتها عن مهارة صناعها.

فبعكس ما بدا، حاد مواطنونا، مغمضي الأعين، عن مبادئهم في ظروف غير طبيعية، ولكن نُزعت العصابة عن أعينهم، وهم يستطيعون الآن رؤية الأمور في نصابها الصحيح ثانية. وأتمنى أن أرى قريباً اتحاداً متكاملاً يستند استناداً كاملاً إلى مبادئ ثورتنا. فحكومة جمهورية عادلة وصلبة نحققها هنا سوف تُعَدُّ شاهداً ومثالاً تحتذيه الدول الأخرى.

وإني أشاركك الأمل والاعتقاد بأنهم سيرون في هذا المثال أن الحكومة الحرة هي الأكثر نشاطاً بين بقية أنواع الحكومات، وأن التساؤلات التي أنتجتها ثورتنا بين بني البشر وتوابعها سوف تحسِّن ظروف الإنسان في جزء كبير من الكرة الأرضية. فما نوع

الرضى الذي نناله من تأمل آثار مجهوداتنا الحسنة إذا ما قارنّاها بجهود حكام ورؤساء على الجانب الآخر تبرأوا من كل تطور علمي بوصفه بدعة خطرة، فحاولوا أن يجعلوا من الفلسفة والجمهورية وصمة عار، لإقناعنا بأن الإنسان لا يمكن حكمه إلا بالعصا، إلخ. سأكون سعيداً بأن أحيا وأموت على أمل العكس من ذلك...

شيء جديد تحت الشمس

رسالة إلى جوزيف بريستلي (٢١ آذار/مارس ١٨٠١)

... يا له من مجهود، سيدي العزيز، على صعيد السياسة والدين والتعصب، مررنا به! فلقد خدع البرابرة أنفسهم حقاً، في ما يتعلق بقدرتهم على إحياء عصور الفوضى، حين وضع الجهل كل شيء في أيدي السلطة وكهنة الدين، ووُصِم كل تطور في العلوم بأنه بدعة. لقد تظاهروا بمدح التعليم وتشجيعه، ولكنه كان تعليم سلفنا، حيث كان علينا النظر إلى الخلف لا إلى الأمام بهدف التطور، إلى درجة أن الرئيس نفسه قد أعلن في أحد ردوده على الاستجوابات أنه لم يكن من المتوقع لنا أن نتخطى أسلافنا في العلوم الحقيقية. لقد كان ذلك هو أساس كل هجوم عليك. فهؤلاء الذين يعيشون بالغموض والدجل حاولوا سحق سمعتك التي نلتها عن حق، خوفاً من أن تبرهن على عدم منفعتهم بتبسيطك للفلسفة المسيحية، أكثر النظم التي رآها الإنسان سمواً وكرماً، برغم كونه أيضاً أكثرها شذوذاً. لكنهم كانوا كالأقزام حول غاليفر. فلقد برئ مواطنونا من الخطر الذي ألقتهم فيه الفنون والصناعة، واستعيد العلم والنزاهة لمكانتهم العالية التي تأتي أنت، سيدي العزيز، نبياً على قمتها. إني أرحب بك بالكثير من الرضى العميق في وطننا في اللحظات الأولى من ممارستي العمل العام، ناقلاً إليك فروض احترامه وتقديره، وأدثرك بحماية القوانين التي قامت من أجل الحكماء والطيبين

من أمثالك، وأحتقر شرعية ذلك الافتراء على التشريع الذي استخدموه لفترة في ما بينهم تحت رداء القانون.

والآن، وقد بدأت حدة العاصفة بالخفوت، وبدأ الأفق يلوح هادئاً، فمن اللطيف أن نتأمل هذه الظاهرة. إذ لم يعد بمقدورنا القول إن لا جديد تحت الشمس؛ لأن هذا الفصل بأكمله في تاريخ الإنسان جديد. مدى جمهوريتنا الجديدة في عظمته جديد. وسكانها القلائل جدد. وموجة الرأي العام العظيمة التي عمَّت جمهوريتنا جديدة. لكن أكثر الأمور الجديدة إمتاعاً أنها تنحسر فوق سطح شاسع حتى تصل إلى معدلها الطبيعي ثانية. فالنظام والحس الجيد اللذان ظهرا في ذلك الشفاء من الوهم، وفي الأزمة التاريخية التي قامت أخيراً، خير دليل حقاً على قوة شخصية أمتنا وفأل حسن على استمرارية جمهوريتنا. وإني لشديد الثقة الآن بصلابتها عما كنت سابقاً قبل مرور أمتنا بهذه التجربة. إن أكبر عزاء لي يفوق كل شيء آخر، هو الاحتمال الذي لاح لنا في حالة عدم انتخاب رئيس. فحينئذ، تكون حال الحكومة الفدرالية من حال ساعة توقفت عن الدوران. فلم يكن هناك أي مجال لاستخدام القوة، ولا أية فرصة تسمح بها. فمؤتمر دُعي إليه أعضاء الكونغرس الجمهوريون، بحضور الرئيس ونائب الرئيس الافتراضيَّين، كان سينعقد في خلال ثمانية أسابيع لإصلاح الدستور بعد أن فسد؛ مما أعاد تشغيل عقارب الساعة. وهذا الحل الشرعي والسلمي الذي نذعن له دائماً ضمناً، متخلين عن كل مطالب استخدام القوة، ولكونه دائماً في متناول يدنا، يوضح مبدأ المحافظة الثمين على الذات في تركيبة شخصيتنا، إلى أن تتغير الظروف، وهو شيء لا يبدو محتملاً في المستقبل القريب...

حائط انفصال

رداً على رابطة معمودية دانبري في كونيتيكت (١ كانون الثاني/يناير ١٨٠٢)

... معتقداً معهم بأن الدين مسألة تقوم فقط بين الشخص وربه، وبأنه ليس لشخص تبرير موقفه بخصوص إيمانه أو عباداته، وبأن سلطات الحكومة التشريعية تقتصر على الأفعال فقط لا الآراء، أتأمل باحترام بالغ فعل الشعب الأميركي بأكمله الذي يعلن أن سلطته التشريعية يجب «ألا تُصدر قانوناً من شأنه تشجيع إقامة دين ما أو حرية ممارسته»، مقيماً بذلك حائط انفصال بين الكنيسة والدولة. وانصياعاً لهذا التعبير عن إرادة الأمة العليا في ما يخص حقوق الضمير، سآخذ على عاتقي مهمة تنفيذ هذه المشاعر التي تحافظ للإنسان على جميع حقوقه الطبيعية برضى وإخلاص، مقتنعاً بأنه ليس للإنسان أية حقوق طبيعية تتعارض مع مسؤولياته الاجتماعية...

حدود ما يمكن تحقيقه

رسالة إلى ب. س. ديبونت دي نيمور (١٨ كانون الثاني/يناير ١٨٠٢)

... حين تأسست هذه الحكومة، كان من الممكن استمرارها على مبادئ حقيقية، لكن أفكار هاملتون بإنكليزيتها المجحفة، والمبتسرة، قضت على هذا الأمل في مهده. ويمكننا تسديد ديونه في خلال ١٥ عاماً، غير أنه لا يمكننا التخلص من نظامه المالي. وإنه ليحزنني أن أعضد مبادئ أراها في الواقع شديدة الخطورة. غير أن هذه الرذيلة نتجت تلقائياً من الخطأ الأول. وآمل أن نستطيع تقديم مبادئ حكيمة بالتدريج في أجزاء أخرى من نظام حكومتنا، وجعل تلك المبادئ معتادة. فما يمكن تحقيقه يجب أن يتحكم دائماً في ما هو نظري فقط، وعادات المحكوم تقرر بدرجة كبيرة ما يمكن تحقيقه. فالمبادئ الأصلية نفسها حين يجري تعديلها بالممارسة طبقاً للعادات التي تختلف باختلاف الأمم، تؤدي إلى حكومات يختلف بعضها عن بعض اختلافاً شديداً. وتؤدي المبادئ نفسها إلى أشكال من الحكم يختلف كلياً بعضها عن بعض حين تُقلَّص إلى أشكال ممارسة تناسب عاداتنا، وحين توضع في أشكال تناسب عادات الفرنسيين. ليس لدي شك في أن رجلاً عظيماً يعرف جيداً عادات فرنسا أو الفرنسيين يمكنه أن يكيِّف لهم مبادئ الحكومة الحرة حتى يمكِّنهم من العيش في حرية. ولكن في أيدي مَن ليس له تلك السلاسة، أخاف أن تظهر عدة تجارب غير ناجحة حتى تحين لحظة الوصول إلى استقرار الحرية والهدوء...

مسار بلا ضوضاء

رسالة إلى توماس كوبر (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٠٢)

... يُسعدني أن أجد أناساً يعتقدون أن فرنسا لم تفقد كل شيء نهائياً، وأن انحدارها من طغيان محدود إلى طغيان غير محدود يُعَدُّ مجرد محاولة لإعطاء الشعب دفقاً جديداً. غير أني لا أرى كيف أو متى يمكن ذلك. فالصحافة، ملاذ الأمة الوحيد، قد أُسكتت تماماً هناك، كما نُزِعَت كل سبل القيام بمجهود عام. وعلى الرغم من ذلك، فإني أرجو - ما دام يشاركني أي شخص هذا الرجاء، وأنا مقتنع تماماً - أن تقوِّي مخاوف الرأي العام سلطاته، وأنه في كل نزاع بين الحرية والطغيان يمكننا كسب شيء ما لمصلحة الحرية. فكلما زاد وعي الإنسان وجب على حكامه احترامه بدرجة أكبر. أعتقد أنك ستكون واعياً أن مواطنينا يعودون سريعاً إلى ما تمليه عليه عقولهم من فزعهم الذي أُلقيَ بهم فيه على نحو خبيث. وأعتقد أن الأوهام التي رأوا أنفسهم مدفوعين إليها ستكون مفيدة، بوصفها درساً لهم، إذا حدثت أية محاولات شبيهة للسيطرة عليهم في المستقبل. إن الآثار الجيدة لترتيباتنا المالية الأخيرة ستوحِّد، بكل تأكيد، آراءهم وثقتهم في ما يتعلق بالوظائف العامة، تشريعية وتنفيذية. فالطريق الذي علينا أن نسلكه شديد الهدوء بحيث لا يمكننا اقتراح أي شيء لسلطتنا التشريعية. مسار بلا ضوضاء، لا يتدخل في شؤون الآخرين، ولا يجذب انتباه أحد إليهم، يُعَدُّ علامة على استمرار المجتمع في سعادة...

الهنود والحضارة

رسالة إلى بنجامين هوكنز (١٨ شباط/فبراير ١٨٠٣)

... رغم أنك ستتسلم، من خلال قنوات وزارة الحربية الشرعية، كل المراسلات الضرورية التي توضح آراءنا عن الهنود، وتساعدك في تحديد مسار تصرفاتك، فسأتخذ من هذا الخطاب فرصة لتوضيحها بشكل عام، مفترضاً أنه سيكون مرضياً لك ولرجالك أن تفهم آرائي ومشاعري الشخصية في هذا الموضوع. أعتقد أن مهنة الصيد لم تعد كافية لتوفير الملبس والمأكل للهنود. ولذلك، فمن الأساسي للحفاظ عليهم أن نرسي بينهم مبادئ الزراعة والصناعات المنزلية. والحق أني أميل إلى تشجيع ذلك والإعانة عليه. الأمر الذي سيمكّنهم من العيش في أجزاء أصغر من الأراضي؛ مما سيجعل غاباتهم الشاسعة بلا جدوى، باستثناء رعي الماشية، وحتى ذلك سيصبح قليل الفائدة أو حتى ضاراً حين يصبحون مزارعين جيدين. فبينما يتعلمون الحياة بنحو أفضل على مساحة أصغر، ستتطلب أعدادنا المتزايدة المزيد من الأراضي، وهكذا ستنشأ مناسبة تبادل المنفعة بين مَن لديهم فائض في الأراضي ونقص في الضروريات الأخرى من جهة، ومَن لديهم فائض في تلك الضروريات ونقص في الأراضي من جهة أخرى. وهكذا، ستكون هذه التجارة مفيدة لكلا الطرفين. ويجب على أصدقائنا الطيبين أن يشجعوا ذلك. إنك في موقع متميز في ما يخص هذا التبادل، وفي يدك سلطة إقناع

الهنود بعِظم فائدة قطعة صغيرة من الأرض تكون مزروعة جيداً بدلاً من مساحات شاسعة غير مزروعة، وتشجيعهم على تقدير أهمية ذلك الأمر الحقيقية. فعليهم امتلاك حكمة الحيوان الذي يقتطع من جسده أجزاءً ويتركها للصياد، مع فارق هو أن الحيوان يضحِّي بما هو نافع بينما سيضحُّون هم بشيء غير ذي نفع. والحق أن منتهى الراحة والسعادة بالنسبة لهم يكمن في المقابلة بين استقرارنا واستقرارهم، ومن ثم نتخالط لنصبح شعباً واحداً. فاندماجهم معنا بوصفهم جزءاً من مواطني الولايات المتحدة يُعَدُّ التطور الطبيعي الذي سيحدث. ومن الأفضل تشجيع ذلك بدلاً من تعطيله. ولا شك في أن من الأفضل لهم التماهي معنا والبقاء في أراضيهم من أن يتعرضوا للمخاطر الكثيرة التي قد تهدد مصالحهم بوصفهم شعباً منفصلاً. إن لدي قليل من الشك في أن تفكيرك قد أدى بك إلى رؤية الطرق المختلفة التي يمكن بها أن ينتهي تاريخهم، وأن ترى أن ما أعرضه يُعَدُّ أفضلها جميعاً لتحقيق سعادتهم. ولقد وصلَنا، بالفعل، طلب من مستعمرة من الهنود للحصول على جنسية الولايات المتحدة. ومن الممكن، وربما من المحتمل، أن تكون هذه الفكرة جديدة إذ ستصدم الهنود حتى لو جرى التلميح بها إليهم. وبالطبع، ستحتفظ بها لنفسك، لكني أعتقد، مقتنعاً بصوابها، أن تشجيعهم عليها وتعريفهم أن من مصلحتهم الاستغناء عن أراض للولايات المتحدة في بعض الأحيان، ومن مصلحتنا بالتالي الحصول على بعض المنافع لمواطنينا بين الحين والآخر بحيازة أراض جديدة، بما يتماشى مع مبادئ الأخلاقيات الصرفة...

الحصول على لويزيانا

رسالة إلى جون بريكبردج (١٢ آب/أغسطس ١٨٠٣)

... لقد بدأت الاعتراضات بالظهور شرقاً ضد توسعنا الشاسع على صعيد الحدود، وهناك اقتراحات بمقايضة لويزيانا أو جزء منها بولايات فلوريدا. ولكن كما قلت، سوف نحصل على ولايات فلوريدا من دون ذلك، ولن أعطي قيد أنملة من المسيسيبي لأية ولاية، لأنني أرى أن من الواجب لسلامنا ممارسة حقنا الحصري في ملاحته وعدم السماح لأية دولة بدخوله من دون موافقتنا ومراقبتنا، كما هي الحال في نهرَي البوتوميك والديلاوير. فهؤلاء الفدراليون يرون في هذا الأمر تكويناً لكونفدرالية جديدة تتضمن كل مياه المسيسيبي على جانبيها وتفصل مياهها الشرقية عنا. وتتوقف هذه الترتيبات على ظروف كثيرة لا يمكننا التنبؤ بها؛ مما يجعلني لا أثق بها كثيراً. ونادراً ما رأينا الجيرة تؤدي إلى مشاعر المودة بين الدول، وغالباً ما يكون العكس هو الصحيح، بالإضافة إلى أنه إذا كان في مصلحة تلك الولايات الانفصال عنا، وإذا كانت سعادتهم تتوقف عليها إلى هذه الدرجة التي تجعلهم يقومون بهذا التصرف، فلماذا إذاً تمقته ولايات الأطلسي؟ وبدرجة خاصة، لماذا يكون علينا، نحن سكانها الحاليين، الدخول في هذه المسألة أصلاً؟ حين أرى ولايات الأطلسي تقيم علاقات جيرة على جانبها الشرقي من المسيسيبي تقوم على الصداقة بدلاً من العداء الذي تفيض به على الولايات في

جانبها الغربي، فإني لا أرى ذلك كما قد يرى مواطن إنكليزي علاقاته المستقبلية مع فرنسا التي لا تربطه بها أية علاقات دم أو مودة. فسكان ولايات الأطلسي والمسيسيبي المستقبليون هم أولادنا. ونحن نتركهم في ولايات منفصلة، وإنْ كانت متجاورة. ونعتقد أن سعادتهم تكمن في اتحادهم، وهو ما نتمناه. وقد تُثبت الظروف عكس ذلك، وإذا كانوا يرون أن من مصلحتهم الانفصال فلماذا ننحاز إلى مواطنينا في ولايات الأطلسي، بدلاً من ولايات المسيسيبي. إنها مسألة الخلاف بين الابن الأكبر والابن الأصغر، وليبارك الله كليهما، وليحفظ اتحادهم إنْ كان في مصلحتهم، وليفصلهم إنْ كان الانفصال أفضل لهم. فالجزء المسكون من لويزيانا، من بوان كوبيه حتى البحر، سيصبح بالطبع حكومة مؤقتة في الحال حتى تصبح ولاية، ولكن أكثر من ذلك، فأَفضل استخدام للدولة، لفترة ما، سيكون بمنح الهنود حق الإقامة فيها على الجانب الشرقي من المسيسبي، مقابل ولاياتها الحالية وحيازة الأراضي فيها. وهكذا، نجعل من هذه المقايضة وسيلة لملء الجانب الشرقي بدلاً من بعثرة سكانه. وحين يمتلئ هذا الجانب، قد يكون بإمكاننا إرساء مجموعة من الولايات على معظم الشاطئ الغربي. وهكذا، مجموعة تلو الأخرى، نتقدم بثقة، ونحن نزداد عدداً.

وعلى المعاهدة، بالطبع، أن تقدَّم لكلا المجلسين، لأن لكليهما وظائف مهمة حيالها. وأعتقد أنهم سيرون أن من واجبهم نحو بلدهم إبرام هذه المعاهدة ودعمها مادياً من أجل الحصول على منفعة قد لا يمكنهم، أبداً، الحصول عليها مرة أخرى. غير أني أعتقد أنه سيكون عليهم بعد ذلك التقدم إلى الدولة من أجل إدخال بند جديد في الدستور يوافق على تصرف لم توافق عليه الدول من قبل، بل ويعزِّزه. فالدستور لم يتضمَّن أية بنود عن حيازتنا للأراضي الأجنبية، فضلاً عن إدخال تلك الأراضي في اتحادنا. فلقد قامت السلطة التنفيذية بعمل ينافي الدستور لمصلحتها الخاصة، وبتخلي السلطة التشريعية عن التفاصيل الميتافيزيقية، وتعريض أنفسهم لخطر الخدمة الطوعية يجب عليهم إبرامها ودعمها مالياً، وإلقاء أنفسهم في أحضان الدولة التي سمحت

لهم بفعل غير دستوري كانوا، كما نعلم، سيقومون به لأنفسهم لو كانت لهم القدرة على ذلك. إنها حالة الوصي الذي يستثمر نقود القاصر في شراء قطعة أرض مجاورة ومهمة، ثم يقول له حين يبلغ الرشد لقد فعلت ذلك من أجل مصلحتك، وليس لي أي حق عليك، ويمكنك أن تتبرأ مني، ويجب علي أن أخرج من هذا المأزق كيفما استطعت، ولكني رأيت أن من واجبي المخاطرة بنفسي من أجلك. ولكن في حالتنا لن تتبرأ الدولة منا، وسيكون تعويضها إجراءً يقوّي الدستور ولا يضعفه عن طريق تحديد خطوطه الفاصلة بوضوح...

الرسالة السنوية الثالثة

(١٨٠٣)

... لقد رأينا بقلق خالص نيران الحرب تتَّقد مرة أخرى في أوروبا، ودولاً تربطنا بها علاقات الود والمنفعة تدمِّر بعضها بعضاً. وبينما ننعى مآسي الدول الأخرى، فلنحمد تلك العناية الإلهية التي منحت مجالسنا التشريعية السابقة الحكمة والاعتدال، حين تعرضت لضغوط الظلم البالغ، لتحفظنا من الدخول سريعاً في المنافسة الدموية التي تتركنا خاسرين ومتحسرين. وسيكابد هذه الخسائر مَن هم طرف مباشر في هذه الحرب. ولكن لن تُعفى الدول التي تسعى إلى السلام من جميع الشرور. وفي خضم هذا الخلاف، فلنجعل جهودنا، كما هي حال مصلحتنا ورغبتنا، في كسب صداقة الدول المتحاربة بكل تصرف حسن وعادل، مستقبلين سفنهم المسلحة بحسن ضيافة فنؤويهم من مخاطر البحر مع تجنيبهم أية مضايقة، وأن نقيم في موانئنا سلطة حراسة تحفظ القانون والنظام، وتحول دون دخول مواطنينا فرادى في حرب ليست دولتهم طرفاً فيها، وتعاقب بشدة هؤلاء الأشخاص من مواطني الدولة، أو الأجانب، الذين يغتصبون حق استغلال علَمنا لسفن غير مسموح لهم به، معرضة السفن الأميركية الحقة للريبة فتُدخلنا في جدالات لتعويض أخطاء لم نقترفها، وأن نطلب من كل دولة المحافظة على تلك المبادئ والممارسات التي تقرها كل الشعوب المتحضرة تجاه سفننا ومواطنينا،

وأن نكون على مستوى دولتنا العادلة فنحافظ على شخصيتنا المستقلة مفضِّلين أي نوع من العواقب على الإهانة والظلم المتكرر. ولسوف يتدبر الكونغرس ما إذا كانت القوانين الحالية تمكِّننا بكفاءة من الحفاظ على هذا المسلك مع مواطنينا أينما كانوا، ومع الأجانب ما داموا في حدود سلطاتنا القضائية، وأن نمنحهم التعديلات الجديدة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وقد حدثت حالات من التعدي على الحقوق في حدود سلطاتنا القضائية، في عرض البحار، على الرغم من العلاقات الحسنة التي تربطنا بالدول التي قام مواطنوها بهذه التعديات، غير أن حكمتها ومراعاتها للعدالة تجعلنا نتوقع بدرجة كبيرة أن مثل هذه التعديات ستُعالَج وتُمنع من الحدوث ثانية في المستقبل، وأنه لن يصدر منهم أي تصرف قد يهدد علاقاتنا الودية. فبانفصالنا بمحيط واسع عن دول أوروبا وعن المصالح السياسية التي تربط بينهم، بالإضافة إلى أن لدينا منتجات واحتياجات تجعل التجارة والصداقة بيننا ذات منفعة لكلا الطرفين، فليس من مصلحة أي منهم الهجوم علينا، ولا من مصلحتنا إزعاجهم. وإن لمن الغباء الشديد حقاً التخلي عن بركات تلك المكانة المتميزة التي وضعتنا فيها الطبيعة والفرصة التي منحتنا إياها للسعي في طريق الصناعة والسلام والسعادة بمنأى عن الصراعات الأجنبية، مع إقامة علاقات الصداقة العامة، وحل الخلافات حول المصالح بمقتضى حكم العقل لا القوة. فيا له من أمر حسن في حكومة مثل حكومتنا أن نرى مواطنيها فرادى يتبنون الآراء والمصالح والسلوك نفسه الذي ينبغي على دولتهم اتباعه، مخلِّصين أنفسهم من تلك المشاعر والانحيازات التي تقلل من فرص الصداقة النافعة، والتي قد تُحرجنا وتجرُّنا إلى مسرح الحرب المنكوب في أوروبا...

مالثوس والعالم الجديد

رسالة إلى جون بابتيس ساي (١ شباط/فبراير ١٨٠٤)

... أكتب لإخبارك بوصول خطابك الودود والكتابين اللذين أرسلتهما لي عن موضوع الاقتصاد السياسي. لقد وجدني ما أرسلته مشغولاً في وقت فراغي النادر بمتابعة عمل مالثوس حول السكان، وهو عمل حصيف يقوم فيه بتحليل بعض آراء آدم سميث والاقتصاديين الآخرين بجدارة. وأسعدني خلال تصفحي بعض فصوله التي تتناول فيها الموضوعات نفسها أن أجد آراءه تتفق مع آرائك. ولسوف أتابع قراءة عملك باستمتاع كبير. وفي أثناء ذلك، إن رسالتي الحالية إليك التي أرسلها عن طريق أحد أقربائي، أثناء زيارته لباريس، في أيد أمينة، تؤكد لي عدم تأخير اعترافي بالجميل للفتَتِك الحسنة، واعترافي بالجميل لقريبي الذي منحني السعادة التي لم يكن للبريد الكتابي أن يمنحني إياها لفترة طويلة.

إن اختلاف ظروف هذه الدولة عن ظروف دول أوروبا القديمة يؤدي إلى خلاف في الحقائق يمكن تعقُّلها من خلال مسائل الاقتصاد السياسي، ما سوف يؤدي أحياناً إلى نتائج مختلفة. فهناك مثلاً تكون كمية الطعام ثابتة أو متزايدة ببطء، تبعاً لعملية نسبة وتناسب حسابية. كذلك تتناسب زيادة عدد المواليد مع نسبة عدد الوفيات. أما هنا فمعظم الأراضي الخصبة المترامية غير المزروعة تمكِّن كل مَن يعمل فيها من الزواج

مبكراً، وأن تكون له عائلة، أي عدد من الأفراد. ولذلك، فطعامنا قد يزداد بالتناسب مع عدد أفراد عمالتنا، وبالتالي فمهما كانت درجة زيادة المواليد فهذه الزيادة مؤثرة. أيضاً، فن التوزيع الأفضل للعمالة في تلك الدول يقوم على الاعتماد على كل من الصناعة والزراعة، بحيث يقدم المزارعون الطعام للجميع فيما يقدم الصنَّاع الملبس والمستلزمات الأخرى للجميع . هل يصح ذلك هنا؟ قد تكون الإجابة القائمة على الأنانية والانطباعات الأولى إيجابية. أو هل من الأفضل أن يشتغل جميع عمَّالنا بالزراعة؟ في هذه الحالة، نكون قد زرعنا ضعف، أو حتى ثلاثة أضعاف، الأراضي الخصبة، وهكذا يمكننا إنتاج ضعف، أو ثلاثة أضعاف، كمية الطعام بحيث يذهب فائضها إلى تغذية مواليد أوروبا المتناقصين، على أن تصنع وترسل إلينا في المقابل ملابسنا ومستلزماتنا الأخرى. إن ذلك هو ما تمليه الأخلاق، وهو أيضاً الرأي الصائب الذي تمليه قوانين الطبيعة التي نستقي منها واجباتنا ومصالحنا، فإذا اختلف الرأيان يجب علينا أن نشك في حسن تفكيرنا. ويجب علينا أيضاً، عند تناول هذه المسألة، أن نضع في الحسبان صلاحها الأكبر أخلاقياً وعملياً لرجل الزراعة منه لرجل الصناعة...

حرية الصحافة

رسالة إلى جون تايلور (٢٨ حزيران/يونيو ١٨٠٤)

... في خضم ما نراه من الكذب المباشر وتشويه الحقائق والتشهير والإساءات، التي يلجأ إليها البعض، لتضليل الرأي العام وتشويش القائمين على مصالح العامة، فإننا نجد المؤازرة في صوت ضميرنا ودولتنا المؤيِّد، وفي شهادة مواطنينا بأن ثقتهم لم تتزعزع بفعل هذه المكائد، وحين نضيف إلى استحسان الجماهير الصادقة موافقة صوت الحكمة الرصين غير المعلن، يبدو ذلك إشباعاً من درجة أعلى. إنه تعضيد الحكمة بصوت المودة. وبالتالي، فأسلوبك في التعبير عن استحسانك الكريم لطريقة الحكم الحالية لا يسعها إلا أن تمنحني السعادة الغامرة. قد أخطئ في إجراءاتي، غير أني لن أحيد أبداً عن نية دعم الحرية العامة بكل السبل الممكنة، حتى لا تمكِّن سلطة الأقلية من إفساد جهود الأغلبية. ولا توجد تجربة أكثر إثارة من التجربة التي نقوم بها الآن، والتي نثق بأنها ستنتهي بإقامة مبدأ إمكان حكم الإنسان بالعقل والحقيقة. وبالتالي، يجب أن يكون أول أهدافنا أن نفتح له كل سبل الحقيقة، وأكثر هذه السبل تأثيراً حتى الآن حرية الصحافة. ولذا، فهي أول ما يكمِّمه هؤلاء الذين يخافون مساءلة أعمالهم. إن الثبات الذي تحمَّل به الشعب الإساءات الأخيرة للصحافة، وقدرته على التمييز بين الحقيقة والكذب، يؤكدان لنا أنه يمكن الوثوق بسماع الشعب لكل شيء، سواء كان

حقيقة أو كذباً، وتكوينه حكماً صائباً في التمييز بينهما. وليس من الضروري التأثير في الشعب أو إبهار عقول أفراده بفخامة الأسلوب أو شكله أو بريقه، إذ بدلاً من هذا الاحترام الصناعي، كم هو أكثر ثباتاً ذلك الاحترام الحقيقي النابع من استخدام عقولهم واعتيادهم جلب كل ما يطرأ إلى محكّ الفطنة.

وإني على ثقة من أن فتح أبواب الحقيقة، ودعم عادة اختبار كل الأشياء بالعقل، أفضل قيد نتركه في أيدي خلَفنا لمنعهم من تقييد الشعب بموافقته. إن حالة الذعر التي أُلقيَ فيها الشعب عن عمد عام ١٧٩٨، وحالة الهستيريا التي أثارها بين الناس أعداؤهم واستعداد هؤلاء الواضح للتخلي عن كل المبادئ التي أقيمت أساساً لحمايتهم، كلها أسباب تعضد آراء القائلين بعدم أهلية الشعب لحكم نفسه. غير أني لم أشك أبداً في قدرتهم على لمِّ الشمل ثانية، وهو ما فعلوه بأسرع مما توقعت. وعموماً، لقد أكدت هذه التجربة ثقتي بحكمهم النهائي الصائب وفضيلته...

سابقة فترتَي الحكم

رسالة إلى جون تايلور (٦ كانون الثاني/يناير ١٨٠٥)

... كان رأيي في البداية أن يتمَّ انتخاب رئيس الولايات المتحدة لفترة سبع سنوات، يصبح بعدها غير مؤهل للحكم. لكني أدركت، منذ ذلك الوقت، حقيقة أن سبع سنوات فترة طويلة يبقى فيها الرئيس في وظيفته، وأنه لا بد من وجود طريقة سلمية لسحب الثقة من رجل في منتصف وظيفته حين يخطئ.

وأقرب ما يأتي لمبدئي المبني على الخبرة هو أن تكون فترة الرئاسة ثماني سنوات مع حق سحب الثقة في نهاية منتصف المدة. وتبعاً لذلك، فقد قررتُ الانسحاب في نهاية فترتي الثانية. ولعل الخطر يكمن في أنَّ تسامحَ الشعب وتعلُّقه برئيسه يجعله باقياً في الحكم، حتى بعد أن يصيبه الخرف، بحيث تصبح إعادة انتخابه على مدى عمره أمراً اعتيادياً، ثم يلي ذلك انتخابه مدى الحياة.

لقد ضرب الجنرال واشنطن المثال على الاستقالة الطوعية بعد ثماني سنوات. ولسوف أتبع السبيل نفسه، وأنا واثق أن عدداً قليلاً من تلك الأمثلة سيقف في وجه عائق العادة عند أي شخص يفكر في مد فترة رئاسته.

قد يؤدي ذلك إلى ميل نحو إرساء المبدأ بموجب إدخال تعديل على الدستور. وأعتقد بأني على صواب، إذاً، في اتباع مبدئي. لقد قررت إعلان نيتي، غير أني وافقت

على أن أظل صامتاً، حسب نصيحة أصدقائي الذين يرون أن من الأفضل ألا أقطع على نفسي خط الرجعة في الاستمرار، متحدياً كل الظروف. وهناك، رغم ذلك، ظرف واحد، فقط، يجعلني أوافق على إعادة انتخابي، ألا وهو الانقسام في الرأي بشأن خلفي، ما قد يؤدي إلى وصول رئيس من داعمي الملكية إلى الحكم...

إلى رؤساء قبيلة الشيروكي

(١٨٠٦)

أصدقائي وأبنائي المنتمين إلى قبيلة الشيروكي أساساً،

الآن وقد انتهينا من عملنا على نحوٍ آملُ أن يكون مُرضياً للطرفين، لا يمكنني ترككم من دون التعبير عن شكري لزيارتكم. وأرى بعيني أن المساعي التي قمنا بها لتشجيعكم وقيادتكم في طريق تحسين ظروفكم قد آتت ثمارها. لقد كانت مثل البذور المزروعة في أرض طيبة تؤتي محصولاً وافراً. لقد أصبحتم مزارعين، تعلَّمتم فنون الحرث والفلاحة، محافظين على أراضيكم ومستغلين جهودكم في زراعتها بدلاً من استخدامها في الصيد والحرب كما كان يحدث من قبل. وأرى عينات جيدة من أقمشة القطن الذي زرعتموه وغزلتموه ونسجتموه بأنفسكم. وأنتم أيضاً تربُّون قطعان الماشية والخنازير مصدراً لطعامكم، وجياداً تساعدكم في عملكم. استمروا أبنائي في الطريق ذاته، وثقوا بازدياد سعادتكم واحترامكم كلما تقدمتم في عملكم.

لقد مكَّنكم إخوتنا في الغرب والشمال الغربي الذين قابلتموهم من المقارنة بين وضعكم الآن وفي الماضي. لقد عقدوا، هم أيضاً، المقارنة ذاتها، وهم يرون كيف أنكم تتقدمون عليهم بدرجات. إن رؤية ما أصبحتم عليه تشجعهم على أن يفعلوا كما فعلتم. وستجدون أن حاجتكم التالية ستكون مطاحن الذرة التي ستخفف أعباء نسائكم

ووقتهن المهدور في إعداده، ما يمكنهن من تخصيص المزيد من الوقت للغزل والنسج. فحين يستصلح المرء أرضه ويبني عليها بيتاً جيداً ويربي فيها الكثير من قطعان الماشية، تكون رغبته عند وفاته أن تؤول هذه الأشياء إلى زوجته وأولاده الذين يحبهم أكثر من حبه لأقاربه الآخرين، والذين يكد من أجلهم في حياته بكل سرور. وبالتالي، ستجدون أن من الضروري إقامة القوانين من أجل ذلك. فحين يكون لشخص ما ممتلكات حازها بجهوده الشخصية، لن يروقه أن يرى شخصاً آخر يغتصبها منه لمجرد كونه الأقوى، أو أن يدافع عنها بإراقة الدماء. ولذلك، ستجدون من الضروري تعيين رجال صالحين في مناصب القضاة لبتِّ النزاعات بين شخص وآخر طبقاً للعقل والقواعد التي تستصدرونها. وإذا أردتم مساعدتنا بتقديم الخبرة والمشورة في تلك الأمور، فسنكون دائماً على أتم استعداد لإسداء النصيحة لكم.

أبنائي، من غير الضروري أن أنصحكم بعدم تبديد وقتكم وجهدكم في شن الحرب على بني جنسكم وتدميرهم، ملقين برجالكم إلى التهلكة. لقد رأيتم بالفعل حماقة هذا الأمر وظلمه. لكن شبابكم، على الرغم من ذلك، ما زال غير مدرك هذا الأمر. لقد عبر بعضهم نهر المسيسيبي من أجل تدمير أناس لم يقترفوا أي ذنب في حقكم. أبنائي، إن هذا أمر خاطئ، ولا يجوز السماح به، فإذا ما سمحنا لهم بعبور المسيسيبي لشن الحرب على الهنود في الجانب الآخر، يجب أن نسمح كذلك لهؤلاء الهنود بفعل الأمر ذاته للانتقام منكم. وأكرر أنه لا يجوز أن نسمح بذلك. فالمسيسيبي الآن هو ملك لنا، ولا يجوز أن يكون نهراً من الدماء. إنه الآن المعبر المائي الذي يمر منه كل أبناء شعبنا من ناتشيز وسانت لويس وإنديانا وأوهايو وتينيسي وكنتاكي والأجزاء الغربية من بنسلفانيا وفرجينيا، بممتلكاتهم من نيو أورلينز وإليها. ولا يمكن بسهولة كبح الشباب الذين يذهبون بغرض الحرب. فحين يجدون أبناء شعبنا في عرض النهر سيسرقونهم، وربما قتلوهم. وهذا ما سيجرُّ حرباً بيننا وبينكم. من الأفضل أن نوقف ذلك في الوقت المناسب بمنعكم لشبابكم من عبور النهر لشن الحرب. فإذا ما ذهبوا

للزيارة أو العيش مع أبناء قبيلتهم على الجانب الآخر، فلن نعترض على ذلك. فهذه الدولة دولتنا وسنسمح لهم بالإقامة فيها.

أبنائي، ذلك هو ما أردت قوله لكم، أن تستمروا في تعلم زراعة الأرض وتحاشي الحرب. وإذا ما آذاكم أي من جيرانكم فسيبذل أبناؤنا الغالون، الذين تركناهم معكم، كل جهد لإحلال العدالة بينكم، ولسوف ندعمهم لتحقيق هذا الهدف. أما إذا قام أي من أبنائكم السيئين بإيذاء جيرانكم فكونوا مستعدين للاعتراف بذلك ولإحلال العدالة. فالرجوع إلى الحق فضيلة أشرف من الاستمرار في اقتراف الخطأ ذاته. قولوا لجميع رؤسائكم ورجالكم ونسائكم وأولادكم إني أمسك بأيديهم وأشدُّ عليها، فأنا أبوهم، وأتمنى لهم السعادة والرخاء، وأنا دائماً على استعداد للعمل في سبيل مصلحتهم.

أبنائي، أشكر زيارتكم، وأدعو الله الذي خلقنا جميعاً، وأوجدنا في هذه الأرض لنحيا معاً مثل الإخوة، أن يوصلكم بالسلامة إلى أراضيكم، وأن تجدوا عائلاتكم وأصدقاؤكم في أفضل صحة.

أكاديمية قومية

رسالة إلى جويل بارلو (٢٤ شباط/فبراير ١٨٠٦)

أعيد إليك مسوَّدة إقامة أكاديمية وجامعة قوميتين في مدينة واشنطن ببعض التعديلات التي تناقشنا بشأنها ليلة أمس. وهي في الأساس تعديلات أسلوبية. فلطالما رغبت في أن تكون لدينا جمعية أو أكاديمية فلسفية كالتي نتحدث عنها. فبينما تكون الأكاديمية المركزية في العاصمة، يتوزع أعضاؤها في الولايات، مكوِّنين أكاديميات منتسبة إليها في كل ولاية تنشر مراسلاتها، ومن بين هذه المراسلات تختار الأكاديمية المواد التي تستحق النشر. فبهذه الطريقة، يمكن استنفار جميع الأعضاء أينما كان موقعهم بحيث تنشأ منافسة مفيدة بين الجمعيات المنتسبة. وربما سعت الجمعيات العظيمة القائمة الآن إلى الاندماج بهذه الطريقة مع الجميعة القومية، لكن الوقت لا يسمح لي بتتبع هذه الفكرة، وربما ليس لدينا الوقت أيضاً لإدخالها في المسوَّدة الحالية. لقد توصلت إلى تأسيس جميعة زراعية (طوعية) طبقاً لهذه الخطة لكنها لم تؤت أية ثمار...

التاريخ وهيوم والصحف

رسالة إلى جون نورفيل (١٤ حزيران/يونيو ١٨٠٧)

... لا أؤمن بأي عمل أساسي جيد في ما يخص تقسيم المجتمع إلى حكومات مدنية، أعني عملاً يقدم، بنظرة واحدة شاملة، نظام المبادئ الذي يقوم عليه مثل هذا التنظيم وفقاً لحقوق الطبيعة. ولعدم وجود مثل هذا العمل الأوحد، فإني أرشح كتاب لوك عن الحكومة وكتاب سيدني ومقالة بريستلي عن المبادئ الأولية في الحكم ومبادئ تشيبمان في الحكم وأعمال الفدراليين، مضيفاً إلى ذلك، ربما، عمل بيكاريا عن الجريمة والعقاب؛ بسبب الأسلوب التوضيحي الذي استخدمه في تقديم هذا الفرع من الموضوع. وإذا ما امتدت آراؤك في المسائل السياسية إلى موضوع المال والتجارة، فكتاب سميث «ثروات الأمم» أفضل ما يمكن قراءته، إلا إذا أمكنك الحصول على كتب ساي عن الاقتصاد السياسي الذي يتعامل مع الموضوع ذاته وفقاً للمبادئ ذاتها، ولكن بنحو أكثر تركيزاً ووضوحاً. غير أني لا أعتقد أن هذا العمل قد تُرجم إلى لغتنا.

فالتاريخ، عموماً، لا يخبرنا إلا بما تكون عليه الحكومة السيئة، ولكن بما أننا استخدمنا بعض المواد الأكثر فائدة من الدستور البريطاني في تأليف حكومتنا، فمعرفة التاريخ البريطاني تفيد السياسي الأميركي. وبرغم ذلك، لا يوجد كتاب تاريخ عام لبريطانيا يمكن المرء اختياره. فكتاب هيوم الأنيق يبدو أنه مقصود به إخفاء المبادئ

الجيدة في الحكم والتقليل من شأنها، وهو كتاب شديد الصدق والتشويق في أسلوبه إلى درجة تجعله يؤثِّر بأخطائه وهرطقاته في عقل القارئ غير الحذر بدرجة غير معقولة. لقد قام باكستر بإجراء عملية تنقيح جيدة لهذا الكتاب، متخذاً نص هيوم نقطة انطلاق، فاختصره بحذف بعض التفاصيل القليلة الأهمية، وحين يجده يحاول التضليل عن طريق قمع الحقيقة أو تزييفها، يغيِّر النص إلى ما يجب أن يكون عليه، بحيث يمكننا تسميته «تاريخ هيوم» بعد إعادة جمهرته. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكمل تسجيل التاريخ (وإنْ كان على نحو غير مبالٍ) بعد أن توقف به هيوم حتى عام ١٨٠٠. ولا يتمتع الكتاب بالكثير من الشعبية في إنكلترا لكونه جمهورياً، لكن عدداً قليلاً جداً من النسخ وصل إلى أميركا. إنه كتاب من القطع الصغير يقع في مجلد واحد. وبإضافة مذكرات لودلو وتاريخ مسز ماكولي وبيلك ناب إليه، تكون لدينا رؤية كافية عن مبادئ الدستور الإنكليزي الحرة.

وأما عن طلبك لرأيي في الأسلوب الذي يجب أن تقوم عليه صحيفة ما، بحيث تكون شديدة النفع، فيجب أن أجيبك أن ذلك يكون «بالالتزام بالحقائق والمبادئ الرصينة فقط»، غير أني أخشى ألا يجد مثل هذه الصحيفة العديد من القراء. إنها حقيقة محزنة أن يتساوى قمع الصحافة في إضراره بمصلحة الدولة مع انغماسها في عُهر التزييف. فلا يمكن المرء الآن تصديق أي شيء يقرأه في صحيفة. فالحقيقة ذاتها تصبح محلاً للشكوك، بوضوح، في تلك الوسيلة الملوثة. ولا يعلم بقدر هذه الحالة من التزييف سوى مَن يكون في موقف يسمح له بمجابهة الحقيقة التي يحوزها بأكاذيب اليوم. وأنظرُ بالكثير من الأسى إلى حال السواد الأعظم من مواطنينا الذين يقرأون الصحف، ويحيون ويموتون معتقدين أنهم عرفوا شيئاً مما كان يجري في العالم في وقتهم، بينما ما قرأوه في الصحف تأريخ ينطبق على أية فترة أخرى من العالم مثلما ينطبق على حاضرهم ولا يختلف سوى في استخدامه للأسماء الحاضرة. ويمكننا حقاً جمع الحقائق العامة منها، مثل معرفة أن أوروبا حالياً في حالة حرب، وأن بونابرت

كان محارباً ناجحاً، وأنه أخضع جزءاً كبيراً من أوروبا لإرادته، إلخ. غير أنه لا يمكننا الاحتكام إلى أية تفاصيل. وأضيف أن الشخص الذي لا يقرأ أية صحيفة على معرفة أفضل من ذلك الذي يقرأها، بقدر ما يكون مَن لا يعلم شيئاً عن الحقيقة أقرب إليها ممن يكون عقله مليئاً بالأكاذيب والأخطاء. فالذي لا يقرأ شيئاً سوف يعلم أيضاً الحقائق العظيمة وكل التفاصيل الكاذبة.

ربما أجرى رئيس تحرير تعديلاً يتماشى مع الخطة الآتية: تقسيم صحيفته إلى أربعة أجزاء، مسمِّياً الأول «الحقائق» والثاني «الاحتمالات» والثالث «الإمكانات» والرابع «الأكاذيب». وسوف يكون الجزء الأول شديد القصر لاحتوائه الأوراق والمعلومات الحقيقية من المصادر التي يكون رئيس التحرير شديد الثقة بأهليتها بحيث يجازف بسمعته من أجل الحقيقة. ولسوف يتضمن الجزء الثاني ما يراه حكمه حقيقياً تبعاً لتدبر الأمر بحكمة من جميع زواياه. ولكن يجب أن يتضمن هذا الجزء القليل جداً بدلاً من الكثير جداً. أما الجزآن الثالث والرابع فيجب أن يعلن تخصيصهما لهؤلاء القراء الذين يفضلون إنفاق أموالهم في الأكاذيب بدل إنفاقها في الأوراق البيضاء التي تحتلها هذه الأكاذيب.

وسيكون على رئيس التحرير أيضاً أن يقف في مواجهة العادة غير الأخلاقية المتمثلة في إغراق الرأي العام بالفضائح وانحلال الذوق الذي تؤدي إليه تلك العادة المقيتة. فالتشهير بالسمعة أصبح ضرورة من ضرورات الحياة إلى درجة أننا لا يمكننا تناول شاي الصباح أو المساء من دون فاتح الشهية ذلك. وحتى هؤلاء الذين لا يصدقون تلك الفظائع لا يزالون يتعاملون مع أصحابها بكياسة. وبدلاً من النفور والسخط الذي يجب أن يملأ العقل الراجح، نجد هؤلاء يستمتعون باحتمال أن يصدقها البعض، رغم أنهم، هم أنفسهم، لا يصدقونها. ويبدو أنه يفوتهم أن كاتب هذه الفضائح الحقيقي ليس مَن ينشرها، بل مَن يدفع ثمن نشرها...

حرية العقيدة

رسالة إلى قداسة الأب صامويل ميلر (٢٣ كانون الثاني/يناير ١٨٠٨)

... أعتقد أن حكومة الولايات المتحدة ممنوعة، بموجب الدستور، من التدخل في شؤون المؤسسات الدينية وعقائدها ونُظمها وممارساتها. وليس هذا نتيجة لفرضية أنه يجب ألا يصدر أي قانون بخصوص إقامة المؤسسات الدينية أو حرية ممارسة العقيدة فحسب، لكنه أيضاً نتيجة لفرضية حرية تصرف الولايات في السلطات غير المفوضة للولايات المتحدة. طبعاً، لم يُفوَّض إلى الحكومة العامة فرض أية ممارسة دينية أو افتراض أهليتها للبت في النظم الدينية. ولذلك، لا بد من أن تبقى هذه السلطة في أيدي الولايات بالقدر الذي يمكِّن أية سلطة إنسانية من التدخل في هذا الأمر.

ولكن من المقترح أن أوصي بيوم للصوم والصلاة وليس لي أن أفرضه؛ أي يجب أن أضع في يد الولايات المتحدة، بطريقة غير مباشرة، سلطة بشأن الممارسات الدينية، منعها عنها الدستور مباشرة. والنية معقودة أيضاً على أن تكون هذه التوصية ذات سلطة ما، وتعززها عقوبة ما لمن يتجاهلونها، ليست من نوع الغرامة والسجن بل درجة ما من الإقصاء في أعين الرأي العام. وهل يمكن لتغيير في طبيعة العقوبة أن يجعل من التوصية أي شيء سوى قانون ممارسات يحكم مَن وجه إليه؟

ولا أعتقد أن من مصلحة الدين أن ندعو القضاة المدنيين إلى إدارة ممارساته أو نظمه أو معتقداته، ولا في مصلحة الجمعيات الدينية أن تخوَّل الحكومة العامة سلطة إصدار أية قوانين بشأن توحيد الأوقات أو الأساليب بينها. فالصوم والصلاة ممارسات دينية، ويُعَدُّ القيام بها فعلاً تهذيبياً. ولكل جمعية دينية الحق في تحديد أوقات هذه الممارسات والأهداف الخاصة بها بنفسها وفقاً لمبادئها الخاصة. وليس لأحد أن يحمي هذا الحق أكثر منها؛ إذ وضع الدستور في أيديهم حق إصدار هذه القواعد...

العقل والسلام

رسالة إلى سيزر أ. رودني (١٠ شباط/فبراير ١٨١٠)

... كان من سوء حظنا، بنحو شخصي وخاص، أن ذلك الجزء من تاريخ الإنسان الذي دعتنا فيه الظروف إلى الاشتراك في إدارة أموره جزء لا مثيل له في التاريخ. ففي أي وقت آخر، إن يد العدالة التي تعاملنا بها مع كل الدول الأخرى، والجهود التي قمنا بها لنستحق تقديرها، بكل ما تسمح به الحرية والوضوح، كانت ستحافظ على سلامنا، وتضمن لنا ثقة كل الدول الأخرى غير المشروطة في إخلاصنا ونزاهتنا. لكن الإعصار الذي يجتاح العالم حالياً، مادياً وأخلاقياً، قد سوّى كل تلال العقل والصواب بالأرض. فكل الحسابات المتعلقة بوجود الحس الأخلاقي عند الإنسان بوصفه فرداً أو جزءاً من مجموعة، والمتعلقة بالعلاقة التي أقامتها قوانين الطبيعة بين مسؤولياته ومصالحه، أو المتعلقة باحترام حسن سيرته وتقدير إخوانه من بني البشر، كل تلك الحسابات التي كان يمكن عدُّها شريفة في فترة أخرى، أصبحت شيئاً يديننا ودليلاً على بلاهتنا، وكأن من الحماقة لشخص صادق أن يفترض أنه يمكن للآخرين أن يكونوا صادقين أيضاً حين يكون ذلك في مصلحتهم. ومتى لهذه الحالة أن تنتهي؟

إن وفاة بونابرت ستقصي، حتماً، أول المنادين ببؤس الإنسان وأخلاقه وأكثرهم تأثيراً، وقد يخلِّص العالم من سوط عذابه. ولكن ما الذي يعيد النظام والأمان إلى

المحيط؟ هل هو وفاة جورج الثالث؟ ليس الأمر كذلك على الإطلاق. إنه مجرد شخص غبي، ووزراؤه، مهما بلغت درجة ضعفهم وسفههم الأخلاقي، فهم مؤقتون. لكن دولته دائمة، هذا هو ما يمثّل طغيان المحيط. لقد أصبح مبدأ أن القوة هي الصواب مبدأ الأمة نفسها. ولن يسمحوا لوزير مخلص، إذا ما صادف ووصل مثل هذا الشخص إلى السلطة، بأن يخلّص نظامهم من القرصنة غير المشروعة. تلك هي الصعاب التي واجهناها حين كنت معك. وأنا أعرف أنها لم تتضاءل، ولذلك أشفق عليك.

ولكن من النعم حقاً أن لدينا شعباً عاقلاً يعلم بواطن الأمور إلى الدرجة التي تمكّنه من الحكم بنفسه على الأشياء، فيرى مصادر صعابه الحقة، ويحافظ على ثقته كاملة في حكمة تصرفاته ونزاهتها. أحسنت! فلتستمرَّ في المضي قدماً متتبعاً الصواب دوماً بوصفه سبيلنا الوحيد للخروج من المتاهة. دعنا لا ندخر العقل أو العاطفة للحفاظ على الثقة العامة كاملة. فهي صخرة أماننا الوحيدة. وفي أوقات السلام، يتطلع الشعب دوماً إلى ممثليه، لكنه يتطلع في أوقات الحرب إلى حكومته فقط. ومن الواضح أن ثقته الآن موجهة في هذا الاتجاه، وأنه يتطلع إلى حكومته حتى تقوده إلى الطريق الملائم لشؤونه، بثقة ملؤها التفاؤل والثبات...

الجمهوريات الصغيرة

رسالة إلى جون تايلور (٢٦ أيار/مايو ١٨١٠)

... لطالما تحسَّرت معك على انحطاط علم القانون. فمن الواضح أن بلاكستون بالنسبة إلينا مثل القرآن بالنسبة إلى المسلمين، بمعنى أن كل ما هو ضروري موجود فيه وأن ما ليس فيه ليس ضرورياً. وما زلت أعطي مشورتي وكتبي لهؤلاء الطلاب الصغار الذين ينوون العمل محلياً. وأول ما يعلِّمونه هو أعمال كوك وتقاريره، بحيث يكون كتاب بلاكستوم آخر ما يقرأونه بعد فصل دراسي متوسط يمتد لمدة عامين أو ثلاثة. وليس في ذلك سوى ملخص أنيق لما قد خبروه من مصادر القانون الحقيقية. والآن، يولد الرجال علماء ومحامين وأطباء. ففي وقتنا، كان ذلك مقصوراً فقط على الشعراء. أنت ترغب في رؤيتي ثانية في السلطة التشريعية، لكن هذا مستحيل. فعقلي الآن غارق في الهدوء، بحيث لا يستطيع ثانية مواجهة المجالس المتنازعة. لقد تركت عادة الارتجال والتفكير شفهياً بعد أن بطلت لمدة خمسة وعشرين عاماً لتحل محلها عملية الكتابة الأبطأ. إن لديَّ مبدأين أؤمن بهما، ولا يمكن لأية جمهورية أن تستقيم دونهما: أولاً التعليم العام لتمكين كل شخص من الحكم بنفسه على ما ينفعه وما يضر حريته، ثانياً تقسم كل مقاطعة إلى أجزاء بحيث يكون لأطفال كل جزء منها فرصة التعلم في مدرسة مركزية فيها. غير أن هذا التقسيم يتطلب عدداً كبيراً من الإعدادات الأساسية، إذ لا بد

لكل جزء من قاضٍ بجانب المدرسة، ومأمور، ورئيس للميليشيا. ولهؤلاء الموظفين، أو آخرين، داخل هذا الجزء، أهلية إدارة شؤونه للمحافظة على طرقه والاهتمام بشؤون فقرائه وشرطته عن طريق دوريات عمل، إلخ، (كما هي الحال مع الرجال المختارين في المدن الشرقية). ولكل جزء حق انتخاب قاض أو اثنين لتمثيله حين يتطلب الأمر. وتجرى جميع الانتخابات الأخرى في جميع الأجزاء منفصلة، ثم تجمع كل أصوات هذه الأجزاء. ويمكن تقسيم المقاطعات الحالية إلى أجزاء أيضاً، مع منح المحكمة سلطة تغييرها بين الحين والآخر. وستكون تلك الجمهوريات الصغيرة مصدر قوة الجمهورية الكبيرة. ونحن ندين لهم بقوة ثورتنا في بدايتها في الولايات الشرقية، وبسببهم تمكنت هذه الولايات من إبطال مقاطعتها لولايات الوسط والجنوب والغرب، وتقسيمها إلى أجزاء كبيرة تستعصي على الإدارة ولا يمكن جمعها. وتصدر الأوامر الغامة من مركز ما لممثلي كل جزء، كما هي الحال مع قيادات الجيش، وهكذا تتحرك الأمة بكاملها نحو الفعل النشط، في الاتجاه نفسه وفي اللحظة نفسها كرجل واحد. وحينها تصبح قوة لا يستهان بها. ولو أنني رأيت ذلك مرة واحدة لحسبته فجر خلاص الجمهورية، ولقلت مثلما قال سمعان في الكتاب المقدس قديماً «الآن تطلق عبدك بسلام». لكن أبناءنا سيكونون على درجة حكمتنا نفسها، ولسوف يؤسسون بمرور الوقت تلك الأشياء التي لم يحنْ بعد وقت تأسيسها...

قانون يتخطى الدستور

رسالة إلى جون ب. كالفين (٢٠ أيلول/سبتمبر ١٨١٠)

... إن السؤال الذي تطرحه، بصدد حدوث ظروف أحياناً قد تجعل الموظفين في المناصب ذات الثقة يتولون سلطات تتخطى القانون، يسهل الرد عليه من حيث المبدأ، وإنْ كان أحياناً مخجلاً على مستوى التطبيق. فالالتزام الصارم بالقوانين المكتوبة يُعَدُّ بلا شك أحد واجبات المواطن الصالح الأساسية، ولكنه ليس أكثرها أهمية. وتُعَدُّ قوانين ضرورة الحفاظ على الذات، والحفاظ على دولتنا وقت الخطر، أموراً ذات أولوية أعلى. ففقدان دولتنا بفعل اتِّباعنا الصارم للقانون المكتوب فقدانٌ للقانون ذاته ومعه الحياة والحرية والملكية وكل مَن يستمتعون بها معنا. وهكذا، نضحِّي، بلا طائل، بالغاية من أجل الوسيلة. فحين انزعج جيش الجنرال واشنطن من بيت تشو في معركة جيرمانتاون، لم يتردد في توجيه مدفعيته ضده، برغم كونه ملكية خاصة بمواطن. وحين حاصر يوركتاون خسف بالضواحي الأرض، شاعراً أن قوانين الملكية تلي أمن الأمة في الأهمية. وحين كان الجيش أمام يورك، أخذ حاكم فرجينيا الجياد والعربات والمؤن، وحتى الرجال، بالقوة حتى يمكِّن الجيش من البقاء معاً؛ فيقضي على عدو الشعب العام. ولقد كان على صواب في ذلك. فحين تقابل سفينة في البحر تحتاج إلى المؤن أخرى لديها الكثير منها، لكنها ترفض مدَّها بها، يحتِّم قانون الحفاظ على الذات على السفينة المحتاجة أن

تأخذ ما تحتاج إليه عنوة. في كل هذه الحالات، تسيطر قوانين الضرورة والحفاظ على الذات والأمن العام غير المكتوبة على قوانين «الملكيات الخاصة» المكتوبة.

ولتوضيح المبدأ أكثر، سأضرب مثالاً فرضياً. افترض أن حاكم الاتحاد التنفيذي علم في خريف ١٨٠٥ أنه يمكنه الحصول على ولايات فلوريدا مقابل مبلغ مناسب، وأن ذلك المبلغ لم يتم نيله بموجب القانون، وأن الكونغرس كان سينعقد في خلال ثلاثة أسابيع، وربما حازه في اليوم الأول أو الثاني من اجتماعه، ألا يجب عليه حينئذ، أمام هذه الفرصة الكبيرة لدولته، أن يخاطر بنفسه بتخطي القانون وعقد الصفقة؟ إن المنفعة العامة المعروضة في هذه الفرضية عظيمة حقاً، لكن احترام القانون واحتمال الحصول على الفرصة ذاتها قانونياً بتأجيل لا تزيد مدته على ثلاثة أسابيع كانت أسباباً قوية ضد المخاطرة بهذا التصرف. ولكن افترض أنه كان من المعلوم أن جون راندل سوف يجد سبلاً لمد التصرف فيها بموجب قرار الكونغرس حتى الربيع التالي، وحينها تكون ظروف جديدة قد غيرت نظرة الطرف الآخر، أيكون على الحاكم في هذه الحالة، تبعاً لهذه المعلومات المسبقة، أن يحصل على ما هو في منفعة بلده متخذاً من العدالة مبرراً لتخطي القانون؟ أعتقد أن ذلك كان ما يجب عليه فعله، وأن هذا التصرف كان سينال الاستحسان.

بعد حادثة تشيزابيك، اعتقدنا أن الحرب نتيجة ممكنة جداً، ولقد خلت صحفنا من بعض المقالات الضرورية، ولم تتم أية إجراءات بهدف الحصول عليها. لكننا شرعنا في الحصول عليها ووضع بلدنا في أمان. وحين عرضنا الموقف على الكونغرس، أيّد موقفنا.

ولنتحول إلى مؤامرة بير، وخاصة موقف الجنرال ولكنسون في نيوأورلينز. ففي الحكم على هذه القضية، ينبغي علينا تمييز طبيعة المعلومات التي كانت لديه على أساس صحتها وعدم صحتها. لقد كان يتوقع بير ورجاله من فوق، وأسطولاً بريطانياً من تحت،

وكان على علم بوجود مؤامرة خطرة داخل المدينة. في هذه الظروف، هل كان مبرراً أولاً القبض على المتآمرين السيِّئي السمعة؟ هناك رأيان بخصوص هذه النقطة، أحدهما رأي المذنبين وشركائهم، والآخر رأي كل الرجال المخلصين.

وثانياً، هل كان مبرَّراً إرسالهم لمقر الحكومة في الوقت الذي منحهم فيه القانون المكتوب حق المحاكمة على أرضه؟ خطورة إنقاذهم، واستمرارهم في مخططاتهم، وتخاذل القانون وضعفه، ولامبالاة القضاة، ومساندة عشيرة المحامين النشطة بأكملها، وعدم معرفة موقف هيئة المحلفين، وتوقُّع العدو في أية لحظة، وخلاص المدينة والاتحاد ذاته الذي كان سيتقلص إلى حده الأدنى لو نجحت تلك المؤامرة، كل هذه العوامل أملت قانون ضرورة المحافظة على الذات، جاعلة للمصلحة العامة أولوية على القانون المكتوب. إن الموظف المتوقع منه التصرف على هذا الأساس الأعلى يخاطر بنفسه حقاً في ما يخص عدالة سلطة الدستور المسيطرة، بل وتفرض عليه مكانته واجب القيام بهذه المخاطرة. لكن السلطات المسيطرة ومواطنيه عموماً ملتزمون بالحكم طبقاً للظروف التي تصرف خلالها. وليس عليهم تحويل ظروف ذلك المكان والزمان إلى زمان ومكان تصرفه، بل عليهم أن يضعوا أنفسهم في موقفه. لقد علم في هذه الحالة بعدم وجود أي خطر من أسطول بريطاني من تحت وبأن رجال بير قد سُحقوا قبل وصولهم نهر المسيسيبي. لكن معلومات الجنرال ولكنسون كانت مختلفة تماماً، ولم يكن له أن يتصرف بموجب أية معلومات أخرى.

من هذه الأمثلة والمبادئ، يمكنك رؤية ما أعنيه بصدد السؤال المطروح. فهي لا تنطبق على حالة الأشخاص المكلفين بواجبات تافهة، حيث تكون العواقب غير ذات جدوى، وحيث يسمح الوقت بتصرفات قانونية من دون منح هؤلاء الأشخاص سلطة استثناء تلك الحالات من القانون المكتوب. ففي مثل هذه الحالات يكون تخطِّي القانون شراً أعظم من الالتزام الصارم ببنوده التي لا تصل إلى الكمال. وتنطبق أمثلتي فقط

على هؤلاء الذين يرتضون المسؤوليات الكبيرة، والذين يخاطرون بأنفسهم في ظروف استثنائية، حين يكون أمن الدولة أو بعض مصالحها العليا على المحك. إن الموظف ملتزم بطاعة الأوامر، لكنه سيكون مثالاً سيئاً إذا ما طبق هذا الالتزام في الحالات التي لم تكن هدف تلك الأوامر، والتي تكون لها أهم العواقب. قد يكون من الصعب رسم الخط الفاصل بين حالة وأخرى، لكن الموظف الكفؤ يلتزم برسمها على مسؤوليته الشخصية، ملقياً بنفسه في سبيل عدالة دولته ونزاهة دوافعه...

الهيئة التنفيذية

رسالة إلى أ. ل. س. ديستوت دي تراسي (٢٦ كانون الثاني/يناير ١٨١١)

... لقد كنت أرى، كما يرى بقية العالم، أن أعمال مونتسكيو على درجة كبيرة من المنفعة، غير أني رأيت فيها، ككل الأشخاص المفكرين، الكثير من التناقضات، والمبادئ المزيفة، والحقائق المغلوطة التطبيق، بالدرجة التي تجعل قيمتها متناقضة في مجملها. لقد تعرَّض وليامز وآخرون لهذه الأغلاط من على السطح فحسب. وبالتالي، فتصحيحها الجذري أمر مستحب. وهو ما يحدث الآن بتفكير عميق وتدقيق في الأفكار واللغة والمنطق، بما يكفل إقناع الجميع بحجتها. وأعلن لك سيدي، بكل إخلاص وصدق، أنني أراها أغلى هدية تلقَّاها عصرنا الحالي.

... ولعل أحد مبادئها، ألا وهو المبدأ الخاص بتفضيل هيئة تنفيذية جماعية على أخرى فردية في الأغلب لن تلقى استحساناً هنا. فحين أُسِّست حكومتنا الحالية كان لدينا الكثير من الشكوك حول تلك المسألة، والعديد من الميول نحو مجلس تنفيذي أعلى. ولقد صادف أن قامت مثل هذه التجربة في فرنسا في ذلك الوقت، بينما كانت الهيئة التنفيذية الفردية قيد التجربة هنا. لقد تتبَّعنا مجريات هاتين الخطتين المتنافستين وآثارهما باهتمام وترقُّب يتناسب وأهمية الاختيار بين هذين السبيلين. وقد فشلت التجربة في فرنسا بعد وقت قليل، ولم يكن السبب أية ظروف خاصة بالتوقيت أو بفرنسا ذاتها، بل

كان السبب الغيرة والانقسامات الداخلية بين الحكام الخمسة، مما يحدث باستمرار بين رجال ذوي سلطة متساوية ليس لهم مبدأ يحدد اختلافاتهم ويسيطر عليها. وقمنا بتجربة مماثلة في عام ١٧٨٤، بتأسيس لجنة من الولايات تتكون من عضو ممثل من كل ولاية من الولايات الثلاث عشرة حينها لممارسة المهام التنفيذية خلال فترة عطلة الكونغرس. وعلى الفور، وقعت تلك اللجنة في الانقسامات والشقاقات التي أصبحت بمرور الوقت راسخة إلى الدرجة التي تعوق أي تعاون بين أعضاء اللجنة، مما يجعلها أمراً غير ذي جدوى، ولذلك فقد حلَّت اللجنة نفسَها متخلية عن رئاسة الحكومة التي استمرت من دون قيادة حتى انعقد الكونغرس في الشتاء التالي. وعُلِّل هذا القرار حينها بمزاج شخصين أو ثلاثة من أعضاء اللجنة، بينما أرجعها الحكماء إلى طبيعة الإنسان. ولقد أرسى فشل نظام الحكام الخمسة الفرنسي، للأسباب ذاتها في ما يبدو، اعتقاداً بأن الشكل الجماعي، مهما كانت درجة صلاحيته نظرياً، لا يمكن أن يمارسه أشخاص ذوو مشاعر عادية، بينما يعطي مظهر هيئتنا التنفيذية الفردية، الهادئ والثابت على مدار اثنين وعشرين عاماً من أكثر فترات تاريخ العالم عصفاً، أملاً متعقلاً في حل تلك المسألة المهمة في النهاية، إذ بمعاونة مشورة مجلس مكوَّن من الوزراء البالغ عددهم أربعة في الأصل، والذين وصل عددهم الآن إلى خمسة، يتمكن الرئيس من استشارتهم فردياً أو مجتمعين، فينتفع من حكمتهم ومعلوماتهم، ويجمع بين آرائهم حتى يصل إلى وحدة في التصرف والتوجه في جميع فروع الحكومة. ولقد تجلى تميُّز ذلك الشكل من أشكال السلطة التنفيذية هنا تحت ظروف شديدة التعارض. فخلال فترة حكم رئيسنا الأول كان مجلسه المكوَّن من أربعة أعضاء منقسماً بالتساوي بين مبادئ شديدة التعارض، حالها من حال تعارض مبادئ الملكية والجمهورية. ولو أن ذلك المجلس كان مكوَّناً من عناصر واضحة مثل الكميات السلبية والإيجابية في مسائل الجبر، لكانت الرغبات المتعارضة قد وازنت بعضها بعضاً، بما يؤدي إلى حالة من الجمود. لكن الرئيس يستمع بهدوء إلى آراء الجميع وأسبابهم، ثم يقرر الطريق الواجب سلوكه، فيضع الحكومة

على هذا الأساس بثبات، من دون التأثر بحالة الاضطراب المسيطرة. لقد كان الشعب على علم جيد بانقسامات المجلس، لكن ذلك لم يجعله يكنُّ أي شعور بالخوف منه، لأنه كان على علم أيضاً بأنه قد أقام سلطة تنظيمية من شأنها الحفاظ على حركة آليات الحكم الثابتة. وأنا أتحدث عن معرفة شخصية بتلك الظروف التي لعبت فيها دوراً، كما أني على علم بأمور أخرى شديدة الاختلاف. فلقد قدَّمَت الحكومة الثالثة، التي استمرت لمدة ثمانية أعوام، مثالاً على التجانس في مجلس مكوَّن من ستة أشخاص لا نظير له في التاريخ. فلم يحدث قط خلال تلك الفترة بأكملها أن قامت حالة تبادلَ فيها الأعضاءُ الأفكار أو الكلمات غير اللائقة. وأحياناً كنا نواجه اختلافات في الرأي، ومن النادر أن نفشل من خلال النقاش والتفكير المتعقل في التأثير بعضنا في بعض بالقدر الذي يوصلنا إلى نتيجة نتفق عليها بالإجماع. وبرغم ذلك، وبرغم كفاءة هؤلاء الأعضاء وحسن خلقهم، فأنا غير واثق من أن ذلك كان ما ستؤول إليه الحال نفسها لو كان لكل منهم سلطات متساوية مستقلة. فالحدود غير واضحة في وزاراتهم، والغيرة بسيطة في بدايتها لكنها تتغذى وتقوى كلما تكررت الظروف والمؤامرات التي يحوكها البعض للحصول على السلطة، من خلال انقسامات الآخرين، من دون وجود أشخاص يردعون مثل هذه المؤامرات، فالبدايات الصغيرة ربما تؤدي إلى تعارضات راسخة. لكن سلطة اتخاذ القرار الموضوعة في يد الرئيس لم تدع مجالاً للانقسامات الداخلية، كما تم وأد المؤامرات الخارجية في مهدها بموجب المعلومات المتوافرة عن إثارة الفتنة، ومن ثم لم يكن لأي انقسام يزرعونه القدرة على تغيير مسار السلطة التنفيذية. وإني غير واعٍ لأي تحيُّز عندي تجاه هيئة تنفيذية فردية، ربما يكون قد نبع من مشاركتي في السلطة التنفيذية، لأن الأدوار التي قمت بها كانت في وظائف ثانوية وقيادية، وإنْ كنت فعلاً أعرف نفسي ومشاعري وآمالي فإني أعرف أن لا شيء قد سرني أكثر من تحويل السلطة من على كتفيَّ إلى أكتاف الآخرين، ولم يكن أبداً في استطاعتي أن أفهم كيف

يكون لشخص وطني الشعور بالسعادة الشخصية في الوقت الذي يمارس فيه سلطته على الآخرين.

ولا أزال، برغم ذلك، مقتنعاً برجاحة رأيك القائل بأنه من أجل الحفاظ على أمن الحرية العامة يجب أن يكون القائمون عليها محل تغيير سهل، من دون تعطيل آليات الحكم أو تعليقها للحظة واحدة. إنك تتخوف من أن تجعل هيئة تنفيذية فردية، ذات صلاحيات كثيرة ومبادئ قليلة مقارنةً مع دورها، تجيز التوريث بموجب اغتصاب السلطة. غير أني أعتقد أن التاريخ يعطينا أمثلة عديدة على حالات قام فيها مغتصب واحد من حكومة قائمة على التعددية، وحالات تحولت فيها السلطات المؤقتة في يد شخص ما إلى سلطات دائمة عن طريق الاغتصاب. ولذا، لا أعتقد أن هذا الخطر سيقل عند وضع السلطة في أيدي هيئة جماعية، بل ولعله يزيد بموجب حالة التقاعس التي قد تنتج من الاختلاقات والانشقاقات في ما بينهم. إن الهيئة المحافظة التي تقترحها قد يتم تشكيلها، بحيث إنه في الوقت الذي تكون فيه بمثابة مهدئ فعال في العديد من الحالات الصغيرة، قد تكون أيضاً عائقاً مهماً في وجه الآراء المتحررة لفرد طموح. وتروقني تلك الفكرة، لكن العوائق الحقيقية ضد حريتنا في هذا البلد هي حكومات الولايات، وأكثر السلطات حكمة ومحافظة التي أوجدها الإنسان هي التي أوجدتها الثورة والحكومة الحالية. إن سبع عشرة ولاية منفصلة، مجتمعة في واحدة من حيث اهتماماتها الخارجية وإنْ كانت فردية ومستقلة في ما يخص إدارتها الداخلية، تنظمها دورياً هيئة تشريعية وحاكم ينتخبه الشعب، وتستنير بآراء الصحافة الحرة، لا يمكنها أن تنبهر بأساليب رجل واحد بحيث ترضخ برغبتها لاغتصابه السلطة. ولا يمكن هذه الولايات أن تجبَر على ذلك الاغتصاب بموجب أية قوة يمتلكها. فبينما قد يكبل ذلك الولاية الواحدة التي قد يحدث فيها ذلك، تثور الولايات الست عشرة الأخرى التي تنتشر بعرض دولة قطرها ٢٠٠٠ ميل مجهزة للتدبر من قبل التشريع الدستوري وللتصرف من قبل حاكمها الذي هو دستورياً قائد ميليشيا الولاية، أي كل شخص فيها يقدر على حمل السلاح، وتكون

تلك الميليشيا مقسمة بانتظام إلى كتائب وفصائل من المشاة والفرسان والمدفعية، مدربين على أيدي ضباط عامين وتابعين، يعيَّنون قانونياً، ويكونون دائماً على أهبة الاستعداد، حيث تكون الميليشيا قد اعتادت طاعتهم دائماً. لقد سقطت حكومة فرنسا الجمهورية دون أية مقاومة، لأن قاعدة «واحد لا يمكن تقسيمه» كانت قد سادت، ولم تكن هناك أية منظمات إقليمية يتوجه إليها الشعب تحت سلطة القوانين، ولقد كانت مقاعد الحكام الخمسة خالية بحيث كانت قوة صغيرة كافية لإخراج السلطة التشريعية من قوقعتها وإعلان قائدها رئيساً للدولة. ولكن في حالتنا، إنَّ ست عشرة من الولايات السبع عشرة مجتمعة تحت تنظيم دوري وقادة قانونيين، متَّحدين في الهدف والفعل بموجب الدستور، أو بموجب لجنة خاصة إذا ما كان ذلك الدستور مكبلاً، تمثِّل عائقاً في وجه المغتصب بحيث تقمع طموحاته حال تفكيره فيها.

... يمكننا أيضاً التخوف من أخطار ذات طبيعة مختلفة قد تنشأ عن ذلك التنظيم الكامل المستقل، المدني والعسكري، للولايات، ألا وهو أن ولايات معينة بموجب الضغائن المحلية والعرضية قد تحاول الانشقاق عن الاتحاد. إن ذلك ممكن بالتأكيد، وسيؤيده ذلك الترتيب المنظم، ولكن من غير المحتمل انتشار الضغائن المحلية على نحو يمكِّنها من مواجهة الأجزاء السليمة من اتحاد بهذا الحجم المترامي، وإذا ما بلغوا مرحلة الأغلبية فلسوف يصبحون حينها الحكومة العادية ويحصلون على الترقي في الكونغرس ويتمكنون من معالجة مظالمهم الخاصة بموجب قوانين تُمرَّر بسلام ودستورية. وحتى الولايات التي قد تقيم فيها الضغائن المحلية بداية ثورة، تكون محكومة وتحت السيطرة الذاتية بموجب التقسيم ذاته إلى أحزاب، وهو تقسيم وقعنا فيه نحن، إذ يمكن كل الولايات التي فيها رجال يفكرون ويتحدثون ويتصرفون بحرية أن تقع فيه، تبعاً لتنوع التشكيلات الفردية التي هي أساس الحفاظ على نقاء الحكومة بموجب الرقابة التي تمارسها تلك الأحزاب عادةً بعضها على البعض الآخر...

طغاة البر والبحر

رسالة إلى السيدة دي ستاي (٢٤ أيار/مايو ١٨١٣)

لقد تلقيتُ خطابكِ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر من ستوكهولم بمزيد من السعادة، سيدتي وصديقتي العزيزة، وإني شاعر بسعادة غامرة لتلك الفرصة التي منحتِني إياها لأعبِّر لك عن مشاعر الاحترام والتقدير الكبيرين التي أكنُّها لك. فخطابك يذكِّرني بفترة سعيدة من حياتي قضيتها في مسقط رأسك الذي كان حينها مقر أكثر المجتمعات وداً وتحضراً في العالم، وقد كنتِ، أنتِ ووالدك المبجَّل، خير مثال على مواطنيه.

ولكن عجباً للأهوال التي شهدها منذ ذلك الحين، وعجباً للفوضى التي عمَّت العالم! لقد لقي روبسبيير مصيره المكتوب كما لاقت ذكراه البغض الذي استحقه بجدارة. فالأثرياء كانوا ضحاياه، ولقوا حتفهم بالآلاف. ولقد دمَّر بونابرت الفقراء بالملايين وهو محل مراثي وتقديس متملقي العلم. وهؤلاء يستحقون أكثر من مجرد النسيان الذي سيؤول إليه شأنهم. ولسوف يأتي اليوم الذي يعطي فيه الخلف الصالح لبطله التقدير الوحيد الذي يستحقه، ألا وهو كونه أعظم مدمِّري البشرية. فأي عام من حياته العسكرية لم يشهد موت الملايين وفقرهم وتشريدهم؟ وأي حقل من أوروبا ليس به أمثلة على القتلى والحرائق والعشوائية والمجاعات والمآسي التي شهدها بسببه؟ وكل

ذلك للحصول على سمعة لا تضاهي تلك التي جناها كارتوش بخسارة أقل للبشرية، وهي سمعة عدم خشيته الله ولا الإنسان.

ولإكمال دمار العالم وتعميمه على الجميع، شاءت إرادة القدر أن يظهر في الوقت ذاته طاغية يتمتع بالقدر نفسه من اللاأخلاقية والجبروت على المحيط، وليس ذلك في هيئة المخبول جورج المسكين، ولكن في هيئة حكومته ودولته. سوف يموت بونابرت ومعه أعمال الطغيان التي اقترفها، ولكن الأمة لا تفنى أبداً. فليس للحكومة الإنكليزية ومبادئ قرصنتها وممارساتها فترة معلومة من البقاء.

إن أوروبا تشعر بالمعاناة، وترزح تحت نيران سوط بونابرت العقربي. ونحن الآن نتعرض لهجوم نيران إنكلترا. وهكذا، تكون قارة تحت وطأة إنكلترا وقارة أخرى تحت وطأة بونابرت، وكلاهما تصارعان العدو الذي يقهرها مباشرة. إن علينا إطفاء النيران المشتعلة في منازلنا، تاركين لأصدقائنا في ما وراء المحيط النيران المشتعلة في منازلهم. ونحن لم نتخذ قرار جعل الحرب التي كانت تشنها إنكلترا علينا لأعوام عديدة حرباً على الجناة إلا بعد أن أخذت إنكلترا ألفاً من سفننا مجنِّدةً ستة آلاف من مواطنينا لخدمتها، وبعد أن أعلنت بمقتضى بيان وصي العرش أنها لن تتراجع عن عنفها ضدنا إلا إذا تراجع بونابرت عن عنفه ضد الأمم جمعاء، وبعد أن أعلن وزيرها في اجتماعه الرسمي مع وزيرنا أنه لا يوجد أي اقتراح عملي أو ممكن لحماية بحارتنا من القمع الذي تعرضوا له بحجة أن ذلك يتم برغبتهم الشخصية، أي بعد أن أغلق الباب في وجه كل أشكال العدالة والترتيبات الودية، وأصبح التفاوض مسألة ميؤوساً منها وغير شريفة. وهي تأخذ منا سفناً أقل منذ إعلان الحرب عمّا سبق، لأن تلك السفن تتحلى بمزيد من الحرص، ولأننا الآن نأخذ ثأرنا لخسائرنا كاملاً، ولم نكن نثأر أبداً في ما سبق. فإنكلترا - من حيث المبدأ - تعادي كل الدول البحرية، بينما بونابرت يعادي كل الدول البرية،

وإني لأضع في كفة الإساءة للعقل البشري نفسها فعلَ التظاهر بهزيمة المحيط لإقامة الحقوق البرية وفعلَ هزيمة اليابسة لإقامة الحقوق البحرية.

لا، سيدتي العزيزة، إن هدف إنكلترا هو السيطرة الدائمة على المحيط واحتكار تجارة العالم. ومن أجل ذلك، عليها الحفاظ على أسطول أكبر مما تسمح به إمكاناتها. ولذلك، فهي تقوم باغتصاب إمكانات الدول الأخرى لتعويض النقص في مواردها. هذا هو ما جرى، وشهدناه في محاولاتها المتتابعة للاستيلاء على البحر.

فلتلاحظيهم منذ الحرب الأولى التي جاء بعدها وليم بت الضئيل للحكم. فلقد منعت، أولاً، على كل المحايدين التجارة مع أعدائها في وقت الحرب، وهي تجارة لم تكن لهم وقت السلم، مما حرمهم من التجارة من ميناء لآخر في الدولة نفسها.

ثم منعتهم من التجارة في أي ميناء في دولة ما مع أي ميناء آخر في دولة تكون في حرب معها، على الرغم من كون ذلك حقاً يُمارس كاملاً في وقت السلم.

ثم بعد ذلك، بدلاً من أخذ السفن التي تدخل ميناء يقع في نطاق الحظر، بدأت بأخذها من المحيط بأكمله في حالة توجهها ناحية ذلك الميناء حتى في حالة جهلها بالحظر وعدم نيتها خرقه.

ثم أخذتها عند عودتها من ذلك الميناء، وكأنها قد لوثت بخرقها السابق للحظر.

ثم جاء، بعد ذلك، حظرها المكتوب الذي بموجبه قد تمنع العالم بأسره من إرسال أية سفينة إلى البحر إلا لأخذ كل هؤلاء الذين يبحرون على متنها، والذين يكونون بالطبع متوجهين نحو ميناء ما.

ثم تلت ذلك قرارات المجلس التي تمنع كل الدول من الذهاب إلى موانئ الدول الأخرى من دون اللجوء أولاً إلى ميناء في بريطانيا العظمى لدفع رسم تحدد فيه حمولتها من البضائع، مع أخذ ترخيص من إنكلترا للاستمرار في الإبحار نحو الميناء المزمع،

وهي العملية ذاتها التي كان على السفينة تكرارها في طريق عودتها محملة بالبضائع إلى موطنها. وتبعاً لهذه الأوامر، لم يكن لنا إرسال سفينة من ميناء سانت ماري إلى ميناء سانت أوغستين، الذي يبعد عنها مسافة ست ساعات من الإبحار على جانبنا من الساحل من دون عبور المحيط الأطلسي أربع مرات، مرَّتين بالحمولة الخارجة ومرَّتين بالحمولة القادمة. ولقد وجدت إنكلترا ذلك أمراً بالغ الجرأة واللامعقولية في ما يخص خطوة واحدة، وعليه فقد تراجعت عن بعض بنود التجارة تاركة بقيتها قائماً، وهي تلك التي تخص فروعاً مهمة من صادراتنا.

وأخيراً، وحتى لا تدع مجالاً للتخمين، فقد أعلنها وزيرها في مناظرة حديثة، على الملأ، أن هدف الحرب الحالية احتكار التجارة...

الدَّين العام والجيل الحالي

رسالة إلى جون ويلز إيبس (٢٤ حزيران/يونيو ١٨١٣)

... إنها قاعدة حكيمة، ولا بد من أن تكون أساس أية حكومة ترغب في الحفاظ على ميزان اعتماداتها، والحد في الوقت ذاته من استخدامه في حدود إمكاناتها، وهي قاعدة مؤدَّاها: «يجب ألا نقترض دولاراً واحداً من دون فرض ضريبة في اللحظة نفسها التي تُدفع فيها الفائدة سنوياً، وتحديد مدة سداد الأصل بفترة معينة، وعدُّ هذه الضريبة رهناً للدائنين بموجب ضمان عام». وبموجب هذا الرهن الذي يطبَّقه بكل جدية، يمكن دائماً لأية حكومة تقرير «فائدة معقولة» على كل الأموال التي يمكن إقراضها للمواطنين، بينما تكون ضرورة الضريبة المساوية تحذيراً سلمياً لهم ولأبناء دائرتهم ضد القمع والإفلاس ونتيجته الطبيعية، ألا وهي الثورة. لكن مدة السداد لا بد من أن تكون متوسطة، وفي حدود قدراتهم القانونية على أي حال. وقد يتساءل البعض عن حدود قدراتهم تلك؛ ما الذي يمنعهم من مراكمة دين دائم؟ وأنا أجيب بأنها قوانين الطبيعة. فالأرض ملك للأحياء لا الأموات، وإرادة الإنسان وسلطته تنتهي بانتهاء حياته طبقاً لقانون الطبيعة. هناك مجتمعات تعطيها ديمومة مصطنعة لتشجيع الصناعة، بينما يرفضها البعض الآخر مثل جيراننا السكان الأصليين الذين نطلق عليهم البرابرة. وإذا مثلنا أجيال البشرية المتعاقدة بهيئات أو مؤسسات، يكون لكل جيل حق

الانتفاع بالأرض خلال حياته. فحق أي جيل في نصيب من الأرض ينتهي بنهاية هذا الجيل، وتنتقل ملكيته إلى الجيل التالي من دون قيد أو شرط، وهكذا من جيل إلى آخر للأبد. قد نرى كل جيل بمثابة دولة منفصلة لها الحق بموجب إرادة أغلبيتها في تقييد ذاتها من دون الحق في تقييد مَن يليها من أجيال، مثلما ليس لدولة الحق في تقييد دولة أخرى. أو ربما يمكننا مقارنة الحال بالوضع العادي لمستأجر مدى الحياة قد يرهن الأرض مقابل ديونه خلال فترة استمراره في الانتفاع بها. ولكن عند وفاته يتسلمها المانح (الذي تسري صلاحياته مدة الحياة فقط) خالية من كل الأعباء. إن فترة جيل ما، أو مدة حياته، تقررها قوانين الوفاة التي، برغم اختلافها الطفيف في المناخات المختلفة، تعطينا متوسطاً عاماً يمكن الوصول إليه بالملاحظة. وأستعين مثلاً بجدول بوفون الذي يحدد ٢٣٩٩٤ حالة وفاة، والأعمار التي حدثت فيها، وأجد أنه من أعداد كل الأعمار التي تعيش في وقت ما سيموت النصف خلال فترة ٢٤ عاماً وثمانية أشهر. ولكن (باستثناء القاصرين الذين ليس لديهم سلطة حكم أنفسهم) من بين البالغين (في سن ٢١ عاماً) الذين يعيشون في لحظة، على أن تكون الأغلبية تعمل من أجل المجتمع، سيموت نصفهم في خلال ثمانية عشر عاماً وثمانية أشهر. وبناءً على ذلك، يكون معظم المتعاقدين قد ماتوا بعد مرور تسعة عشر عاماً من تاريخ التعاقد. فلنطبّق هذه النظرية العامة على حالة بعينها. لنفترض أن مجمل مواليد ولاية نيويورك يبلغ سنوياً ٢٣٩٩٤ نسمة، فإن تعداد سكانها تبعاً لبوفون هو ٦١٧٧٠٣ من كل الأعمار. ومن هؤلاء سيوجد ٢٦٩٢٨٦ قاصراً و٣٤٨٤١٧ بالغاً، ويشكل الأغلبية منهم ١٧٤٢٠٩. فلنفترض أن هذه الأغلبية في أول أيام عام ١٧٩٤ قد اقترضت مبلغاً من المال يساوي قيمة تعرفة الولاية البسيطة، وأنها أنفقته في الطعام والشراب والمرح في حياتها، أو إذا شئت في المشاجرة والحرب مع جيرانها المسالمين، وأنه في خلال ١٨ عاماً وثمانية أشهر كان نصف المواطنين البالغين قد مات، وحتى حينها فلكونهم الأغلبية يكون لهم الحق في جبي فائدة ديونهم سنوياً عن أنفسهم وعن مواطنيهم من المعربدين أو الأبطال. ولكن افترض أنه في تلك الفترة،

ولنقل في تلك اللحظة، حلت أغلبية جديدة محلهم، وكانت لهم حقوقهم المنفصلة عن حقوق سلفهم وقوانينه وظروفه، هل يكون عليهم الاعتراف بالدَّين، على أساس أن الجيل السابق له الحق في التهام أرض بلادهم خلال مدة حياته أو حرمانهم منها (حيث إنه حرمان للدائنين)؟ وهل يرون أنفسهم مضطرين قانونياً أو أخلاقياً إلى ترك بلدهم والهجرة إلى بلد آخر طلباً للعيش؟ سيقول الجميع لا، فالأرض هبة الله للأحياء بقدر ما كانت ملك الجيل الفاني، إذ لا تفرض عليهم قوانين الطبيعة أي قيد لتسديد ذلك الدين، وبرغم أن ذلك، شأن بعض الحقوق الطبيعية، لم يدخل في سياق أي إعلان للحقوق، فهو لا يزال قانوناً، ويجب على أية حكومة مخلصة العمل به. إنها في الوقت ذاته حد سلمي من روح الحرب والديون التي أغرقت الأرض في الدماء وسحقت سكانها تحت أعباء مطَّردة التراكم منذ نظرية استمرار الديون الحديثة. ولو أن هذا المبدأ قد أعلن في مسوَّدة الحقوق البريطانية لكانت إنكلترا قد وقعت بسعادة تحت سيطرة شن الحرب الأبدية ومراكمة آلاف الملايين من الدَّين العام. فبالبحث عن مدة نهائية لتسديد ديننا العام، دعنا نضع ذلك المبدأ قيد أعيننا، ونعد بتسديدها خلال فترة تسعة عشر عاماً على الأكثر...

الأرستقراطية الطبيعية

رسالة إلى جون آدامز (٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٨١٣)

... أعتقد أن الاستشهاد الذي تأتي به من ثيوجينس ذو مغزى أخلاقي أكثر منه سياسياً. فالمقالة بكاملها موعظة أخلاقية، وهذه الفقرة بالذات تبدو مثل نوع من تأنيب الإنسان الذي يهتم بتحسين نسل حيواناته الأليفة باستخدام أفضل الذكور دائماً، بينما لا يلقي بالاً لتحسين حالة جنسه هو نفسه، فيتزاوج من الأشرار والقبحاء والعجائز لدوافع المال والطموح. إنه مبدأ يتطابق مع المبدأ الذي تبناه، في ما بعد، أتباع فيثاغورس، وقد عبَّر عنه أوسيلوس بشكل آخر يمكن ترجمته حرفياً على النحو الآتي: «في ما يخص تناسل الإنسان، وكيفيته ومع مَن يكون بشكل لا يشوبه عيب، وطبقاً لقوانين التواضع والقدسية معاً، فهذا ما أراه صواباً». أولاً يجب توضيح أننا لا نرتبط من أجل المتعة، ولكن من أجل إنجاب الأطفال. فالقدرة على التزاوج والأعضاء والرغبة الخاصة بها لم يعطها الله للإنسان من أجل المتعة، بل بهدف تكاثر الجنس البشري، فبما أنه ليس من المقبول لفانٍ أن يشارك في الحياة المقدسة، لكون خلود الجنس قد انتزع منه، فلقد حقق الله الهدف بجعله الأجيال مطَّردة دون انقطاع. ولذلك، لا بد من أن يكون ذلك مبدأنا الذي نعمل به: «إن التزاوج ليس الهدف منه المتعة». لكن الطبيعة، لعدم ثقتها بهذا الدافع الأخلاقي المجرد، يبدو أنها قد هيأت

ضمان استمرار النوع بجعله أثراً للقدرة الجنسية المتأصلة في تكوين الجنسين، ولعلنا لم نمارس شؤون الحب بموجب هذا الدافع الدنيوي فقط، بل جعلناها أيضاً خاضعة للثروة والطموح، بالزواج من دون الاهتمام بجمال الشخص الذي سننجب منه أو صحته أو تفهُّمه أو فضائله. إن اختيار أفضل ذكر لمجموعة من الإناث - الذي يقترحه ثيوجينس تبعاً لمثال الغنم والحمير - يبدو أنه بلا شك سيحسِّن الجنس البشري، مثلما يحدث مع الحيوانات البرية، لينتج جنساً من «الأرستقراطيين» الحقيقيين. إذ تُثبت التجربة أن صفات الإنسان الأخلاقية والجسدية، سواء كانت جيدة أو ضارة، تنتقل بدرجة ما من الأب إلى الابن، غير أني أعتقد أن الحقوق المتساوية للإنسان ستثور ضد هذا الحكم الانتقائي، مما يضطرنا للاستمرار في الانصياع لـ «انحطاط الجنس البشري» الذي يشكو منه ثيوجينس، فنكتفي بمصادفة الصفوة التي تنتجها عمليات تمازج المربِّين العرضية. وأتفق معك على وجود أرستقراطية طبيعية بين بني الإنسان، أساسها الفضيلة والموهبة. في ما سبق، كانت المقدرة الجسدية هي التي تنتج وجود الصفوة. وحين أدى اختراع البارود إلى تسليح الضعيف، بجانب القوي، بأسلحة الموت، أصبحت القوة الجسدية مثلها مثل الجمال وروح الفكاهة والذوق وصفات أخرى، مما يمثل أسساً ثانوية للتميز. وهناك أيضاً أرستقراطية مصطنعة تعتمد الثراء والأصل دون الفضيلة أو المواهب، لأنه مع وجود هؤلاء تكون جزءاً من التصنيف الأول. وإني أرى أن الأرستقراطية الطبيعية أغلى هبات الطبيعة لتعليم المجتمع وتأمينه وحكمه. وحقاً، من غير المناسب في شؤون الخلق لو أن الإنسان كان قد خُلق من أجل الحالة الاجتماعية من دون منحه القدر الكافي من الفضيلة والحكمة التي تجعله يدير أمور المجتمع. أليس لنا حتى أن نقول إن ذلك الشكل من الحكم هو أفضل ما يضمن، بكفاءة، وجود نخبة من هذه الصفوة الطبيعية في وظائف الحكومة؟ إن الأرستقراطية المصطنعة عنصر مزعج في الحكم، ولا بد من اتخاذ الاحتياطات لمنعها من التفشي. ونحن نختلف في ما يخص أفضل السبل، لكننا نختلف بوصفنا أصدقاء عقلاء نستخدم الممارسة الحرة لمنطقنا، ويعترف كلانا بإمكان

خطئه. أنت تعتقد أن من الأفضل وضع شبه الصفوة ذلك في دائرة تشريعية منفصلة تعوقها عن إحداث المشاكل بالتنسيق مع فروعها، فيكونون نوعاً من الحماية للثروة ضد المشروعات الزراعية وخطط النهب لأغلبية الشعب. وأعتقد أن إعطاءهم السلطة لمنعهم من إحداث القلاقل نوع من تسليحهم؛ مما يزيد الشر بدلاً من القضاء عليه، حيث إنه لو كان للفروع الحد من أعمالهم، فالعكس أيضاً صحيح. ويمكن أن تحدث المشاكل سلبياً وإيجابياً، وهو الأمر الذي دلل عليه بشدة وجود جماعة سرية في مجلس شيوخ الولايات المتحدة. ولا أعتقد أنهم ضروريون لحماية الأثرياء لأن العديد منهم سيجدون مسلكاً إلى كل فرع من فروع السلطة التشريعية لحماية أنفسهم. فإن خمسة عشر إلى عشرين مجلساً من مجالسنا التشريعية، القائمة منذ ثلاثين عاماً مضت، أثبتت أنه لا ينبغي أن يكون لدينا أية مخاوف منهم في ما يخص مساواة الملكية.

أنا أعتقد أن أفضل علاج هو العلاج الذي فرضته كل دساتيرنا بدقة؛ أن نترك للمواطنين حرية انتخاب الصفوة وفصلها عن شبه الصفوة، أي فصل الغثّ عن السمين. فعموماً، سينتخب المواطنون الصالح والحكيم من المرشحين. وقد تفسدهم الثروة في بعض الأحيان، وقد يعميهم الحسد، ولكن ليس إلى الدرجة التي تشكل خطراً على المجتمع...

الحسُّ الأخلاقي

رسالة إلى توماس لو (١٣ حزيران/يونيو ١٨١٤)

... تسلَّمتُ نسختك من كتاب «إعادة التفكير في الدوافع الغريزية» والخطاب المصاحب له، وأنا أشرع في رحلة إلى هذا المكان (بوبلار فورست) الذي يبعد مسافة يومين أو ثلاثة أيام عن مونتيتشيللو. لقد أحضرته معي وقرأته بمزيد من الرضى، وخاصة أنه تضمَّن معتقداتي حول أساس الفضيلة في الإنسان بشكل كامل. ومن الغريب حقاً وجود مثل هذا التنوع في الآراء بين بني الإنسان بخصوص مسألة على هذا القدر من الأهمية المحورية، وخاصة بين هؤلاء الذين يُعَدُّون مثالاً للفضيلة والفطنة، وهو ما يوضح الضرورة الكبرى التي أولاها الخالق حين جعل المبدأ الأخلاقي جزءاً لا يتجزأ من تكويننا، فلا تنال منه أية أخطاء في التفكير أو التأمل قد تضللنا عن اتِّباعه في ممارساتنا.

ومن بين كل النظريات في هذه المسألة، يبدو أن أكثرها عشوائية هي نظرية وولاستون الذي يرى «الحقيقة» أساس الفضيلة. فاللص الذي يسرق أموالك يخطئ بقدر ما يكذب وهو يستخدم هذه الأموال وكأنها أمواله هو. وبطبيعة الحال، فالحقيقة فرع من فروع الأخلاق، بل هي فرع على درجة عالية من الأهمية للمجتمع، لكن تقديمها بوصفها أساس الأخلاق أمر يشبه شجرة اجتُثَّت لتُزرع جذورها معلقة في الهواء بينما أحد فروعها ثابت في الأرض.

لقد جعل البعض حب الله أساس الأخلاق، وهذا أيضاً مجرد فرع من واجباتنا الأخلاقية التي تنقسم عموماً إلى واجبات نحو الله وواجبات نحو البشر. فإذا قمنا بعمل جيد بدافع حبِّنا لله وبدافع الإيمان بأن ذلك يرضيه فقط، فمن أين تأتي أخلاقيات الملحد، ولعل من الاستخفاف أن نقول كما يقول البعض إنه لا وجود لمثل هذا الشخص. ويمكننا ملاحظة الشواهد نفسها التي تدلل على أن ذلك حقيقة شأن سائر ما نراه من حقائق، أيْ يمكننا ملاحظة أفعالهم الإيجابية والحجج التي يقدمونها لتبريرها. وعلى العموم، فقد لاحظت فعلاً أنه بينما يكون الابتعاد عن مسيحية القساوسة الأفلاطونية في البلدان البروتستانتية بغرض الاقتراب من الإدراك العقلاني لله يكون الابتعاد في البلدان الكاثوليكية نحو الإلحاد. ومن المعروف أن ديدرو ودالمبير ودولباك وكوندورسيه من بين أكثر الرجال فضيلة. ولذلك، يجب أن يكون لفضيلتهم أساس آخر غير حب الله.

يقوم حس الآخرين الجمالي على أساس ملكة أخرى، ألا وهي ملكة الذوق التي ليست فرعاً من فروع الأخلاق. فنحن لدينا بالفعل حس فطري بما نعتبره جميلاً، لكننا نمارسه أساساً في موضوعات تتعلق بالخيال، سواء كانت بصرية نراها بالعين مثل مشاهد الطبيعة وأشكال الحيوانات والملبس وفن التزيين بالمنسوجات والعمارة وتكوينات الألوان، إلخ، أو كانت تتوجه إلى الخيال مباشرة مثل الصور والأسلوب وأوزان النثر والشعر، مهما كان مجال النقد أو التذوق، وهي ملكة تنفصل تماماً عن الملكة الأخلاقية. ومن الممكن أن نستبدل بها، بنحو أكثر إقناعاً، المصلحة الشخصية أو حب الذات أو الأنانية بوصفها أساس الأخلاق. غير أني أعتقد أن علاقاتنا بالآخرين تمثِّل حدود الأخلاق، فمع أنفسنا نقف على أرضية الهوية ولا العلاقة، أما العلاقة التي تتطلب شخصين فهي تستبعد تماماً حب الذات المقصور على شخص واحد. ولو شئنا الدقة، فنحن لا ندين بأية واجبات تجاه أنفسنا؛ فالالتزام يتطلب أيضاً طرفين حتى يتحقق. ولهذا السبب، ليس حب الذات جزءاً من الأخلاق، بل هو على النقيض منها تماماً، فهو العدو الأوحد للفضيلة الذي يتحكم فينا باستمرار، بحكم ميلنا إلى إرضاء الذات الذي ينتهك واجباتنا

الأخلاقية نحو الآخرين. وترتيباً على ذلك، تتوجَّه جهود دعاة الأخلاق ودعاة الدين، في الأساس، ضد ذلك العدو بوصفه العقبة الوحيدة أمام ممارسة الأخلاق. خذ من الإنسان ميوله الأنانية ولن يبقى لديه ما يغريه بعدم ممارسة الفضيلة، أو خفِّف من وطأة تلك الميول بالتعليم أو التوجيه أو التحجيم، فحينئذ لن يكون للفضيلة منافس. لقد قدمت الأنانية بإطار أوسع بوصفها مصدر التصرف الأخلاقي، فقيل إننا نُطعم الجائع ونُلبس العاري ونُضمِّد جراح الإنسان الذي اعتدى عليه اللصوص فنسكب عليها الزيوت والنبيذ ونضعه على دابتنا ونأتي به إلى الحانة، لأننا نحن أيضاً نستمتع بهذه الأفعال. ولذلك، نرى هلفيتيوس، أحد أفضل الرجال على الأرض وأكثر دعاة هذا المبدأ عبقريةً، بعد تعريفه لـ «المصلحة» بأنها مادية وبأنها ما يمنحنا السعادة أو يبعدنا عن الألم، كما جاء في عمله «عن الروح»، الجزء الثاني، الفصل الأول، يقول (في الفصل الثاني من العمل نفسه): «فالإنسان الحق هو الشخص الذي لا يستطيع تحمل رؤية المآسي والذي يضطر، لإنقاذ نفسه من هذا المشهد، إلى مساعدة من يتعرض لهذه المآسي». وهذا حقيقي بالفعل، غير أنه يبتعد خطوة واحدة عن السؤال النهائي. وتعطينا هذه الأفعال الصالحة السعادة، ولكن كيف يتأتى لها ذلك؟ لأن الطبيعة زرعت في صدورنا حب الآخرين والشعور بالواجب نحوهم، كما منحتنا الفطرة الأخلاقية التي تحثنا، باختصار، على الشعور بعذابهم فنعينهم عليه، مما يجعلنا نعترض على لغة هلفيتيوس (في الفصل الخامس من العمل نفسه): «فأي دافع آخر بخلاف المصلحة الشخصية يمكن أن يحفز الشخص على الفعل الكريم؟ إن من المستحيل له أن يحب الخير من أجل الخير، وعلى الدرجة نفسها من الاستحالة أيضاً أن يحب ما هو شرير من أجل الشر». فلو أن الخالق نوى أن يخلق الإنسان حيواناً اجتماعياً من دون أن يزرع فيه نزعة اجتماعية لكان جهد ذلك الخالق سدى. صحيح أنه لم يزرع تلك النزعة في كل شخص لأنه لا توجد قاعدة من دون استثناءات، لكن سوء التفكير يجعل من الاستثناءات قاعدة عامة.

هناك بعض الأشخاص المولودين من دون أعضاء تمكّنهم من الإبصار أو السمع أو حتى من دون أيدٍ، لكن من الخطأ القول بأن الإنسان يولد من دون هذه الحواس وبأن النظر والسمع والأيدي جزء من تعريف الإنسان. فغياب الشعور الأخلاقي عند البعض أو نقصه، شأن غياب حواس البصر والسمع في آخرين أو نقصها، ليس دليلاً على خواص النوع الإنساني العامة. ففي حالة غيابها، نحن نجاهد لتعويض هذه النواقص عن طريق التعليم، أو باللجوء إلى العقل والتفكير، أو بتوفير حوافز أخرى لفعل الخير واجتناب الشر عند هذا المخلوق التعس، مثل حبه أو كراهيته أو رفضه لمن يحيا بينهم، ممن تكون صحبتهم له ضرورية من أجل سعادته أو حتى مجرد وجوده، وكلها أمثلة مبنية على التعقل والفطنة مما يوضح أن النزاهة تؤدي إلى المصلحة على المدى البعيد، أي إنها الثواب والعقاب اللذان تحددهما القوانين، الأمر الذي يمثّل في النهاية احتمال الجزاء مستقبلاً على الأخطاء والأفعال الصالحة. هذه هي التعويضات التي يمنحنا إياها التعليم والتي تبرر دور الداعية الأخلاقي والواعظ والمشرِّع، مما يوجه كل من لا يكون قد بلغ نقطة اللاعودة في غيِّه إلى المسار الصحيح.

ويدَّعي البعض عدم وجود حس أخلاقي بقولهم إنه لو أعطتنا الطبيعة مثل هذا الحس الذي يجبرنا على السلوك الحسن ويحذرنا من كل أشكال السلوك الرذيل، فحينها تكون الطبيعة قد حددت بعلامات مميزة نوعين من الأفعال يتسمان في ذاتهما بالفضيلة أو الرذيلة، بينما نجد في الواقع بعض البلاد ترى عملاً ما صالحاً، وتراه بلاد أخرى طالحاً. والإجابة عن ذلك هي أن الطبيعة جعلت من المنفعة عند الإنسان أساس الفضيلة وأفضل ما يمثلها. فالأشخاص الذين يحيون في بلاد مختلفة، في ظل ظروف مختلفة وعادات وقوانين مختلفة، قد تكون لهم أشكال مختلفة من المنفعة، ولذلك قد يكون فعلٌ ما نافعاً، وبالتالي متَّسماً بالفضيلة في بلد ما، بينما يكون الفعل نفسه ضاراً ومتسماً بالرذيلة في بلد آخر بحسب ظروف مختلفة.

وبناءً على ذلك، فإني أؤمن بإخلاص، مثلك تماماً، بوجود حس أخلاقي عام. وأعتقد أنه أغلى جوهرة ترصِّع الكيان الإنساني، وأن نقصه فيه أمر يحط من شأن ذلك الكيان بدرجة تفوق أكثر التشوُّهات الجسدية بشاعة. وأشعر بالسعادة لمراجعة قائمة مؤيدي هذا المبدأ التي قدمْتها في خطابك الثاني ممن لم ألتق ببعضهم من قبل. ويمكن إضافة اسم اللورد كينز إليهم، بوصفه أحد أقدر مؤيدينا؛ إذ يبلغ شأواً بعيداً بقوله في كتابه «مبادئ الدين الطبيعي» أن الشخص لا يدين بأية واجبات لا يكون دافعه إليها شعوراً غريزياً ما. وهذا صحيح إذا ما أرجعناه إلى مستوى الشعور العام في تلك الحالة لا إلى شعور فرد واحد. وقد يكون استشهادي به غير كامل بحكم أني قرأت كتابه منذ خمسين عاماً...

الصناعات

رسالة إلى بنجامين أوستن (٩ كانون الثاني/يناير ١٨١٦)

... أنت تقول إني محل استشهاد من يرغبون في استمرارنا في الاعتماد على إنكلترا في الصناعات. وقد كان هناك وقت حين كان يمكن الاستشهاد بي بمزيد من الأمانة، ولكن يا للتغييرات التي شهدناها خلال الثلاثين عاماً المنصرمة منذ ذلك الحين! لقد كنا حينئذ في سلام، وكانت مكانتنا المستقلة بين الدول محل اعتراف الجميع. وكانت تجارتنا التي تمنح المواد الخام في مقابل المواد نفسها بعد مرورها بمراحل الصناعة محل ترحيب كل الدول. وكان من المتوقع أن يرحِّب من اعتبروا مجالات الصناعة مهمة، وخاصة مع صداقة هؤلاء الشركاء، فبذلوا كل صنيع حسن وكل جهد حتى تزدهر خاصة حالة السلام بينهم من خلال أفعال العدل والصداقة. وفي هذه الظروف، يبدو التساؤل الآتي مشروعاً: هل يمثِّل بذل المجهود في أعمال الزراعة والصناعة القائمة عليها مزيداً من الإضافة إلى الثروة القومية في ظل هذه المساحة الشاسعة من الأراضي غير المستصلحة؟ وكان محل الشك حينها يتمثل أساساً في أن أعمال الزراع تلقى المزيد من التشجيع بموجب طاقات الأرض المزروعة الطبيعية، فمقابل كل حبة قمح واحدة نزرعها في الأرض نحصد أضعاف مقدارها عشرين أو ثلاثين أو حتى خمسين مرة، بينما لا يوجد مثل هذا الامتياز في حالة الصنَّاع. فأرطال الخيط في يد الصانع لا تقدِّم،

على عكس حالة المزارع، سوى أقل القليل من الأقمشة. وبرغم عظم الجهد المبذول في مثل هذا التبادل، فما الذي كان يعد به بصدد استغلال المحيط؟ وما كانت منفعته لهؤلاء المواطنين الذين كانوا يمارسون حقوقنا العادلة ويحافظون عليها بموجب ذلك التبادل؟ كانت تلك هي الحالة في عام ١٧٨٥ حين نشرتُ «ملاحظات حول فرجينيا»، وحين كنا نعتقد أن تلك الشكوك لها أساس من الصحة، وخاصة أن المحيط مفتوح أمام جميع الدول حيث تمارس فيه حقوقها تحت قواعد تدعمها موافقة الجميع. ولكن من كان بقدرته التنبؤ في عام ٨٥ بالانحلال السريع الذي جعل من ختام ذلك القرن عاراً على تاريخ البشرية؟ من كان له أن يتخيل أن أكثر دولتين تميُّزاً في علمهما وحضارتهما تهبطان من تلك المكانة المرموقة لتغطيا البر والبحر بالسرقات وأعمال القرصنة، فتضربا عرض الحائط بكل القوانين الأخلاقية التي أقامها الله بين الدول، مثلما أقامها بين البشر، لمجرد قدرتهما على ذلك بموجب حصانة مؤقتة!! وفي ظل هذا الانشقاق الدولي في النظام الاجتماعي كنا سنفقد ألف سفينة وينحط الآلاف من سكاننا إلى مستوى العبيد الأفارقة. وقد حدث ذلك كله بالفعل. وقد حرَّمت دولة منهما على سفننا كل موانئ العالم إلا بعد مرورها بإحدى موانئها هي وأن تدفع فيها مقداراً مساوياً لحمولتها ثم تحصل على رخصتها والذهاب لميناء توجُّهها. أما الثانية فقد أعلنت سفننا مكافأة شرعية لو أنها حتى لمست الميناء أو زارتها سفينة من سفن العدو. وهكذا، أُبعدنا تماماً عن المحيط. قارن بين تلك الحالة والحالة في ١٧٨٥، ثم قل لي ما إذا كان رأي صادر في ظروف تلك الفترة يمكن تطبيقه بعدل على ظروفنا الحالية. لقد خبرنا ما لم نصدِّقه حينها، ألا وهو وجود فساد وقوة كافيين لاستبعادنا من مجال التبادل مع الدول الأخرى، وأنه كي نستقلَّ برفاهيات الحياة علينا أن نصنعها بأنفسنا. وعلينا الآن وضع الصانع على قدم المساواة مع المزارع. فالسؤال القديم قد قُمع، أو بالأحرى اتخذ شكلاً جديداً. هل نصنع عوامل رفاهيتنا بأنفسنا، أو نستغني عنها طبقاً لإرادة دولة أجنبية؟ إن كل من يعارض الصناعة المحلية إما أنه يساند التقليل من شأننا باعتمادنا على تلك الدولة الأجنبية، أو يرغب

لنا في ارتداء جلود الحيوانات والعيش مثل الحيوانات البرية في المخابئ والكهوف. وأنا لست من هؤلاء، فقد علّمتني التجربة أن الصناعات ضرورية، في هذا الوقت، حتى يتحقق استقلالنا، بقدر ما هي مهمة لراحتنا، وإذا ما قلّدني مَن يستشهد بكلامي دليلاً على رأي مناقض في عدم شراء كل ما هو مستورد، حين يوجد البديل المحلي دون النظر إلى فرق السعر، فلن يكون خطأنا لو لم يكن لدينا احتياطي محلي يساوي طلباتنا كلها، نازعاً سلاح التكدير هذا من يدِ مَن فرضه علينا. ولو قال إن طلباتنا ستزيد عن احتياطنا، فحينئذ سيعود سؤال ٨٥ إلى الظهور: هل نستخدم فائض عمالتنا في زراعة الأرض أم في الصناعة الحرفية من أجل الفائدة الأعم؟ لدينا الوقت للتفكير قبل أن يصبح ذلك السؤال ملحّاً، وسيعتمد المعيار الذي نطبّقه حينها على الظروف التي ستكون قائمة آنذاك، ففي مجالٍ يمثل تعقيد الاقتصاد السياسي لا توجد بديهية واحدة يمكن عدُّها سديدة ونافعة في كل الأوقات وكل الظروف ونقائضها. وقد أدى عدم اكتراثنا بذلك إلى هذا التفسير، وكان التفكير فيه سيجعله غير ضروري للمخلصين من الناس، بينما لا شيء كان سيجدي مع من يستخدمون الرأي السابق على سبيل الحجة للتغطية على ميولهم غير المخلصة في إبقائنا في حالة تبعية دائمة لشعب أجنبي غير صديق...

التعليم والحرية والحضارة

رسالة إلى الكولونيل تشارلز يانسي (٦ كانون الثاني/يناير ١٨١٦)

... أنا من أشدِّ المؤيدين لتطوير الطرق والقنوات والمدارس، غير أني أتمنى لو رأيت الإعدادات في الأوليّين تتساوى في رسوخها مع الأخيرة، فشيء ما أفضل من الضباب.

ويُعَدُّ صندوق الدعم الأدبي مورداً راسخاً، ما لم يُفقد في عملية الإفلاس الوشيكة. ولو أن التشريع أضاف إلى ذلك ضريبة دائمة مقدارها قرش على الرأس من سكان الولاية، لعجَّل ذلك بإقامة نظام للمدارس الابتدائية أو مدارس الدوائر، مع الحفاظ الدائم عليه، بل وجامعة تعتني بكل فروع العلوم النافعة في زماننا ومكاننا في أعلى مستوياتها، ولسوف ينقذنا ذلك من ضريبة المحافظة والتعصب واللامبالاة نحو ولايتهم التي يتعلمها شبابنا، الآن، من شباب نيو إنغلاند ثم يعودون إلينا بها. فلو أن دولة توقعت أن تكون جاهلة وحرة، فسوف تتوقع في حالة التحضر ما لم ولن يحدث أبداً. ولدى الممثلين في كل حكومة ميل دائم نحو السيطرة، كيفما يشاؤون، على حرية ناخبيهم وأملاكهم. ولا مناص من ذلك سوى الشعب ذاته، كما أنهم لن يكونوا آمنين من دون معرفة.

أما حين تكون الصحافة حرة، وكل شخص قادراً على القراءة، فسيكون كل شيء على ما يرام. وأنا على يقين من أن صراحة خطابي هذا ستقنعك بتوظيفه بحرص، إذ أرجو تحاشي كل أنواع الصدام مع كل بني البشر، ولتعرضْه على السيد موري مع إبلاغه أفضل تحياتي، وهو خطاب لا يدَّعي سوى كونه آراء أحد آلاف ناخبيك ولا يدَّعي استحقاقه مزيداً من الاهتمام عن أي من هؤلاء الناخبين...

نبوءتك ونبوءتي

رسالة إلى جون آدامز (١١ كانون الثاني/يناير ١٨١٦)

... أوافقك الرأي في ما يتعلق بكل مراثي القرن الثامن عشر؛ فقد شهد بكل تأكيد أعلى درجات تطور العلوم والفنون والأخلاق والسلوك التي لم يشهدها العالم من قبل. أولاً، يمكننا الرجوع إلى حقبة البورجيين الإيطالية في عصر النهضة، حيث قللت العصور البربرية الشعور القومي بالأخلاق إلى أدنى درجات انحلاله، لنلاحظ أن العلوم والفنون التي نشأت منذ ذلك الحين استمرت في التطور على امتداد القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، فهذَّبت وعدَّلت من سلوك الإنسان وأخلاقه. وأعتقد أيضاً أننا يمكن أن نضيف إلى عظَمة العلوم والفنون تأثيرها الطبيعي الذي يجعل من الرأي العام، بتنويره، رقيباً يرتعد أمامه أعظم الناس شأناً، خوفاً على مستقبله وسمعته الحالية أيضاً. ومع بعض الاستثناءات على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر، احتلت الأخلاق مكانة جليلة في تعاليم البلاد السياسية. ولا شك في أنك لاحظت أثناء وجودك في أوروبا، كما أعتقد أنني لاحظت، أن مَن يديرون حكومات القوى العظمى على الأقل كانوا يحترمون الإيمان، وكانوا يرون كرامة حكومتهم جزءاً لا يتجزأ من نزاهتها. وكان ذلك هو الجرح الذي ابتُلِيَت به الكرامة في القرن الثامن عشر، قرن تقسيم بولندا. فكان ذلك في الأساس تعبيراً عن بشاعة حكومة بربرية،

موالية لحكومة أصغر لا تزال تسعى إلى أن تصبح كبرى، بينما دولة عظمى لديها من السمعة ما يمكن أن تفقده انحدرت إلى مستوى الشريك الدنيء في هذه الجريمة. ولقد شاركت فرنسا وإنكلترا وإسبانيا في تلك الجريمة بقدر حيادها الذي سمح لتلك الجريمة بأن تحدث. كيف حدث، إذاً، أن تخلت تلك الدول فجأة، وخاصة فرنسا وإنكلترا العظيمتان الرفيعتان المتميزتان بالعلوم والفنون، عن كل قيود الأخلاقيات وكل شعور بالهوية، فضربتا بجوهر الإنسانية العظيم عرض الحائط وتصرَّفتا من دون أدنى خجل بموجب مبدأ أن القوة هي الحق؟ هل يمكن تعليل تلك الردة المفاجئة بالحق القومي؟ يبدو أن معاهدة بيلنيتز هي التي بدأت ذلك كله سائرة على خطى سابقة بولندا الخبيثة. أكان ذلك خوف الملوك الذين أصابهم الهلع من تسليط الأضواء عليهم من الغرب وإشعال البراكين تحت عروشهم؟ أم كانت مجموعة من الأسباب لإطفاء ذلك الضوء ولاستعادة من رأيت فيهم أنت والسوربون ومحاكم التفتيش وقوائم التطهير الكنسية وفرسان لويولا أفضل المعاونين؟ مهما كان السبب، فقد شهدت نهاية القرن عودة الأخلاق ثانية إلى عصر البورجيين، أيْ إلى النقطة نفسها التي كانت قد انطلقت منها قبل ثلاثمئة عام. وقد مضت فرنسا نفسها بعد سحق مؤامرة بيلنيتز، ومعاقبة مسبِّبيها، قدماً في الجرائم نفسها التي كانت قد استنكرتها. وأقول فرنسا ولا أقول بونابرت؛ إذ على الرغم من أنه العقل المدبر واللسان الناطق فإن الدولة نفسها هي التي أمدته بالقوة التي نفَّذ بها هذه الفظائع. وبرغم معارضة إنكلترا فلقد سايرت فرنسا تماماً، إن لم يكن بقواتها العسكرية فبقمع الضعفاء ورشوة الأقوياء. وفي النهاية، اجتمع الكورس كاملاً لتقاسم الدول الضعيفة. لقد أثبتت نبوءتك للدكتور برايس أنها أصدق من نبوءتي، لكنها عجزت عن تخيُّل الحقيقة كاملة، فعوضاً عن مليون شخص كانت نتيجة تلك التمردات فقدان حوالى ثمانية ملايين أو عشرة ملايين شخص. ولم أصدق في عام ٨٩ أنها كانت ستستمر كل هذا الوقت أو أن تكلفنا كل هذه الدماء. ولكن برغم صدق نبوءتك حتى الآن آمل ألا تستبعد تماماً نتيجة نهائية أفضل من ذلك؛ فالضوء نفسه الآتي من غربنا يبدو أنه انتشر

فأضاء الآليات نفسها التي استخدمت لإطفائه. لقد منحتهم ومضة أمل في ما يخص حقوقهم وسلطاتهم، وخاصة بعد تجذُّر فكرة الحكومة التمثيلية وتغلغلها في ما بيننا، وهو ما يشعر به أسيادهم، محاولين إنقاذ أنفسهم بعروض عاجلة لتعديل سلطاتهم. فبلجيكا وبروسيا وبولندا ولومبارديا مُنحت جميعاً عروضاً بخصوص هيئات تمثيلية. وبرغم كون تلك العروض ذات طابع زئبقي في البداية، فإنها ستزداد قوة في النهاية. فالرأي سلطة، وهذا الرأي قادم لا محالة. حتى فرنسا ستنال حكومة تمثيلية. ولعلك تلحظ أنها تمثِّل أساس كل دستور طُلب أو عُرض، كذلك الذي طلبه مجلس شيوخهم أو الذي عرضه بونابرت أو الذي منحه لويس الثامن عشر. وبناءً على ذلك، فالمبدأ نفسه راسخ، ولسوف يؤسَّس برغم أنهار الدماء التي قد تسيل على طول الطريق إلى هدفهم. وستكون جيوش الحلفاء المحيطة بهم الآن أول ما يُدمَّر، والتدمير آت لا محالة. إن دولة متحدة لا يمكن هزيمتها أبداً. ولقد رأينا ما أمكن الإسبان الجهلاء، الضيِّقي النظرة، غير المسلحين، عمله في مواجهة جيوش محتليهم المنظمة. فما الذي يمكن أن نتوقعه من دولة لها سلطة فرنسا وطبيعتها؟ ربما قطع الطغاة رأساً بعد آخر، لكنَّ تلك الرؤوس تتضاعف مع كل ضربة، مثل رؤوس الهيدرا في الأساطير اليونانية. فحشد الجيوش، داخل أية حدود، سريع ولا حصر له، بينما جيوش محتليهم البعيدة بطيئة وقاصرة ومحدودة العدد. وأعتقد أيضاً أننا ندرك أن كل هؤلاء الحلفاء لا يرون المصلحة عينها في محو سلطة فرنسا. وهناك بعض علامات التنبؤ بالمستقبل عند ألكسندر حين رأى أن فرنسا يمكنها تقديم انعطاف للسلطة يستحق المديح لو أصبحت النمسا وبروسيا عدوَّتين لها. وفرنسا أيضاً حليف طبيعي للأتراك فلا مصالح متعارضة، ولعل جهودها مفيدة في تحييد هذه السلطة وربما تأليبها على النمسا. وأعتقد بوجود غيرة في ردود الفعل أيضاً بين النمسا وبروسيا كما هو واضح من خلال تحالفهما الصارم أخيراً. ولن أندهش إن أظهرت إسبانيا نوعاً من التعاطف معهما. أما إيطاليا فهي منقسمة على نفسها على نحو يجعلها لا تمثِّل أية أهمية. وبالتالي، فنحن هنا نرى تحالفات جديدة في طور التكوُّن،

وبعد أن تتجرع فرنسا جزاء جرائمها العادل، لن تكتفي هذه التحالفات برفعها من كبوتها بل ستعطيها الفرصة لإقامة حكومة على قدر من الحرية يساوي ما يمكنها تحمُّله، ما يكفي لضمان سعادتها وازدهارها. ومتى تبدأ القلاقل، وأينما كان محلها، تندفع كل الدول المنقسمة إلى حمل السلاح، وتصبح أوروبا مرة أخرى حلبة المتقاتلين. فما الهدف المحدَّد الذي سيقترحونه؟ لا شك في أنه استعادة الحالة القائمة السابقة، أيْ حالة تملُّك عام ٨٩. ولا أرى أي مبدأ آخر يمكن أوروبا أن تستقر عليه بسلام دائم. وأتمنى أن تصل نبوءتك إلى المدى نفسه الذي تصل إليه أمانيَّ، وأن تثبت تلك الأماني مثل نبوءاتك أنها نابعة من تفكير راقٍ حصيف تتوازن مقدماته مع نتائجه...

نظام الدوائر

رسالة إلى جوزيف س. كابال (٢ شباط/فبراير ١٨١٦)

... لقد أظهر خطابي لك، بتاريخ ٢٤ من الشهر المنصرم، أُسس البندين الموجهين إلى مسوَّدة الكليات، كما يلقي خطابك الأخير على أحد هذين البندين ضوءاً جديداً، ألا وهو أن الشروع في نظام مدارس الدوائر من المحتمل أن يجعل القانون أقل شعبية للدولة. ولا بد من أن تكون الطريقة التي ينفذ بها ذلك الأمر طريقة تفتقر إلى الحساسية وتتسم بالصلف. وفكرتي عن أسلوب تنفيذها تتمثل في الآتي: لنعلن تقسيم الدولة إلى دوائر، كأمر واقع في الوقت الحالي، بموجب حدود قيادات الميليشيا، ثم ليحضر شخص ما الاجتماع العادي الذي يعقده كل قسم بعد أن يكون قد طلب من القائد الدعوة إلى اجتماع كامل، ثم يشرح هدف القانون للمجتمعين، ويطلب إليهم التصويت على ما إذا كانوا يرغبون في تأسيس مدرسة، وما أكثر الأماكن مركزيةً وملاءمةً لها، ثم يجعلهم يجتمعون ويبنون مدرسة قليلة التكاليف ويجمعون قائمة بأسماء الأطفال الذين قد يذهبون إليها وأسماء من يمكنهم تحمُّل المصاريف. وسيكون ذلك في الأغلب كافياً لتغطية تكاليف مدرِّس فصلٍ يقوم بالتدريس لغير القادرين على الدفع. ولو ظهر نقص فسيكفيه مشاركة بسيطة للغاية من مقاطعة بحيث لا تكون محلاً للشكوى، وخاصة أن المقاطعة كلها ستشارك حيثما كان ذلك ضرورياً في المورد نفسه.

أما إذا صوَّت المجتمعون ضد تأسيس مدرسة فليبقوا من دون مدرسة. وتتمثل مزايا ذلك الإجراء في أنه سيكون من واجب حكام الدوائر المنتخبين في المقاطعة القيام بدور فعال في ترسيخ مفهوم المدارس والبحث عن مدرسين. إما إذا كانت النية أن تتولى حكومة الولاية هذا الشأن بإقامة مدارس في كل مقاطعة فلتحذف هذه النقطة تماماً من المسوَّدة. فأنا لا أرغب لها أبداً أن تحتل مكانة أقل أهمية من بقية الولاية. ولكن إذا كان الاعتقاد هو أن تلك المدارس الابتدائية سيديرها الحاكم والمجلس أو مندوبو اللجنة الأدبية أو أي من سلطات الحكومة العامة الأخرى بطريقة أفضل مما سيكون عليه الأمر مع أولياء الأمور في كل دائرة، فهو اعتقاد يتنافى مع كل خبراتنا السابقة. جرِّب أن تطبِّق المبدأ خطوة أبعد من ذلك وعدِّل المسوَّدة بحيث تخوِّل الحاكم والمجلس إدارة كل مزارعنا ومطاحننا والمحال التجارية. كلا يا صديقي. فالطريقة التي نقيم بها حكومة جيدة وآمنة لا بوضعها كاملة في أيدي شخص واحد ولكن بتقسيمها بين الكثيرين، مخوِّلين كل شخص ما يناسبه من مسؤوليات. فلنعطِ مسؤولية الدفاع عن الأمة وعلاقاتها الخارجية والفدرالية للحكومة الوطنية، ولنعطِ حكومات الولايات مهام الحقوق المدنية والقوانين والشرطة وإدارة كل ما يتعلق بأمور الولاية عامة، ولنعطِ المقاطعات المهام التي تتعلق بالمقاطعات محلياً، ولتُدرْ كل دائرة مصالحها داخلياً. وتتمثل الطريقة المثلى لإحراز أفضل الأهداف في تقسيم تلك الولايات، ثم تقسيم تلك الأقسام تقسيماً فرعياً بدءاً من الأقسام الوطنية العظمى ووصولاً إلى كل الأقسام التابعة لها حتى ينتهي الأمر بإدارة كل شخص لمزرعته بنفسه وبوضع ما يمكن لكل شخص أن يراقبه بعينه تحت إمرته هو. ما الذي دمَّر الحرية وحقوق الإنسان في كل حكومة قامت تحت الشمس؟ إنه تعميم كل المهام والسلطات وتركيزها في هيئة واحدة سواء كانت حكومة روسيا أو فرنسا الأوتوقراطية، أو كانت أرستقراطية مجلس الشيوخ الفينيسي. وأعتقد أنه لو أن الخالق لم يأمر بأن يكون الإنسان حراً (وإنه لافتراء على الله أن نعتقد ذلك)، فسِرُّ ذلك يكمن في جعل الإنسان نفسه مخزن السلطات المتعلقة به ما دام أهلاً لها، مفوضاً غيره من السلطات

الأعلى فقط في ما يتخطى كفاءته بموجب عملية مختلقة بحيث يضع سلطات أقل باطِّرادٍ مع تحوُّل المنوطة بهم تلك المهام إلى حكومة أقلية. وستشكل حكومات الدوائر المبدئية، وحكومات المقاطعات، وحكومات الولايات، وحكومة الاتحاد، درجات من السلطة المتزايدة تقف كل منها بنصيبها من السلطات على أسس قانونية، مكوِّنةً نظاماً أصيلاً حقاً من التوازنات والروادع في إدارة الحكومة؛ إذ حين يشارك كل شخص في إدارة حكومة دائرته أو إحدى الحكومات الأرفع، بحيث يشعر بأنه يشارك في إدارة شؤون بلده وليس فقط ناخباً لمدة يوم واحد في العام ولكن كل يوم، وحين لا يكون في الولاية شخص واحد ليس عضواً في أحد مجالسها، سواء قلَّ شأنها أو عظم، سيكون أهون عليه أن يُنتزع قلبه من أحشائه من أن تُنتزع سلطته من يده من قِبل قيصر أو بونابرت. كما شعرنا بأثر ذلك التنظيم الفعال في حالة المقاطعة التجارية! لقد شعرت بأسس الحكومة تهتز تحت قدمي بسبب دوائر نيو إنغلند الانتخابية. فلم يكن هناك شخص في ولاياتهم لم يُلقِ بجسده بكل قوته في المعمعة. وعلى رغم معرفة الجميع بأن كل الولايات الأخرى كانت إلى جانب الإجراء، فإن تنظيم تلك الأقلية الأنانية مكَّنها من إبطال سلطة الاتحاد. وما الذي يمكن أن تفعله مقاطعات الوسط والجنوب والغرب المنفلتة؟ فلتُدعَ إلى اجتماع مقاطعة وستجد كل من هبَّ ودبَّ في المحاكم وحولها ينضمُّ إليك، وسيعزف الصالحون وأكثرهم نفعاً عن الحضور. وستكون صفات من اجتمعوا معياراً حقاً لثقلهم من وجهة نظر الرأي العام. وكما وصل كاتو إلى النتيجة القائلة بأن «قرطاجة يجب أن تدمر» فإني أيضاً أنهي كل آرائي بمقولة «قسِّم المقاطعات إلى دوائر»...

ديموقراطيون بموجب الدستور والضمير

رسالة إلى ب. س. ديبون دي نيمور (٢٤ نيسان/أبريل ١٨١٦)

... نحن سكان الولايات المتحدة، كما تعلم، ديموقراطيون بموجب الدستور والقانون، إذ نرى أن المجتمع أحد الميول الطبيعية التي يولد بها الإنسان، وأننا مُنحنا ملكات وصفات تضمن تحققها بموافقة الآخرين الذين لديهم الميول نفسها، وأنه حين يحوز الإنسان حالة المجتمع تلك، بموجب ممارسة تلك الملكات، تكون تلك إحدى ملكياته التي له الحق في تنظيمها والسيطرة عليها، بالتشارك مع من وافقوا معه على حيازتها ممن لا يمكنه إقصاؤهم عن استخدامها أو إدارتها بأية درجة أكثر من المسموح لهم بها إقصاؤه.

ونعتقد أن التجربة قد أثبتت أن من الأضمن لجموع الأفراد المكوِّنين للمجتمع أن يحتفظوا لأنفسهم شخصياً بحق ممارسة تلك السلطات المشروعة التي هم مؤهَّلون لها، وأن يفوِّضوا تلك التي لا يكونون مؤهلين لها إلى نواب يحدَّدون بوضوح ويكون لهم الحق في إقصائهم تواً إن صدر عنهم سلوك غير لائق. وبناءً على ذلك، ففي حالتنا حافظَ الشعب (والمقصود باللفظ هنا جموع الأفراد المكوِّنين للمجتمع) على وظائفه في الحكم على الحقائق تحت تسمية «محلَّفين»؛ لكفاءته في الحكم على حقائق الحياة العادية، مع كونه غير مؤهل لإدارة الشؤون التي تستوجب مستوى من الذكاء يتخطى

المستوى العادي برغم كونه قادراً على الحكم على الطبيعة الإنسانية بكفاءة؛ فقد اختار ممثلين لإدارة شؤونه على أن يكون اختيار بعضهم مباشرة من خلال الشعب واختيار البعض الآخر عن طريق ناخبين يختارهم الشعب.

وهكذا، فقد اخترنا نحن رئيسنا عن طريق الممارسة المباشرة؛ حيث إننا ننتخب شخصاً ليكون ناخباً فحسب ليصوِّت لشخص آخر، كما أننا نختار ممثلينا بأنفسنا مباشرة، ونختار مجلس شيوخنا وقضاتنا عن طريق ناخبين نختارهم بأنفسنا. ونعتقد أن ذلك الاختيار المباشر وسلطة الإقصاء التي تأتي معه هما خير صمام أمان منحته الخبرة لضمان سلوك نزيه لدى موظفي المجتمع.

إن التعديلات القليلة التي تقترحها تبدو مغرية في مظهرها. وينبغي علينا أن نفكر في أن مُستخلَص مشروبٍ ما هو أنقى ما يمكن الحصول عليه من ذلك الشراب بعد أن يكون قد تم تكريره ثلاث أو أربع مرات، ولكن بالتناسب مع عدد المرات التي تتمُّ فيها تنقية ذلك المُستخلَص تكون درجة ابتعاده عن سيطرة المجتمع. ونحن نعتقد أن الطبيعة الإنسانية عامة تتطلب مراقبة دائمة ومباشرة للحفاظ عليها من خطر الانحياز عن الحق بموجب إغراءات حب الذات. ولذلك، فمقترحك يقدم بُنية للحكومة يغيب عنها مبدأنا الأساسي. فأنت أولاً تُنكر أهمية كل الأفراد الذين لا يملكون أراضي، وهم الأغلبية في أي مجتمع راسخ الوجود. فهؤلاء الذين يملكون الأراضي يُسمح لهم بإدارة شؤون مجتمعهم أو مؤسستهم الصغيرة بأنفسهم وأن ينتخبوا نائباً يمثِّل المقاطعات، وهو انتخاب يكون فيه كل صوت عبارة عن وحدة أو مجموعة أو جزء بالتناسب مع ما يملكه صاحبه من أراض. وتنتخب مجالس المقاطعات ممثلين للمناطق، ثم يُنتخب ممثلو المناطق للدوائر ويُنتخب ممثلو الدوائر للمجالس القومية، على أن تكون بعض هذه المجالس العليا أيضاً منتخبة ذاتياً بدرجة كبيرة، حيث يكون انتخاب الأوصياء جزئياً وانتخاب السلطة القضائية كاملاً، ويُنتخب البعض مدى الحياة. وحين تستحوذ عليهم مشاعر

زمالة أو تحزُّب ما، وهو أمر أثبتت التجربة أنه لا مفر منه، لا تكون هناك وسيلة للتخلص منها حيث إنهم لن ينتخبوا أبداً إلا من يتناسب مع طريقة تفكيرهم. ويسمح للمحلفين بالوجود في حالات الجريمة فقط. وأعترف بأنني شديد الانحياز لأسلوبنا، ولكن كلينا يفكر ويتصرف من أجل الهدف ذاته، فكلانا يرى الشعب مثل أولاده الذين يحبهم بمشاعر أبوية حقيقية. لكنك تحبهم حبَّك للرضَّع فتخاف من الثقة بهم من دون وجود وصاية عليهم، بينما أحبهم أنا بوصفهم بالغين فأترك لهم حرية حكم الذات. وأنت محق بصدد الحالة المنوطة إليك؛ فنقدي مبني على حالة من المجتمع لا تقع في مجال تفكيرك. والأمر في حقيقته يشبه الحكم على الشاعر هوميروس بموجب قوانين الدراما.

ولكن حين يتعلق الأمر بالمبادئ الأخلاقية التي يرتكز عليها نظام الحكم، فنحن نتحدث عما يتناسب مع كل ظروف المجتمع. وأتّفق معك في هذا الأمر ومع كل كرم شخصيتك وصوابها، فأنا أحب نفسي دائماً بأكبر قدر حين أتفق معك في الرأي. فالحرية والحقيقة والصواب والشرف هي المبادئ الأربعة الأساسية المعلنة لمجتمعك. وأتفق معك في الاعتقاد بأن الأخلاق والتعاطف والكرم صفات أساسية في التكوين البشري، وأن هناك وجوداً للحق منفصلاً عن القوة، وأن حق الملكية راسخ في ميولنا الطبيعية وفي السبل التي نحقق بها تلك الميول وفي حقنا في ما نحصل عليه بموجب تلك السبل من دون خرق الحقوق المماثلة لغيرنا من المخلوقات العاقلة، وأنه ليس لأي شخص الحق في عرقلة شخص آخر بموجب ممارسته البريئة لملكاته لتحقيق دوافعه الإنسانية الطبيعية، فالعدالة هي قانون المجتمع الأساسي، وأن الأغلبية التي تقهر أي فرد أغلبية مذنبة تستغل قوتها وتهدم قواعد المجتمع بتصرفها بموجب قانون الأقوى، وأن تصرفات المواطنين بأنفسهم في الشؤون التي تقع في نطاق علمهم وكفاءتهم، أو بموجب ممثلين يتم اختيارهم مباشرة ويمكن إقصاؤهم من جانب الشعب في كل الشؤون الأخرى، هي التي تمثّل جوهر الجمهورية، وأن كل الحكومات تعد في الأغلب جمهورية بقدر ما يتناسب تكوينها مع ذلك المبدأ، وأن حكومة تقوم على التمثيل قادرة على الامتداد في

مساحة أكبر من الدولة عن أية طريقة حكم أخرى. تلك، يا صديقي، هي الأساسيات التي نتفق عليها نحن الاثنين. ولكن، في حماستنا لإبقائها، ربما ارتبكنا واختلفنا في ما يتعلق ببنية المجتمع التي تضمن تحقق تلك المبادئ بنحو أكبر.

لقد كان في دستور إسبانيا الذي اقترحه كورتيز مبدأ جديد عليَّ تماماً، ولم ألحظه في ما اقترحته أنت، ألا وهو أنه لا يكون لأي شخص مولود بعد ذلك التاريخ الحق في الحصول على حقوق الجنسية حتى يتعلم القراءة والكتابة. ومن المستحيل تقدير حكمة ذلك الشرط بالقدر الكافي. فمن ضمن كل تلك المبادئ التي اقترحت لضمان الإخلاص في إدارة الحكم والالتحام الدائم حول مبادئ الدستور والتعديلات المطردة، بما يتناسب مع تطور العقل الإنساني، أو التغيرات في الشؤون البشرية، أرى أن هذا المبدأ هو الأصلح. فلتُنرْ عقول الناس عموماً، ولسوف ترى الطغيان وقمع الجسد والعقل يختفيان مثل الأرواح الشريرة في فجر يوم جديد.

وبرغم عدم اتفاقي مع بعض المتحمسين في أن الوضع الإنساني سيتقدم إلى درجة من الكمال تجعل وجود الألم والرذيلة في العالم أمرَين مستحيلَين، فإني أعتقد أنه قابل للتحسن بدرجة كبيرة وخاصة في شؤون الحكم والدين، وأن نشر المعرفة بين الناس أفضل سبيل لتحقيق ذلك الهدف. وهناك قدر كافٍ من النقائص في دستور كورتيز، لكني حين رأيت فيه ذلك الشرط التعديلي أصبحت مقتنعاً بأن كل شيء سيكون على ما يرام، بمرور الوقت، بموجب أثر ذلك الشرط الحسن. وما من شعب يحتاج إلى مثل هذا الشرط أكثر من هؤلاء الذين تشعر أنت نحوهم بكل هذا الاهتمام. وما من شخص يتمنى لهم النجاح أكثر مني. ولكن إذا صح ما سمعته عن جهل العامة وضيق أفقهم فإني أشك كثيراً في قدرتهم على تفهُّم حكومة حرة ومساندتها، كما أخشى أنَّ استقلالهم عن طغيان إسبانيا الأجنبي سوف ينتهي بعصيان عسكري في الداخل. قد يكون بالاسيوس عظيماً، وربما كان آخرون عظماء أيضاً، لكن الجموع هي التي تمتلك

القوة، وهو أمر يجب أن تنصاع له الحكمة. ولمثل هذه الحالة في المجتمع، يُعَدُّ الدستور الذي اقترحته أنت في الأغلب أفضل ما يمكن تصوره. فهو بالتأكيد مبني على مبدأ استنفار أفضل الملكات، وربما لم تكن محمياً بالقدر الكافي من أنانية منفِّذيه. غير أن هذه الأنانية تهون في مقابل قمع طاغية عسكري وجيشه من المشاة. فمثلما فعل سولون مع سكان أثينا، أعطيت أنت الشعب الكولومبي أفضل ما يمكنه احتماله وإن لم يكن أفضل حكومة ممكنة. وبالمناسبة، كم تمنيت لو أنك سمَّيتها «الجمهوريات الكولومبية» للتمييز بينها وبين جمهورياتنا الأميركية. فأسماؤها ستكون أكثر الأسماء شرفاً، وسيكون شعبها خيرَ من يستحقها حيث اكتشف كولومبوس قارتهم ولم يكن قد رأى قارَّتنا...

إصلاح دستور فرجينيا

رسالة إلى صمويل كيرشيفال (١٢ تموز/يوليو ١٨١٦)

... تلقيت خطابك المرسل في ١٣ حزيران / يونيو مصحوباً بنسخة من خطابات دعوتك إلى مؤتمر، ومما يسرك أن تأخذ رأيي بشأنها. وليس من عادتي الغموض في إبداء رأيي، ولا الاحتفاظ بوجهة نظري في جعبتي. على العكس من ذلك، ففي خلال فترة عملي العام، كنت أرى أن من حق الشعب معرفة من قام بتوظيفه عن قرب، وبصراحة. لكنني الآن متقاعد، وأتراجع إلى مكانة الراكب، وكلِّي ثقة بمن يديرون دفة السفينة، طالباً الراحة والسلام وحسن النية. إن سؤالك المقترح بخصوص مسألة التمثيل المتساوي أمر أصبح حزبياً، ولا رغبة عندي في المشاركة العلنية فيه. ولكن إذا كان السؤال مطروحاً بهدف رضائك الشخصي فقط لا للاستشهاد به علانية، فليس لي أدنى رغبة في عدم الإفصاح عن رأيي، وخاصة لك أنت، لكون رأيي متوافقاً مع ما تراه. ولقد أعلنت رأيي عند ولادة جمهوريتنا في نسخة أولية من الدستور مرفقة مع «ملاحظات حول فرجينيا»، وقد أدخلت عليها تعديلاً خاصاً بالتمثيل المتساوي الدائم. ولقد أدت حداثة ذلك الموضوع حينها، وقلة خبرتنا في الحكم الذاتي، إلى كثير من الحيد عن القواعد الجمهورية الحقيقية في تلك المسودة. ففي الحقيقة، ملأت انتهاكات الملكية كل فضاءات التفكير السياسي، إلى درجة أننا تخيَّلنا أن كل ما ليس ملَكياً فهو جمهوري بالضرورة.

ولم نكن بعد قد توصلنا إلى المبدأ الأساسي القائل بأن «الحكومات تكون جمهورية فقط بقدر ما تجسِّد إرادة شعوبها وتنفِّذها». وبالتالي لم يكن لدساتيرنا الأولى أية مبادئ تحدد مسارها. لكن التجربة والتأمل أكَّدا لي الأهمية الخاصة لذلك التمثيل المتساوي المقترح حينها. إذاً، بخصوص هذه النقطة، أتعاطف تماماً مع خطاباتك، وإن كنت حزيناً لكون حقوق الملكية الخاصة بكتيِّبك تمنع ظهور تلك الخطابات في الصحف، وهو السبيل الوحيد لانتشارها الواسع حتى تحوز تأثيراً عاماً. ولسوف يمنحها خلو الجرائد من مواد أخرى مكاناً في كل صحيفة، مما يجعل كل من يقرأها يفكر في مقاصدها.

لكن التمثيل غير المتساوي في مجلسَي التشريع ليس الهرطقة الجمهورية الوحيدة في هذه المحاولة الأولى لمواطنينا الثوريين في تكوين دستور ما. فدعنا نتفق على أن الحكومة تكون جمهورية بقدر ما يكون لكل فرد فيها صوت متساو في إدارة شؤونها (ليس بشكل شخصي، وهو الأمر الذي لن يكون عملياً، ويتخطى حدود أية مدينة أو بلدة صغيرة) ولكن من خلال ممثلين يختارهم هو بنفسه يكونون مسؤولين تجاهه على فترات متقاربة، ودعنا نجعل ذلك قانوناً يحكم كل فروع دستورنا.

ففي التشريع يختار مجلسَ النواب أقلُّ من نصف الشعب، وليس بالتناسب إطلاقاً مع من يُختارون فعلاً. ويعاني مجلس الشيوخ من عدم التناسب نفسه، وإن كان بنسبة أكبر ومن فترات طويلة، من عدم مسؤولية الممثلين. وفي المجلس التنفيذي يكون الحاكم مستقلاً تماماً عن اختيار الشعب وسيطرته، كذلك الأمر مع مجلسه، بالقدر الذي يجعله عديم المنفعة. وفي المجلس القضائي، يعتمد وجود قضاة المحاكم العليا على أنفسهم فقط، لا على أي شخص آخر. وفي إنكلترا، حيث كان اختيار القضاة وإقصاؤهم أمراً يستند إلى سلطة تنفيذية متوارثة، وهو الفرع الذي خشي الكثيرون أن يأتي منه سوء الحكم، بل والذي أتى منه سوء الحكم فعلاً، كان من المكاسب العظيمة تثبيتهم مدى الحياة وجعلهم مستقلين عن تلك السلطة التنفيذية. ولكن في حكومة تقوم

على الإرادة العامة يعمل هذا المبدأ في الاتجاه العكسي وضد تلك الإرادة. فهنا أيضاً كان يمكن إقصاء القضاة بموجب اتفاق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. لكننا جعلناهم مستقلين عن الدولة نفسها. فليس من الممكن إقصاؤهم إلا بموجب سلطة القضاء ذاتها حتى في حالات الانحراف السلوكي أو بلاهة الحكم على الأشياء. ويتم اختيار قضاة المحاكم الأدنى من قِبلهم هم أنفسهم، ومدى الحياة، وتستمر سلطتهم في التتابع إلى الأبد، بحيث لا يمكن تفتيت عضد أية مجموعة قضاة تسيطر على قضاء مقاطعة ما، بل تكون سيطرتهم على تلك المقاطعة للأبد من دون رادع. لكن هؤلاء القضاة أنفسهم هم السلطة التنفيذية والقضائية الحقيقية في كل شؤوننا الصغيرة والعادية. فهم من يفرضون علينا الضرائب كما يحلو لهم، ويسيطرون على مكتب المأمور، وهو أهم وظائف المقاطعة على الإطلاق، وهم من يختارون معظم قادتنا العسكريين، وهم القادة الذين لا يمكن إقصاؤهم إلا بأنفسهم بمجرد أن يتم اختيارهم. وليس المحلفون، قضاتنا في كل الحقائق وكل القوانين حيثما اختاروا، مختارين من الشعب ولا تحت سيطرته؛ إذ يختارهم موظف تحدده المحكمة والسلطة التنفيذية. هل استعملت لفظ «اختيار»؟ بل يلملمهم المأمور من طرقات فناء المحكمة بعد أن تكون قد خلت من كل ما هو محترم. أين نجد مبادئنا الجمهورية إذاً؟ بالتأكيد ليس في دستورنا، بل في روح شعبنا فحسب. ولسوف يجبر ذلك حتى الطاغية على حكمنا حكماً جمهورياً. وبفضل تلك الروح، وليس بفضل أي شيء آخر في دستورنا، سارت كل الأمور على ما يرام. لكن تلك الحقيقة التي يستشهد بها أعداء الإصلاح، بكل فخر، ليست ناتجة عن دستورنا بل هي أمر استمر رغماً عنه. لقد أحسن موظفونا البلاء لأنهم عموماً رجال نزهاء، ويخشى من ليس كذلك بينهم أن يُظهر ذلك علانية.

ولكن قد يقول البعض إن من الأسهل أن نجد العيوب من أن نقوم بإصلاحها. ولا أعتقد أن ذلك الإصلاح أمر بالصعوبة التي يدَّعيها البعض. فلنقمْ بإرساء المبادئ الحقة، ولنلتزم بها من دون تساهل. دعنا لا نتنازل عنها بدافع الخوف من تحذيرات المتهيِّبين، أو

خوفاً من نقيق الثروة أمام علو شأن الشعب. وإذا ما احتجنا إلى الخبرة، فدعنا نبحث عنها في سلطة حكوماتنا الخمس عشرة أو العشرين في خلال الأربعين سنة الماضية، وأرني أين اقترف الشعب خلال تلك الفترة نصف الأخطاء التي يقترفها طاغية واحد في عام واحد، أو أرني نصف عدد الثورات والقلاقل والجرائم والعقوبات التي وقعت في أية دولة واحدة تحت سيطرة حكومة ملَكية خلال الفترة نفسها. فأساس الحكومة الجمهورية الصحيح هو المساواة في الحقوق بين المواطنين جميعاً في ما يتعلق بشخصهم وبملكيتهم وإدارتهما. دعنا نطبّق ذلك المعيار على كل بند من بنود دستورنا لنرى إن كان يعتمد مباشرة إرادة الشعب. فلتقلِّل من سلطتك التشريعية إلى حدٍّ مناسب حتى تصل إلى نقاش كامل ومنظَّم. ولتدع كل رجل يحارب، أو يدفع الضرائب، يمارس حقَّه العادل الطبيعي في انتخابهم، ولتضعهم محل الاختبار أو الإقصاء على فترات متقاربة. ولتختَر ممثل السلطة التنفيذية بالأسلوب نفسه وللفترة نفسها من قبل من يمثلهم، ولتتخلص من ستار أي مشورة قد يتخفَّى خلفه البعض هرباً من المسؤولية. ولطالما اعتقد البعض أن الشعب ليس كفؤاً لانتخاب قضاة متضلِّعين من القانون؛ غير أني لست متأكداً من حقيقة ذلك، وإن كنا في شك من أمرنا فلنتبع المبدأ. ففي ذلك الانتخاب، كما في الكثير من غيره، يكون المعيار هو السمعة التي ربما لن تكون أسوأ كثيراً من أسلوب التعيين الحالي. ولقد حصلت تجربة ذلك في ولاية واحدة على الأقل من ولايات الاتحاد لفترة طويلة، وكثيراً ما كانت النتائج ناجحة، إذ اختار الشعب بنفسه قضاة كونكتيكت كل ستة أشهر على مدى ما يقرب من قرنين، وأنا لا أعتقد بوجود حالة واحدة من التغيير. هكذا هي قوة ردع المسؤولية الدائمة. أما إذا استمر الانحياز الناتج من المؤسسة الملَكية في التأثير علينا في مواجهة مبدئنا الحيوي في الانتخاب، أو إذا كنا لا نزال نشك في المثل القائم بيننا على انتخاب الشعب للقضاة دورياً، فدعنا على الأقل لا نتبنى السيئ ونترك الصالح في السابقة الإنكليزية، أيْ دعنا نحافظ على مبدأ عدم الإقصاء بموجب اتفاق السلطتين التنفيذية والتشريعية، ومبدأ الترشُّح بموجب السلطة التنفيذية فقط؛

إذ يُعَدُّ الترشُّح لمنصب ما مهمةً تنفيذية كما يُعَدُّ إعطاؤها للسلطة التشريعية، مثلما نفعل نحن، خرقاً لمبدأ فصل السلطات؛ فذلك أمر يلهي الأعضاء عن الصواب بإغرائهم على التآمر من أجل المنصب، ويضع التصويت قيد المقايضة ويدمِّر المسؤولية بتوزيعها على جمع من الأشخاص. فبتركنا الترشُّح في مكانه الصحيح بين الموظفين التنفيذيين نكون قد حافظنا على مبدأ توزيع السلطة بحيث تقع المسؤولية بكامل ثقلها على عاتق شخص واحد.

وربما اعتقد البعض أن تنظيم إدارات مقاطعاتنا أمر أكثر صعوبة. ولكن اتِّبع المبدأ تحلَّ العقدة نفسها. قسِّم المقاطعات إلى دوائر ذات مساحة تسمح بحضور كل مواطن حين يستدعى ليتصرف بنفسه مباشرة. وامنحهم سلطة الحكم في دوائرهم في كل الشؤون التي تتعلق بهم حصرياً. فإن قاضياً يختارونه بأنفسهم في كل دائرة، وكونستابل، وكيان عسكري، ودورية شرطة، ومدرسة، ومساعدة فقرائهم، ونصيبهم الخاص من الطرق العامة، واختيار محلف أو أكثر للعمل في محكمة ما، والقيام بالتصويت داخل دوائرهم على كل الوظائف الانتخابية ذات الطبيعة العليا، سوف يريح إدارة المقاطعة من كل شؤونها تقريباً، ويؤدي إلى إنجاز تلك الشؤون بكفاءة أعلى. فأن يصبح كل مواطن عضواً فعالاً في الحكومة وخاصة في الوظائف الأقرب إليه والأكثر تعلقاً به سيجعله مرتبطاً باستقلال دولته ودستورها الجمهوري أيَّما ارتباط. وهكذا، يمثِّل اختيار القضاة في كل دائرة محكمة المقاطعة، ما يسمح بإتمام أعمالها القضائية وإدارة الطرق والساحات وجباية حقوق الفقراء والمقاطعة المالية وإدارة كل الشؤون ذات الاهتمام العام في الدولة بأكملها. تلك الدوائر التي يطلقون عليها لفظ البلدان في نيو إنغلند هي مبدأ حكومتهم الحيوي، ولقد أثبتت أنها أكثر ما توصل إليه عقل الإنسان حكمةً في ما يتعلق بالممارسة المثلى لحكم الذات والحفاظ عليه. وبالتالي، ينبغي علينا توجيه حكومتنا نحو: أولاً، الجمهورية الفدرالية العامة في كل الشؤون الخارجية والفدرالية. ثانياً، جمهورية الولاية في كل ما يتعلق حصرياً بشؤون مواطنينا. ثالثاً، جمهورية المقاطعة لواجبات

المقاطعة وشؤونها. رابعاً، جمهورية الدوائر للشؤون الصغيرة وإن كانت كثيرة مما يهم جيرة تلك الدائرة مباشرة. ففي الحكومة، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى كل شؤون الحياة الأخرى، تُدار كل الشؤون، صغرت أو عظمت، على نحو يصل إلى درجة الكمال فقط عن طريق تقسيم الواجبات أولاً، ثم تقسيمها فرعياً. وتكون الدعامة المثبتة لذلك الكيان بأكمله هي إعطاء كل مواطن بذاته جزءاً من إدارة الشؤون العامة.

ومجمل تلك التعديلات هي على النحو الآتي: ١- الانتخاب العام، ٢- التمثيل المتساوي في التشريع، ٣- ممثل تنفيذي يختاره الشعب، ٤- قضاة منتخبون وثابتون، ٥- قضاة ومحلفون ومأمورون يُنتخبون دورياً، ٦- دوائر واضحة التقسيم، ٧- تعديلات دورية للدستور.

لقد ألقيت هذه الأمور بوصفها اقتراحات مبدئية للتعديل قيد التأمل والتصحيح، وهدفها الحصول على حكم الذات من خلال جمهورية دستورنا وعن طريق روح الشعب أيضاً، وأن تغذي تلك الروح وترسِّخها. وأنا لست ممن يخشون الشعب، فالشعب، لا الأغنياء، ركيزتنا في استمرار الحرية. وللحفاظ على استقلال الشعب، دعنا لا نترك حكامنا يُثقلون كاهلنا بأعباء الديون المستمرة. فعلينا أن نختار ما بين «الاقتصاد والحرية» أو «الثراء والعبودية». فإذا ما وقعنا في مثل هذه الديون التي تفرض علينا الضرائب في مأكلنا ومشربنا، في الضروريات والكماليات، في العمل وفي الترفيه، في واجباتنا ومعتقداتنا، مثلما هي الحال مع شعب إنكلترا، فلسوف ينبغي على شعبنا أيضاً أن يكدَّ لمدة ست عشرة ساعة يومياً كما يفعلون، وأن يعطي ما يكسبه من خمس عشرة ساعة منها للحكومة من أجل الديون ومصاريف الإنفاق اليومي. ولَّما كانت مكاسب الساعة الباقية لا تكفي لمنحنا الخبز، فسيكون علينا أن نعيش مثلما يعيشون هم الآن على الشوفان والبطاطا، من دون أي وقت للتفكير أو أية وسيلة لمحاسبة أخطاء الإدارة، بل سنكون سعداء لمجرد الحصول على قوتنا اليومي عن طريق كوننا مجرد أداة في أيديهم لفرض

أغلالهم على رقاب مواطنينا المعذبين. كذلك سيكون على ملّاك أراضينا، مثل ملّاك أراضيهم، الذين إن حافظوا على الألقاب ونُظّار الضياع المسمّاة باسمهم، وإن كانت في الحقيقة تحت حراسة المالية، أن يهيموا على وجوههم، كما هي الحال في إنكلترا، في البلاد الأجنبية، قانعين بالفقر والخفاء والمنفى ومجد الدولة. ويقدم لنا هذا المثال عبرة فحواها أن الإسراف الشخصي والعام يدمر الثروات الشخصية، وهذه هي عادة كل الحكومات البشرية. فالبعد عن المبدأ في حالة ما، يُعَدُّ مثالاً تحذو الحالة الثانية حذوه، مثلما يصبح الثاني مثالاً للثالث، وهكذا دواليك، حتى يتحول معظم المجتمع إلى مجرد محرك لذلك الوضع المأساوي، ولن يبقى حينئذ سوى مشاعر الخطيئة والمعاناة. عندها تبدأ فعلاً حالة حرب الكل ضد الكل التي أخطأ بعض الفلاسفة، لانتشارها في هذا العالم، في اعتبارها حالة الإنسان الطبيعية عوضاً عن كونها حالة استثنائية في انتهاكاتها. ويُعَدُّ الدَّين العام الحصان الذي يقود ذلك الفريق المروَّع. ثم يلي ذلك فرض الضرائب، وفي ذيله يأتي الإملاق والقمع.

ينظر بعض الرجال إلى الدساتير بجلال مقدَّس، فيرونها بمثابة توابيت عهد لا يمكن المساس بها لقدسيتها، ويمنحون رجال العصور السابقة حكمة تتخطى الحكمة البشرية، مفترضين أن ما أنجزه هؤلاء فوق مستوى التعديل. لقد عرفتُ هذا الزمن جيداً، وعشتُ فيه وجاهدتُ معه، وهو زمن يستحق تقدير دولته. فقد كان شديد الشبه بالحاضر، وإن افتقر إلى خبرة الحاضر. وأربعون عاماً من الخبرة العملية في نظم الحكومة تساوي قرناً من الخبرات النظرية. وهو الأمر الذي كانوا سيقولونه بأنفسهم لو أنهم قاموا من بين الأموات. لست بالتأكيد مدافعاً عن التغييرات الكثيرة والتجريبية في القوانين والدساتير. وأعتقد أن علينا تحمُّل نقائصها المعتدلة، لأننا حين نعرفها نبدأ بالتكيف معها، ونجد سبلاً عملية لتصحيح نتائجها السلبية. غير أني أعرف أيضاً أن على المؤسسات أن تسير جنباً إلى جنب مع تطور العقل البشري. فكلما أصبح العقل البشري أكثر تطوراً واستنارة، مع الاكتشافات الجديدة والحقائق التي يعلن عنها والأساليب والآراء التي

تتغير بتغير الظروف، تتطور المؤسسات أيضاً بسبب تغيرات الزمن. فلو أننا رغبنا في أن يظل مجتمع متحضر تحت سيطرة سلفه البدائي لأشبه ذلك طلبنا من رجل بالغ أن يظل مرتدياً معطفاً كان يلبسه في الطفولة. هذه الفكرة العبثية هي بعينها ما أغرق أوروبا في طوفان الدماء أخيراً. فبدلاً من الانصياع الحكيم لتغيرات الظروف تدريجاً وتفضيل التكيف مع التطور على تطوير أنفسهم، تمسَّك ملوك أوروبا بكل الانتهاكات القديمة، فدفنوا أنفسهم في خندق العادات الثابتة، وأجبروا شعوبهم على البحث عن طرق متسرِّعة من خلال الدماء والعنف، ما يخالف منطق مسايرة الأوضاع، ولو أنهم لجأوا إلى فكر الدولة السلمي وحكمتها الجمعية لوصلوا إلى أشكال من التعاطي أكثر قابلية ومنفعة. وعلينا ألا نحذو حذو تلك الأمثال وألا نعتقد أن جيلاً ما غير قادر على الاعتناء بنفسه وتنظيم شؤونه مثلما فعل جيل آخر. دعنا نستفد، مثلما فعلت ولايتنا الشقيقة، من ثمار تعقلنا وخبرتنا لإصلاح المحاولات الفجة العديمة الخبرة التي انتابت مجالسنا الأولى والتي كانت رغم ذلك حكيمة وفاضلة وحسنة النية.

وأخيراً، دعنا نفسح مجالاً في الدستور لتعديله على فترات معينة. ولسوف تتحكم الطبيعة نفسها في طول تلك الفترات. فحسب سجلات أوروبا للوفيات، سوف يموت معظم البالغين الذين يحيون في وقت ما خلال تسعة عشر عاماً. وبناءً على ذلك، ففي نهاية تلك الفترة تكون أغلبية جديدة قد حلت محلها، وبتعبير آخر جيل جديد. فكل جيل جديد مستقل عن سابقه بالقدر نفسه الذي كان ذلك الجيل مستقلاً عن كل من سبقوه. ولذلك، فله الحق مثل سابقه في اختيار شكل الحكومة الذي يعتقد أنه أكثر مناسبة لتحقيق سعادته، وبالتالي يتكيف مع الظروف التي يجد نفسه عرضة لها، أي الظروف التي ورثها عن سابقيه. ومن أجل سلام البشرية ومنفعتها، لا بد من إضافة البند الخاص بمنح الدستور فرصة التغيير كل تسعة عشر أو عشرين عاماً، حتى يستمر تواليه من جيل إلى آخر بتعديلات دورية إلى الأبد، إذا ما كان لأي شيء بشري الاستمرار كل ذلك الوقت. لقد مضت أربعون سنة على وضع دستور فرجينيا، وتعلِمنا السجلات نفسها

أن تلك الفترة قد شهدت موت ثلثي الأشخاص الذين كانوا أحياءً آنذاك. أيكون للثلث الباقي الحق، حتى ولو كانت عنده تلك الرغبة، في أن يُخضع الثلثين الآخرين اللذين يشكلان سواد البالغين الأحياء لطاعة رغباته ولقوانين وضعها هو حتى الآن؟ وإن لم يكن له ذلك الحق، فلمن يكون؟ أيكون للأموات؟ ولكن ليس للأموات حقوق؛ فهم عدم، والعدم لا يملك شيئاً، فحيثما لا يوجد مضمون لا يمكن أن توجد صدفة. فهذا الكون المادي الملموس، وكل ما عليه، ملك لسكانه الماديين الملموسين الحاليين طوال فترة وجودهم عليه. ولهم وحدهم الحق في تقرير ما يخصهم وحدهم، وإعلان معايير تلك القرارات، ولا يمكن أن يصدر ذلك الإعلان إلا عن أغلبيتهم. فهذه الأغلبية، إذاً، لها حق تفويض ممثلين في المؤتمرات كما أن لهم الحق في أن يجعلوا من الدستور ما يرونه الأفضل لأنفسهم. ولكن كيف تجتمع أصواتهم؟ تلك هي الصعوبة الحقيقية. فإذا ما تمَّت الدعوة عن طريق سلطة خاصة أو اجتماعات منطقة أو مقاطعة ما، فستكون تلك التقسيمات كبيرة جداً بحيث يحضر القليلون فقط، وسيكون تصويتهم منتَقصاً أو غير حقيقي. هنا تكمن إحدى مزايا نظام الدوائر الذي اقترحته أنا. وبمقتضاه يدعو عمدة كل دائرة - في مسألة مثل التي نحن بصددها - أعضاء دائرته إلى الاجتماع لأخذ موافقتهم أو رفضهم، ثم ينقل تلك الآراء إلى محكمة المقاطعة التي ستوصل أصوات كل الدوائر التي تقع فيها إلى السلطة العامة الملائمة، وهكذا يكون صوت الشعب بأكمله قد عُبِّر عنه بعدل وكمال وسلام، كما يكون قد نوقش وبُتَّ أمره تبعاً لما يراه المجتمع صواباً. فإذا ما أغلقنا ذلك السبيل في وجه صرخة حاجتنا، فلسوف تفصح عن نفسها من خلال سبيل القوة، ولسوف نستمر، مثلما تفعل الأمم الأخرى، في دائرة لانهائية من القمع والعصيان والإصلاح، ثم القمع والعصيان والإصلاح ثانية، على نحو أبدي...

كتاب «السياسة» لأرسطو

رسالة إلى إيزاك هـ. تيفاني (٢٦ آب/أغسطس ١٨١٦)

... رداً على تساؤلاتك عن مزايا ترجمة جيليز لكتاب أرسطو «السياسة»، يمكنني فقط القول إن لهذه الترجمة أفضلية على ترجمة إيليس، وهي الترجمة الوحيدة المنافسة إلى اللغة الإنكليزية. وأنا لم أرها قط، ولذلك لا يمكنني الحديث عنها انطلاقاً من خبرة شخصية. لكن أساليب المجتمع كانت في غاية الاختلاف في ذلك الوقت ومع هؤلاء الأشخاص ومعنا، عما هي عليه الآن، بحيث لا أعتقد أننا قد ننال الكثير من التعليم من كتاباتهم عن موضوع الحكومة. لقد كان لديهم آراء عادلة في ما يخص قيمة الحرية الشخصية، وإن لم يكن لديهم أية فكرة عن نظم الحكومة التي تضمن تلك الحريات، إذ لم يعرفوا أية نقطة وسط بين الديموقراطية (الشكل الوحيد الخالص في كونه جمهورياً، وإن لم يكن عملياً أبعد من حدود مدينة) والتخلي عن أنفسهم لمصلحة نظام أرستقراطي أو حتى طغيان مستقل عن الشعب. ويبدو أنه لم يخطر على بالهم أبداً أنه حيثما لم يتمكن المواطنون من الاجتماع لعقد شؤونهم شخصياً يكن لهم وحدهم الحق في اختيار من يمثلهم في عقد تلك الشؤون، وأنه بتلك الطريقة ستتمكن حكومة جمهورية أو شعبية من أن تمارس سلطاتها على أية مساحة من الدولة. فتجربة حكومة ديموقراطية كاملة، وإن كانت في الوقت نفسه تمثيلية، هي تجربة كنا - ولا نزال - نملك الأسبقية فيها. فالفكرة

(التي يجب أن نعترف بأنها مأخوذة فعلاً من عينة صغيرة وجدت سابقاً في الدستور الإنكليزي وإن كانت قد فقدت الآن) قد طورناها نحن بشكل أو بآخر في كل وزاراتنا التشريعية والتنفيذية، وإن لم نكن قد زججنا بها بعد في كل فروع النظام، بالقدر الذي لا يدع مجالاً لأية سلطة قائمة لا تكون مسؤولة أمام الشعب الذي لا يمكن حماية حقوقه في ممارسة شؤونه والانتفاع بثمارها ضد أنانية الحكام غير الواقعين من خلال استجوابه على فترات متقاربة. ولقد أبطل إدخالنا ذلك المبدأ في التمثيل الديموقراطي كل ما كتب قبله عن تأليف الحكومة وجعله غير ذي جدوى، وهو الأمر الذي يريحنا من حزننا على أن كتابات أرسطو السياسية، أو أي من القدماء، قد فُقدت أو تُرجمت أو شُرحت لنا من دون أمانة. إن غاية أملي المخلص أن أرى مبدأ السيطرة الشعبية الجمهوري يصل إلى غاية ما يمكنه تحقيقه عملياً. حينها، أعتقد أن حكومتنا يمكن أن تكون خالصة ودائمة. تقبَّل خالص تحياتي واحترامي.

التعليم والتطوُّر

تقرير مفوَّضي جامعة فرجينيا (٤ آب/أغسطس ١٨١٨)

... يولِّد التعليم عادات من التطبيق والنظام وحبِّ الفضيلة، كما يسيطر، بموجب قوة العادة، على أي انحراف غريزي في تكويننا الأخلاقي. وينبغي علينا، أيضاً، الابتعاد عن الرأي المحبط القائل بأن الإنسان ثابت، بموجب قانون طبيعته، عند نقطة محددة، وبأن تطوُّره مجرد وهم، وبأن أي أمل لنا في أن نكون أكثر حكمة أو سعادة أو أفضل حالاً مما كان عليه أسلافنا هو محض خيال مضلل. ويشبه الأمر القول بأن الشجرة الشيطانية غير المهذبة التي أعطتنا حتى الآن ثماراً مُرَّة غير مستساغة لا يمكن أن تؤتي أفضل من ذلك، لكننا نعرف جيداً أن فن التهجين يؤتي شجرة جديدة في الأراضي البرية، تثمر نتائج قيِّمة من حيث الدرجة والنوع. وبالأسلوب نفسه، يزرع التعليم رجلاً جديداً في تربة فطرية، كما يحسِّن تلك الأجزاء من طبيعته التي كانت شريرة ومنحرفة فيجعل منها صفات تتميز بالفضيلة والقيمة الاجتماعية. ولا شك في أن كل جيل يتبع المعارف كلها التي نالها مَن جاؤوا قبله مضيفاً إليها معارفه واكتشافاته الخاصة فيورثها لمن يخلفه بهدف التراكم المستمر والمتتابع، لا يطوِّر من معرفة الجنس البشري وصالحه العام «للأبد» كما قال البعض، ولكن «بلا حدود» وإلى مدى لا يمكن أيَّ شخص أن يحدِّده أو أن يتنبأ به. فعلينا أن نسترجع فقط ذكرياتنا عن نصف قرن مضى وأوقات يتذكرها جيداً كثيرون ممن

يحيون بيننا الآن، لنرى التطورات المذهلة في العلوم والفنون في أثناء تلك الفترة. لقد جعلت بعض تلك الاكتشافات بعض عناصر الطبيعة نفسها في خدمة أهداف الإنسان، جاعلة منها طوعاً للجامه وقيادته، مؤدية إلى المزيد من نعمة الراحة وإنجاز ما كان يتخطى قدراته المحدودة، حاملة رفاهيات الحياة إلى دائرة أوسع كثيراً لهؤلاء الذين لم يعرفوا سوى الضروريات فقط في ما سبق. وأمام أعيننا أمثلة حية وحقيقية على أن هذه لم تكن محض أحلام مغرورة وآمال واهمة. فما الذي طوَّرنا عن حالة جيراننا البدائيين سوى التعليم؟ وما الذي يثبِّتهم الآن في حالتهم الحالية من الهمجية والضلال سوى تأليههم المنحاز لما يدَّعون أنه حكمة سلفهم الأعلى وتلك الفكرة الفجة القائلة بأن عليهم أن ينظروا إلى الخلف لا إلى الأمام لأشياء أفضل، آملين كما يبدو أن يعودوا إلى أيام أكل ثمار الأرض البدائية بدلاً من التنعم بمزايا الحضارة؟ ولكم هو أكثر تشجيعاً لإنجازات العلم وتطوره أن نؤمن بما أقوله بدلاً من الاعتقاد المحبط بأن حالة الإنسان لا يمكن أن تتحسن، وأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأنه لحماية أنفسنا علينا أن نخطو بجلال حذر على خطى أسلافنا. هذه العقيدة ثمرة حقيقية من ثمار تحالف الكنيسة والدولة، وهو تحالف يخدم أهداف من ينادون بها ممن يجدون أنفسهم في أفضل حال، وبالتالي يعارضون كل تطور قد يكشف عن انتهاكاتهم واحتكارهم للمزايا والثروات والسلطة، خائفين من كل تغيير على أساس أنه يهدد كل ما يتمتعون به الآن من رفاهية. وعلينا ألا نغفل، من بين مزايا التعليم، ذكر المزايا، التي لا تقدَّر بثمن، والتي نحوزها من تدريب مستشارين أكفاء لإدارة كل جوانب شؤون دولتنا التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتحمل نصيبهم العادل في مجالس حكومتنا القومية. وفي حقيقة الأمر، لا يوجد ما يمكنه أن يطور من رخاء الدولة وسلطتها وسعادتها أكثر من التعليم...

السلطة القضائية الفدرالية

من السيرة الذاتية (١٨٢١)

... غير أن هناك تعديلاً آخر (على الدستور) لم يفكر فيه أي منَّا وقتها، وبحذفه تكمن الجرثومة التي من شأنها تدمير التجانس بين سلطات الحكومة العامة القومية في ما يخص الشؤون القومية، والسلطات المستقلة للولايات في ما يخص الولايات فرادى.

لقد كان من مكاسب الثورة في إنكلترا الوصول إلى قرار تعيين القضاة تبعاً لحسن السلوك بدلاً من رغبة الملك الخاصة. فالسلطة القضائية التي تستند إلى إرادة الملك ثبت أنها الأكثر قمعاً بين كل أدوات هذا الحاكم. ولذلك، ليس هناك أفضل من التغيير الذي حدث في ذلك المجال من اعتماد حسن السلوك، وترك مسألة حسن السلوك لتصويت أغلبية بسيطة في كلا مجلسي البرلمان. فقبل الثورة، كنا جميعاً من الإنكليز المحافظين الودودين في مبادئهم الحرة وفي غيرتهم من حاكمهم التنفيذي. ولعل تلك الغيرة واضحة في كل دساتير الولايات، بل والحكومة العامة، وهي الحالة التي تخطينا فيها كل الحذر الإنكليزي مطالبين بتصويت يصل إلى ثلثَي أعضاء أحد المجلسين من أجل تنحية قاضٍ، وهو التصويت الذي يكاد يكون مستحيلاً إذا ما ظهر أي دفاع أمام رجال ذوي

انحيازات ومشاعر طبيعية[١٠]، بالدرجة التي تجعل قضاتنا مستقلين فعلياً عن الدولة. ولا يجب أن يحدث هذا. فليس من رأيي أن نجعلهم مستندين إلى السلطة التنفيذية كما كانوا في إنكلترا سابقاً. وإني لأراه أمراً أساسياً في استمرار هذه الحكومة أن نخضعهم لنوع من السلطة العملية المحايدة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من اعتماد مزيج من السلطات الفدرالية وسلطات الولايات، إذ لا يكفي تعيين الرجال الصالحين في وظائف القضاة؛ فكلنا يعرف أثر المصلحة على عقل الإنسان والدرجة اللاشعورية التي بموجبها قد تنحرف أحكامه. أضف إلى ذلك: الانحياز، ونزعة الكبرياء لدى القضاة القائمة على مبدئهم واعتقادهم الغريب بأن «وظيفة القاضي الصالح أن يوسِّع من سلطته القضائية»، وغياب المسؤولية، واستحالة القرار المحايد بين الحكومة العامة الذين هم أنفسهم جزء مهم منها، وسلطة الولايات المنفردة التي ليس بها ما يأملونه أو يخشونه.

ولقد رأينا أيضاً، على عكس كل الأمثلة السليمة، كيف اعتادوا الحيد عن المسائل التي أمامهم لرمي خطاطيفهم للوصول إلى مزيد من التقدم في السلطة مستقبلياً. إنهم بمثابة جماعة من القناصين وعمال المناجم الذين يعملون بجد للتقليل من شأن الحقوق المستقلة للولايات ولترسيخ كل السلطات في أيدي تلك الحكومة التي يتمتعون فيها بمزايا مطلقة على هذه الدرجة من الأهمية. وليست الحكومات الجيدة هي تلك التي تأتي عن طريق ترسيخ السلطة أو تركيزها، بل عن طريق توزيعها. فلو أن هذه الدولة العظيمة لم تكن مقسَّمة إلى ولايات لوجب علينا هذا التقسيم، بحيث تفعل كل ولاية لنفسها ما يخص نفسها مباشرة مما يمكنها أن تحققه بكفاءة أعلى بكثير من كفاءة سلطة بعيدة. وكل ولاية مقسَّمة فرعياً إلى مقاطعات، تتولى كل منها ما يقع داخل حدودها المحلية، كما تنقسم كل مقاطعة إلى مدن أو دوائر لتولِّي الشؤون ذات التفاصيل الأدق، وتنقسم كل دائرة إلى مزارع، يحكم كل منها مالكها الفردي. ولو أن واشنطن أرسلت

---

(١٠) ففي حالة اتهام القاضي بيكرينغ من نيوهامبشير، وهو معتاد السكر والجنون، لم يظهر أي دفاع عنه. ولو أننا اتبعنا مبدأ تصويت الحزب بأكثر من ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، لكان قد بُرِّئ من أفعاله.

لنا الأوامر الخاصة بخصوص متى نزرع ومتى نحصد لكنَّا متنا جوعاً. وبموجب تقسيم المهام هذا، نزولاً بالتدريج من الأعم إلى الأخص، يمكننا إدارة مجمل الشؤون البشرية بالشكل الأفضل من أجل صالح الجميع ورخائهم. وأكرر أنني لا أتّهم القضاء بأخطاء عمدية وسيئة النية، بل يجب لجم الأخطاء الحقيقية الناجمة عن حسن النية إذا ما أدى التهاون معها إلى الفساد العام.

أما بالنسبة إلى سلامة المجتمع، فنحن نضع المجانين الحقيقيين في مستشفيات المرضى العقليين، ولذلك يجب إقصاء الحكام الذين تودي بنا أخطاؤهم غير المحسوبة، إلى التخلّي عن مراكزهم. وربما ساءهم ذلك في سمعتهم أو في ثروتهم، لكنه ينقذ الجمهورية بأكملها، وهو القانون الأول والأعلى...

المحكمة العليا

رسالة إلى القاضي وليم جونسون (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٢٢)

... موضوعٌ يخص ممارسة المحكمة التي أنت عضو فيها قد شغل تفكيري طويلاً، ولطالما فكرت أن أكتب إليك بشأنه، وهو الأمر الذي سأنتهز هذه الفرصة للقيام به. إنه في الواقع أمر بالغ الحساسية وإن كان لديَّ ثقة بالغة في صراحتك وإخلاصك للدستور وروحه الحقة تجعلني واثقاً بأنني سألاقي رضاك في الكشف عن مكنون فؤادي. وموضع قلقي هو الأسلوب المتكرر في إصدار أحكام المحكمة العليا للولايات المتحدة وتطبيقها.

إنك تعلم أنه منذ بدايات القانون الإنكليزي، أي منذ عهد السجلات السنوية على الأقل حتى نهاية عهد الملك جورج الثاني، كان قضاة إنكلترا، من دون استثناء إلا في الحالات الشديدة الوضوح، يُصدرون أحكامهم بالتوالي جنباً إلى جنب مع الأسباب والسلطات التي أدت إلى تلك الأحكام. وحيثما تشاوروا معاً أحياناً وتوصلوا إلى حكم عام، كان ذلك يحدث نادراً بالدرجة التي لا تثير الانزعاج أو الانتباه. فبجانب الضوء الذي كانت حججهم المنفصلة تلقيه على الموضوع، والتوجيه الذي كنا نناله بموجب أساليبهم المختلفة في التفكير، كان ذلك يوضح ما إذا كان القضاة مجمعين على الرأي أو مختلفين فيه، مما كان بالتالي يعطي ثقلاً - إلى درجة ما - لذلك الحكم

فيجعله مثلاً يحتذى. كما حدث أحياناً، في الحالات التي كانت فيها ثلاثة أصوات مقابل صوت واحد، أن يكون رأي الصوت الأوحد أكثر صواباً إلى درجة أن صوته صار قانون الدولة في ما بعد. وحين اعتلى القاضي مانسفيلد المنصة، استحضر مبدأ الكوكس في إصدار الأحكام. فكان القضاة يجتمعون في مكاتبهم المغلقة، أو في أي مكان آخر بعيداً عن أنظار العامة، ويقرُّون ما كان يُقدَّم على أنه قرار المحكمة. وحين أُحيل مانسفيلد على التقاعد، أوقف القاضي كنيون العمل بذلك المبدأ، وعاد القضاة إلى مبدأ القرارات بالتتابع، وهو الأمر الذي بقوا على ممارسته حتى يومنا هذا، على ما أعتقد. لست ملماً بآخر التقارير، فهي ليست في حوزتي، وأنا أُوضح الحقائق من خلال معلوماتي المستمدة من الآخرين.

ولنتحدث الآن عن أنفسنا، فأنا لا أعلم ما يحدث في الولايات الأخرى، ولكن هنا عُيِّن السيد بندلتون العظيم النزيه على رأس محكمة الاستئناف بعد الثورة. وكان يعشق القاضي مانسفيلد فيراه أعظم منارة للقضاء جاد بها العصر، وهو الذي جلب إلى المحكمة التي رأسها مبدأ مانسفيلد الخاص بإصدار القوانين سراً وتقديمها على أنها تكهنات المحكمة كلية. ولقد أبطل القاضي روان تلك الممارسة حين اعتلى المنصة، فرفض إصدار الأحكام سراً، كما رفض أن يُصدر الآخرون الأحكام نيابة عنه. ولا أعلم متى أُوقف العمل بمبدأ التتابع في المحكمة العليا في الولايات المتحدة. فأنا أعرف أن ذلك استمر حتى نهاية محكمة دالاس الثالثة عام ١٨٠٠، وهو الوقت الذي لا أملك بعده تقارير عن تلك المحكمة. وفي ذلك الوقت، اعتلى سي. جي. الحالي المنصة. ولست أدري ما إذا كان قد حذا حذو السيد بندلتون أو غيره أو متى. غير أني أعلم من الآخرين أن تلك هي الآن عادة المحكمة، وأعتقد أن الأمر صحيح تبعاً للحالات التي تظهر في الصحف أحياناً، والحالات الأخرى التي قد أراها صدفة، والتي ألحظ فيها أن القرارات قد أُعدَّت في السر بالاتفاق. وبعض تلك الحالات أيضاً كانت على درجة

كبيرة من الأهمية والصعوبة والتأثير في العامة بالدرجة التي كانت تجعلها جديرة بأن يشرح كل قاض، بالتتابع، الأسباب التي أدَّت به إلى الوصول إلى تلك القناعات.

لقد كان من المهم أن تعلم العامة ما إذا كانت تلك القرارات اتخذت بالإجماع فعلاً أو كانت نتيجة سيادة أربعة أصوات ضد ثلاثة، وبالتالي أصبحت نافذة بموجب ترجيح صوت واحد فقط. فالقضاة المعيَّنون في وظائفهم مدى الحياة مسؤولون عن أمرين فقط: ١- الدعاوى المقامة ضدهم و٢- السمعة الشخصية. غير أن هذه الممارسة تعفيهم من كلتا المسؤوليتين. فلا أحد يعلم ما هو الرأي الذي أعطاه أي عضو فرد في قضية ما، ولا حتى ما إذا كان الشخص الذي تلفَّظ بالحكم قد وافق عليه شخصياً. ولذلك، فلأن القرار محل اتهام دائماً لكونه قد اتُّخذ في الظلام، لا يمكن أي شخص أن يثبته على شخص واحد.

أما بالنسبة إلى الضمان الثاني، ألا وهو السمعة الشخصية، فهو ضمان محمي تماماً. فتلك الممارسة هي بالتأكيد ممارسة مناسبة لكل من هو كسول وقليل الشأن ولا يتمتع بالكفاءة الكافية. فهي تحميهم من معاناة التفكير في الأحكام بطريقة عقلانية أو حتى من إصدار أي حكم على الإطلاق. أما ممارسة الحجج التتابعية فهي توضح ما إذا كان كل قاض قد تحمَّل عبء فهم القضية ودراسة تفاصيلها بدقة والوصول إلى رأي خاص به، بدلاً من إلقاء المسؤولية على عاتق غيره في اتخاذ القرار. ويجب علينا، بالتأكيد، أن نتخلى عن تلك الممارسة من أجل منح مواطنينا جميعهم الثقة بالقضاة، وهي الثقة التي يجب أن تكون رغبة القضاة أنفسهم بالدرجة الأولى، والتي هي على درجة عالية من الأهمية لتلاحم الاتحاد. فخلال فترة حكم الجنرال واشنطن، وحين كان إي. راندل هو المدعي العام، طالبه الكونغرس بأن يقلص القوانين القضائية إلى قانون واحد مع إجراء تلك التعديلات التي قد يراها مناسبة. وقد أعد جزءاً يطالب فيه القضاة بإعطاء آرائهم بالتتابع كتابياً وأن تُسجَّل في مجلد خاص. ثم حالت ظروف أخرى من

تنفيذ تلك المسوَّدة وأسقطها الزمن، غير أن مثل هذا المجلد يمثِّل أفضل سجل تقارير، وخاصة أنه ليس مكبلاً بسفسطات المستشارين وانحرافاتهم.

ما رأيك في حالة الأحزاب في الوقت الحالي؟ هناك رأي سائد بأنه لم تعد هناك أية فروق، وأن الجمهوريين والفدراليين قد اندمجوا تماماً، ولكن الأمر ليس كذلك. فالاندماج شكلي فقط، وليس على مستوى المبدأ. فالكل يطلقون على أنفسهم لقب جمهوريين؛ لأن لقب الفدراليين قد خبا في معركة نيو أورلينز. لكن الحقيقة هي أن الوصول إلى تلك المَلَكية يمثِّل رغبة ملحة في تلك الدولة؛ فهم يجتمعون حول ما يرونه النقطة التالية في درجات الأفضلية، ألا وهي حكومة مندمجة. وبالتالي، إن هدفهم الآن هو فتُّ عضد الحقوق التي احتفظ بها الدستور للولايات والتي هي بمثابة صمام أمان ضد ذلك الاندماج الذي أدى الخوف منه إلى كل المعارضة التي سادت عند ولادة الدستور. من هنا، نرى أن الجمهوريين الجدد في الكونغرس، الذين ينادون بمبادئ الفدراليين القدامى والمسميات الجديدة، «متطرفون» و«راديكاليون». غير أني أثق بأنهم سيفشلون تحت المسميات الجديدة مثلما فشلوا تحت المسميات القديمة، وأن أصدقاء الدستور والاتحاد الحق سيسودون ضد الاندماج مثلما فعلوا ضد الملكية. وبالكاد أعلم أيهما أسوأ: اندماج الولايات أو حلها تماماً. فأهوال كليهما تتخطى التنبؤات البشرية...

مبدأ مونرو

رسالة إلى جيمس مونرو (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٢٣)

... إن المسألة التي تطرحها خطاباتك المرسلة إليّ من أكثر المسائل التي واجهت تفكيري أهمية منذ مسألة الاستقلال. فلقد جعلنا الاستقلال دولة، أما هذه المسألة فهي تحدد اتجاه بوصلتنا والطريق الذي يجب أن نأخذه في محيط الوقت المفتوح أمامنا. ولعل الوقت الآن أكثر مناسبة من أي وقت مضى للشروع في ذلك الأمر. فمبدأنا الأول والأساسي أن علينا عدم الزجّ بأنفسنا طرفاً في نزاعات أوروبا. أما مبدأنا الثاني فهو أن علينا ألا ندع أوروبا تتدخل أبداً في شؤون ذلك الجانب من الأطلسي. فلأميركا الجنوبية والشمالية مصالح منفصلة تماماً عن مصالح أوروبا مما يخصها هي وحدها. ولذلك، لا بد من أن يكون لها نظامها الخاص بها، منفصلاً ومختلفاً عن نظام أوروبا؛ فحيث تجاهد أوروبا في سبيل أن تصبح معقل الطغيان، يجب أن تكون غايتنا جعل أرضنا معقل الحرية. وهناك دولة بعينها تعوقنا عن بلوغ هذا الهدف، والآن تعرض علينا هذه الدولة أن تقودنا على الطريق إلى هذا الهدف وتساعدنا على بلوغه وتصاحبنا فيه. وبقبولنا لعرضها نكون قد فصلناها عن باقي المجموعة وكسبنا ثقلها العظيم في جانب ميزان الحكومة الحرة وحررنا قارة كاملة بضربة واحدة، وهي القارة التي قد تستمر طويلاً في الشك والصعاب إذا لم نقم بذلك. فبريطانيا العظمى هي الدولة التي قد تشكل لنا

الخطر الأكبر من بين الدول الأخرى على وجه الأرض مجتمعة، وبوجودها جانبنا لن يكون هناك ما يدعو إلى أن نخشى العالم بأسره. إذاً، يجب أن نسعى جاهدين إلى تعضيد أواصر الصداقة الحميمة معها، وما من شيء يوصلنا إلى ذلك الهدف سوى النضال ثانية جنباً إلى جنب لتحقيق هدف مشترك، وإن كنتُ لا أرضى حتى بصداقتها مقابل المشاركة في حروبها. لكن الحرب التي سيؤدي إليها هذا العرض، إذا ما أدى إلى حرب على الإطلاق، ستكون حربنا نحن لا حربها. فهدف ذلك العرض هو إقامة النظام الأميركي الخاص بإبعاد كل السلطات الأجنبية إلى خارج أراضينا وعدم السماح لسلطات أوروبا بالتدخل أبداً في شؤون دولتَينا. وبالتالي، فهو أمر يحفظ مبادئنا ولا يحيد عنها. وإذا كان تحقيق ذلك يتطلب إحداث انقسام في جسد السلطة الأوروبية، وأن نجتذب إلى جانبنا أكثر أعضائها قوة، ينبغي علينا فعل ذلك بالتأكيد. ومن الواضح اتفاقي مع السيد كاننغ على الرأي الذي مفاده أن ذلك سيمنع الحرب بدلاً من إثارتها. فبسحب بريطانيا العظمى من كفة الميزان في أوروبا إلى كفة قارَّتَينا، لن تدخل أوروبا مجتمعة مثل هذه الحرب. فكيف لهم أن يهزموا أيَّ العدوَّين من دون أسطول أعظم. كذلك لا يمكننا تفويت الفرصة التي يمنحنا إياها ذلك العرض، ألا وهي إعلان معارضتنا لانتهاكات حقوق الأمم البشعة المتمثلة في تدخُّل أيِّ دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وقد كان بونابرت أول من بدأها، وأعان على استمرارها حتى الآن التحالفُ غير الشرعي الذي يسمِّي نفسه تحالفاً مقدساً.

ولكن علينا، أولاً، أن نطرح على أنفسنا السؤال: هل نحن راغبون في أن نجتذب إلى كونفدراليتنا أياً من الأقاليم الإسبانية أو أكثر من إقليم واحد؟ وأعترفُ صراحةً بأنني طالما رأيت كوبا أكثر الإضافات التي يمكن أن نضمَّها إلى نظام ولاياتنا أهمية. فبجانب فلوريدا بوينت، ستكون السيطرة التي ستمنحنا إياها تلك الجزيرة على خليج المكسيك، والدول والبرازخ التي تقع على حدوده، بالإضافة إلى كل تلك التي تصب مياهها فيه، من الأمور التي ستعضد كثيراً من كفاءتنا السياسية. ورغم أني أعي أن ذلك لا يمكن

أن يحدث، حتى بموافقتها هي، إلا عن طريق الحرب، وأن استقلالها الذي هو اهتمامنا الثاني (وخاصة استقلالها عن إنكلترا) يمكن أن يتم من دون هذه الحرب، فأنا لا أتردد في التخلي عن رغبتي الأولى في حيازة الفرص المستقبلية وقبول استقلالها بسلام وصداقة مع إنكلترا بدلاً من ضمها في مقابل الحرب والعداء.

ولذلك، يمكنني بأمانة الانضمام إلى الإعلان المقترح بألا نطمح إلى الحصول على أي من تلك الممتلكات، وألا نقف في طريق أية ترتيبات ودية بينهم وبين الدولة الأم، بل ونعارض بكل ما أوتينا من سبل التدخل الجبري من قبل أية سلطة أخرى، سواء كان ذلك التدخل نيابياً أو مأجوراً أو تحت أي شكل أو حجة أخرى، وخاصة انتقالها إلى أية سلطة أخرى بموجب الحرب أو السلب أو الاستحواذ بأية طريقة أخرى. وبناءً على ذلك، أوصي بأن يشجّع الحاكم التنفيذي الحكومة البريطانية على الاستمرار في الميل الذي عبَّرت عنه تلك الخطابات عن طريق تأكيد اتفاقه معها في ما يخص أبعاد سلطته، موضحاً أن الأمر قد يؤدي إلى الحرب التي يتطلب إعلانها بياناً من الكونغرس؛ ما يعني طرح المسألة أمام أعضاء الكونغرس لتدبُّرها في أول اجتماعاتهم بموجب ما يراه ملائماً لتقويمها...

التحرر من العبودية والاستعمار

رسالة إلى جاريد سباركس (٤ شباط/فبراير ١٨٢٤)

... لقد قرأتُ بتمعُّن شديد المقالة الخاصة باستعمار الملوَّنين في أفريقيا، والتي لفتَّ نظري إليها. إنها حقاً مقالة متميزة، ولسوف تؤتي ثماراً جيدة. ولقد تعلمت منها الكثير أيضاً مما كنت أجهله سابقاً عن مدى نجاح تلك المستعمرة.

ففي ما يخص مقدّرات هؤلاء الأشخاص البؤساء، هناك أمران عقليان يجب أن نضعهمانصب أعيننا. أولاً، إقامة مستعمرة على ساحل أفريقيا قد تُعرِّف السكان الأصليين إلى فنون الحياة المتحضرة ومزايا الحضارة والعلم. وبفعلنا ذلك، ربما كنَّا نقدم لهم نوعاً من التعويض عن السلسلة الطويلة من الإساءات التي اقترفناها في حقهم. ولأن تلك النعم ستقع على «نسل النسل ومن يأتي من نسلهم» (كما قال فيرجيل في «الإينياد»)، فسوف نكون قد أسدينا إليهم معروفاً يفوق مساوئنا على المدى الطويل. ولتحقيق هذا الهدف، تبدو مستعمرة سيراليون مثالاً واعداً، كما تزيد مستعمرة ميسورادو من فرص نجاحنا. وبموجب تلك النظرة، سيُنظر إلى الكيان الاستعماري بوصفه كياناً تبشيرياً، وإن كان له رغم ذلك أهداف أكثر إنسانية وتبرير أقل عدوانية على سلام الدول الأخرى من الكيانات الأخرى التي تحمل ذلك المسمى.

إن الهدف من الموضوع، وأكثر ما يهمنا فيه على أساس أنه يخص مميزاتنا الجسدية والأخلاقية وسعادتنا وأمننا مباشرة، هو الحصول على ملجأ يمكننا أن نرسل إليه كل هؤلاء السكان، بالتدريج، حتى نضعهم هناك تحت حمايتنا وولايتنا بوصفهم شعباً منفصلاً وحراً مستقلاً في ظل بلد وطقس مناسبَين للحياة الإنسانية والسعادة. ولطالما ظننتُ أن من المستحيلات وجود أي مكان على ساحل أفريقيا يتناسب مع ذلك الهدف الأخير.

ومن دون تكرار المناقشات الأخرى التي تقدَّم بها الآخرون، سألجأ إلى الأرقام فقط منعاً لحدوث أي جدل. وسأستخدم أرقاماً تقريبية لا تتميز بالدقة الكاملة وإن كانت غير بعيدة تماماً عن الحقيقة لدرجة تغيير النتائج جذرياً. في الولايات المتحدة مليون ونصف مليون شخص من الملونين يعانون من العبودية. وإرسال هؤلاء إلى الخارج دفعة واحدة أمر لا يراه أحد عملياً بالنسبة لنا أو مفيداً بالنسبة لهم. ننجز هذه المهمة في غضون خمسة وعشرين عاماً، وهي الفترة التي سيكون خلالها ذلك العدد قد تضاعف. فتقدير قيمتهم بوصفهم ممتلكات في المقام الأول (فهم بالفعل يُعَدُّون نوعاً من الملكية القانونية ذات قيمة، ومن يستطيع أن يأخذ تلك القيمة قانونياً من ممتلكيها؟) بمتوسط حوالى مئتي دولار للفرد، سواء كان كبيراً أو صغيراً، ستصل إلى حوالى ستمئة مليون دولار، يجب على شخص ما أن يدفعها أو يخسرها. أضف إلى ذلك تكاليف انتقالهم براً وبحراً إلى ميسورادو وتكاليف المأكل والملبس لمدة عام كامل وأدوات الزراعة والتجارة التي سيحتاجون إليها والتي تصل إلى ثلاثمئة مليون دولار أخرى، بما يعادل ستة وثلاثين مليون دولار سنوياً لمدة خمسة وعشرين عاماً، مع تأمين السلام خلال تلك الفترة، ولسوف تلحظ أن الموضوع لا يمكن التفكير فيه مرتين. وأنا على علم بأنه في نهاية حوالى ستة عشر عاماً سيبدأ انتقاص تدريجي من ذلك المبلغ بسبب التقلص التدريجي في عدد المربِّين، وهو الانتقاص الذي سيستمر على مدى تسعة أعوام تالية. احسبْ ذلك الانتقاص، ترَ أن النظر ثانية في الموضوع لا يزال مستحيلاً. ولا أقول ذلك

لأصل إلى الاستنتاج أن التخلص منهم مستحيل للأبد. فليس ذلك رأيي ولا أملي. غير أني أقول فقط إن الأمر لا يمكن أن يتم بذلك الشكل. وأعتقد أن هناك طريقة يمكننا بها تحقيق ذلك، ألا وهي إعتاق من يولَد بعد تاريخ معين، فنتركهم مع أمهاتهم بمقابل مناسب حتى تتساوى خدماتهم مع تكاليفهم، ثم نضعهم في وظائف مفيدة إلى أن يصلوا إلى سن مناسبة للترحيل.

كانت تلك هي نتائج تأملاتي في الموضوع منذ خمسة وأربعين عاماً مضت، ولم أستطع منذ ذلك الحين الوصول إلى أية خطة أكثر عملية. ولقد دوَّنتها في «ملاحظات حول فرجينيا» تحت التساؤل الرابع عشر. فالقيمة المقدرة للرضيع المولود تعدُّ في غاية الضآلة (ما يقارب اثنَي عشر دولاراً وخمسين سنتاً) بحيث قد يمنحها المالك مجاناً؛ وذلك يقلل من مبلغ الستمئة مليون دولار – أول بنود التكاليف – إلى سبعة وثلاثين مليوناً ونصف، إضافة إلى تكاليف الغذاء خلال فترة وجوده مع الأم وتكاليف النقل. ومن أي الميزانيات يتم تحصيل تلك التكاليف؟ لماذا لا يكون ذلك من ميزانية الأراضي التي تنازلت عنها الولايات التي تحتاج الآن إلى تلك المعونة، والتي تم التخلي عنها، في الأغلب، بلا سبب وجيه سوى مصلحة الكل العامة؟ فتلك التنازلات تشكل ربع ولايات الاتحاد بالفعل.

وربما يقول البعض إن تلك الأراضي قد بيعت، وإنها الآن ملك سكان تلك الولايات، وإن النقود قد تم تسلُّمها وإنفاقها منذ أمد بعيد. ولكن يمكننا حيازة مقابل من الأراضي التي تم امتلاكها منذ ذلك الحين في تلك المناطق لهذا الهدف أو على الأقل القدر الكافي منها، وسيكون الهدف من ذلك، رغم أهميته الكبرى للولايات التي بها عبيد، مهماً أيضاً بدرجة كبيرة في الولايات الأخرى، إذا ما كانوا جادين في حججهم الخاصة بمسألة ميسوري. ولسوف تتكفل الولايات التي بها عبيد أيضاً، إذا كانت مهتمة

أكثر، بتكاليف أكبر بموجب تحريرهم المجاني، ولذلك يأخذون على عاتقهم وحدهم أول بنود التكاليف وأضخمها.

ففي الخطة المدرجة في «ملاحظات حول ولاية فرجينيا»، لم أحدِّد مكاناً معيَّناً بوصفه ملجأ؛ إذ كنا نفكر حينها أن من الممكن في وضع أميركا الثوري الذي كان قد بدأ حينها أن تتيح لنا الأحداث الفرصة لمكان ما على مسافة قريبة. ولقد تم ذلك بالفعل الآن. فلقد استقلت سان دومينغو بسكانها من ذوي ذلك اللون فقط، وإن صحت الأوراق العامة فلقد عرض رئيسهم أن يدفع تكاليف مرورهم لاستقبالهم بوصفهم مواطنين أحراراً وأن يمنحهم الوظائف. ولا يترك ذلك للكونفدرالية العامة أية تكاليف سوى تكاليف التغذية مع الأم لبضعة أعوام، مما يتطلب بالطبع مساحة معتدلةً جداً من الأراضي الشاغرة. افترضْ زيادة سنوية بمقدار ستين ألف مولود، ووجود خمسين سفينة، حمولة كل منها أربعمئة طن في حالة عمل دائمة، في ذلك المدى القصير، بحيث تحمل زيادة كل عام، بينما يموت الرعيل الأكبر بموجب دورة الطبيعة العادية مقللاً من العدد الذي بدأنا به حتى اختفائه الأخير، بذلك الأسلوب لا نكون قد قمنا بأي خرق للحقوق الخاصة. ولسوف تأتي حالات الخضوع التطوعي بمجرد أن تفي بذلك سبل الاعتناء بهم.

فبالنسبة إلى ولايتي وحدها، وأنا لا أجرؤ على الحديث عن الولايات الأخرى، أعتقد حقاً أن ذلك التنازل عن الملكية لن يصل سنوياً إلى أكثر من نصف ضرائبنا المباشرة الحالية التي قد تستمر كاملة لمدة عشرين أو خمسة وعشرين عاماً، ثم تبدأ بالانخفاض تدريجياً لمدة مماثلة حتى تنقرض تماماً، وحتى ذلك المبلغ لن يُدفع نقداً بل بتقديم سلعة لا تكون قد عرفت بعد، أو جزء من الممتلكات، ولن يُطلب أي شيء من هؤلاء الذين لا يمتلكون تلك السلعة. ولن أخوض في كل تفاصيل أعباء تلك العملية ومنافعها. ومن الذي يقرر منافعها المباركة؟ اتركْ ذلك لمن سيعيشون ليشهدوا إنجازاتهم وليتمتعوا

بصفاء ممنوع على مَن هم في سني. غير أني أتركها مع هذه التوصية: أن تنهض وتثمر. فهناك مليون ونصف مليون سيكونون تحت سيطرتهم، بينما أن ستة ملايين (وهو الرقم الذي سيراه أغلبية من يعيشون الآن متحققاً)، ومليون من هؤلاء رجال محاربون، سيقولون «لن نذهب».

وأنا على علم بأن هذا الموضوع سيسبّب بعض العثرات الدستورية. لكنَّ بناءً ليبرالياً يبرره الهدف قد يذهب بعيداً، أما تعديل الدستور فقد يذهب كل المسافة. ولسوف يسبِّب فصل الرضَّع عن أمهاتهم أيضاً وخزات ضمير إنسانية. لكنَّ ذلك يشبه حال من يشكو من قرصة قرصة صغيرة في حين أنه يتحمَّل ابتلاع جَمل كامل...

الدساتير والتغيير

رسالة إلى الميجور جون كارترايت (٥ حزيران/يونيو ١٨٢٤)

... أشعر بالتقدير العالي لخطابك المؤرخ ٢٩ شباط / فبراير، ولكتابك القيم عن الدستور الإنكليزي. فقد قرأتهما بمزيد من السعادة والاستحسان، وأعتقد أنه استخلص دستور الدولة الإنكليزية من منابعه الصحيحة: الأنكلوساكسونية. وإن لما يدعو إلى الدهشة أن مثل هذا العدد من الرجال القادرين والمثقفين قد فشلوا في محاولاتهم تعريفه بطريقة صحيحة. فلا عجب، إذاً، أن يكون السيد بين، الذي كان يفكر أكثر مما يقرأ، قد مدح الثقات العظيمة التي أعلنت أن إرادة البرلمان هي دستور إنكلترا. ولقد شاركني ماربوا قبل الثورة الفرنسية ملاحظته بأن السجل الملكي كان هو دستور فرنسا. ويبدو استخلاصك لقواعد الدستور من الأصول الأنكلوساكسونية قائماً على مبادئ مبررة. فبعد طرد السكان السابقين من هذا الجزء من الجزيرة المسمى إنكلترا، أصبحوا بمثابة سكان أصليين بالنسبة لك ولأسلافك. ولا شك في أنه كان لهم دستور، ورغم عدم تركهم إياه مكتوباً في نص دقيق يمكنك الرجوع إليه دوماً، فقد تركوا أجزاءً من تاريخهم وقوانينهم يمكن استنتاجه منها بقدر كبير من الثقة. إذ يمكن المرءَ استنتاج أن دستورهم سمح بكل ما يوضح تاريخهم وقانونهم أنهم مارسوه باستحسان. وما لم يُمارس لم يكن مسموحاً به. وبرغم انتهاك السلطات النورماندية لذلك الدستور وإبطاله، لا يمكن القوة

أن تغيِّر الحق، إذ هناك مطلب دائم استمرت الدولة فيه بإلحاحها المتكرر مفاده إعادة العمل بقوانينهم الساكسونية، الأمر الذي يوضح أن تلك القوانين لم يُستغنَ عنها بإرادة الأمة. ففي خضمِّ الشدِّ والجذب الذي انتاب تلك الحقوق القديمة ما بين الأمة وملوكها من أجناس بلانتاجينيت وتيودور وستيوارت، وُجدت المكاسب أحياناً والخسائر أحياناً أخرى، حتى الانتزاع الأخير لحقوقهم من آل ستيوارت. فالبؤس والطرد اللذان أحاطا بذلك الجنس قطعا خيط الميراث المزيف وقضيا على كل الانتهاكات الملكية واستعادت الأمة كل حقوقها. ورغم أنهم في مسوَّدة حقوقهم يستردون بعض تلك الحقوق فقط، فإن إغفال الجزء الآخر لا يُعَدُّ تخلياً عن تلك الحقوق ويجعلنا نفترض ممارستها، أيضاً، حين تسنح الفرصة. فالمَلك الجديد لم يتسلم أية حقوق أو سلطات سوى تلك التي مُنحت له بوضوح. ولطالما اعتقدتُ أن الاختلاف الأساسي بين المحافظين والعمَّال في إنكلترا يتمثل في أن المحافظين يستمدون حقوقهم من أصول أنكلوساكسونية، بينما يستمدها العمال من أصول نورماندية. ويذكر هيوم، داعية المحافظين الأعظم، صراحة، في الهامش «أأ» في فصله رقم ٤٢، أنه في فترة حكم آل ستيوارت «كان الشعب هو الذي يتعدى على حقوق الملك، وليس الملك، كما يزعم البعض، هو الذي يغتصب حقوق الشعب». ويفترض ذلك أن انتهاكات النورمانديين تُعَدُّ حقوقاً في الأجيال التي تليه. ثم يقول ثانية في هامش ج ١٥٩: «لقد أسس العوام مبدأً نبيلاً يبدو في حد ذاته براقاً، لكنه مبدأ خطَّأه التاريخ والتجربة، ألا وهو أن "الشعب مصدر كل السلطة العادلة"». ومن أين يأتي داعية العلم هذا، المنحل والخائن لمواطنيه، بأصول السلطة العادلة، إن لم يكن ذلك في غالبية المجتمع؟ هل ستكون في الأقلية، أو في فرد من أفراد تلك الأقلية؟

لقد بدأت ثورتنا في ظروف أكثر رحابة؛ إذ مثلت لنا سجلاً يمكننا أن نكتب فيه ما يحلو لنا، فلم تكن لنا حاجة إلى البحث في سجلات عتيقة أو النبش في صحائف ملَكية أو تحليل قوانين ومؤسسات سلف شبه بربري. لقد لجأنا إلى مبادئ الطبيعة فوجدناها محفورة على قلوبنا. وبرغم ذلك، لم نمكِّن أنفسنا من كل مميزات مكانتنا؛ فلم يكن

مسموحاً لنا، أبداً، بممارسة الحكم الذاتي. وحين أُجبرنا على ممارسته كنا مثل المبتدئين في علومه. ولقد دخلت مبادئه وأشكاله بالقدر القليل في نظامنا التعليمي السابق. لكننا أسسنا، برغم ذلك، بعض مبادئه المهمة إن لم يكن كلها. فدساتير معظم ولاياتنا تؤكد أن السلطة كلها كامنة في الشعب، وأن للشعب حق ممارستها بنفسه في كل الحالات التي يرى فيها نفسه كفيلاً بذلك (مثلما في حالة انتخاب موظفيه التنفيذيين والتشريعيين والإقرار بموجب هيئة محلفين منهم في كل الحالات القضائية التي تتضمن حقائق)، أو ربما تصرَّف بموجب ممثلين يتم اختيارهم بحرية ومساواة، وأن من حقِّ هذا الشعب وواجبه أن يكون مسلحاً في كل الأوقات، وأن له حق الحرية الشخصية وحرية العقيدة وحرية الملكية وحرية الصحافة. ونعتقد استناداً إلى نظامنا التشريعي أن التجربة أثبتت فائدة تحكيم هيئتين منفصلتين من الحكام للفصل في كل مسألة، لكن الحق الطبيعي أخطأ في اختيار هؤلاء، بحيث جعل البعض إحدى هاتين الهيئتين ممثِّلة للملكية بدلاً من الأفراد، وجعلهما البعض الآخر كلتيهما ممثلتين للملكية، بينما يمكن الحصول على الحكم المزدوج من دون انتهاك أية مبادئ حقيقية، سواء من خلال فرض سن أكبر في إحدى الهيئتين، أو من خلال انتخاب عدد مناسب من ممثلي الأشخاص، وتقسيمهم بالقرعة إلى جزءين مع تجديد التقسيم على فترات متقاربة من أجل القضاء على أي شلل. ففرجينيا، التي أنا من مواليدها وقاطنيها، لم تكن فقط أولى الولايات، بل أعتقد أنه يمكنني القول إنها أول دول الأرض التي جمعت حكماءها بسلام معاً لوضع دستور أساسي، وتسجيله كتابياً، ووضعه في أرشيفها، حيث يكون لكل شخص حرية الاطلاع على نصه. لكن هذا التصرف كان ممعناً في عدم الكمال. ولقد قامت الولايات الأخرى بتحسينات متتالية في محاولاتها التالية في تأسيس دساتيرها، كما قام بعضها بتعديلات أخرى على أشكال دساتيرها الأولى استناداً إلى التجربة وبموجب لجان خاصة. لقد تبنَّت ولايتي حتى اليوم مسوَّدتها الأولى، لكنها الآن تقترح دعوة لجنة للتعديل. ومن بين تلك التعديلات، آمل أن يتبنوا فكرة تقسيم مقاطعاتنا إلى دوائر. ويمكن تقدير

المقاطعات بمتوسط أربعة وعشرين ميلاً مربعاً، وينبغي أن تكون الدوائر بمساحة ستة أميال مربعة لكل منها بحيث تكون مسؤولة من قبل الأجزاء الخاصة التي حددها الملك ألفريد الساسكوني. ويمكن أن يكون في كل منها ١- مدرسة ابتدائية، ٢- جماعة من الميليشيا بضباطها، ٣- قاض مدني وكونستابل، ٤- تتولى كل دائرة شؤون فقرائها، ٥- وطرقها الخاصة، ٦- وشرطتها الخاصة، ٧- تنتخب كل دائرة عضو هيئة محلفين أو أكثر لحضور جلسات المحاكم، ٨- التصويت في مجلسهم المحلي على كل الموظفين الذين عليهم انتخابهم. وهكذا تُعَدُّ كل دائرة جمهورية صغيرة في حد ذاتها، ويكون كل شخص في الولاية عضواً عاملاً في الحكومة المشتركة، مشرفاً بنفسه على جزء كبير من واجبات تلك الولاية وحقوقها، وبذلك يكون تابعاً لغيره في الوقت الذي يكون فيه مهتماً ومتحكماً في مقاليد أموره. ولا يستطيع عقل الإنسان تخيل أساس أكثر صلابة من ذلك لجمهورية حرة راسخة تتميز بحسن الإدارة.

أما في العلاقة بين حكومات الولايات والحكومة الفدرالية، فلا أعتقد أنها واضحة بالنسبة للغرباء؛ فهم عموماً يفترضون تبعية الأولى للثانية. لكن الأمر ليس على هذه الحال. فهما جزآن متناغمان من كلٍّ بسيط متكامل. وتُعَدُّ الأمور التشريعية والتنفيذية الخاصة بمواطني الولايات وحدهم من مهام حكومة الولاية، بينما يبقى للحكومة الفدرالية كل الشؤون الخاصة بالأجانب أو مواطني الولايات الأخرى، بحيث تكون تلك المهام وحدها هي المهام الفدرالية. فهما بمثابة الفرع الداخلي والخارجي من الحكومة ذاتها، من دون أية سلطة لإحداهما على الأخرى سوى في ما يتعلق باختصاصاتها. وهناك استثناء أو استثناءان فقط لتقسيم السلطة على هذا النحو. وربما تساءلتَ: إذا كان للجزءين اختصاصات السلطة نفسها، فأين يكمن إذاً المعيار المشترك الذي يبتُّ نهائياً بينهما؟ ففي الحالات التي لا تتميز بالأهمية أو العجلة، تكون حكمة كلا الفريقين هي ما يجعلهما بعيدين عن مجال الالتباس، أما إذا كان الأمر لا يسمح بتحاشيه أو التفاوض بشأنه، فيجب أن ندعو إلى اجتماع الولايات لمنح السلطات المتنازع عليها

للفريق الذي يرونه الأصلح. وسترى من تلك التفاصيل أننا لم نصل بعد إلى الكمال في شكل دستورنا بالدرجة التي تجعلنا نجرؤ على عدِّه نهائياً. لكننا، في هذه الحالة أيضاً، نَعُدُّ تلك التفاصيل غير قابلة للتغيير سوى من قبل سلطة الشعب بموجب انتخاب خاص للنواب لهذا الهدف بعينه. وحتى حينها تكون تلك التفاصيل هي الحد القانوني الفاصل.

ولكن هل يمكن أن نجعلها غير قابلة للتغيير؟ هل يستطيع جيل واحد أن يحجِّم سلطات الجيل الذي يليه وكل الأجيال الأخرى من بعده إلى الأبد؟ أعتقد أن الإجابة هي لا. فلقد جعل الخالق الأرض للأحياء لا للأموات. فالحقوق والسلطات ملك للأشخاص فقط لا للأشياء أو المادة المجردة التي لا تملك إرادة نفسها. والأموات ليسوا حتى أشياء، فأجزاء المادة التي شكَّلت أجسادهم هي الآن جزء من أجساد حيوانات ونباتات ومعادن أخرى تتخذ آلاف الأشكال. فما الذي يربط الحقوق والسلطات التي كانت لهم وهم في هيئة أحياء؟ إن لجيل ما أن يحجِّم من سلطتهم ما دامت أغلبيته على قيد الحياة. أما حين تختفي تلك الأغلبية، فتحل محلها أغلبية أخرى تتولى كل الحقوق والسلطات التي كانت ذات يوم لأسلافهم، ويكون لهم حق تغيير قوانينهم ومؤسساتهم على النحو الذي يناسبهم. وبذلك لا يوجد ما لا يقبل التغيير سوى حقوق الإنسان الفطرية التي لا يمكن نزعها عنه...

تقدُّم الحضارة

رسالة إلى وليم لدلو (٦ أيلول/سبتمبر ١٨٢٤)

... إن الفكرة التي تقترحها في خطابك المؤرخ ٣٠ تموز/يوليو بشأن تطور المجتمع من حالته البربرية إلى تلك التي وصل إليها الآن تبدو متفقة مع ما يمكن أن نتصوَّره محتملاً. فنحن بالفعل لدينا أمام أعيننا دلائل واضحة على ذلك.

دعْ متابعاً فلسفياً يبدأ رحلة من عند برابرة جبال روكي البدائية شرقاً نحو ساحلنا البحري، فسيلحظ أن سكان تلك المناطق هم في أولى مراحل الحضارة ويحيون بموجب قانون الطبيعة وحده، متخذين من لحم الحيوانات البرية وجلودها بيئة وغطاءً لهم، ثم سيجد بعد ذلك هؤلاء الذين يعيشون على حدودنا في المرحلة الزراعية، يربُّون الحيوانات الأليفة للتعويض عن نقص الصيد، ويليهم مواطنونا شبه البرابرة، قادة تطور الحضارة.

وهكذا، سوف يقابل خلال رحلته درجات التطور التدريجية في تقدم الإنسان حتى يصل إلى أكثر مراحله تقدماً حتى الآن في مدننا الساحلية. وفي حقيقة الأمر، يُعَدُّ ذلك بمثابة استطلاع على مر الزمن لتطور الإنسان من مرحلة طفولة الخليقة حتى يومنا الحالي.

أنا الآن في الواحدة والثمانين من عمري، وُلدت حيث أعيش حالياً في أول سلسلة جبال داخل حدود دولتنا. ولقد لاحظت مسيرة الحضارة تلك تتقدم من ساحل البحر، فتمرُّ بنا مثل سحابة ضوء، وتعزِّز من معارفنا وتحسِّن من ظروفنا بالدرجة التي تجعلنا الآن أكثر تحضُّراً هنا مما كانت عليه الحال في الموانئ الساحلية التي عشتُ فيها وأنا ولد. وليس بمقدور أحد أن يتنبأ أين يتوقف ذلك التطور...

برنامج الحكومة

محضر مجلس الزوار في جامعة فرجينيا (٤ آذار/مارس ١٨٢٥)

... لقد تم الوصول إلى قرار والاتفاق عليه بالصيغة الآتية:

حيث إن من واجب هذا المجلس نحو الحكومة التي يتبعها - وخصوصاً حكومة تلك الولاية التي تقع تلك الجامعة تحت سلطتها - أن يوجه اهتمامه الخاص إلى مبادئ الحكومة التي سوف تقوم في تلك الولاية وأن يضمن عدم وجود مبادئ أخرى تتعارض مع تلك التي قام عليها دستور هذه الولاية والولايات المتحدة عموماً، فلعل من الضروري في رأي المجموعة - ولهذا الهدف - توضيح أين تجد تلك المبادئ أصلها الذي يعينها على التطور الشرعي:

تقرَّر في رأي ذلك المجلس، في ما يخص حرية الإنسان العامة وحقوقه في الطبيعة والمجتمع، العمل بمقتضى مبادئ لوك الموضحة في عمله «مقالة عن المجال الأصلي الحق للحكومة المدنية وغايتها» ومبادئ سيدني الموضحة في عمله «خطابات حول الحكم»، وهي المبادئ التي يعترف بها عموماً مواطنو تلك الولاية والولايات المتحدة، على أن نستقي المبادئ المتميزة الخاصة بحكومة ولايتنا وحكومة الولايات المتحدة من:

١- إعلان الاستقلال بوصفه مبدأ الوحدة الأساسي بين تلك الولايات.

٢- الكتاب المعروف باسم «الفدرالي»، لكونه محل ثقة يلجأ إليه الجميع عادة، ونادراً ما يحيد عنه أو يختلف معه أي شخص بوصفه دليلاً على وجهة النظر العامة عند من أرسوا مبادئ دستور الولايات المتحدة وقبلوه حَكَماً في المسائل الجوهرية.

٣- قرارات مجلس فرجينيا العام المنعقد في ١٧٩٩ حول مسألة قوانين الأجانب وقوانين التمرد التي بدت متفقة مع حس شعب الولايات المتحدة السائد حينها.

٤- خطاب الوداع الخاص بالرئيس واشنطن بوصفه درساً سياسياً ذا قيمة متميزة، وأن تكون تلك هي النصوص والوثائق المستخدمة من قبل كلية الحقوق التي تتولى موضوع السياسة المدنية...

الخطاب الأخير: تمجيد الحرية

رسالة إلى روجر س. ويتمان (٢٤ حزيران/يونيو ١٨٢٦)

... إن الدعوة الكريمة التي وصلتني منك نيابة عن سكان مدينة واشنطن لحضور احتفالاتهم باستقلال الولايات المتحدة، بوصفي أحد الأحياء الذين وقَّعوا على وثيقة محملة بقدرنا وقدر العالم أجمع، لهي دعوة تغمرني بالحبور، يزيدها قدراً اقتراحكم للصحبة النبيلة التي تزيد من راحتي في تلك الرحلة. فحرماني من المشاركة الشخصية في الاحتفال بهذا اليوم بسبب المرض يزيد كثيراً من معاناتي وعلّتي. لكنَّ القبول واجب تحت ظروف تخرج عن نطاق سيطرتنا.

كان ينبغي عليَّ حقاً، بمزيد من السعادة، أن ألتقي هناك بتلك الجماعة الصغيرة الباقية من الجمع الفاضل الذي شاركنا، في هذا اليوم، الاختيار المغامر والجريء الذي قمنا به من أجل بلدنا، بين الخضوع والسيف، حتى أتبادل معهم التهاني شخصياً وأستمتع معهم بالواقع المرضي الذي يجعلنا نرى مواطنينا بعد نصف قرن من التجربة والرخاء مستمرين في الرضى عن الاختيار الذي قمنا به.

فليرَهُ العالم (في بعض أجزائه عاجلاً والبعض الآخر آجلاً، ولكن في النهاية للجميع) كما آمنت بأنه سيكون: إشارة إلى الرجال للنهوض وكسر الأغلال التي أقنعهم

الجهل والشعوذة الرهبانية بأن يرزحوا تحت نيرها وأن ينعموا ببركات الحكم الذاتي وأمنه.

والصيغة، التي أحللناها محل ذلك، تعيد حق الحرية لممارسة العقل وحرية الرأي غير المكبَّلتين. فكل العيون مفتوحة أو تتفتح على حقوق الإنسان. وقد أوضح انتشار نور العلم، في كل مكان، لكل الناظرين الحقيقة الملموسة القائلة بأن أغلبية البشر لم تولد بسرج فوق ظهرها، ولا وُلدت أقلية مفضَّلة بأحذية ومناخس يركبونهم شرعياً برضى الله.

هذه هي أسس الأمل لغيرنا من الشعوب. أما بالنسبة لنا، فليكن احتفالنا السنوي بذلك اليوم بمثابة تذكرة أبدية لنا بتلك الحقوق وإخلاصنا الراسخ لها...

توماس جيفرسن

سيرة مختصرة

١٧٤٣	ولد في ١٣ نيسان / أبريل، في شادويل بمقاطعة بوتشلاند (المعروفة الآن باسم ألبيمارلي) بولاية فرجينيا.
١٧٦٠-١٧٦٢	درس بكلية وليم وماري بالعاصمة بوليمزبرغ.
١٧٦٧	التحق بسلك القضاء.
١٧٦٩	بدأ ببناء بيته بمونتيتشيللو.
١٧٦٩-١٧٧٦	كان عضواً بمجلس نواب مقاطعة ألبيمارلي.
١٧٧٢	تزوج من مارثا ويلز سكيلتون في ١ كانون الثاني / يناير، ثم ولدت ابنته مارثا في ٢٧ أيلول / سبتمبر.
١٧٧٤	قدَّم مسوَّدة توجيهات مقترحة لنواب ولاية فرجينيا في الكونغرس، ثم نُشرت بعنوان «رؤية مختصرة حول حقوق أميركا البريطانية».
١٧٧٥	حضر اجتماع الكونغرس في فيلادلفيا بوصفه نائباً عن ولاية فرجينيا.
١٧٧٦	أتمَّ مسوَّدة دستور ولاية فرجينيا، وكتب إعلان الاستقلال.
١٧٧٦-١٧٧٩	كان عضو مجلس ولاية فرجينيا، وعُيِّن عضواً في لجنة مراجعة قوانين الكومنولث التي قدم تقريرها عام ١٧٧٩.
١٧٧٩-١٧٨١	كان حاكم الكومنولث.
١٧٨٢	وفاة زوجته، مارثا ويلز جيفرسن، عقب ولادتها طفلها السادس.

١٧٨٣ - ١٧٨٤	حضر اجتماعات الكونغرس، وكتب مسوَّدة خطة الحكم للمناطق الغربية.
١٧٨٤	عُيِّن وزيراً مفوضاً لمناقشة معاهدات الصداقة والتجارة مع الدول الأوروبية في بعثة بباريس.
١٧٨٥	نشر «ملاحظات حول ولاية فرجينيا» في طبعة خاصة في باريس.
١٧٨٥ - ١٧٨٩	كان سفير الولايات المتحدة في فرنسا.
١٧٨٦	تطبيق قانون ولاية فرجينيا للحريات الدينية الذي أُعدَّ عام ١٧٧٧.
١٧٨٧	نشر «ملاحظات حول ولاية فرجينيا» عن دار نشر ستاكبول في إنكلترا، كما نُشرت الطبعة الأميركية الأولى للكتاب نفسه بفيلادلفا في العام التالي.
١٧٩٠ - ١٧٩٣	صار وزيرَ خارجية الولايات المتحدة.
١٧٩٢	عُدَّ قائداً لحزب معارض تشكَّل في الكونغرس.
١٧٩٤ - ١٧٩٧	اهتم بالزراعة في مونتيتشيللو حيث بدأ بإعادة بناء قصره.
١٧٩٧ - ١٨٠١	صار نائبَ رئيس الولايات المتحدة، ورئيس الجمعية الفلسفية الأميركية حتى عام ١٨١٤.
١٧٩٨	كتب مسوَّدة كنتاكي رداً على قوانين الأجانب والمتمردين.
١٨٠١ - ١٨٠٩	انتُخب رئيساً للولايات المتحدة.
١٨٠٣	قام ببيعة لويزيانا، ودشن حملة لويس وكلارك.
١٨٠٧	أصدر قانون المقاطعة الذي اقترحه.
١٨٠٩ - ١٨٢٦	اعتكف في مونتيتشيللو.
١٨١٤	أحيى خطة التعليم العام بولاية فرجينيا.
١٨١٨	كتب تقرير لجنة روكفيش جاب، موصياً بخطة إقامة جامعة فرجينيا، ثم صدر ميثاقها في العام التالي.
١٨١٩ - ١٨٢٦	صار رئيسَ مجلس أوصياء جامعة فرجينيا.
١٨٢١	كتب سيرة ذاتية خاصة بعائلته.
١٨٢٦	توفي في ٤ تموز / يوليو في مونتيتشيللو.

«هل يملك الفكر الليبرالي الأميركي راهنيّة عربيّة؟

أغلب الظنّ أنّ توماس جيفرسون هو المثل الأصلح للقياس في هذا المجال. فهو واحد من «الآباء المؤسّسين» لأميركا. وأهمّ من ذلك أنه المؤلّف الأساسيّ لـ«إعلان الاستقلال»، ما يرفعه إلى مصاف المثقّف الأوّل للثورة والجمهوريّة الأميركيّتين، وهذا فضلاً عن خدمته العمليّة كثائر، إبّان حاكميّته ولاية فرجينيا، ثمّ كموظّف، إبّان تولّيه منصب سفير في فرنسا، وأخيراً كسياسيّ شغل وزارة الخارجيّة فكان أوّل وزير خارجيّة لأميركا، قبل أن يشغل لدورتين رئاسة الجمهوريّة فيكون، بذلك، الرئيس الثالث لبلاده.

لقد تأثّر جيفرسون بثقافة التنوير الأوروبيّة، فأخذ عنها، في ما أخذه، ربط النزعة الاستقلاليّة بالنزعة الدستوريّة وبالحريّات المدنيّة والتشريع، وهو نفسه كان مشرّعاً. وفي السجلّ التاريخيّ للرئاسة الأميركيّة، كان جيفرسون الرئيس الوحيد الذي لم يمارس، على مدى ولايتين، حقّ الفيتو على نتائج تصويت أدلى به الكونغرس. واشتُهر بدفاعه عن الحريّات الفرديّة، وعن الخيار الجمهوريّ، وعن فصل الدين عن الدولة، كما بالطموح إلى جعل بلده «إمبراطوريّة الحريّة».

توماس جيفرسون لم يكن خالياً من الشوائب. كان ابن زمنه وتا
الشيء الذي وجد تعبيره في أكثر من شكل ونحو. بيد أنّ ذلك لا
الحقيقة الأخرى الأهمّ، وهي أنّه أسهم في هندسة البناء المسمّى الو
المتّحدة الأميركيّة التي انتهى بها المطاف إلى اختيار سياسيّ من أصو
أميركيّة لرئاسة الجمهوريّة».

(من مقدّمة الكتاب بقلم حازم صاغية)





